



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العلي والبحث العلمي
جامعة الجزائر 02



كلية العلوم الاجتماعية
قسم علم الاجتماع

دور التقارب المجالي في خلق التقارب الاجتماعي بين السكان

دراسة ميدانية على عينة من سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع الحضري

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد بومخلوف

إعداد الطالب :

مومن رضوان

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة الجزائر 2	أستاذ	أ.د. صفار زيتون مدني
مشرفا ومقررا	جامعة الجزائر 2	أستاذ	أ.د. بومخلوف محمد
عضوا	جامعة الجزائر 2	أستاذ	أ.د. قاسيمي محمد عبد الرؤوف
عضوا	جامعة الجزائر 2	أستاذ	أ.د. بن موسى براهيم
عضوا	المدرسة المتعددة التقنيات للهندسة المعمارية وال عمران	أستاذة محاضرة أ	د. لبديري مليكة
عضوا	جامعة سطيف 2	أستاذ محاضر أ	د. يعلى فاروق

السنة الجامعية: 2020 2021



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

****أعوذ بالله من الشيطان الرجيم****

****بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ****

"لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ۗ لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ ۗ

رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا ۗ

رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا ۗ

رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ ۗ وَاعْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا

أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ"

سورة البقرة، الآية: 286

صدق الله العظيم

شكر وعرّفان

الشكر لله الواحد الأحد، والحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه...
لا يسعني إلا أن أتقدم بجزيل الشكر و خالص الامتنان والعرّفان إلى الأستاذ
المشرف الأستاذ الدكتور **بو مخلوف محمد**.

ولا يفوتني أن اشكر كل الذين وجهوني و أعانوني بأفكارهم أو قدموا لي يد
المساعدة لإتمام هذا العمل...

لكم جميعا

مني جزيل الشكر و خالص الامتنان و العرّفان

مومن رضوان

الإهداء

إليكم جميعا ...

مومن رضوان

ملخص:

تتمحور الدراسة حول دور التقارب المجالي في خلق التقارب الاجتماعي بمدينة برج بوعريريج، وتهدف إلى إيجاد العلاقة بينهما في الأحياء الحضرية الجديدة. في ظل التحولات المتسارعة التي مست المجال الحضري للمدينة. من ناحية التوسع العمراني والمجالي والنمو الحضري. مع الاعتقاد بأن التقارب الاجتماعي قد مسه من التغيير ما أصبح يهدد الأشكال التقليدية للتفاعل الاجتماعي بالمدينة. و كل ذلك ارتبط بتعميق انتشار خصوصيات الحياة الحضرية وآثارها في ظل الاتجاه العام لمجتمع المدينة سواء من ناحية الحراك السكاني الكبير والمستمر نحوها، أو بفعل عامل انتشار خصوصيات الحياة الحضرية حتى إلى الضواحي والأرياف كنتيجة حتمية لتطور تكنولوجيات المعلومات والاتصال والتواصل. الأمر الذي ساهم في قلب التركيبة الاجتماعية للمجتمعات المحلية التقليدية. إضافة للسياسات الحضرية المنتهجة من قبل السلطات العمومية خاصة في مجال التوسع العمراني وسياساته وأشكاله، والفئات المستفيدة في إطار عمليات توزيع السكنات التي تمثل المؤسسات الرسمية للدولة المتحكم الأساسي والوحيد فيها، مما أسهم في إعادة صياغة أساليب وأشكال التجمع وأنماط التفاعل بين مكوناته.

وكل ما سبق عمل على خلخلة التركيبة السكانية بالأحياء السكنية الأمر الذي انعكس على التحول والتغير على مستوى أهم العمليات الاجتماعية للمجتمع المحلي. فساهم في إعادة صياغة أنماط العلاقات الاجتماعية مع الحد من انتشار بعض الأطر التقليدية للتضامن الاجتماعي وتوجيه آليات الضبط الاجتماعي نحو الطابع الرسمي مع إلغاء أشكاله التقليدية.

Summary :

The study revolves around the role of spatial convergence in creating social convergence in the city of Bordj Bou Arreridj, and aims to find the relationship between them in the new urban neighborhoods. Especially in light of the rapid transformations that affected the urban area of the city. In terms of spatial expansion and urban growth. With the belief that the process of social convergence has been affected by change and transformation, what has become threatening the traditional forms of social interaction in the city

Perhaps all of this was related to the deepening of the spread of the peculiarities of urban life and its effects in light of the general trend of the city society, whether in terms of the large and continuous population movement towards it, or due to the factor of the spread of the peculiarities of urban life even to the suburbs and countryside as an inevitable result of the development of information, and communication technologies, which contributed to the heart of the composition social for traditional communities. In addition, the urban policies adopted by the public authorities, especially in the field of urban expansion, its policies and forms, and the beneficiary groups within the framework of housing distribution processes that represent the official institutions of the state, the primary and sole controller of it, which contributed to the reformulation of the methods and forms of assembly.

All of the above worked to disturb the demographic structure of the city's residential neighborhoods, which was reflected in the transformation and change at the level of the most important social processes of the local community. He contributed to reformulating the patterns of social relations, limiting the spread of some traditional frameworks of social solidarity, and directing the mechanisms of social control towards the formal character with the abolition of its traditional forms.

فهرس

أ----- مقدمة

الباب الأول: الإطار المنهجي والنظري للبحث

الفصل الأول: الإطار المنهجي للبحث

8----- تمهيد

9----- أولا : أسباب اختيار الموضوع

11----- ثانيا : أهمية البحث

13----- ثالثا : أهداف البحث

14----- رابعا : الإشكالية

21----- خامسا : الفرضيات

21----- سادسا : تحديد المفاهيم

30----- سابعا : منهجية البحث

36----- ثامنا : العينة

39----- تاسعا : الدراسات السابقة

44----- عاشرا : صعوبات البحث

46----- خلاصة الفصل

الفصل الثاني: الاجتماع الإنساني، خلفية نظرية

48----- تمهيد

49	أولاً: مقدمة في الاجتماع الإنساني
52	ثانياً: عوامل الاجتماع الإنساني
54	ثالثاً: بعض التصورات النظرية لدراسة الاجتماع الإنساني
65	رابعاً: المجتمع وحقيقة التغير الاجتماعي
	خامساً: العولمة، ما بعد الحداثة، والانتقال نحو المجتمع الرقمي الافتراضي: نحو قلب المفهوم التقليدي
75	للتجمع الإنساني
80	خلاصة الفصل

الفصل الثالث: المجتمع الجزائري، دراسة سوسيو-تاريخية

83	تمهيد
84	أولاً : أصل تسمية الجزائر
85	ثانياً: جغرافيا الجزائر الحديثة
85	ثالثاً: الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية في جزائر ما قبل الحكم العثماني
88	رابعاً : المجتمع الجزائري في ظل الحكم العثماني
90	خامساً: المجتمع الجزائري والاحتلال الفرنسي
94	سادساً: المجتمع الجزائري الحديث: مرحلة الاستقلال الوطني
105	سابعاً: الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري
116	خلاصة الفصل

الفصل الرابع: المدينة الجزائرية

- 118 ----- تمهيد
- 119 ----- أولا : الدراسة التاريخية للمدينة الجزائرية
- 130 ----- ثانيا : المدينة الجزائرية في مرحلة الجزائر المستقلة
- 135 ----- ثالثا : التحضر وال عمران في الجزائر الحديثة
- 138 ----- رابعا : عوامل التحضر في الجزائر
- 144 ----- خامسا : المدينة الجزائرية في الدراسات السوسولوجية والحضرية والعمرانية
- 158 ----- سادسا : قراءة في خصوصيات المدينة الجزائرية
- 161 ----- سابعا : أزمة المدينة الجزائرية
- 165 ----- ثامنا : مدينة برج بوعريبيج
- 174 ----- خلاصة الفصل

الباب الثاني : الدراسة الميدانية

الفصل الخامس: مكونات وخصوصيات سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريبيج

- 177 ----- تمهيد
- 178 ----- أولا: تحليل جداول المعطيات الميدانية المتعلقة بخصائص أفراد العينة
- 200 ----- ثانيا: الاستنتاجات الخاصة بخصائص أفراد العينة
- 206 ----- ثالثا: خلاصة عامة حول خصائص أفراد العينة

الفصل السادس: أنمط العلاقات الاجتماعية السائدة في الأحياء الحضرية الجديدة

- 208 ----- تمهيد
- 209----- أولاً: تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الأولى
- 231 ----- ثانياً: الاستنتاجات الخاصة بالفرضية الأولى
- 236----- ثالثاً: خلاصة عامة حول الفرضية الأولى

الفصل السابع: أطر التضامن الاجتماعي السائدة في الأحياء الحضرية الجديدة

- 238 ----- تمهيد
- 239----- أولاً: تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثانية
- 262 ----- ثانياً: الاستنتاجات الخاصة بالفرضية الثانية
- 268----- ثالثاً: خلاصة عامة حول الفرضية الثانية

الفصل الثامن: الوسائل السائدة لضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة

- 270 ----- تمهيد
- 271----- أولاً: تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثالثة
- 295 ----- ثانياً: الاستنتاجات الخاصة بالفرضية الثالثة
- 302----- ثالثاً: خلاصة عامة حول الفرضية الثالثة
- 304----- الاستنتاجات العامة
- 310----- خاتمة

قائمة المراجع

الملاحق

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
178	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	.1
179	توزيع أفراد العينة حسب فئات السن	.2
181	توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية	.3
182	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	.4
184	توزيع أفراد العينة حسب الموطن الأصلي	.5
185	يمثل الموطن الأصلي للوالدين	.6
187	توزيع المبحوثين الوافدين حسب مدة الإقامة بالمدينة	.7
188	توزيع المبحوثين حسب نوع الإقامة بالمدينة	.8
189	توزيع المبحوثين حسب نوع الإقامة بالحي	.9
190	توزيع المبحوثين حسب مدة الإقامة بالحي	.10
192	توزيع المبحوثين من حيث مدى الرغبة في تغيير مكان الإقامة	.11
193	توزيع المبحوثين حسب سبب تغيير المسكن الأصلي	.12
195	توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن	.13
197	توزيع المبحوثين حسب فئات دخل أرباب الأسر	.14
199	توزيع المبحوثين حسب عمل الزوجين من عدمه.	.15
210	توزيع المبحوثين حسب التعامل مع سكان الحي	.16
212	العلاقة بين وجود معارف سابقين بالحي السكني والتفاعل مع بقية السكان.	.17
214	العلاقة بين مدة الإقامة بالحي السكني والتعاملات مع سكان الحي	.18
216	توزيع المبحوثين حسب حدود التفاعل مع سكان الحي.	.19
218	العلاقة بين مدة الإقامة بالحي ونوعية التعارف بين السكان	.20

220	توزيع المبحوثين حسب درجة متانة العلاقات مع سكان الحي	.21
221	توزيع المبحوثين حسب محددات علاقاتهم مع سكان الحي	.22
223	توزيع المبحوثين حسب الوقت الذي يخصصونه لسكان الحي	.23
225	توزيع المبحوثين حسب درجة أهمية الوجبات والأنشطة المشتركة في الحي	.24
226	توزيع المبحوثين حسب علاقات أفراد أسرهم مع سكان الحي	.25
228	توزيع المبحوثين حسب وصفهم لشبكة علاقاتهم في الحي	.26
229	توزيع المبحوثين حسب وصفهم لأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة في الحي	.27
240	توزيع المبحوثين من حيث تلقي المساعدة في المناسبات الاجتماعية	.28
241	توزيع المبحوثين حيث نوع المناسبة التي تم فيها تلقي المساعدة	.29
242	توزيع المبحوثين حسب الفئات التي قدمت المساعدة في المناسبات الاجتماعية	.30
243	توزيع المبحوثين من حيث المبادرة إلى تقديم المساعدة لسكان الحي	.31
245	العلاقة بين الأقدمية في الحي والمبادرة إلى تقديم المساعدة لسكان الحي	.32
247	توزيع المبحوثين حسب الجهة التي يتم اللجوء إليها في حال الاحتياج للمساعدة	.33
248	العلاقة بين الأقدمية في الحي والجهة التي يتم اللجوء إليها في حال الاحتياج للمساعدة	.34
250	العلاقة بين المستوى التعليمي والجهة التي يتم اللجوء إليها في حال الاحتياج للمساعدة	.35
252	توزيع المبحوثين من حيث تلقي أي نوع من المساعدة من سكان الحي في بناء أو ترميم مسكن	.36
253	توزيع المبحوثين حسب طلبهم للمساعدة في إعادة بناء أو ترميم مسكن	.37
255	توزيع المبحوثين من حيث إمكانية اللجوء لسكان الحي في حالة الاحتياج للمياه	.38
256	توزيع المبحوثين من حيث إمكانية اللجوء لسكان الحي في حالة الاحتياج للمال	.39
257	توزيع المبحوثين حسب الفئات التي يتم اللجوء إليها في حال الاحتياج للمال	.40
258	توزيع المبحوثين حسب إمكانية إقراض المال أو تقديمه لسكان الحي	.41

259	توزيع المبحوثين حسب رؤيتهم لمفهوم التضامن والتكافل الاجتماعي	.42
260	توزيع المبحوثين حسب رؤيتهم لمعيقات التضامن والتكافل الاجتماعي	.43
272	توزيع المبحوثين حسب مواجهتهم لمشكلات أو خلافات مع سكان الحي	.44
273	توزيع المبحوثين حسب شهادتهم لحدوث مشكلات أو خلافات بين سكان الحي	.45
275	توزيع المبحوثين حسب كيفية تسويتهم للخلافات التي كانوا طرفا فيها في الحي	.46
277	العلاقة بين المستوى التعليمي وكيفية تسوية الخلافات بين سكان الأحياء الحضرية الجديدة	.47
280	توزيع آراء المبحوثين حسب كيفية تسوية المشكلات والخلافات بين سكان الحي مقارنة بمنطقة السكن الأصلية	.48
281	العلاقة بين الموطن الأصلي وتغير كيفية تسوية الخلافات بين سكان الأحياء الحضرية الجديدة	.49
283	توزيع آراء المبحوثين حسب وجود أعيان للحي	.50
284	توزيع آراء المبحوثين حول دور المسجد في الحي	.51
285	توزيع آراء المبحوثين حول سلطة إمام المسجد على سكان الحي	.52
286	توزيع آراء المبحوثين من حيث تغير طرق حل المشكلات بين الجيران	.53
287	العلاقة بين فئات السن وتغير كيفية تسوية الخلافات بين الجيران بين الماضي والحاضر	.54
289	توزيع آراء المبحوثين من حيث دور العادات والتقاليد في ضبط سلوكيات الأفراد	.55
290	العلاقة بين فئات السن دور العادات والتقاليد في ضبط سلوكيات الأفراد	.56
293	توزيع آراء المبحوثين حسب الوسائل المقترحة لضبط علاقات الأفراد والجماعات بالآخرين في الحي	.57
294	توزيع آراء المبحوثين حول فعالية الأطر التقليدية للضبط الاجتماعي	.58

مقدمة

مقدمة:

تعتبر ظاهرة التحضر قديمة إلى الحد الذي يصعب فيه تحديد الملامح الأولى لبدایات نشأة المدن، حيث تعود أولى الإشارات التي عثر عليها الباحثون إلى آلاف السنوات من التاريخ القديم، بداية ببعض آثار مدن ما قبل التاريخ ووصولاً إلى النماذج الراقية من مدن العصر الحديث التي لم يعرف لها العالم مثيلاً. والتي مثلت محصلة نهائية لخبرات الإنسان المنبثقة عن تسخير كافة خبراته العلمية لإشباع السعي الدائم في البحث عن حياة أفضل في شتى مناحي الحياة.

وقد جاءت هذه الظاهرة مرافقة أو مرتبطة بكل ما حققه الإنسان من تطورات، فأحياناً مثلت سبباً للاستقرار وفي أحيان أخرى كانت نتيجة لعوامل متعددة مكنت الإنسان من توسيع المجالات التي يقيم فيها وتطويرها، انطلاقاً من الثورة الزراعية التي جسدت مفهوم الاستقرار وتوفير كافة الاحتياجات ضمن مناطق الاستقرار بدل البحث عنها والسعي أو التنقل إليها. ووصولاً للعصر الحديث وخصوصاً منذ انطلاق الثورة الصناعية التي مهدت حسب آراء العلماء لقيام مدن لا مثيل لها عبر كامل التاريخ البشري. حيث شهد العصر الحديث نمواً هائلاً للمدن أرجعه العلماء والمتخصصون إلى عوامل عديدة. غير أنهم يؤكدون أن التصنيع والتطورات التي عرفتها العمليات الصناعية شكلت أهم عامل من عوامل نشأة المحلات الحضرية الحديثة الكبرى ونموها وتطورها.

لتنقل البشرية مجدداً إلى ثورة أكثر وأعمق تأثيراً، ألا وهي الثورة العلمية التكنولوجية خاصة على مستوى وسائل الاتصال والتواصل وتكنولوجيات النقل والتنقل. والتي شملت كافة مناحي الحياة. لتصبحها ثورة عمرانية حضرية انقلبت فيها مختلف المفاهيم التقليدية للتحضر المرتبطة بعامل المكان.

وقد كان لهذه الظاهرة آثارها المتعددة الجوانب والأبعاد عبر كافة المراحل التاريخية والتي ارتبطت بتطوراتها بتطور ظاهرة التحضر في حد ذاتها.

ولما كانت هذه الظاهرة بكل تلك الأهمية فقد استمرت الأبحاث والدراسات دون هوادة لاستكشاف معالمها وصياغة الأطر النظرية التي تحكمها وتجديدها حسب مقتضيات التغيرات التي لحقتها أو التي أنتجتها.

ولعل المجتمع الجزائري كغيره من مجتمعات العالم قد عرف حقيقة هذه الظاهرة منذ آلاف السنوات، وتعرض لكافة المؤثرات والانعكاسات التي تطرحها هذه الظاهرة كظاهرة اجتماعية متعددة الجوانب والأبعاد. وهو ما دفعنا إلى محاولة البحث في الظاهرة ودراسة بعض آثارها الاجتماعية على المجتمع الجزائري.

لذلك فقد اتجهنا إلى تناول موضوع التقارب المجالي وعلاقته بالتقارب الاجتماعي في إحدى المدن الجزائرية، ذات الخصوصيات التاريخية والأنماط الحضرية المتميزة انطلاقا من خصوصياتها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.

هذه الدراسة تهدف في الأساس إلى الكشف عن دور التقارب المجالي في خلق التقارب الاجتماعي بين سكان المدينة. خاصة في ظل النمو الحضري والعمراني المتزايد بوتيرة رهيبية، والنتائج عن عوامل متعددة لعل أهمها العامل الديمغرافي سواء من ناحية الزيادة الطبيعية الكبيرة، أو من ناحية الهجرة والحراك السكاني أما من الأرياف نحو المدن أو من المدن نحو المدن. وما انجر عن ذلك من تغيرات وتحولات على مستوى التركيبة الاجتماعية ومكونات المجالات الحضرية، وما يستلزمه ذلك من انعكاس هذه التحولات على أنماط التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية بين السكان.

إن المدينة المدروسة وهي مدينة برج بوعرييج هي مدينة حديثة النشأة ترجع نشأتها على الأقل كوسط حضري إلى عهد الاستعمار الفرنسي والتي كانت إلى زمن قريب من المدن الصغيرة، لكنها سرعان ما أخذت في النمو والتطور بصفة مذهلة خاصة في العقود الأربعة الأخيرة. وقد لاحظنا أنها تتميز بالنمو الحضري والعمراني والاتساع المجالي السريع. الأمر الذي انعكس على مكوناتها الديمغرافية والاجتماعية، وهو ما كان له بالغ الأثر على طبيعة المجتمع المحلي التقليدي بها وخصوصياته.

لذلك فإننا سنحاول من خلال هذه الدراسة البحث في الآثار الاجتماعية للتحضر المتزايد بالمدينة، خاصة ما تعلق بالعمليات التفاعلية بين المكونات الاجتماعية للمدينة من خلال دراسة شبكة العلاقات الاجتماعية وأطر وأنماط التضامن الاجتماعي واليات ووسائل الضبط الاجتماعي المنتشرة فيها.

غير أننا فضلنا تخصيص ميدان دراستنا في الأحياء الحضرية الجديدة لدراسة التجمعات التي يمكن القول عنها أنها حديثة التأسيس أو أنها قيد التأسيس. للوقوف على نوع من المقارنة بين الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للحياة الاجتماعية بهذه الأحياء وبين تلك الخصوصيات التي سادت مجتمع المدينة التقليدي. بغية حصر جملة التغيرات والتحويلات على مستوى التركيب الاجتماعي للمدينة.

ولالإحاطة بهذا الموضوع قمنا بتقسيم الدراسة إلى جانبين: جانب نظري و جانب ميداني.

أما الجانب النظري فقد قمنا بتقسيمه إلى أربعة فصول كالآتي:

الفصل الأول: بعنوان "الإطار المنهجي للبحث" تم التطرق فيه إلى تبيان الأهمية التي يكتسيها الموضوع المدروس وأسباب اختياره والهدف منه. إضافة إلى التحديد الدقيق لإشكالية البحث وتساؤلاتها وفرضياتها، ثم إلى عملية تحديد المفاهيم، فالتطرق لبعض الدراسات التي تناولت الموضوع. وبعد ذلك تطرقنا إلى منهجية الدراسة بداية بالدراسة الاستطلاعية، والمناهج التي تم إتباعها، والمصادر التي تم الاعتماد عليها في جمع البيانات و المعطيات النظرية و الميدانية. ثم إلى العينة وكيفية اختيارها. وأخيرا الإشارة لبعض الصعوبات التي واجهناها خلال مراحل البحث.

الفصل الثاني: بعنوان "الإجتماع الإنساني، خلفية نظرية". الذي حاولنا من خلاله تقديم إطار نظري لكل ما تعلق بالمجتمع البشري بصفة عامة. من خلال التطرق بداية إلى تقديم مقدمة حول الاجتماع الإنساني، ثم إلى تبيان بعض عوامل التجمع الإنساني، ثم تقديم بعض التصورات النظرية لدراسة المجتمع. وبعده إلى حقيقة التغير الاجتماعي التي ميزت المجتمعات البشرية عبر كافة مراحلها التاريخية. لتتطرق في الأخير إلى خصوصية المجتمعات في العصر الحديث انطلاقا من آثار العولمة والتحول الرقمي الذي أنتج ما أصبح يعرف بالمجتمعات الرقمية الافتراضية.

الفصل الثالث: بعنوان "المجتمع الجزائري، دراسة سوسيو-تاريخية". حاولنا من خلاله صياغة إطار نظري عن المجتمع الجزائري الذي يمثل المجتمع العام لدراستنا، من خلال البحث في تاريخه عبر مختلف الحضارات والأمم التي عاشت بالمنطقة والتي تركت آثارها العمرانية والاجتماعية إلى يومنا هذا. مع نوع من التركيز على أهم المراحل التي أسهمت في تشكيل معالم المجتمع الجزائري الحديث، وهي مرحلة دخول الإسلام للجزائر، ومرحلة الحكم العثماني ومرحلة الاستعمار الفرنسي، والتي تركت بصماتها واضحة في تكوين الشخصية الجزائرية الحديثة. ثم بعد ذلك حاولنا الحديث بنوع من التفصيل عن المجتمع الجزائري الحديث من خلال خصوصياته الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والسياسية التي أنتجت مجتمعا متفردا...

الفصل الرابع: فيما خصصنا الفصل الرابع لدراسة "المدينة الجزائرية" بحكم أننا نتجه للقيام بدراسة ميدانية على إحدى المدن الجزائرية. تطرقنا فيه بداية إلى الدراسة التاريخية للمدينة الجزائرية، ثم إلى مدينة في الجزائر المستقلة، لنعرج بشيء من التفصيل في موضوع التحضر والعمران في الجزائر وعواملهما، ثم حاولنا تقديم إطار نظري من خلال الدراسات السوسولوجية والعمرانية التي تناولت المدن الجزائرية. لنصل إلى الكشف عن بعض خصوصيات المدينة الجزائرية. وفي العنصر الأخير تطرقنا إلى مدينة برج بوعرييج التي تمثل موضوع الدراسة الميدانية.

و أما الجانب الميداني فقسمناه إلى أربعة فصول كمايلي:

الفصل الخامس: بعنوان " مكونات وخصوصيات سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعرييج". تناولنا فيه كل ما تعلق بتحديد خصائص المجتمع المبحوث من حيث الجنس والسن والمستويات التعليمية والأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والانتماءات الجغرافية والخلفيات الثقافية. ومنه توصلنا إلى صياغة الاستنتاجات المتعلقة بخصائص أفراد العينة المدروسة وبمكونات سكان الأحياء المدروسة.

الفصل السادس: بعنوان " أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة في الأحياء الحضرية الجديدة ". وقمنا فيه بتحليل المعطيات الميدانية المتعلقة بالفرضية الأولى للدراسة من خلال عرض وتصنيف وتبويب وتحليل المعطيات التي تم جمعها من الميدان المدروس. عن طريق الجداول والعمليات الإحصائية والقراءات التحليلية،

ثم إيجاد أهم الاستنتاجات الخاصة بالفرضية الأولى، ثم صياغة خلاصة عامة حو أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة في الأحياء الحضرية الجديدة.

الفصل السابع: بعنوان " أطر التضامن الاجتماعي السائدة في الأحياء الحضرية الجديدة ". وقمنا فيه بتحليل المعطيات الميدانية المتعلقة بالفرضية الثانية للدراسة من خلال عرض وتصنيف وتبويب وتحليل المعطيات التي تم جمعها من الميدان المدروس. عن طريق الجداول والعمليات الإحصائية والقراءات التحليلية، ثم إيجاد أهم الاستنتاجات الخاصة بالفرضية الثانية، ثم صياغة خلاصة عامة حول أطر التضامن الاجتماعي السائدة في الأحياء الحضرية الجديدة.

الفصل الثامن: بعنوان " آليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة ". وقمنا فيه بتحليل المعطيات الميدانية المتعلقة بالفرضية الثالثة للدراسة من خلال عرض وتصنيف وتبويب وتحليل المعطيات التي تم جمعها من الميدان المدروس. عن طريق الجداول والعمليات الإحصائية والقراءات التحليلية، ثم إيجاد أهم الاستنتاجات الخاصة بالفرضية الثالثة، ثم صياغة خلاصة عامة حول آليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة.

وبعد ذلك قمنا بإيجاد الاستنتاجات العامة التي توصلت إليها الدراسة الميدانية من خلال صياغة وترجمة المعطيات الإحصائية الميدانية.

وفي الأخير قمنا بصياغة خاتمة الدراسة التي تضمنت وصفا دقيقا لأبعاد الدراسة النظرية والميدانية والميدان المدروس، وفرضيات الدراسة وجملة الاستنتاجات النهائية المتوصل إليها.

الباب الأول:

الإطار المنهجي والنظري للبحث

الفصل الأول : الإطار المنهجي للبحث

أولاً: أسباب اختيار الموضوع

ثانياً: أهمية البحث

ثالثاً: أهداف البحث

رابعاً: الإشكالية

خامساً: الفرضيات

سادساً: تحديد المفاهيم

سابعاً: منهجية البحث

ثامناً: عينة الدراسة

تاسعاً: الدراسات السابقة

عاشراً: صعوبات البحث

تمهيد:

تشكل مرحلة بناء الموضوع في الدراسات السوسيولوجية نقطة حاسمة تتوقف عليها المراحل الأخرى. ولذلك يوليها الباحث أهمية قصوى من حيث الوقت المستغرق لانجازها وكذا الجهد المبذول لإخراجها في صورة واضحة ودقيقة.

وهو ما نعمل عليه في هذا الفصل الذي سنتطرق فيه إلى التحديد الدقيق لموضوع البحث، انطلاقاً من تحديد إشكالية البحث الأساسية وتساؤلاتها، ثم الفرضيات التي تنطلق منها الدراسة. مع تبيان الأهمية التي يكتسيها الموضوع المدروس وأسباب اختياره والهدف منه.

بعدها سنقوم بتحديد وضبط المفاهيم الأساسية للدراسة، ثم سنقوم بالإشارة لبعض الدراسات السابقة المشابهة للموضوع، لنعرج إلى الجانب الإجرائي من الدراسة والذي سنبرز فيه المنهج والتقنيات المتبعة وطريقة انتقاء عينة البحث.

أولاً : أسباب اختيار الموضوع:

1. الأسباب الذاتية :

تعود الأفكار الأولية حول الموضوع لعدة سنوات خلت وهو ما مكّني من تكوين فكرة مبدئية حول الموضوع المراد تناوله .غير أنها مجموعة من الأفكار المشتتة والمبعثرة ما دفعني إلى محاولة ترجمتها في إشكالية بحث بطريقة علمية ومنهجية ، ووضع جملة الأفكار والملاحظات في إطار علمي منظم.

ولعل أهم سبب من الأسباب الذاتية التي أدت بنا لاختيار هذا الموضوع دون سواه ترجع لكون هذه المدينة كانت محل دراسة سابقة لنا لنيل شهادة الماجستير المعنونة " التصنيع والنمو الحضري بمدينة برج بوعرييج،" والتي دعمت لدينا كدراسة ميدانية واقعية بعض الآراء ووجهات النظر في كثير من النقاط والملاحظات التي من أهمها التأثير الكبير للتحويلات الوظيفية التي عرفتتها المدينة علة تركيبها الاجتماعي.

و كغيري من المقيمين بهذه المدينة الحديثة نسبيا فقد تكونت لدي بعض المعارف التي تؤكدها روايات من عرفوها في الحقب القديمة والتي ترمي في معظمها إلى أن سكان مدينة برج بوعريج إما من النازحين نحوها، أو من أبناء النازحين سواء خلال فترة الاستعمار الفرنسي الذي أسس أولى ملامح المدينة، وذلك بإقامة المحتشدين وبعض الأحياء للمعمرين. أو خلال مرحلة الاستقلال الوطني بداية بتحولها لعاصمة للولاية رقم 34 مع ما يتبع ذلك من تركز و تجمع للمراكز الإدارية والخدماتية والأنشطة التجارية والصناعية. انتقالا لما يعرف بالقرى السوداء وما انجر عنها من انعدام للأمن بخاصة في القرى والأرياف خصوصا في المناطق الجبلية وما انجر عنه من موجات كثيفة للنازحين طلبا للأمن.

ذلك إضافة إلى الرغبة الشخصية في البحث والكشف عن العلاقة بين التقارب المجالي بين سكان مدينة برج بوعريج الوافدين من مختلف المناطق الجغرافية والتقارب الاجتماعي بينهم، هذا مع الرغبة في الكشف عن أسباب النمو الحضري والعمراني المتزايد في مدينة برج بوعريج. و الإعتقاد بأنه السبب الأول في خلق عديد المشكلات الاجتماعية التي لم تكن ظاهرة. خاصة على مستوى العمليات الاجتماعية التقليدية وما لحقها من تغيرات وتحويلات جذرية لا سيما ما تعلق منها بعمليات التفاعل الاجتماعي والتضامن الاجتماعي والضبط الاجتماعي.

2. الأسباب الموضوعية:

رغم توفر عديد الدراسات التي تبحث في مواضيع التقارب الاجتماعي والتفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية في الجزائر، إلا أنها نادرة إن لم نقل منعدمة حول مدينة برج بوعريريج.

و من جهة أخرى فإن أغلب ما وقعنا عليه من دراسات في هذا المجال تتجه لدراسة هذه المواضيع تقريبا من نفس الزاوية، من حيث طرح إشكاليات اندماج المهاجرين الريفيين في الوسط الحضري أو تأثير الروابط الاجتماعية للمهاجرين على عملية اندماجهم في الوسط الحضري ، وحتى مدى تأثير الارتباط بالموطن الأصلي على عملية الاندماج. لذلك فقد أردنا :

✓ تناول الموضوع من زاوية مغايرة تماما بطرح إشكالية مستحدثة موضوعها تأثير المجال الحضري على سكانه ودفعهم لتشكيل أنماط جديدة من التفاعل الاجتماعي بما يمكنهم من تحقيق التقارب الاجتماعي والاندماج في الثقافة المشتركة للمدينة.

✓ تطبيق هذا النوع من الدراسات في مجال جديد يزخر بتنوع ديمغرافي وثقافي وجغرافي كبير للكشف عن أبعادها في هذا المجال والوقوف على خصوصياته الديمغرافية والاقتصادية والثقافية.

✓ الوقوف على انعكاسات النمو الحضري على طبيعة العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعل الإنساني بين سكان مدينة برج بوعريريج ومحاولة توجيه الأنظار نحوها كمجال خصب للدراسات الاجتماعية والحضرية باعتبار أهميتها المحلية والوطنية.

✓ الوقوف على انعكاسات التحضر على الأشكال التقليدية الأولية للتضامن الاجتماعي بين قاطني المجال الحضري الواحد. والكشف عن مكانة المؤسسات والآليات التقليدية والأولية للضبط الاجتماعي في المجتمع الحديث للمدينة.

✓ الكشف عن مدى أهمية مدة الإقامة بالوسط الحضري ودور هذا العامل في التأثير على الاندماج الاجتماعي بين سكان المجال الواحد.

✓ محاولة الوصول لبعض الحقائق الموضوعية حول إحدى الظواهر الاجتماعية المتمثلة في عملية التقارب الاجتماعي بين سكان المدينة كوحدة مجالية وحضرية تفرض نمطا معيناً وطريقة خاصة للحياة وثقافة مشتركة داخلها في ظل تعدد وتنوع الانتماءات الجغرافية والعادات والتقاليد

الاجتماعية والاختلافات الثقافية بين قاطنيها. خاصة في ظل أنماط التعمير والسياسات الإسكانية المنتشرة في مختلف المدن الجزائرية انطلاقا من توجهات الدولة الجزائرية المبنية في هذا الموضوع على سياسات دعم السكن لمواطنيها بصفة عامة. والتي تنطلق من متغير واحد ألا وهو فئات دخل المواطنين، بعيدا عن دراسة الخصوصيات والاحتياجات الاجتماعية والثقافية.

✓ الوقوف على أهمية التحضر كعامل رئيسي لنمو المدن من خلال خلق الوظائف وجلب الأنشطة والسكان ، وعلى الآثار الاجتماعية التي يخلقها في المجتمع الذي يحل به.

ثانيا: أهمية البحث:

1. الأهمية العلمية:

ليس هناك مجال للشك في وجود علاقة ارتباط متينة بين التقارب المجالي أي الانتماء لمجال جغرافي مشترك داخل وحدة حضرية معينة بين مجموع السكان والتقارب الاجتماعي الناتج عن حتمية المجال المشترك والعلاقات الحتمية (علاقات العمل والجيرة ومختلف العلاقات المجالية) وما ينتج عنها من عمليات تقتضي التعاون والتضامن من جهة، والاختلاف وعدم الاتفاق من جهة أخرى، وما ينجر عنها من مشكلات تستلزم حلها وفقا للعرف الاجتماعي الذي يسود المجتمع الواحد.

وتستمد الأهمية العلمية لموضوعنا من أهمية عملية النمو الحضري كعملية اجتماعية شاملة تؤدي وتستوجب في نفس الوقت عدة تغيرات. كاتساع المجال الحضري المشترك وازدياد أعداد السكان وتنوعهم ، الأمر الذي يحتم عليهم ضرورة التأقلم والاندماج وخلق نمط جديد من أنماط التعايش بينهم وهو ما نطلق عليه عملية التقارب الاجتماعي ، إما بالاندماج والانصهار في الثقافة المشتركة داخل الوحدة الحضرية ، أو الاتجاه نحو التأسيس لثقافة جديدة وفق مستلزمات المجال ومكوناته.

إضافة إلى ذلك فقد لاحظنا أن موضوع التحضر من أكثر الموضوعات تعقدا وتشعبا، فهو موضوع مترامي الأطراف شديد التغير والتعقيد، فكلمنا توصل العلماء والباحثون إلى صياغة مفهوم عام وشامل لمصطلح التحضر، كلما ظهرت عوامل و متغيرات جديدة تؤثر على شمولية أو مصداقية المفهوم . وهنا فنحن نتكلم عن الجانب السوسولوجي للبحث، بحيث أكد الدارسون الأوائل على أن التحضر يشير إلى نمط معين

للحياة بمنطقة جغرافية معينة مع شبكة من العلاقات الاجتماعية المتميزة عن ما هو سائد في الأرياف. كما ربطه أغلبهم بالثورة الصناعية . التحضر الصناعي . التي أنتجت ثورة حضرية لم يشهد لها المجتمع البشري مثيلا . إلا أن المفاهيم المصاغة لم تلبث أن بدأت في التغير بظهور مفاهيم جديدة كمصطلح التحضر الحديث المرتبط أساسا بالثورة العلمية التكنولوجية الأكثر تعقيدا والأعمق تأثيرا، والتي أثرت على المفهوم التقليدي للتحضر الذي أصبح أكثر تحررا من الارتباط بعامل المكان وأعداد المقيمين فيه خصوصا مع انتشار أساليب الحياة الحضرية بفعل التكنولوجيا حتى في الأرياف.

وذلك ما دفعنا لمحاولة الربط بين كل المتغيرات السابق ذكرها، والاتجاه لدراسة هذه الظاهرة في مدينة برج بوعرييج كنموذج للمدن الجزائرية ذات الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية المتميزة.

2. الأهمية التطبيقية:

- ✓ توفير مادة علمية للدارسين والباحثين للاستفادة منها، أو الانطلاق من نتائجها في بحوث جديدة تعالج موضوعات وظواهر قد تكون أكثر عمقا.
- ✓ توفير مادة علمية يمكن أن تفيد في عمليات التخطيط ورسم السياسات والكشف عن بعض الأخطاء المرتكبة وتجنبها.
- ✓ الكشف عن أبعاد وانعكاسات التحضر الحديث خصوصا مع الثورة التكنولوجية وانعكاساتها على المجتمعات البشرية.
- ✓ تشخيص جملة المشكلات الاجتماعية التي تصادف السكان المنتمين لنفس المجال الحضري.
- ✓ تناول موضوع مهم من مواضيع العصر التي تشغل الدارسين والباحثين الاجتماعيين والنفسانيين وعلماء الدين والأئمة، إلا وهو التقارب الاجتماعي بين سكان المجال الواحد، فالتغيرات الملاحظة في مجتمعاتنا مؤخرا على مستوى العلاقات الاجتماعية والتفاعل الإنساني جعلت كل هؤلاء يدقون ناقوس الخطر من جهة، ويتحسرون على ما كان سائدا في زمان مضى. كما أنهم ينادون بضرورة تدارك الأمور فلا علاقات القرابة ظلت كما كانت ولا الجيران حافظوا على المفهوم التقليدي أين كانت هذه العلاقات شبه مقدسة بين الأقارب و الجيران ...
- ✓ الكشف عن عناصر ومكونات سكان مدينة برج بوعرييج .

✓ كذلك تبرز أهمية هذه الدراسة في اعتمادها على دراسة ميدانية واقعية . وبالتالي الخروج بنتائج من الواقع المعاش.

ثالثا: أهداف البحث:

إن الهدف الأساسي لأي بحث علمي هو فهم حقيقة الظاهرة المبحوثة، والإحاطة بمختلف جوانبها للوصول إلى حقائق علمية موضوعية. تستند إلى معطيات نظرية ودلائل واقعية. وعليه نسعى من خلال دراستنا الحالية إلى تحقيق هدف أساسي يتمثل في عرض وتحليل انعكاسات النمو الحضري والتنوع السكاني والتوسع المجالي لمدينة برج بوعريريج، والوقوف عليها. وإبراز مدى تأثير المجال السكاني المشترك على خلق أو استحداث ثقافة مشتركة بين السكان، ومدى اندماجهم فيها خاصة -وكما تم بيانه سابقا- بالنظر لحدثة أغلب السكان بالنمط المعيشي السائد فيها ، إضافة إلى:

- ✓ الكشف عن طبيعة التغيرات التي مست بنية المجتمع المحلي للمدينة.
- ✓ الكشف عن العلاقة بين التقارب المجالي و التقارب الاجتماعي بين سكان مدينة برج بوعريريج.
- ✓ الغوص بشيء من التفصيل في موضوع العلاقات الاجتماعية بين سكان مدينة برج بوعريريج والعوامل المؤثرة فيها، وانعكاسات التنوع السكاني على الاندماج الاجتماعي والثقافي في الثقافة المشتركة للمجال الحضري. إضافة إلى الكشف عن مدى تأثير جملة العلاقات الأولية بكل ذلك.
- ✓ تقديم إطار نظري دقيق ومتكامل لكل من ظاهرة التحضر كجزء من عملية التغير الاجتماعي، وعملية التقارب المجالي والتقارب الاجتماعي مع ما ينتج عن ذلك من ظواهر وعلاقات وعمليات جديدة، بالاستناد لواقع مدينة برج بوعريريج وإبراز أهم التغيرات التي مست العلاقات والتفاعلات والعمليات الاجتماعية التي تعتبر جوهر الحياة الاجتماعية للأفراد والتي تربط أفراد ومكونات المجتمع الواحد.
- ✓ تشخيص مدينة برج بوعريريج والكشف عن مدى جاذبيتها للسكان والأنشطة الاقتصادية الصناعية و الخدماتية بصفة خاصة. والكشف عن مظاهر نمو وتطور مدينة برج بوعريريج والمراحل التاريخية التي مرت بها منذ النشأة في عهد الاستعمار الفرنسي إلى اليوم.

✓ الكشف عن طبيعة وأصول سكان مدينة برج بوعرييج (الأصل الجغرافي، الهجرة، كيفية الاستقرار).

✓ محاولة الوصول لبعض الحقائق التي تتعلق بالمدينة كمحور للدراسات الحضرية عن طريق دراسة ميدانية واقعية. خاصة مع الأخذ في الاعتبار ما لمدينة برج بوعرييج من أهمية محلية وإقليمية.

رابعا: الإشكالية :

تعتبر ظاهرة التغيير الاجتماعي من السمات الملازمة للحياة البشرية، ومن السنن المسلم بها اللازمة لاستمرار الجنس البشري⁽¹⁾. حيث أن المجتمع يسير في حالة حركة دائمة وتطور مستمر، لذلك فإن عملية التغيير عملية دائمة ومستمرة تحدث في كل المجتمعات، وتمس النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية سواء في البناء أو الوظيفة. ولما كانت نظم المجتمع متكاملة بنائيا ومتساندة وظيفيا فإن أي تغيير يحدث لابد وان يؤدي إلى مجموعة من التغييرات الفرعية التي تصيب مختلف جوانب الحياة البشرية⁽²⁾.

وتؤكد الدراسات السوسولوجية على توالي التغييرات في المجتمعات، ولعل من أبرزها وأكثرها جذبا للاهتمام ظاهرة التحضر التي تدل على تمام عملية كاملة من عمليات التغيير الاجتماعي، ويؤكد العلماء أن حركة التغيير الناتجة عن التحضر في العصر الحديث تحدث كما لم تحدث أبدا من قبل وبصورة سريعة ومستمرة .

وقد كان ابن خلدون من أوائل الدارسين الذين أشاروا لحتمية التغيير المستمر للتجمعات الإنسانية، وقسم العمران البشري لعمران بدوي وآخر حضري، وأكد أن سرعة التغييرات في الحضرة أكبر مما هي عليه في البدو.⁽³⁾ كما أكد أن الحياة البدوية أقدم من الحياة الحضرية. هذه الأخيرة التي تمثل غاية الاجتماع الإنساني، "فالبدو أصل للمدن والحضر وسابق عليهما ... لذا نجد التمدن غاية للبدو ..."⁽⁴⁾. وان للحضر خصائص ومميزات وأوصاف تطبع بها ساكنيها.

¹ رحالي حجيلة:التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المفهوم والنموذج،مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية،جامعة محمد خيضر،بسكرة،عدد07،جوان2010،ص3.

² نفس المرجع ، ص15.

³ عبد الرحمان ابن خلدون : المقدمة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان ، 2007 ، ص 56 57.

⁴ نفس المرجع،ص136.

واتجه دوركايم إلى دراسة التغيرات التي تخلق التحول الاجتماعي. وقدم تحليلاً للتغير الاجتماعي أقر فيه بأن مرحلة التصنيع أدت لبروز نوع جديد من التضامن. وأن قوى التصنيع والتحضر أدت إلى تزايد تقسيم العمل والتخصص وتزايد التفاوت الاجتماعي. كما أشار إن التغير في المجتمعات الحديثة هو من السرعة والكثافة بحيث يسفر عن صعوبات تتسبب في اضطراب أساليب الحياة التقليدية وأنماطها دون أن يطرح قيماً جديدة واضحة⁽¹⁾. واعتقد أن المجتمع يشكل واقعا قائما بذاته. وأن كل فرد يجد الإطار الاجتماعي الذي يصبح مجرد عنصر فيه، فشخصية الفرد هي نتاج واقع اجتماعي يؤثر في سلوكه ويعمل على تغييره⁽²⁾.

وفي تناوله للحياة الحضرية وصف "ماكس فيبر" المدينة بأنها منطقة مستقرة وكثيفة من سكان متراحمين ينعلم التعارف الشخصي والمتبادل بينهم، وطرح مفاهيم أساسية على صلة بالمجتمع المحلي الحضري كالفعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية. واعتبر المدينة شكلاً اجتماعياً يسمح بظهور اعلي درجات الفردية، ووصفها كمجموعة بناءات اجتماعية يمكن إن تؤدي إلى ظهور أنماط متعددة في أساليب وطرق الحياة⁽³⁾.

وبالنسبة لجورج زيمل فإن السلوك الإنساني لا يمكن أن يتضاءل لمجرد الفعل الفيزيقي. فهو يشمل الأفكار والاتجاهات والمشاعر. ويرى أن التحليل السوسيولوجي للمدينة يجب أن يتجه لدراسة الصور النفسية للحياة في بيئة حضرية. كما أولى عناية خاصة لدراسة التنظيم الاجتماعي الحضري الذي يتميز بأعلى درجات التعقيد والتشابك⁽⁴⁾. واتفق مع فيبر على أن حالة الضياع التي يعيشها إنسان المدينة والابتعاد عن الاستجابات العاطفية والعلاقات الجزئية والانفعالية وسيطرة البيروقراطية وإدارة السوق هي ميكانيزمات أساسية للحياة الحضرية⁽⁵⁾.

وقدم "لويس ويرث" نظرة أكثر وضوحاً حول المدينة وأساليب العيش فيها وأنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية داخلها. واعتبر الحضرية أسلوب حياة مميز. وقدم مجموعة من الخصائص والمميزات التي تطبع نمط الحياة الحضرية من الحجم والكثافة والتجانس والعلاقات الثانوية النفعية القائمة على أساس المصلحة.

¹ اتوبي غدنز (بتصرف) : علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصياغ ، ط 4 ، المنظمة العربية للترجمة ، بيروت ، لبنان ، 2005 ، ص 65.

² خالد حامد (بتصرف) : المدخل إلى علم الاجتماع ، ط 1 ، جسور للنشر والتوزيع ، المحمدية ، الجزائر ، 2008 ، ص 83.

³ السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري : مدخل نظري ، الجزء الأول ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 330.

⁴ نفس المرجع ، ص 334.

⁵ المرجع نفسه ، ص 335.

ونظر إلى الحياة الحضرية بأنها تتميز بانتشار العلاقات الثانوية، وضعف الروابط القرابية واختفاء روابط الجيرة وضعف الأساس التقليدي للتضامن الاجتماعي، لأنها أدت لظهور صور جديدة من التنظيم الاجتماعي⁽¹⁾.

لقد أكدت النظريات الاجتماعية أن المجتمع الحضري هو المجتمع الذي تتجسد فيه مجموعة خصائص تميزه والتي تؤدي حتما إلى المساس بجوهر العلاقات والعمليات الاجتماعية بين السكان التي تتجه شيئا فشيئا نحو التنافسية والصراع والعزلة الاجتماعية كنتيجة حتمية للتوسع العمراني المصاحب للنمو السكاني. فعندما يحدث التحضر فإنه يؤدي إلى مجموعة من التغيرات أهمها ضعف الجماعات الأولية وبروز جماعات ثانوية لا تقوم على العلاقات الأولية بل على قيم حضارية والتي تؤدي بالفرد إلى التحرر من القيم والعلاقات التقليدية⁽²⁾. فالتحضر يمثل عملية من عمليات التغيير الاجتماعي، ويقود لسلسلة من التغيرات في الحياة الاجتماعية. وأي تحول في النظم ينعكس على طبيعة العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعل الإنساني وعلى أهم العمليات الاجتماعية.

ولما كان التحضر سمة أساسية للمجتمعات المعاصرة فقد وجب التفريق بين ما تعيشه المجتمعات الغربية المتقدمة على اعتبار أنها عاشت التجربة الحضرية منذ وقت طويل مكنها من اكتساب خبرات في تسيير المدن والفضاءات الحضرية بالاعتماد على تراثها العلمي. بالإضافة إلى كون عملية التحضر اتسمت بمسايرتها للتنمية الاقتصادية وارتفاع المداخل التي انعكست على مستويات المعيشة المرتفعة التي أتاحتها الإنتاجية الضخمة بفعل التقدم في تكنولوجيات الإنتاج والتصنيع. إضافة إلى مساهمة الدراسات والأطر النظرية لأنماط والخلفيات الثقافية والتوجهات الدينية والاجتماعية للمجتمعات الغربية. وهو ما مكن من تقديم إطار نظري دقيق وتحليل وتشخيص عميق لمختلف المشكلات المادية واللامادية للمجتمعات الغربية. وبين الدول والمجتمعات النامية التي كانت متأخرة بكل المقاييس، وكان التحضر فيها نتاجا لتأثير عوامل متداخلة من مخلفات استعمارية وتأثير عامل المركزية الإدارية والمشاريع التنموية والتطوير الصناعي...، فكان الاتجاه نحو التحضر العشوائي الموسوم بالمشكلات الاجتماعية الذي أسهم في خلق أزمة حضرية. مع ما تبعه من تركز سكاني بأعداد هائلة في المدن والنتيجة مدن عملاقة ليس لها من الحضرية إلا الاسم ولا يشفع

¹ محمد عباس إبراهيم : التصنيع والمدن الجديدة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1986، ص 33.

² لطيفة طبال:التغير الاجتماعي و دوره في تغير القيم الاجتماعية مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية ،جامعة سعد دحلب،البليلة ،عدد08،جوان2012،ص422.

لها إلا أعداد السكان المتزايدة يوما بعد يوم. والتي تمثل في الحقيقة إطارا اجتماعيا خاصا وجب دراسته بشكل منفصل وخاص ومستقل عن النظريات الاجتماعية الغربية.

وكمدن العالم الثالث تشكلت المدن الجزائرية عبر مسار تاريخي لعل من أهم مراحلها مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر وما بعده. وعرفت المراكز الحضرية في الجزائر موجات كثيفة من الهجرة الريفية نتيجة السياسة الاستعمارية أو نتيجة القوي الطاردة في الأرياف والأوضاع الاقتصادية الصعبة والبطالة والتخلف، وضعف الأجور والخدمات وقلة فرص العمل⁽¹⁾. والقوي الجاذبة في المدن متمثلة في الارتفاع النسبي للأجور في المناطق الحضرية وتوفر فرص العمل. إضافة إلى المركزية الشديدة للمدن واحتكارها للمظاهر الحضرية⁽²⁾. كما كان للسياسات الحضرية الوطنية بالغ الأثر في تغيير مورفولوجية المدن وتركيبها الاجتماعي حيث اتجهت الدولة منذ الاستقلال إلى انتهاج سياسات معينة خاصة في مجال السكن والإسكان والتي انعكست آثارها مباشرة على المكونات الاجتماعية للمدن وسكانها والعمليات التفاعلية بينهم. حيث ان السياسات المنتهجة من طرف الدولة الجزائرية في مجال السكن والاسكان ادت الى عديد التأثيرات الاجتماعية خاصة فيما تعلق باختلاف وعدم تجانس جماعات الاحياء السكنية التي تشرف الدولة على بناءها وتعميرها.

وفي هذا الشأن يشير الأستاذ "صفار زيتون مدني" أن منطق الأداء الريعي للدولة المعتمد على العائدات المالية للنفط جعل كل فرد يبحث عن كيفية تحقيق نصيبه من ريع النفط من خلال السكن. الامر الذي خلق نوعا من اللاتجانس بين المكونات الاجتماعية للمجمعات السكنية، وهو ما ادى لانتشار نوع من العنف الحضري وصعوبة تحقيق اسلوب عيش متناغم. والذي يرجع سببه لاساليب المنتهجة لملء الاحياء بضم مجموعات غير متجانسة من جهة تاريخها وهوياتها الرمزية³. حيث ان اساليب اعادة الاسكان الثقيلة التي انتهجتها الدولة الجزائرية المعتمدة على التمويل العام بسبب تحسن عائدات النفط قد انتجت بالفعل

¹ نويصر بلقاسم : التصنيع والتغير الاجتماعي في مدينة قسنطينة، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1990، غير منشورة، ص 151 .

² نفس المرجع، ص 151.

³ SAFAR Zitoun Madani : La politique d'attribution arrange les filières de prédation . Entretien réalisé par: Badreddine KHRIS/ Journal de "liberté". (<https://www.liberte-algerie.com/actualite/la-politique-dattribution-arrange-les-filieres-de-predation-357422>) .

تكوينات معقدة للعلاقات بين السكان¹. وهو الامر الذي شمل جل المدن الجزائرية وبصفة أكبر في المراكز الحضرية الكبرى والمدن التي مثلت عواصم الولايات والعواصم الادارية على الخصوص.

ومن بين هذه المدن مدينة برج بوعرييج من المدن التي عرفت نموًا حضريًا وسكانيًا وتوسعات عمرانية كبيرة نتجت عن المركزية الإدارية والخدماتية، وعن موجات النزوح الريفي والهجرة بحكم ما تتميز به من أهمية مجالية وإقليمية خاصة. أما تعتبر من العواصم الإدارية ومن المدن الصناعية الجاذبة للأنشطة الاقتصادية التي لعبت دور عامل جذب للسكان. تتميز بتركيبها السكانية المتنوعة من الريفيين والحضرين والسكان الأصليين الذين استوطنوها في زمن مضى والمهاجرين نحوها في مختلف المراحل التاريخية. مما أدى لنمو حضري كبير عمل على زوال بعض الأشكال التقليدية للحياة الاجتماعية والثقافية بالمدينة. أما طوعًا عن طريق ما تفرضه خصوصيات الحياة الحضرية من اتساع الحجم وزيادة الكثافة السكانية وما يخلفانه من آثار اجتماعية، وإما جبرًا كنتيجة للسياسات المنتهجة في التعمير من قبل الدولة. فقد أصبح الأفراد يتجهون إلى السعي المستمر للحصول على فرص عمل مناسبة أو الاستفادة من مساكن ملائمة أو الإقامة في المناطق القريبة من أماكن العمل والتخلي على أقرابهم وعائلاتهم وجيرانهم ما أدى لبروز مجموعة السلوكيات والأشكال المغايرة من العلاقات الاجتماعية المبنية على المصالح وهو ما أسهم في انفجار الإطار التضامني التقليدي وفقدان معالم الحياة الاجتماعية البسيطة التي كانت سائدة فيما مضى. كما أدى التحضر إلى مجموعة من التغيرات التي مست العادات والتقاليد بسبب ما فرضته الحياة الحضرية الناتجة عن الزيادات الهائلة في أعداد السكان من خلال الهجرات الريفية نحو المدينة أو من خلال الثقافات الجديدة المعقدة الناتجة عن ما لعبته التكنولوجيا الحديثة من دور كبير في نشر الثقافة الحضرية المعقدة.

إن المتعارف عليه حسب شهادات الرعييل السابق من سكان المدينة ورغم مميزاتها الحضرية منذ نشأتها في عهد الاستعمار الفرنسي إلا أنها كانت تتميز بأنماط علاقات اجتماعية بسيطة بين سكانها الذين يتعارفون بينهم في الغالب. حيث سادت هذه المدينة منذ نشأتها التجمعات السكانية المبنية على أساس روابط

¹ SAFAR Zitoun Madani: Les Politiques D'Habitat et D'Aménagement Urbain en Algérie ou l'Urbanisation de la Rente Pétrolière. UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States – Beirut/ ([http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Beirut/pdf/Madani%20Safar%20Zitoun%20\(Fr\).pdf](http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Beirut/pdf/Madani%20Safar%20Zitoun%20(Fr).pdf))

القربية والانتماء الجغرافي. مما أسهم في خلق أنماط متميزة من التفاعلات والعمليات الاجتماعية في الوسط الحضري للمدينة.

كما أن المركزية الحضرية الناتجة عن التصنيع والمركزية الاقتصادية والإدارية والخدماتية التي تتمتع بها هذه المدينة على الأقل بالنسبة لمجالها الإقليمي، إضافة لسياسات الدولة الجزائرية التي انتهجتها خاصة في مجال السكن والإسكان الذي يعتبر نظريا حقا دستوريا وقانونيا مكفولا لجميع السكان دون تمييز، جعلها عرضة للتغير الاجتماعي الذي مس بنيتها وتركيبها الاجتماعية من ناحية مكوناتها البشرية، والذي يتجلى بوضوح في مكونات الأحياء الجديدة الناتجة عن التوسعات العمرانية للمدينة والتابعة حتما لازدياد أعداد السكان. الأمر الذي انعكس على مكونات مجتمع المدينة ككل وخلف بصماته الواضحة في تغير مكونات وساكني الحي الواحد. حيث بدأ اتجاه قاطني المجالات الحضرية إلى التخلي شيئا فشيئا عن الولاء للروابط التقليدية وضعف أهميتها مقابل الحصول على مسكن. فالتجمعات المبنية على أساس القربية العائلية تتجه إلى التلاشي وانعكست عليها آثار التغيرات والتطورات التي لحقت بمجتمع المدينة وتأثرت كثيرا في ظل العيش في المجتمع الحضري الحديث بتكوينه السكاني المعقد. ضف إلى ذلك فإن علاقات الجوار قد تأثرت بالغ الأثر بالتحولات الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها المدينة، حيث كان الجيران فيما مضى يمثلون وحدة اجتماعية و اقتصادية يسودها التشابه في المهن والعادات والتقاليد القائمة على التعاون والتضامن والعلاقات المباشرة ، وكل ذلك مستمد من طبيعة مجتمع المدينة البسيط. أصبحت حديثا تميل إلى فقدان سماتها التقليدية نتيجة تأثرها بالحياة الحضرية التي عملت على بروز شبكة جديدة من العلاقات الاجتماعية والروابط المستحدثة حسب ما تقتضيه الحياة الحضرية مع زوال الإشكال التقليدية للتفاعل الاجتماعي وانفجار الإطار التضامني التقليدي وتلاشي مؤسسات الضبط الاجتماعي التقليدية التي سادت أشكال الحياة الاجتماعية البسيطة فيما مضى. حيث تتميز الحياة الحديثة في المجال الحضري بنوع من التمايز السكاني و الثقافي بين الأفراد .

ويمكن القول أن عملية التفاعل الاجتماعي بمدينة برج بوعريريج مسها من التغير ما مس المجتمع الجزائري ككل. حيث اتجهت إلى فقدان سماتها التقليدية نتيجة عوامل مختلفة من أهمها التصنيع والمركزية الحضرية والإدارية والخدماتية إضافة إلى العوامل الأمنية في مرحلة من المراحل التي أدت إلى تزايد أعداد سكان المدن

بصفة كبيرة بسبب موجات الهجرة نحوها. وتنتج عن ذلك معايير جديدة مع شبكات من العلاقات الاجتماعية والروابط المصلحية الناتجة عن التحولات العمرانية و الديمغرافية وتأثير السياسات الحضرية الوطنية.

وبناء عليه فإننا سنتجه في دراستنا إلى دراسة مكونات وخصوصيات سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج التي انتجتها جملة المسببات السابق ذكرها، وماهية العلاقة بين التقارب المجالي الناتج عن السياسات المنتهجة ذات الطابع المفروض وطبيعة التحولات الاجتماعية بهذه الأحياء. وهل تمكن المجال الحضري المتنوع السكان من تحقيق التقارب الاجتماعي بينهم. وخلق نوع من التقارب الاجتماعي والثقافي بنفس درجة المجتمع التقليدي للمدينة. والتأسيس لعلاقات جديدة تقوم على أساس الاندماج والانسجام في النسق الاجتماعي المستحدث أم العكس من ذلك بالاتجاه نحو العلاقات المبنية على أساس المصلحة والصراع والتوتر وتحسيد الفردانية والعزلة الاجتماعية والتمايز الاجتماعي بين ساكنيها؟ وفي ضوء ما سبق تسعى الدراسة الراهنة إلى الإجابة على سؤال محوري مفاده :

هل عمل التقارب المجالي في الأحياء الجديدة على خلق تقارب اجتماعي بنفس فعالية المجتمع التقليدي؟ أم أن هناك ملامح مجتمع حضري يتشكل قائم على تعميق اللاتجانس والفردانية والعزلة وتلاشي الأطر التقليدية للتضامن الاجتماعي والضبط الاجتماعي؟

ومن هذه الصياغة العامة يمكننا طرح التساؤلات التالية:

- ✓ هل أدى الانتقال إلى الأحياء الجديدة إلى تراجع العلاقات التقليدية والاتجاه نحو الفردانية والعزلة، وصياغة نمط جديد من العلاقات النفعية الرسمية القائمة على المصلحة الشخصية ؟
- ✓ هل هناك اتجاه إيجابي نحو تشكيل إطار تضامني في الأحياء الحضرية الجديدة بنفس فعالية الأطر التقليدية، أم أن هناك اتجاه نحو التخلي عن الأطر التقليدية وتعويضها بالمؤسسات الرسمية؟
- ✓ ما مكانة الآليات والمؤسسات غير الرسمية للضبط الاجتماعي من خلال نفس الدور والفعالية في المجتمع التقليدي للمدينة؟

خامسا: الفرضيات:

يتجه القاطنون بالأحياء الحضرية الجديدة إلى تشكيل نظام اجتماعي متميز ضمن الأطر الرسمية، أين تتجلى خصوصيات الحياة الحضرية في إبراز الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتجسيد اللاتجانس والفردانية وتراجع فعالية الأطر التقليدية للتضامن الاجتماعي والآليات غير الرسمية للضبط الاجتماعي.

وتدرج ضمن هذه الفرضية فرضيات فرعية كالتالي :

✓ يتجه سكان الأحياء الحضرية الجديدة نحو إعادة تشكيل نمط جديد من العلاقات التي تتسم بنوع من الرسمية والسطحية المبنية على المنفعة الشخصية والتي تعكس خصوصيات مجتمع حضري جديد قيد البناء.

✓ تتجه الأطر التقليدية للتضامن الاجتماعي إلى التراجع التدريجي في الأحياء الحضرية الجديدة لصالح أطر مستحدثة ضمن الأطر والأجهزة الرسمية.

✓ ساهمت الحياة الحضرية الحديثة في تراجع الولاء للروابط التقليدية والمؤسسات غير الرسمية للضبط الاجتماعي وإضعاف فعاليتها لصالح المؤسسات والأجهزة الرسمية.

سادسا: تحديد المفاهيم:

تعتبر هذه الخطوة جد ضرورية، حيث تساعد في توضيح المعاني والمفاهيم بدقة، مع توجيه الفهم نحو فكرة معينة، وإزالة الغموض من حولها، خاصة مع تعقد وتداخل الكثير من المعاني والمفاهيم في الحقل السوسولوجي. وعليه فسوف نتطرق في دراستنا لمجموعة من المفاهيم الأساسية التي يفرضها الموضوع من خلال العنوان ، الإشكالية و الفرضيات المطروحة كما يلي:

1- مفهوم المجال الحضري:

المجال هو الفضاء أو المكان أو الحيز الجغرافي. والحضري من التحضر والحضرية والنمو الحضري، والمجال الحضري هو المجال أو الحيز الجغرافي الذي يتضمن محيطا عمرانيا يتسم بسمات الحياة الحضرية.

فهو المجال الذي يتميز بيمنة نوع خاص من المهن والأعمال التجارية والصناعية وما تعلق منها بالخدمات، فضلا عن تمتعه بدرجة عالية من تقسيم العمل، وما يلحقه من تعقد اجتماعي وما يصاحبه ذلك من كثافة سكانية عالية، وقيام التنسيق والضوابط الاجتماعية على أسس غير قرابية¹.

وعرفته موسوعة العلوم الاجتماعية بأنه: العملية التي بمقتضاها تحتشد نسبة كبيرة من سكان إحدى المجتمعات في المدن، وهي عملية قد ترتبط أولا بالتصنيع².

وتم تعريفه بأنه عملية تتضمن تغيرا في النسبة المئوية للسكان الذين يقطنون المناطق الحضرية. وحسب وجهة علماء الاجتماع " دوركايم، روبرت ردفليد، لويس ورت " أن التحضر نمط للحياة يمتاز بالعلاقات الثانوية، والمؤسسات التطوعية، واتساع نطاق تقسيم العمل، وتعقد الأدوار، وتفكك القيم الاجتماعية كما وتزداد فيه أنماط المشاكل الاجتماعية المختلفة³. ويتسم هذا المجال باستمرارية النمو والاتساع نتيجة استمرارية المجتمعات الإنسانية في الاتجاه نحو الحضرية.

وهو كذلك الحيز من المكان الذي تقام عليه منشآت بشرية للتمكن من ممارسة حياتها، ويمكن أن ينطبق على المدينة كمجال عمراي، ومجال اجتماعي، كما ينطبق على الحي والسكن وغيرها⁴.

وعرف بأنه مجال اجتماعي للعبور والحركية يمكن للسكان القياس والاندماج بكل حرية من خلال علاقاتهم مع مجالهم هذا. ومنه تنتج بيئة عمرانية لها تاريخ، يمكن للسكان أن يحدد تموقعه، يحدد القواعد الاجتماعية (العلاقات الاجتماعية)، يحدد القواعد الاقتصادية، وأن يحدد من خلالها هوية⁵.

وتم تعريفه بأنه ذاك الفضاء الجغرافي والاجتماعي الذي يضم مجموعة من البنائيات يقطنها عدد معتبر من السكان، يشتغلون في نشاطات مختلفة ذات طابع تجاري وصناعي وإداري. بحيث يختلف عن القرية من

¹ رشيد زوزو: الريف والحضر في الجزائر والمعادلة الصعبة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27 و28، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص264.

²نتيجة هارون: التحضر -دراسة لبعض المشكلات النظرية والمنهجية المتعلقة به-، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد أ، العدد42، جامعة قسنطينة، ديسمبر 2014، ص54.

³ يعقوب القطب: الآثار الاجتماعية والنفسية للتحضر، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد السابع، جامعة قطر، 1984، ص239.

⁴ خليفة عبد القادر: تحولات البنى الاجتماعية وعلاقتها بالمجال العمراني في مدن الصحراء الجزائرية -دراسة أنثروبولوجية لمدينة تقرت-، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع،

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص46.

⁵ نفس المرجع، ص56.

حيث الطبيعة الاجتماعية، والاقتصادية والكثافة السكانية، فالمجال الحضري ينزع نحو الفردانية بعكس القرية التي يغلب عليها الطابع الجماعي والعائلي.¹

وعرف بأنه نظام اجتماعي في حالة دينامية وحركية مستمرة، فالعلاقات بين عناصرها ومكوناتها، وعلاقتها بالأنظمة الأشمل هي على نحو دائم عرضة للتغير.²

ويرى "ويرث" أن : المجال الحضري يعمل على التحرر من الضوابط الاجتماعية، حيث يشتغل معظم سكان المدينة في الأعمال التخصصية، وفي اطار علاقاتهم الاجتماعية مع الآخرين، ونجد أنهم يعرفون بعضهم البعض بشكل سطحي، ونتيجة لذلك يعيش سكان المدينة معا دون توفر الرابط العاطفية العميقة، حيث يشعرون بالوحدة والعزلة حتى وسط العامة من الناس.³

كما عرفه "مصطفى الخشاب": عبارة عن وحدة اجتماعية حضرية، محدود المساحة والنطاق مقسما إداريا، يقوم نشاطه على الصناعة والتجارة، ويقل فيه نسبة المشتغلين بالزراعة، وتنوع فيه الخدمات والوظائف المؤسسات. ويمتاز بكثافة سكانية وسهولة المواصلات، وبتخطيط مرافقه ومبانيه، وتتميز فيه الأوضاع والمراكز الاجتماعية الطبقة.⁴

والتوسع المجالي للمدينة هو اتساع حجمها ونمو مساحتها وانتشار أبعادها الجغرافية عن طريق مخططات التعمير في الغالب. والناجحة عن النمو الديمغرافي الذي يصاحبه حتما نموا عمرانيا وطلبا كبيرا على المساكن والمرافق والخدمات. والذي يتجسد في إنشاء أحياء جديدة للإقامة بها واحتواء النمو السكاني ومتطلباته. من ناحية المسكن أو ما يرافقه من مستلزمات خدماتية كالمدارس والمستشفيات ومختلف الهياكل اللازمة لسير الحياة الاجتماعية. ويكون في أحيان كثيرة لا عن طريق المخططات التوسعية العمرانية بل يحدث بطريقة عشوائية تعمل على تشويه وجه المدينة.

¹ ميدني شايب ذراع: واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة -مدينة بسكرة نموذجاً-، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014، ص18.

² هادي سمية: سوسولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، ديسمبر 2014، ص172.

³ حسام صالح: علم الاجتماع الحضري - مطبوعة للتعليم عن بعد-، جامعة الملك فيصل، السعودية، ب س، ص 10.

⁴ عبد الرؤوف مشري وآمنة بون: مظاهر التغير الاجتماعي للأسرة الجزائرية بالمدينة الصحراوية في ظل راهن التحضر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، ب س، ص104.

والمجال الحضري في دراستنا هو ذلك المجال الذي يضم تجمعا سكانيا يوصف بأنه تجمع حضري بالنظر لمميزاته وخصوصياته الاجتماعية والاقتصادية والإدارية، وأنماط الحياة المنتشرة فيه من ناحية خصوصية عملية التفاعل الإنساني بين مكوناته.

2- مفهوم عملية التقارب:

التقارب في اللغة العربية من تقارب- يتقارب- تقاربا.

وهو يحمل معني الاقتراب والدنو، ونقول تقارب الشخصان أي دنا واقتربا كل منهما من الآخر. وتقارب الشيطان أي اجتمعا في نقطة واحدة.

3- مفهوم التقارب المجالي:

نقصد بالتقارب المجالي في دراستنا الراهنة، تلك العملية التي يتم بمقتضاها الاشتراك في نفس المجال الجغرافي العمراني والحيز المكاني للإقامة والاستقرار فيه، بما يتضمنه من خصوصيات تحديد المجال التي تفرضها قوانين وأنماط حياة المجتمع العام.

فهو اقتراب مكاني فيزيقي تفرضه خصوصيات المجال من خلال حتمية التجاور والتساكن ضمن نفس الحي مع أفراد وجماعات لا نملك مجالا في اختيارها.

4- مفهوم التقارب الاجتماعي:

يعتقد "الاش" أن التقارب هو الاتفاق الكلي أو الجزئي للمواد الثقافية أو للدائرة الثقافية كاملة كنتيجة لخصائص داخلية¹.

فيما يعتقد "وينك" أن التقارب هو العملية التي عن طريقها تتشابه أو تندمج العناصر الثقافية المتميزة بعضها عن بعض، والمنتمية في الأصل إلى مناطق مختلفة².

¹ موقع "أرتروپوس" <https://www.aranthropos.com/%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8>

² نفس المرجع.

أما "جيكويز وستيرن" فيؤكد أن التقارب هو النشوء المستقل للملامح الثقافية المتشابهة¹.

وأخيرا يرى "هوبل" أن التقارب هو عملية ديناميات ثقافية تصل عن طريقها ثقافتان أو أكثر إلى احتواء إنسان أو أنماط سلوكية متشابهة تم التوصل إليها بصفة مستقلة، أي بدون أي إتصال تاريخي².

ونقصد بعملية التقارب الاجتماعي في دراستنا هي عملية اجتماعية وثقافية يتم من خلالها حدوث اندماج أو انصهار مجموعة أشخاص أو جماعات في الثقافة والعمليات الاجتماعية المشتركة في مجتمع الحبي الذي يقطنه أفراد قد يكونون مختلفي أو متقاربي الانتماءات والمواطن الجغرافية الأصلية، الريفية منها والحضرية من نفس المدينة ومن خارجها. والتي تنشأ عن طريقها مجموعة من سبل التعايش الذي تفرضه حقيقة التجمع البشري المبني على التعاون المعتمد على التخصص من اجل تحقيق احتياجات الإنسان وأسرته.

5- مفهوم العلاقات الاجتماعية:

تقوم هذه العلاقات وتؤسس على عمليات التفاعل الاجتماعي التي تتم بين شخصين أو أكثر³.

وقد تم تعريفها بأنها: تصرف مجموعة من الأشخاص في تتابع متوافق بصورة تبادلية تبعا لمعناه ومتوجه وفقا

لهذا المعنى. وتتكون العلاقة الاجتماعية تماما وحصرها من فرصة أن يتم فعل اجتماعي بصورة يمكن وصفها تبعا (للمعنى) بغض النظر تماما عن الأساس الذي تقوم عليه هذه الفرصة⁴.

يرتبط الأفراد في المجتمع بعلاقات وروابط متعددة تنشأ عن طبيعتهم الاجتماعية ومن تفاعلاتهم، تترتب عن استمرار الصلة بين شخصين أو أكثر ليصبحا مرتبطين ببعضهما من خلال مجموعة ثابتة نسبيا من التوقعات ويمكن أن نطلق على هذه الصلة مصطلح العلاقة⁵. وتتولد العلاقة الاجتماعية من خلال استمرار التفاعل بين شخصين أو أكثر لفترة زمنية معينة⁶.

¹ المرجع نفسه

² المرجع نفسه

³ توفيق يوسف الداود المدخل إلى علم الاجتماع، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016، ص 27.

⁴ ماكس فيبر: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة صلاح هلال، إصدارات المركز القومي للترجمة، مصر، 2011، ص 56.

⁵ خالد حامد المدخل إلى علم الاجتماع، ط 1، جسور للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2008، ص 33.

⁶ خالد حامد: نفس المرجع، ص 48.

وعرفها معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية على أنها: جميع العلاقات الكائنة بين الأفراد أو التفاعلات الاجتماعية سواء كانت تنطوي على التعاون أو الصراع¹.

ويرى "بارسونز" أن العلاقات الاجتماعية هي التي تحدد بصفة أساسية طبيعة النسق سواء كان بسيطاً أو مركباً. ويحتل كل فرداً مركزاً أو مكانة اجتماعية مميزة ويؤدي دوراً معيناً².

عرفت على أنها عبارة عن تفاعل اجتماعي يحدث نتيجة أفعال أساسها العلاقات الاجتماعية التي تحكمها مجموعة من الروابط التي يخضع لها الفرد، منها ما هو مباشر كالعلاقات الاجتماعية التي تقوم بين الرجل والمرأة في نطاق الأسرة، وبين العامل وصاحب العمل في نطاق المصنع. ومنها ما هو غير مباشر مثل العلاقة التي تربط بين المنتج والمستهلك، وبين المواطن والدولة³.

فيما تناول "دوركهايم" العلاقات الاجتماعية التي تسود التجمعات التي تتسم بالتضامن الآلي وتلك التي تسود المجتمعات المركبة المتميزة بالتضامن العضوي⁴.

فالعلاقات الاجتماعية في مجتمع التضامن العضوي موجهة بالتباين والتنوع في الوظائف والأدوار ويسوده العمل الدقيق، والتحديد الدقيق للوظائف. أما في مجتمع التضامن الآلي الذي يسود المجتمعات البدائية والتقليدية نجد نمط علاقات اجتماعية معينة، إذ يغلب على السلوك الإنساني فيه التجانس الاجتماعي، ويوجه التفاعل الاجتماعي فيه بتجانس الأفكار والمعتقدات، العادات، الآراء والضبط الاجتماعي. الذي يجعل الأفراد في حالة ولاء ملحوظ للضمير الجمعي الذي يمثل المعتقدات والعواطف المشتركة التي تحكم العلاقات الاجتماعية والتفاعل الاجتماعي بين الناس وتوجههم⁵.

¹ معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية - انجليزي- فرنسي، ص 400.

² خالد حامد: مرجع سابق، ص 102.

³ نفس المرجع، ص 33-34.

⁴ المرجع نفسه، ص 35.

⁵ السيد علي شتا: التفاعل الاجتماعي والمنظور الظاهري، ط 1، المكتبة المصرية، مصر، 2014، ص 43.

6- مفهوم التفاعل الاجتماعي:

يعتقد الجوهرى أن التفاعل يمثل أحد أهم المفاهيم في علم الاجتماع، بل ويعتبره البعض موضوع علم الاجتماع. ويعرفه بأنه العملية التي تتيح بمقتضاها للأفراد الذين يتصلون ببعضهم أن يؤثر كل منهم على الآخرين ويتأثر بهم في الأفكار والأنشطة على السواء. أين يمثل التأثير المتبادل جوهر هذه العملية التي قد تستمر لسنوات طويلة وقد لا تستغرق سوى لحظات قليلة¹.

ويمكن النظر إلى الفعل ورد الفعل بين الفاعل والآخر على أنهما أبسط أنواع التفاعل الاجتماعي مع التركيز على معنى الفعل². ويقوم التفاعل الاجتماعي داخل الجماعات على أساس مجموعة من المعايير التي تحكم هذا التفاعل من خلال وجود نظام معين من التوقعات المحددة والأدوار والمراكز المقررة داخل المجتمع³.

هو العملية الاجتماعية التي بمقتضاها تتيح للأفراد الذين يتصلون ببعضهم أن يؤثر كل منهم في الآخر ويتأثر بهم في الأفكار والأنشطة على السواء، وهو أساس قيم الحياة الاجتماعية، من حيث انه يولد أنماط اجتماعية ثقافية تميز جماعة إنسانية عن أخرى ويتضمن قيام نوع من القواعد والطرق الثابتة نسبيا أهم نتائجها قيام تنظيم اجتماعي يشمل بنية تتوزع فيها الأدوار والمكانات نطلق عليها البناء الاجتماعي. وما المجتمع إلا مجموعة شخصيات متفاعلة⁴.

7- التضامن الاجتماعي:

التضامن في اللغة العربية بمعنى التعاون، والاتفاق، والمساعدة والمؤازرة والعمل المشترك.

والتضامن الاجتماعي هو تعاون مكونات المجتمع الواحد. أين يمثل قيمة أخلاقية تجسد العلاقات الاجتماعية البناءة وتعمل على تعميق الروابط الاجتماعية.

¹ محمد الجوهرى: المدخل الى علم الاجتماع، كلية الاداب، جامعة القاهرة، 2007، ص 112. نسخة الكترونية- <https://shaqhaf.com/book949-0.html> ص 38.

² خالد حامد: مرجع سابق، ص 48.

³ نفس المرجع، ص 49.

⁴ توفيق يوسف الداود: مرجع سابق، ص 24.

وقد عرف التضامن الاجتماعي على أنه التساند المتبادل بين الأفراد والجماعات في المجتمع، بالرغم من أن استقلال الأفراد أخذ يتزايد بوضوح لكن اعتمادهم على المجتمع قد ازداد أيضا مما يؤدي إلى التضامن¹.

وحدد عالم الاجتماع الفرنسي " إميل دوركايم " نمطين من التضامن الاجتماعي في المجتمع².

التضامن الآلي: يقوم على أساس عام يتمثل في الوعي الأخلاقي العام والمشارك بين جميع أعضاء المجتمع والذي يولد لدى كل عضو من أعضاء المجتمع البسيط ضميرا جمعيا أو عقلا جمعيا لتنصهر فيه جميع عقول الأفراد الذين يشكلهم بمقتضى هذا العقل الجمعي.

التضامن العضوي: يقوم على أساس التنوع بين الوظائف المتكاملة، بحيث يحتفي التشابه الفكري والأخلاقي بين الأفراد، وتزداد الفردية على حساب الضمير الجمعي، وتتأثر بذلك معتقدات الأفراد وأخلاقياتهم.

ونقصد بالتضامن الاجتماعي في دراستنا ذلك السلوك الإنساني الاجتماعي المستمد من القيم الاجتماعية والدينية والثقافية. والذي يتم بمقتضاه مساعدة الآخر لتحقيق وتلبية احتياجاته العامة والخاصة سواء عن طريق الفرد للآخر أو عن طريق مؤسسات وتنظيمات اجتماعية رسمية وغير رسمية. بقصد تحقيق مفهوم التكافل الاجتماعي بين مكونات المجتمع الواحد. مع ما يشمله من جوانب مادية وجوانب لا مادية. بهدف تعزيز وحدة المجتمع في مواجهة الأزمات والمشاكل. عن طريق مجموعة التصرفات والأفعال التي يكونها ويصوغها الأفراد ضمن نطاق الثقافة والعادات والقواعد والأفكار التي تحدد طريقة حياة المجتمع، والتي من ضمنها عمليات التساند والتعاون والتآزر إما لقضاء الحاجيات العامة التي لا تدخل ضمن مهام فرد محدد . أو حاجيات احد أفراد المجتمع والتي يعجز عن التكفل بها بمفرده. أين تحمل هذه العملية معنى مشترك بين كافة مكونات المجتمع الواحد.

¹ خالد حامد: مرجع سابق، ص86.

² السيد على شتا: مرجع سابق، ص29-30.

8- الضبط الاجتماعي:

ويقصد به الرقابة الاجتماعية والتي تعبر عن تلك العمليات أو الإجراءات المقصودة وغير المقصودة التي يتخذها مجتمع ما أو جزء من هذا المجتمع لرقابة سلوك الأفراد فيه والتأكد من أنهم يتصرفون وفق المعايير والقيم أو النظم التي رسمت لهم¹.

ويعرف على أنه استتباب نظم المجتمع المختلفة، بحيث يسلك الأفراد وفق محددات هذه النظم، والتي يتفاعل الأفراد داخل نطاقها، دون اخلال أو الخروج عليها².

فيما عرفه " جوردن مارشال " بأنه: يشير إلى العمليات الاجتماعية التي ينتظم بها سلوك الأفراد والجماعات. حيث أن كل المجتمعات لديها معايير وقواعد لضبط السلوك، و كل مجتمع تكون لديه آليات لتأكيد الامتثال لهذه المعايير وللتعامل مع الخروج عليها أو الانحراف عنها³.

و هو يتمثل في عدد من القدرات النسقية على التنظيم الذاتي والمراقبة واتخاذ القرار، والسيطرة باعتبارها مصدرا للقوة والتعبئة⁴.

ويشير الضبط الاجتماعي إلى صورة الأعراف التي يتفق عليها أفراد مجتمع من المجتمعات ويعتبرونها بمثابة مظاهر الاتفاق أو المتواضعات، أو الأسس المنظمة التي تنظم حياتهم وتضفي عليها قدرا من الخصوصية التي تميزهم عن غيرهم من الجماعات الأخرى. وغالبا ما ترتبط هذه الضوابط بمنظومة العادات والتقاليد في المجتمع⁵.

وعرف على أنه يمثل حاجة فردية تتطلب الإشباع، وهو أيضا حاجة مجتمعية لأن كل مجتمع لكي يبقى ويستمر مستقرا في نظمه وأوضاعه كان عليه أن يحدد القواعد والنظم، القيم والمعايير التي يتحدد بها سلوك

¹ معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية (الانجليزية- فرنسي)، ص 383.

² أحمد رأفت عبد الجواد: مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نفضة الشرق للنشر والتوزيع، مصر، بدون سنة النشر، ص 107.

³ عدلي السمري : تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي: الثابت والمتغير في البيات الضبط الاجتماعي، ط 1 / مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الاداب، جامعة القاهرة، 2003، ص13.

⁴ خالد حامد، مرجع سابق، ص105.

⁵ أحمد زايد: الأسرة العربية في عالم متغير، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، القاهرة، 2011، ص78.

أفراده، حتى لا تصبح الحياة فيه ضربا من الفوضى والانحرافات¹.

كما وعرفه " هنري فريتشلد" بأنه: مجموع العمليات التي يمكن بتواجدها في المجتمع، أو لدى جماعة فرعية ما تأمين الامتثال لما يتوقع أن يكون مقوما أساسيا على مستوى الفرد والجماعة ووحدات المجتمع.²

ويناط الضبط الاجتماعي في المجتمع الحديث بالرأي العام وبالحكومة عن طريق القانون. أما في المجتمعات التقليدية فتلعب الأنماط الاجتماعية كالعادات الشعبية والعرف دورا كبيرا في الضبط الاجتماعي³.

سابعا: منهجية البحث :

1. الدراسة الاستطلاعية :

تعتبر الدراسة الاستطلاعية خطوة أساسية في البحوث الاجتماعية. لها دور هام في ضبط معالم الموضوع المدروس وتحديد إشكالية البحث وعنوانه الدقيق. إضافة لدورها في تحديد عينة البحث وضبطها.

وفيها قمنا من الجانب النظري بمحاولة الاطلاع على مختلف الدراسات السابقة حول موضوع التقارب المجالي والتقارب الاجتماعي إضافة إلى مختلف المصادر والمراجع لتكوين صورة معمقة عن الموضوع.

أما من الناحية الميدانية فقد قمنا بتنظيم زيارات متتالية إلى ميدان الدراسة لجمع أكبر عدد من الملاحظات التي تعرفنا أكثر على الميدان المدروس. والمتمثل في الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج. بغض النظر عن المعطيات والأفكار الأولية المتوفرة لدينا حول الموضوع بحكم الإقامة بالمدينة المدروسة. وعليه فقد تعمدنا محاولة تجنب كل الأحكام المسبقة والأفكار والمعلومات المتوفرة لدينا دون إطار نظري وعلمي محدد.

ومن خلال ذلك تمكنا من الاحتكاك بالمبحوثيين الذين يشكلون المجال البشري للدراسة وتعميق نظرنا حول عينة وميدان الدراسة المتمثل في الأحياء الحضرية الجديدة بالمدينة.

¹ أحمد رأفت عبد الجواد: مرجع سابق، ص 106.

² محمد أبو الحمد سيد أحمد: ماهية الضبط الاجتماعي - نشأة المفهوم وتطور الموضوع -، شبكة الأولة، بدون سنة النشر، ص 04.

³ معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية - إنجليزي- فرنسي -، ص 383.

كما ساعدتنا الدراسة الاستطلاعية في عملية بناء الاستمارة في شكلها النهائي بعد تجريب استمارة أولية في الميدان المدروس على عينة عشوائية من السكان. وهو ما مكننا من تدارك بعض الأخطاء التي أثرت على الفهم الصحيح للأسئلة.

وأكدت لنا الدراسة الاستطلاعية تواجد عدد من المبحوثين من ذوي المستويات التعليمية المحدودة وحتى الأميين وهو ما دفعنا إلى تطبيق الاستمارة بالمقابلة قصد تقديم التوضيح اللازم للمبحوث ومساعدته على الفهم الصحيح. مع تحري الصدق في الإجابات و الإجابة على كامل الأسئلة.

كما وقفنا في كثير من الأحيان على الرفض القاطع لبعض السكان التعامل معنا رغم إلحاحنا بأن الغاية هي البحث العلمي فقط، كما لمسنا نوعا من عدم الثقة الواضح في كل ما هو رسمي سواء كان بحثا علميا أو غير ذلك.

2. المناهج المستخدمة في الدراسة:

تتعدد مناهج البحث في العلوم الاجتماعية بتعدد الظواهر والإشكاليات والظروف الاجتماعية. ومما لا شك فيه أن نوع وهدف البحث هو العامل الأساسي لإتباع منهج معين دون سواه، باعتبار أن تحقيق نتائج دقيقة يتوقف على حسن اختيار المنهج والأدوات المستعملة.

ويعرف المنهج على أنه "مجموعة من القواعد والتصورات والخطط التي يتبعها الباحث في طريقة بحثه في موضوع من الموضوعات، بدءا من مرحلة اختيار الموضوع إلى غاية الوصول للنتائج النهائية⁽¹⁾. ونظرا للأهداف التي انطلقنا منها في بحثنا والمتمثلة أساسا في:

- ✓ تتبع ظاهرة التغير الاجتماعي مجسدة بظاهرة التحضر أو عملية النمو الحضري وتطورها عبر مختلف المراحل التي مرت بها الجزائر عامة ومدينة برج بوعريريج خاصة.
- ✓ الكشف عن علاقة التقارب المجالي بالتقارب الاجتماعي بين سكان المجال الواحد.
- ✓ الكشف عن تأثير المحيط الحضري على أهم العلاقات و الروابط السائدة بين أفراد المجتمع الواحد.

¹ رشيد زرواني : مناهج و أدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية ، ط1 ، شركة دار الهدى للطباعة و النشر ، عين مليلة ، الجزائر ، 2007 ، ص44.

✓ الكشف عن الآثار المترتبة على النمو الحضري و السكاني و التوسع المجالي بمدينة برج بوعريريج.
فقد اتجهنا في هذه الدراسة إلى الاستعانة بأسلوب وطريقة التحليل الكمي والكيفي معا. وقمنا بالاعتماد على المناهج التالية:

✓ **المنهج التاريخي:** يعتبر من أهم المناهج المستخدمة في الدراسات السوسولوجية، يهدف إلى تتبع الظاهرة المبحوثة والعوامل المؤثرة فيها. و يعرف بأنه "عملية استقصاء لمختلف جوانب الظاهرة في الماضي بالدراسة والتحليل لاكتشاف القوانين التي تتحكم فيها في الحاضر والتنبؤ ببعض تأثيراتها في المستقبل". أو هو "طريقة للبحث في فهم الحاضر والتنبؤ بالمستقبل في ضوء خبرات الماضي وأحداثه⁽¹⁾. واعتمدنا على المنهج التاريخي عن طريق عمليتي التتبع و الاستقصاء لمختلف المراحل التاريخية التي مرت بها المدينة، بل ومحاولة تتبع سكانها و البحث في كيفيات استقرارهم بالمدينة وتحديد أهم مراحل الانتقال نحوها خاصة بالنسبة لذوي الأصول الريفية أو من هم من خارج المدينة. وبذلك سنحاول استقراء ماضي المدينة وسكانها.

✓ **المنهج الوصفي:** يعرف بأنه " المنهج الذي يقوم فيه الباحث بوصف الظاهرة كما هي في الواقع وصفا دقيقا كميًا وكيفيًا." كما يعرف على أنه "طريقة في الوصف والتحليل والتعليل والتفسير بصيغة علمية، لظاهرة اجتماعية أو سكانية، ويعتمد على أدوات جمع البيانات النظرية والميدانية كالملاحظة، الاستمارة، المقابلة، التقارير والسجلات.
كما يعتمد على أسلوب التحليل الكمي والكيفي للظاهرة المبحوثة بالاستناد على عينة بحث تكون ممثلة لمجتمع البحث ومن ثم تعميم النتائج"⁽²⁾.

وتم استخدام المنهج الوصفي في مختلف مراحل البحث ، بالتعرض بالوصف و التحليل الكمي والكيفي للمعطيات المتعلقة بعملية التقارب المجالي و التقارب الاجتماعي . ثم إلى العلاقة بينهما من خلال معطيات نظرية وميدانية. وتحليل طبيعة التفاعل ودراسة أهم العلاقات الاجتماعية السائدة بين السكان . و تم ذلك كما يلي:

¹ نفس المرجع ، ص 44.

² المرجع نفسه ، ص 87.

- استعمال أسلوب التحليل الكمي: الذي يعتمد على المعالجة الإحصائية للمعطيات باستعمال الأرقام و الرموز و المعادلات و إيجاد مختلف العلاقات باستعمال الجداول التكرارية و الإرتباطية بين متغيرين أو أكثر، و صولا إلى تحليلها و تفسيرها للخروج بالنتائج.
- استعمال أسلوب التحليل الكيفي: الذي يركز على استعمال الشواهد الكيفية والملاحظات وتحليل المعطيات النظرية التي تم جمعها عبر مختلف مراحل البحث.

3. تقنيات وأدوات البحث:

1. الملاحظة: تعتبر من أهم أدوات جمع البيانات الميدانية للأبحاث السوسولوجية، وهي بوابة استكشاف المجتمع المبحوث، ونقطة انطلاق للتعرف على الميدان. وتعرف الملاحظة بأنها "عملية مشاهدة وانتباه عقلي إرادي موجه نحو المعلومات المتعلقة بالموضوع أو الظاهرة المبحوثة".⁽¹⁾ وسنعمد في هذه الدراسة على الملاحظة كأداة تقدم صورة واقعية دقيقة عن الميدان المدروس.

وتم الاعتماد في هذه الدراسة على الملاحظة كأداة تقدم صورة واقعية دقيقة عن الميدان المدروس، عن طريق تحديدنا لمجموعة من المحاور والأبواب ذات العلاقة الوثيقة بإشكالية الدراسة و فرضياتها ، ويمكن إنجاز بعض المحاور التي حددناها و التي شكلت الإطار النظري للاستفادة من الملاحظات التي استقينها في مختلف مراحل الدراسة في:

- ✓ ملاحظات أولية حول مدينة برج بوعرييج.
- ✓ ملاحظات حول الناحية العمرانية والاقتصادية و التوزع السكاني في للمدينة.
- ✓ ملاحظات حول أنماط التفاعل والعلاقات السائدة بين السكان.
- ✓ ملاحظات حول أثر التقارب المجالي و التجاور في السكنات والأحياء.

وتجدر الإشارة هنا إلى استعمالنا لتقنيتين من تقنيات الملاحظة.:

¹ رشيد زرواني: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الجهوية بقسنطينة، الجزائر، 2008، ص155.

تتمثل التقنية الأولى في تقنية الملاحظة البسيطة: و التي يقصد بها ملاحظة الظواهر كما تحدث تلقائيا في ظروفها العادية⁽¹⁾.

أما التقنية الثانية فتتمثل في تقنية الملاحظة بالمشاركة و التي تتطلب أن يندمج الباحث مع عينة البحث ويصبح مصاحبا لهم في معظم الأوقات ، مع مشاركتهم في أعمالهم وقضاء أوقاتهم.

ولعل ما سهل لنا استعمال أداة الملاحظة بالطريقتين السابقتين هو إقامتنا بالمدينة المدروسة واستفادتنا من معرفتنا المسبقة بمجتمعها.

كما لعبت الملاحظة بالمشاركة دورا كبيرا في عمليات تحليلنا للمعطيات الميدانية التي تم جمعها من خلال أداة البحث الأساسية وهي الاستمارة. أين وقفنا على الكثير من الدلائل التي أكدت في معظم الأحيان عدم صدق المبحوثين في الإجابة كثير من الأسئلة، خاصة ما تعلق منها بالأوضاع الاجتماعية التي تمس الحياة الخاصة أو الحياة الأسرية للمبحوثين (الطلاق ، المشاكل العائلية، الانتماء الجغرافي للمبحوث ...).

2. الوثائق والسجلات: تعتبر إحدى أدوات جمع البيانات والمعلومات التي لا يمكن جمعها من خلال الملاحظة و المقابلة والاستمارة. وتمت الاستعانة بها في الحصول على بعض المعلومات من مصالح كل من البلدية والدائرة والولاية، ومختلف المديرات والهيئات. كمديرية التخطيط والتهيئة العمرانية، ومديرية السكن والتجهيزات العمومية. و كل المصالح التي يمكن الاستفادة منها بمعلومات حول موضوع البحث. إضافة إلى مصالح مؤسسة سونلغاز التي مثلت معطيها الأداة الأساسية لضبط أبعاد المجتمع المبحوث قصد اختيار عينة البحث. و قد توصلنا من خلالها إلى:

- ✓ التحديد الدقيق للموقع الجغرافي و الفلكي للمدينة.
- ✓ التحديد الدقيق لموقع الأحياء المدروسة ونشأتها وتاريخ إعمارها...
- ✓ الحصول على معلومات تتعلق بمراحل التطور التاريخي للمدينة.
- ✓ الحصول على بعض الخرائط.
- ✓ الضبط والتحديد الدقيق لحدود وأبعاد المجتمع المبحوث والتي تم على أساسها اختيار عينة البحث.

¹ نفس المرجع، ص 219.

3 التقارير والإحصائيات الرسمية: وهي عبارة عن الإحصائيات التي تقوم بها مختلف المؤسسات والمراكز والباحثين في مواضيع مختلفة. وتكون بعمليات الحصر للأفراد أو للمواقف أو الآراء حول قضية اجتماعية أو سياسية أو غير ذلك. إضافة إلى التقارير الصادرة عن مختلف الجهات الرسمية، أو الهيئات المحلية، وتستخدم للحصول على البيانات التي لم يتمكن من الوصول إليها عن طريق الأدوات الأخرى.

و كمثل عن هذه التقارير و الإحصائيات فقد استعنا بالإحصائيات الرسمية التي يقدمها الديوان الوطني للإحصاء و بضع إحصائيات مصالح الولاية و البلدية و تقارير مديرية التخطيط و الإحصاء. وهي كالتالي:

✓ تقرير مفصل عن حصيلة النشاطات السنوية لولاية برج بوعرييج لسنة 2010 و هي عبارة عن

حصيلة أنجزتها مصالح ولاية برج بوعرييج.

✓ إحصائيات متعلقة بسكان مدينة برج بوعرييج معدة من طرف مصالح البلدية.

✓ إحصائيات متعلقة بالتشغيل و نسب البطالة.

✓ إحصائيات السكن و السكان للديوان الوطني للإحصاء.

✓ تقارير مفصلة حول مدينة برج بوعرييج معدة من طرف مصالح مديرية التخطيط و التهيئة العمرانية.

4. الاستمارة: وهي الأداة الأساسية التي تم الاعتماد عليها في جمع البيانات الميدانية للبحث، وتعتبر من أهم أدوات البحث السوسولوجي لجمع البيانات الميدانية والحصول على المعطيات والحقائق والتعرف على المواقف والاتجاهات.

وتعرف الاستمارة بأنها " أداة من أدوات البحث العلمي، تتضمن مجموعة من الأسئلة المستمدة من المراحل المنهجية الأساسية للبحث، وتوجه إلى جميع أفراد العينة بهدف الحصول على معلومات معينة حول موضوع ما، ومن ثم القيام بعمليات العرض والتحليل والتفسير للوصول إلى نتائج تجيب على تساؤلات الدراسة وتخدم أهداف البحث⁽¹⁾.

و قد قمنا ببناء الاستمارة على مرحلتين:

¹ رشيد زرواتي: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص 182.

المرحلة الأولى: في هذه المرحلة قمنا ببناء استمارة أولية وتجربتها على عينة من 40 مبحوث من سكان الأحياء المدروسة. وذلك بغرض التأكد من ملائمتها لمحاور الدراسة و قدرتها على جمع البيانات اللازمة، ووضوح الأسئلة و تسلسلها و الترابط فيما بينها بما يخدم أغراض دراستنا. كما حاولنا من خلالها التأكد من قدرة المبحوثين على الفهم و الإجابة عن أسئلتها.

المرحلة الثانية: اعتمادا على الاستمارة الأولية قمنا بعملية ضبط و تحرير الاستمارة النهائية و ذلك بعد:

- ✓ حذف مجموعة من الأسئلة نظرا للتداخل من حيث الفهم مع أسئلة أخرى بالاستمارة.
- ✓ إضافة مجموعة أخرى من الأسئلة ارتأينا أنها ضرورية لخدمة دراستنا.
- ✓ إضافة بعض البدائل في الأسئلة المغلقة والتي توصلنا إليها من بعض الإجابات في كلمة "أخرى".
- ✓ تبسيط بعض الأسئلة التي تبين لنا صعوبة فهمها من طرف المبحوثين. وخاصة بتجنب التركيبات اللغوية المعقدة ، مع مراعاة تحقيق أكبر قدر من الفهم لمختلف المستويات التعليمية.
- ✓ إعادة توزيع بعض الأسئلة على محاور الاستمارة.

بعد ذلك قمنا بعملية تحرير الاستمارة في شكلها النهائي. ثم قمنا بعملية تطبيق الاستمارات على أفراد عينة البحث للحصول على إجاباتهم بعد عملية صياغة الأسئلة وتبويبها، انطلاقا من إشكاليات الدراسة وفرضياتها وأهدافها.

ثامنا: عينة الدراسة :

بالنظر لصعوبة القيام بحصر شامل لمجتمع البحث ومحدودية الإمكانيات والوقت حاولنا القيام باختيار عينة من مجتمع البحث بطريقة تضمن تمثيليتها لأفراد المجتمع المبحوث وهذا باختيار مجموعة من الأحياء على أن نختار منها أفراد العينة.

وبناء على ذلك اتجهنا أولا إلى تحديد المجال الجغرافي لدراستنا المتمثل في الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج وفق مجموعة من الشروط أهمها على الإطلاق أن يكون الحي مسكونا بعد سنة 2000م. على أن يتم تحديد المجال البشري للدراسة انطلاقا من ساكني هذه الأحياء، وبالنظر لكبر حجم هذه الأحياء والعدد الكبير لساكنيها ، فإن أنجع أسلوب هو اختيار عينة تمثيلية وهو الأسلوب الذي يعتبر

الأكثر استخداما وانتشارا في البحوث والدراسات الاجتماعية عن طريق استخدامنا للعينة المتعددة المراحل التي تفرض على الباحث طريقة اختيار خاصة.

كيفية اختيار العينة:

توجهنا في دراستنا الراهنة إلى استعمال نوع من أنواع العينات العشوائية (أو العينات الاحتمالية) وهي "العينة المتعددة المراحل". التي تقتضي من الباحث اختيار عينة البحث على مراحل. حيث يتم في المرحلة الأولى تقسيم مجتمع البحث إلى مجموعة من الوحدات الابتدائية، ويختار منها الباحث عينة. ثم تقسيم الوحدات الابتدائية للعينة إلى وحدات ثانوية تختار منها عينة جديدة وهكذا. وقد قمنا باختيار عينة دراستنا على مرحلتين كما يلي:

المرحلة الأولى : وفقا للمجال الجغرافي لدراستنا والمتمثل في الأحياء الحضرية الحديثة بمدينة برج بوعريج المسكونة بعد سنة 2000 م. وبما أن المدينة مكونة من مجموعة كبيرة من الأحياء. ولكل حي منها خصوصياته، فقد حاولنا قدر الإمكان أن تكون عينة دراستنا شاملة لجميع خصوصيات الأحياء، وعلى ذلك فقد قمنا بتقسيمها إلى فئتي أحياء السكنات الفردية وأحياء السكنات الجماعية. على أن يتم اختيار حين اثنين من كل فئة لتطبيق الاستمارة.

وقد تم في المرحلة الأولى اختيار عينة عشوائية منتظمة من الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريج . من هذه الأحياء بالطريقة التالية:

- ✓ تحديد مجموع الأحياء السكنية التي تتوفر فيها شرط الانتماء للمجال الحضري لمدينة برج بوعريج. والمأهولة بالسكان بعد سنة 2000م.
- ✓ إعداد قائمتين بأسماء الأحياء السكنية: قائمة لأحياء السكنات الفردية وقائمة لأحياء السكنات الجماعية.
- ✓ ترقيم الأحياء السكنية في القائمتين.
- ✓ تحديد حجم العينة في مرحلتها الأولى ممثلة بيمين اثنين من كل فئة من الأحياء السكنية.

✓ تحديد مسافة الاختيار بين وحدات العينة أو ما يعرف "بطول الفترة" حسب المعادلة الإحصائية

التالية: $m = \frac{M}{N} \times n$ حيث m = مسافة الاختيار، N = حجم مجتمع البحث. n = حجم

العينة المختارة.

✓ باستخدام جدول الأرقام العشوائية قمنا بسحب رقم عشوائي، ثم قمنا بتطبيق مسافة الاختيار

لتحديد الأرقام التي تمثل عينتنا في كل قائمة.

✓ مطابقة هذه الأرقام على قائمتي أسماء الأحياء السكنية و التعرف على الأحياء المكونة للعينة.

المرحلة الثانية: و فيها قمنا بنفس الخطوات للحصول على عينة عشوائية منتظمة من سكان الأحياء التي تم

سحبها في المرحلة الأولى كما يلي:

✓ تحديد الحجم الكلي للمساكن في الوحدات المسحوبة من بين كل فئة من فئات الأحياء السكنية.

عن طريق قوائم العدادات الكهربائية التي تحصلنا عليها من المصالح المختصة.

✓ إعداد قائمتين مرقمتين حسب السكنات اعتمادا على معطيات متعلقة بأرقام العدادات الكهربائية

لكل منزل. مع الأخذ بالاعتبار أن مفردات العينة ستشمل رب الأسرة دون غيره من نفس

المسكن.

✓ تحديد نسبة 10 % من الحجم الإجمالي لسكان الأحياء المختارة في المرحلة الأولى.

✓ تحديد حجم العينة: $n = 157$ وحدة بأحياء السكنات الفردية. و $n = 201$ وحدة بأحياء

السكنات الجماعية. بمجموع 358 وحدة.

✓ تحديد مسافة الاختيار بين الوحدات .

بعد ذلك و باستخدام جدول الأرقام العشوائية قمنا بسحب رقم ، ثم طبقنا مسافة الاختيار وتحصلنا على

أرقام وحدات عينتنا ضمن القائمتين. و أخيرا قمنا بمطابقة هذه الأرقام مع قوائم مكونات الأحياء السكنية

التي تم اختيارها في المرحلة الأولى. و تم التعرف على مفردات العينة التي سيتم تطبيق الاستمارة عليها.

تاسعا: الدراسات السابقة

تعتبر الدراسات السابقة الركيزة الأساسية التي يعتمد عليها الباحث للوصول إلى تحديد معالم موضوع بحثه، وفيما يلي نستعرض مجموعة من الدراسات والنماذج العلمية التي ارتبطت بموضوع دراستنا للوقوف على أهم الإشكاليات والقضايا التي تناولتها تلك الدراسات، مع محاولة التعرف على الأساليب والإجراءات المنهجية والميدانية التي اتبعها الباحثون، وأهم النتائج التي توصلت لها.

الدراسة الأولى: رسالة ماجستير بعنوان " أثر النمط العمراني على العلاقات الاجتماعية" مع دراسة ميدانية على حي ميطر وحي الباطن بمدينة بوسعادة للباحثة " فوزية أمساعد" سنة 2011. تمحورت إشكالية هذه الدراسة حول عدة أبعاد تمت صياغتها في فرضية عامة مفادها "يؤثر نمط العمران على العلاقات الاجتماعية بين سكان الأحياء". إضافة الى جملة من الفرضيات التي جاءت على الشكل التالي:

- تؤثر هذه الأحياء على العلاقات الاجتماعية بين السكان.
 - تختلف العلاقات الاجتماعية داخل الأحياء باختلاف أنماط عمرانها.
 - الأحياء المخططة أخذت بعين الاعتبار في مخططاتها وطبيعتها البعد الاجتماعي والثقافي لمختلف الجماعات السكانية التي تقطنها.
- وقد شملت عينة الدراسة 116 مسكنا موزعة على كل من حي ميطر والباطن بمدينة بوسعادة. وقد هدفت الدراسة إلى الكشف عن حقيقة الأسباب التي أدت إلى تشنج العلاقات الاجتماعية بالبيئة الحضرية. واعتمدت الباحثة على كل من المنهج الوصفي والمقارن والتاريخي في دراستها. كما استخدمت مجموعة من الأدوات لجمع البيانات والمعلومات شملت كل من الملاحظة، المقابلة، الاستبيان، الوثائق والسجلات الإدارية، الإحصائيات والتقارير الرسمية.
- وقد خلصت الدراسة إلى أن تراجع العلاقات الاجتماعية راجع إلى النمط العمراني المخطط على الشكل العمودي للبنىات، أين لم يتم أخذ الأبعاد الاجتماعية والثقافية بعين الاعتبار في عملية التهيئة العمرانية وهذا أثر على نوعية العلاقات الاجتماعية وبشكل كبير.
- هذا وقد أشارت نتائج الدراسة النهائية إلى أن النمط العمراني العشوائي لا يؤثر على العلاقات الاجتماعية بحكم خصوصياته. التي تستند في التجمع على أساس الروابط الأولية.

إن نقطة التشابه بين دراستنا وهذه الدراسة تتمثل في أن كل من الدراستين تحاول الكشف عن العلاقة بين النمط الحضري والعلاقات الاجتماعية من خلال التأثير والتأثر.

أما فيما يخص نقطة الاختلاف بين هذه الدراسة ودراستنا الحالية تكمن في أن هذه الدراسة تحاول الكشف عن العلاقة بين النمط العمراني والعلاقات الاجتماعية من خلال عملية المقارنة بين الأحياء العشوائية، والبنيات العمرانية القائمة على الشكل العمودي. أما بحثنا فهو قائم على أساس الكشف عن دور التقارب المجالي في خلق التقارب الاجتماعي من خلال جملة من الأبعاد تم تجسيدها أو طرحها في فرضيات الدراسة.

الدراسة الثانية: رسالة دكتوراه بعنوان " تحولات البنى الاجتماعية وعلاقتها بالمجال الحضري في مدن الصحراء الجزائرية" دراسة ميدانية لمدينة تقرت، للباحث " خليفة عبد القادر " ، سنة 2011. وتمحورت إشكالياتها حول التساؤلات التالية:

- ما هو واقع التغير الاجتماعي وعلاقته بالتطور العمراني في مدينة تقرت من خلال الممارسات اليومية والإستراتيجيات الاجتماعية والأسرية والتمثلات؟
- ماهي أهم التحولات المجالية التي شهدتها مدينة تقرت عمرانيا من خلال سياسات التعمير وأدواتها منذ الاحتلال الفرنسي وحتى اليوم؟
- ماهي أهم التحولات الاجتماعية التي شهدتها المجموعات الاجتماعية في المدينة من النظام الفلاحي الواحاتي والبدوي إلى المدينة الحضرية، وما هي أهم استراتيجياتها وممارساتها الاجتماعية والأسرية المتعلقة بالمجال العمراني؟
- ما هو حاضر المدينة اليوم من خلال آليات التحولات الاجتماعية للمجموعات الاجتماعية واستراتيجياتها وعلاقاتها الجديدة فيما بينها وأنواع تعايشها وتمثلاتها لمجالها وأنشطتها الجديدة؟ وانطلاقا من محتوى الإشكالية التي تم بنائها حول تحولات البنى الاجتماعية وعلاقتها بالمجال الحضري في مدن الصحراء الجزائرية صاغ الباحث جملة من الفرضيات كالتالي:
- إن أهم التحولات الاجتماعية التي شهدتها وتشهدها المجموعات الاجتماعية في المدينة تتميز من جهة بالمحافظة على القيم التقليدية الموروثة ومن جهة أخرى التأقلم مع التحولات الاجتماعية

والعمرانية المتسارعة، توظف كمحصلة لهذه التحولات استراتيجياتها وممارسات اجتماعية وأسرية لتملك المجال العمراني واستغلاله.

- إن حاضر المدينة اليوم من خلال آليات التحولات الاجتماعية للمجموعات الاجتماعية واستراتيجياتها وعلاقاتها الجديدة فيما بينها وأنواع تعايشها وتمثلاتها لمجالها وأنشطتها الجديدة يتميز بمعالم مدينة في إطار التشكل، تعكس مجتمعا في إطار التحول.

- تبرز معالم المدينة المتحولة في مجتمع يكتسب شيئا فشيئا حضرية خاصة تتميز بالتوفيق بين المنطق الثقافي التقليدي المميز لخصوصية المجموعات الاجتماعية والمنطق العصري الذي تدفع باتجاهه مظاهر العولمة.

واعتمد الباحث خلال دراسته هذه على المنهج التاريخي، باعتبارها دراسة أنثروبولوجية. وفيما يتعلق بأدوات جمع البيانات والمعلومات فقد استعان الباحث بالملاحظة والاستبيان بالإضافة إلى أسلوب المحادثة غير الموجه بالإضافة إلى التحقيقات النوعية. وقد شملت عينة الدراسة 100 أسرة.

وتلخصت أهداف دراسته البحثية في :

- الهدف الأساسي لهذا البحث وكغيره من الدراسات الكيفية هو الفهم، فهم معاني الاستراتيجيات الاجتماعية والممارسات والتمثلات المتعلقة بالمجال العمراني، عن الدلالات التي يعطيها الفاعلون لوضعياتهم، عن تأويلهم لأفعالهم.

- إثراء المنطلقات النظرية والمنهجية التي تعرفها الأنثروبولوجيا اليوم في الجزائر في تأطيرها للظاهرة الاجتماعية والمجالية، والتأسيس لمنطلق ولو متواضع لتنتقل منه دراسات نتمنى أن تكون كثيرة حول الموضوع .

- إلقاء أضواء التحليل العلمي على منطقة من مناطق صحرائنا الواسعة التي تبشر بمستقبل تنموي كبير، لفهم واقعها الاجتماعي والعمراني.

- الإسهام في الربط بين من يهتمون بالتعمير والعمران والباحثين الاجتماعيين لما للتخصصين من ترابط جوهري نرى أنه غير مفعل ومدروس لفائدة تسيير وبناء المجال العمراني على أساس واقعي علمي ومنهجي .

أما أهم النتائج التي توصل إليها الباحث فجاءت كالتالي:

- أن المدن والمجموعات الاجتماعية تدخل ضمن حركية عمرانية واجتماعية لم يتضح شكلها النهائي بعد، لكنها حركية متسارعة وعميقة، يمكن القول أنها في شملت مدن الصحراء عموما. أمام ظاهرة مدن في طور الإنشاء لمجتمعات في طور التحول نحو حضرية لاتزال غير مكتملة الإنسان كما أن المجتمع يبحث فيها عن هوية جديدة ضمن تعبئة الرصيد الثقافي التقليدي مع التأثيرات الحضرية الحديثة.
- أن التحول الأول والكبير والقصري في المجال الاجتماعي والعمراني جاء مع الفترة الإستعمارية والذي إتخذ الميكنة والصناعة والمشاريع الكبرى، كانت نتيجته إجتثاث المنطقة من ماضيها الطويل قصد استغلال خيرات الصحراء. فتحوّلت معايير تنظيم المجال وظهور بوادر تمدن البدو مع تحفيز النخبة التقليدية كمساعد على تثبيت الحركة الإستعمارية وكان الخاسر الأكبر هم البدو المتمدنون الذين فقدوا تاريخهم وثقافتهم، مجبرين على اللجوء إلى المدن في شكل موجات من البطالين على هامش القصور والمدن.
- شهدت المدن أيضا تحولا عميقا آخر، تمثل أثره الأول في إخراج هذه المجموعات ونهايا من محليتها لتتخرط ضمن المجتمع الوطني العام، المدرسة، الخدمة الوطنية، الإدارة كلها وسائل غيرت وعميقا هذه المجموعات كان ذلك بفضل عائدات النفط.

الدراسة الثالثة: رسالة دكتوراه تحت عنوان " الممارسات الثقافية في الوسط الحضري " -دراسة أنثروبولوجية لأقصى مدن الساحل الغربي الجزائري- للباحثة " أمال يوسف" سنة 2012.

وهدفت الدراسة إلى البحث في التغيرات التي عرفتها فئة الشباب بالوسط الحضري وفي طبيعة الممارسات الثقافية المنتشرة والسائدة في المجتمع الجزائري عموما ومجتمع الدراسة على وجه الخصوص. كما وهدفت إلى دراسة العلاقات الأسرية المتغيرة وأنماط الممارسات الثقافية داخل الأسرة (التواصل بين الشباب و الجيل القديم). بالإضافة إلى تحليل مظاهر التغير في الثقافة المعاصرة.

وتمحورت إشكالية الدراسة حول جملة من التساؤلات جاءت على الشكل التالي:

- إلى أي مدى يمكننا تحديد مسألة الممارسة الثقافية لدى الشباب في الوسط الحضري في إطار التحولات العلمية والمعرفية الخارقة والتي تؤثر على مستوى العلاقات والثقافات بين الشباب؟ أو لأي مدى أثرت تكنولوجيات الاتصال الحديثة في تطوير الممارسات الثقافية لدى فئة الشباب أو ارتباطهم بنظام القيم؟

- هل أن شيوع الثقافة الرقمية المرتبطة بتكنولوجيات الاتصال لها أثر على سلوكيات الشباب في ظل الممارسات الثقافية اليومية؟

- ما هي أنواع الممارسات الثقافية التي سادت بين فئة الشباب في المجتمع الجزائري؟

- كيف تأثرت الممارسات الثقافية بالحياة الحضرية؟

وللإجابة على التساؤلات المطروحة تم استخدام أداة بحث بغية جمع البيانات تمثلت في كل من الاستمارة والمقابلة الحرة، وشملت عينة الدراسة 100 فرد (عينة احتمالية)، كما واستخدمت الباحثة المنهج التاريخي والمنهج الأنثروبولوجي. وخلصت الدراسة إلى أن تكنولوجيات الاتصال الحديثة لعبت دورها في صياغة جملة الممارسات الثقافية لدى جيل الشباب وساهمت في نوع من فك الارتباط مع بعض الموروثات، كما أثرت الحياة الحضرية في التأسيس لأنماط ثقافية مستحدثة تتجه لمسيرة خصوصيات عصر العولمة والتحول الرقمي.

الدراسة الرابعة:

تمت هذه الدراسة في مركز البحوث والدراسات الاجتماعية - كلية الآداب - جامعة القاهرة تحت عنوان "الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي"، أعدها الباحث عدلي السمرى خلال سنة 2003 بمناطق مخلفة بالقاهرة تنوعت بين الحضر والريف المتحضر، وقد هدفت الدراسة إلى الوقوف على الثابت والمتغير في آليات الضبط الاجتماعي في سياقات وبيئات مختلفة تعكس إلى حد كبير الشرائح والفئات الاجتماعية المختلفة. وتمحورت إشكالية البحث حول آليات الضبط الاجتماعي التي تحكم العلاقات الاجتماعية داخل الأسرة هذا من جهة، ومن جهة أخرى حاول الباحث في دراسته تحليل آليات الضبط الاجتماعي التي تحكم علاقات الجيرة وما أصابها من تغيرات وفي الأخير حاول الباحث إذا ما كان المجتمع المحلي آلية من آليات الضبط سواء تعلق ذلك بآليات الضبط الرسمية أو غير الرسمية.

وقد تم إجراء الدراسة على عينة بلغت 1000 حيث تم تطبيق استمارة البحث عليها ودليل المقابلة. وقد اعتمد في بحثه على كل من المنهج الوصفي والمقارن.

أما أهم النتائج المتعلقة بالدراسة فجاءت على كالتالي:

- خلصت الدراسة إلى تغير العلاقة بين الزوجين داخل الأسرة، حيث أصبح الامتثال للعلاقة الزوجية امتثال ظاهري لا امتثال بالمعنى، نتيجة كثرة النزعات والخلافات وتدخل الآخرين في الشؤون الأسرية.
- تغير آليات ضبط سلوك الأبناء تجاه السلوك المخالف فهي أقل حدة وعنفا بالمقارنة مع آليات ضبط سلوك الآباء أنفسهم.
- تغير آليات فض النزاع بين الإخوة والأخوات بالمقارنة بين الماضي والحاضر، حيث نجد آليات فض النزاع في الماضي كانت تتميز بالتقليدية (تدخل كبير العائلة)، أما اليوم فنجد الآليات الرسمية (الشرطة والمحاكم) كآلية لفض النزاع.
- من النتائج التي توصل إليها الباحث في دراسته تغير العلاقات الاجتماعية على مستوى الجيرة عما كانت عليه في الماضي، حيث نجد آليات الضبط الرسمية (الشرطة) قد ارتفعت نسبة اللجوء إليها في الحاضر عن الماضي.

عاشرا: صعوبات البحث:

لقد واجهتنا في هذه الدراسة العديد من الصعوبات التي وجبت الإشارة إليها:

- ✓ قلة الدراسات حول مدينة برج بوعرييج وصعوبة الحصول على المعطيات و المعلومات الخاصة بها.
- ✓ قلة المراجع التي تتحدث عن مدينة برج بوعرييج.
- ✓ صعوبة الحصول على المعطيات المتعلقة بالمدينة مما كلفنا الكثير من الجهد والوقت.
- ✓ الصعوبة الكبيرة في ضبط مكونات الأحياء الحضرية الجديدة بالنظر لعدم تجاوب الكثير من مصالح وأجهزة الدولة الرسمية، مما كلفنا الكثير من الجهد والوقت.

أما بالنسبة للصعوبات والعراقيل في العمل الميداني:

- ✓ تمكنا وبسبب بعض الصعوبات المتعلقة باستجواب مفردات العينة من جمع 340 استمارة، فيما رفض 18 فردا من مكونات العينة التعامل معنا رغم محاولاتنا وإصرارنا في بعض الأحيان. نظرا لعدم تعودهم على هذا النوع من الأعمال البحثية أو اعتقادهم بأنها تخدم أغراض أخرى.

- ✓ كذلك وبالرغم من الحصول على معطيات المساكن من مؤسسات رسمية إلا أننا اصطدمنا في الميدان بعدم توافق المعطيات النظرية مع ما هو موجود في ميدان الدراسة.
- ✓ إضافة لذلك فقد لمسنا عدم جدية بعض المبحوثين في الإجابة على الأسئلة رغم المجهودات الكبيرة التي تم بذلها لإقناعهم بأن الغاية الأساسية هي خدمة العلم والبحث العلمي.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل يمكن القول أننا قمنا بعملية تحديد دقيق لموضوع الدراسة، بداية بحصر الإشكالية في البحث في موضوع العلاقات الاجتماعية بين سكان مدينة برج بوعرييج و تأثير التقارب المجالي فيها خاصة لذوي الانتماءات و المواطن الأصلية المختلفة و الذين يشكلون اغلب سكان المدينة حاليا.

بعد ذلك قمنا بتبيان أهمية الدراسة وأسباب اختيار الموضوع وأهداف هذا الاختيار. ومنه إلى تحديد المفاهيم الأساسية للموضوع وضبطها بما يضمن توجيه الفهم نحو الهدف المقصود. ثم قمنا بالإشارة لبعض الدراسات السابقة التي تناولت الموضوع .

وفي الأخير تناولنا منهجية البحث، بداية بالدراسة الاستطلاعية إلى التحديد الدقيق لمجالات الدراسة. ثم إلى مناهج الدراسة ممثلة في المنهج التاريخي و المنهج الوصفي. ومنه إلى تبيان الأدوات التي تم الاعتماد عليها في جمع المادة العلمية النظرية و الميدانية. ثم إلى عينة الدراسة وكيفية اختيارها.

الفصل الثاني : الاجتماع الإنساني: خلفية معرفية ونظرية

تمهيد

أولاً: مقدمة في الاجتماع الإنساني

ثانياً: عوامل الاجتماع الإنساني

ثالثاً: بعض التصورات النظرية لدراسة الاجتماع الإنساني

رابعاً: المجتمع وحقيقة التغير الاجتماعي

خامساً: العولمة، ما بعد الحداثة، والانتقال نحو المجتمع الرقمي الافتراضي: نحو قلب المفهوم

التقليدي للتجمع الإنساني

خلاصة

تمهيد :

يمكن اعتبار موضوع الاجتماع الإنساني بكل ما يتضمنه هذا المفهوم من أبعاد من أهم المواضيع التي شغلت الباحثين في مختلف التخصصات العلمية على مر العصور بالنظر للتحوّل والتغيّر الدائم والواسع النطاق الذي تعرفه البشرية جمعاء. انطلاقاً من مختلف المؤثرات المادية منها واللامادية.

وعلى ذلك فإن هذا الفصل يمثل نقطة الانطلاقة في الدراسة النظرية، والذي نسعى من خلاله إلى تحديد المعالم والأطر النظرية للمجتمعات الإنسانية ومنه إلى تحديد المعالم النظرية لدراستنا الراهنة.

وسننطلق بداية بمقدمة موجزة في الاجتماع الإنساني نحاول أن نقدم من خلالها علة الاجتماع الإنساني، وإبراز حاجة الجنس البشري للعيش في جماعات لتحقيق غاية وجوده. ثم سنتطرق إلى أهم عوامل الاجتماع الإنساني.

بعدها سنحاول تقديم إطار نظري دقيق بعرض بعض التصورات النظرية حول الاجتماع الإنساني لبعض من أهم المفكرين والمنظرين السوسيولوجيين من بين رواد مختلف المدارس التنظيرية كالمدرسة العربية الإسلامية، والمدرسة الألمانية والمدرسة الفرنسية والمدرسة الأنجلوساكسونية من خلال عرض ملخص عن أفكار كل من عبد الرحمان ابن خلدون وماكس فيبر وإميل دوركايم وهربرت سبنسر حسب انتماءاتهم للمدارس السابقة على التوالي .

ثم ننتقل إلى موضوع التغيّر الاجتماعي كمفهوم ثابت وخاصية راسخة ميزت المجتمعات البشرية على مر العصور التاريخية إلى اليوم، ثم الإشارة إلى بعض العوامل والمؤثرات على عملية التغيّر الاجتماعي.

وأخيراً فإننا سنحاول تقديم صورة عن عالم اليوم على اعتبار ما تشهده البشرية من تغيّرات وتحولات جذرية ساهمت في قلب المفاهيم والأطر النظرية التقليدية تحت تأثير ما اصطُح عليه بالعمولة وما بعد الحداثة والانتقال نحو المجتمعات الرقمية والافتراضية.

أولاً: مقدمة في الاجتماع الإنساني :

إن احتياج الإنسان للاجتماع بالإنسان فطرة تقتضيها طبيعته البشرية. فالإنسان خلق ليعيش في جماعات ويجتمع بأخيه الإنسان لتحقيق غاية الخلق.

هذا التوجه انطلق منه العلماء والفلاسفة على اختلاف توجهاتهم وخلفياتهم الفكرية. والذين اتخذوا من الحياة البشرية موضوعاً لدراساتهم وتحليلاتهم ونظرياتهم. وفي هذا ينطلق عبد الرحمان ابن خلدون من أن "الإنسان كائن اجتماعي بطبعه"، وهو نفس المنطلق الذي اعتمده الفيلسوف اليوناني "أرسطو" وغيرهما من العلماء المتقدمين والمتأخرين. كما يؤكد كل من درس الاجتماع الإنساني أنه غاية الإنسان. وأن تطوير هذا الاجتماع هو هدف إنساني مادامت الحياة، ولعل ذلك ينبع من كونه يعتبر حاجة أولية ونفسية أساسية للعيش. ذلك أن الإنسان لا يستطيع تلبية حاجياته بنفسه ولا استكمال غاية الخلق بمفرده.

وقد وجد الإنسان منذ آلاف السنوات، وتمكن من خلال اجتماعه من تأسيس حضارات على مر التاريخ تركت آثارها واضحة المعالم. والتي دلت على وجود حياة اجتماعية منظمة تسير وفق قوانين تحكمها، هادفة إلى تحقيق الازدهار والرفي وتطوير أنظمة وسبل الحياة. والتي عملت على استمرارية تطور المجتمعات البشرية وتطوير أنظمة حياتها وأساليب عيشها.

ومن وجهة نظر علم الاجتماع فلا يمكن الحديث عن المجتمع دون تحديد مفهومه العام، والتطرق لمكوناته وعناصر بنائه. انطلاقاً من التأكيد على دوافع التجمع الإنساني التي تقودنا بالضرورة إلى مفهوم التشارك والتعاون والاعتماد المتبادل بين مكوناته قصد تحقيق التكامل من أجل توفير حاجيات المعاش التي يستحيل أن يحققها الإنسان بمفرده. أين يتجلى بوضوح دور ووظيفة كل عنصر فيه لتحقيق ذلك مع ما يتضمنه من محددات تعمل على ضبط الأدوار والوظائف بدقة متناهية لتحقيق التكامل للوصول للهدف العام .

وعلى ذلك فإن التفاعل الاجتماعي بين المكونات هو محور كينونة ووجود المجتمعات البشرية. أين يمثل الفعل الإنساني بالتأكيد أساس التفاعل الاجتماعي انطلاقاً مما يقدمه الفرد للآخر وما ينتظره منه. لتتشكل

علاقات قد تقوم على أساس التبادل أو التكامل أو التنافس والصراع، حسب مضمون الأفعال وغاياتها. وذلك ما يمثل جوهر الحياة الاجتماعية.

فحيث أن لكل فرد من أفراد التجمع دور محدد ووظيفة يقوم بها لصالح الجماعة ليتحقق هدف الاجتماع فإن كل ذلك مضبوط ومحدد عن طريق ما يعرف بوسائل وأدوات وآليات الضبط الاجتماعي التي لولها لدخل المجتمع في ما يسمى بالفوضى ولغاب هدف الاجتماع من أساسه. وتعمل تلك الآليات على تنظيم العملية التفاعلية ضمن علاقات اجتماعية محددة بنطاق القيم والممارسات الثقافية الجمعية السائدة.

لقد تناولت النظريات الاجتماعية موضوع الاجتماع الإنساني بإسهاب، وكل نظرية فسرتة من باب مختلف عن الأخرى. وفقا للتوجهات وللخلفيات الفكرية والاجتماعية والثقافية لمنظريها وروادها، ووفقا لاختلاف الفترات الزمنية والتاريخية لهم. والتي كان لها بالغ الأثر في تحديد توجهاتهم وصياغة آرائهم وأفكارهم. غير أن معظم الدراسات والبحوث والنظريات القديمة والحديثة التي بحثت في تاريخ المجتمعات البشرية أكدت على وجوب الاجتماع الإنساني من جهة، وأردفت أن التغيير والتطور يمثل حقيقة راسخة في هذا التجمع من جهة أخرى، وأن التحول من حالة إلى حالة إنما هو سمة ملازمة له. انطلاقا من عدة معطيات ومتغيرات تتعلق في جوهرها بخصوصيات الإنسان في حد ذاته كونه الباحث الأول عن التغيير والتطوير نحو الأفضل، كما تتعلق أيضا بالظروف المتاحة له.

ووفقا لذلك فإن التغيير الاجتماعي سمة تشمل كافة المفاهيم والميكانيزمات المرتبطة بالمجتمع سواء فيما تعلق بالبناء الاجتماعي في حد ذاته وتركيبه، وبالنظم الاجتماعية أو الأفعال الاجتماعية أو أنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية وصولا للقيم والاتجاهات والمواقف وكل ذلك مرتبط بالضرورة بالبيئة المعيشية بما تتضمنه من بيئة طبيعية، أو بيئة اجتماعية، أو بيئة ثقافية، والتي تنعكس على الأفراد والجماعات والتي قد تصدر عن الإنسان انطلاقا من الخبرات والمعارف والعلوم المحفقة وقد تكون مادية أو طبيعية تختص بخصوصية الإلزام أو الإجبار، والتي يعيش الإنسان في رحلة بحث عن أنسب السبل لإخضاعها لإرادته واحتياجاته.

ولعل المجتمعات الإنسانية الحديثة التي شكلت في عمومها محصلة نتاج تاريخي لحياة الإنسان على وجه المعمورة إنما هي دلالة واضحة على تجسد ماسبق. والمقسمة انطلاقا من خطوط وهمية تسمى حدود الدول

أين يطلق لفظ مجتمع على سكان دولة ما أو على أساس انتماء ديني أو لغوي معين مع ما يتضمنه ذلك من الإحساس بالانتماء لدى الأفراد والخضوع لسلطته وثقافته.

وفي هذا الإطار يتجلى مفهوم الثقافة المجتمعية بما تشمله من مكونات وعناصر مادية ولا مادية انطلاقاً من شموليتها وتجسيدها للمضمون الجماعي للأفعال والتصورات والقيم والاتجاهات. والتي تعتبر بمثابة الإطار العام المحدد للتجمعات الإنسانية وتعمل على ضبط حدود مجتمع ما. كما تعمل على صياغة وتوجيه عمليات التغيير الاجتماعي انطلاقاً من صياغة التوجهات الفردية ضمن النسق العام للمجتمع. والتي تمثل محصلة الخبرات الجماعية المكتسبة بما تشمله من المعايير والقيم التي تعمل على تنظيم العلاقات الاجتماعية بتحديد دور ووظيفة كل فرد. كما تعمل على إخضاعهم جميعاً لثقافة النسق المشتركة اعتماداً على وسائل وآليات للضبط تكون قد تكونت وتطورت بتكون المجتمع وتطوره. والتي تدفعهم جميعاً للسير في خط واحد نحو التغيير والتطور.

والحقيقة أن المجتمعات الحديثة جسدت مفهوم التغيير والتحول كما لم يسبق لذلك مثيلاً، والمتجلى في التطور الذي حققته البشرية في كل المجالات انطلاقاً من رحلة الاستقرار التي توصل الإنسان من خلالها إلى الاستقرار وتملك مناطق جغرافية سمحت له بتحقيق تحول في أنماط الاستقرار وال عمران وتلبية احتياجاته. وتجسد ذلك بما سمي بالثورة الزراعية، وواصل الإنسان رحلته في تحسين حياته انطلاقاً من الخبرات والمعارف المكتسبة التي مكنته من تحقيق ثورة جديدة وهي الثورة الصناعية التي مثلت محصلة تطور علمي كبير والتي كان لها بالغ الأثر في قلب موازين حياة التجمعات البشرية وإحداث تغيير شامل لجميع مجالات الحياة، إضافة إلى أثرها في إنتاج ثورة حضرية مهدت لبروز أنماط جديدة من التجمعات السكانية الضخمة وإنتاج مدن كبرى بلغ سكانها الملايين مع ما يقتضيه ذلك من حتمية التعايش بينهم والتكيف مع البنى الاجتماعية المستحدثة، وهي العملية التي مهدت لتغيير اجتماعي شمل أنظمة الحياة الاجتماعية وأنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية فيها.

إن العوامل السابقة عملت مجتمعة على إلغاء الأشكال التقليدية للمجتمعات الإنسانية التي عرفت لآلاف السنوات وخلق أنماط جديدة من التنظيمات الاجتماعية القائمة على أسس وروابط مستحدثة والتي كان

لها الأثر في إنتاج مخرجات مستحدثة. كما لا يخفى على المتتبع لتاريخ الحضارة الإنسانية ما لعامل التقدم العلمي والتكنولوجي من أثر في تعميق عملية التغيير الاجتماعي في العصر الحديث انطلاقاً من عملها على إلغاء الحدود الجغرافية والثقافية للمجتمعات، التي دخلت مرحلة ما يسمى بالعمولة التي مهدت لقلب النظم الاجتماعية واستحداث انماط تفاعل جديدة وعلاقات عابرة للحدود الجغرافية والثقافية مع ما يتضمنه ذلك من أثر على الثقافات والأنظمة والمجتمعات المحلية.

ثانياً: عوامل الاجتماع الإنساني :

هل يستطيع الإنسان العيش والاستمرار دون الآخرين؟ بدون أدنى شك فالإجابة هي لا. إذن فغاية خلق الإنسان هي الاجتماع بالآخر. حيث أن حاجات الإنسان المتعددة ومتطلباته المختلفة لا يمكن أن تتحقق إلا بالتواصل والاندماج والتعاون مع الآخرين. وبذلك تستمر الحياة وتتطور. وعلى ذلك فإن الإنسان اجتماعي بطبعه أو بفطرته. ولا شك أن عدة عوامل مجتمعة تلعب دورها في الاجتماع الإنساني.

وهنا فلا يمكن قطعاً تجاوز أهم العوامل على الإطلاق والمتمثل في فطرة الإنسان على الاجتماع بالآخر، وان ذلك يمثل غاية خلقه ووجوده.

وعلى ذلك فالروابط النفسية تعتبر بمثابة العامل الهام، فمما لا يختلف فيه اثنان أن النفس الإنسانية ذات ميل فطري إلى الاجتماع، ولذلك لا يمكن للإنسان أن يستغني عن المجتمع. فوجود الإنسان في الوسط الاجتماعي حاجة نفسية وخاصة ذاتية متأصلة في ذاته¹. وقد عبر "جيدنجز" عن ذلك بمفهوم الشعور بالنوع الذي يظهر في ارتياح كل فصيلة حيوانية إلى ما يشبهها وابتعادها عما لا يشبهها، وبذلك فهي تمثل عاملاً أساسياً في تكوين المجتمعات الإنسانية².

وعملياً مثلت الأسرة أول نظام اجتماعي يجسد مفهوم الاجتماع بالآخر مع ما تتضمنه من روابط روحية وعاطفية، وبدون الأسرة كأقدم شكل للتجمع الإنساني فحتماً كان من المستحيل تحقيق الاستمرارية،

¹ الشيخ جميل الربيعي: النزعة الاجتماعية ذاتية في الإنسان، موقع الصراط نوح السعادة والتقدم، <http://www.al-serat.com/content.php?article=35&part=maintable>، اطلع عليه بتاريخ 2020-11-07

² توفيق يوسف الداود: مرجع سابق، ص 93.

وتوسعت الأسرة لمجموعة من الأسر التي شكلت مفاهيم كالقبيلة والعشيرة، ومع تمكن الإنسان من إخضاع الطبيعة وتحقيق الاستقرار في مناطق جغرافية محددة فقد تطورت أشكال التجمع إلى قرى فمدن فدول.

زيادة على ذلك اختلفت النظريات المفسرة للاجتماع الإنساني في تحديد السبب الرئيسي للاجتماع الإنساني، حسب التوجهات الفكرية والعلمية والخلفيات المعرفية والدينية، وحتى باختلاف التخصصات.

فمنهم من اعتبر أن العامل الجنسي يعتبر أهم العوامل والذي استندت عليه الكثير من النظريات المفسرة للاجتماع الإنساني. على اعتبار أنه العامل الأساسي لاستمرار وتكاثر الجنس البشري. ذلك أن الإنسان مفطور على رغبة جنسية عارمة اتجاه الطرف الآخر من بني جنسه، الأمر الذي يمثل غريزة بيولوجية طبيعية تجاه الجنس الآخر والتي تتضمن في مضمونها بالإضافة للمتعة المحققة غريزة التكاثر التي تحقق البقاء والاستمرار. ونتج عن ذلك ظهور الأسرة كأقدم شكل للتنظيم الاجتماعي، والتي مثلت حالة الإشباق البيولوجي لتلبية للدافع الفطري الغريزي عند الإنسان¹.

كما أن هناك من اعتبر أن للطبيعة دورها الهام في فرض منطق التجمع على الإنسان، إذا أراد التغلب على ظروفها التي دوما ما مثلت عائقا أمامه لتحقيق متطلباته الحياتية ورفاهية العيش، حيث تعمل الموارد الطبيعية على تجميع الناس منذ العصر الحجري، ومن ذلك المناخ والصيد الوفير والتربة الخصبة والطرق السهلة ووفرة الموارد الطبيعية بأنواعها، بما يتضمنه ذلك من التعاون على تلبية الاحتياجات².

إضافة لذلك فإن العامل الحضاري عامل مهم في تجميع الناس وتوسيع تجمعاتهم. ويحدث ذلك نتيجة للتقليد الذي يعد أساسا لمظهر حضاري يسمى التقاليد أو العادات التي أصبحت تتمتع بنوع من القوة التي تفرض وجودها وحكمها على التصرفات، ولما أضحت التجمع عادة فقد تحول إلى نوع من التصرف الإنساني الدائم³.

¹ نفس المرجع، ص 92.

² المرجع نفسه، ص 92.

³ نفس المرجع، ص 93.

والخلاصة فان الاجتماع الإنساني يعتبر حاجة نفسية واجتماعية وروحية ومادية في نفس الوقت، انه يحقق للإنسان التكاثر والاستمرارية، كما يحقق له التعاون في قضاء الحاجيات المادية وتلبيتها، زيادة على تمكينه من تحقيق الكماليات وتحسين ظروف حياته وأنماط استقراره. إضافة إلى منحه الراحة النفسية والطمأنينة والسكون الروحي من خلال التفاعل مع بني جنسه وبناء شبكة من العلاقات التي أنتجت مجموعة من الجماعات داخل التجمع الواحد انطلاقا من الأسرة إلى جماعة الأقارب والجيران وجماعات العمل والأصدقاء وغيرها. وكل ذلك لكي يصبح هنا معنى للفعل الإنساني.

ثالثا: بعض التصورات النظرية لدراسة الاجتماع الإنساني:

إن الدراسة الموضوعية المنهجية للسلوك الإنساني وللمجتمع نسبيا من التطورات الحديثة التي بدأت في أواخر القرن 18، وكان من ابرز هذه التطورات استخدام العلم لفهم العالم، وبروز النزعة للمقاربة العلمية. مما أدى لتغير كلي في النظرة الكلية والمفاهيم لدى البشر. وبدا التفكير العقلاني والنقدي لاكتساب المعرفة يحل محل التفسيرات التقليدية القائمة على أسس فلسفية أو دينية في شتى المجالات¹.

وستتطرق في هذا العنصر إلى بعض النماذج والتصورات التي عملت على تفسير الاجتماع الإنساني، كل حسب توجه ورؤى وخلفيات منظرها. انطلاقا من الرؤى والنظريات التقليدية في تفسير الاجتماع الإنساني ووصولاً لنقد النظرية التقليدية وفق المنظورات السوسولوجية والتيارات الفكرية الحديثة، التي حاولت مساندة واقع المجتمعات الحديثة.

1- عبد الرحمان ابن خلدون: جدلية البدو والحضر*:

في كتابه "المقدمة" حقق ابن خلدون سبق من خلال تطرقه لموضوع العمران البشري، وأسس له علما قائما بذاته. وتطرق للعمران البشري وأصنافه وكل ما يرتبط به من عمليات وعلاقات وتفاعلات وتغيرات. انطلاقا من نشأة المجتمعات الإنسانية التي تعتبر ضرورة حتمية بحكم حاجة الإنسان إلى الاجتماع من اجل التعاون، ثم إلى تصنيف المجتمعات وتدرجها التاريخي وتطورها، والتفريق بين مختلف المجتمعات البشرية.

¹ أنتوني غدنز: مرجع سابق، ص 54.

وفي رؤيته الشاملة التي تعتبر بحق فريدة ومتميزة فقد انطلق من مبدأ أن الاجتماع الإنساني أمر طبيعي وضروري. وأن الإنسان مدني بطبعه، لا يستطيع العيش إلا في مجتمع ولا يبلغ الكمال إلا في جماعة. وان المجتمع ظاهرة طبيعية تحكمها قوانين عامة وله وظائفه التي تحركها إرادة الإنسان¹.

وفي تفسيره للحياة الاجتماعية قسم المجتمعات الإنسانية إلى بدو وحضر، فيقول " ... ومن هذا العمران ما يكون بدويا... ومنه ما يكون حضريا²، أين فرق بين نمطين من المجتمعات. مجتمع البوادي ومجتمع المدن والأمصار. حيث يختص كل نمط بمجموعة من الخصائص التي تفرقه عن الآخر. كما تطرق كذلك إلى آليات الانتقال والتحول من نمط إلى نمط آخر. واعتقد أن البدو أصل للمدن والحضر، وسابق عليهما، وان الحضر هم حتما نتاج اتساع أحوال المعاش للبدو مما يدعوهم إلى السكن والدعة واستكثار الأقوات والملابس والتأنق واختطاط المدن والأمصار للحضر، وأكد أن التمدن غاية للبدو.

وحسبه فالأصل في الاجتماع الإنساني هو الحياة البدوية، وبحكم الفطرة الإنسانية فانه يسعى إلى تحسين أحوال المعاش، والبحث عن الاستقرار وتطوير أنظمة الحياة وتحقيق أساسياتها التي حتما تمهد بمجرد استكمالها للبحث عن الكماليات والتي هي جوهر الحياة الحضرية. والتي تفرقها عن حياة البدو المنطلقة من السكن والاستقرار وتوسيع سبل العيش، ثم البحث عن تطوير الموجود وصولا لاختطاط المدن والأمصار.

وعلى ذلك اعتبر مؤشر السكن والدعة مؤشرا هاما يحمل في طياته دخول النواة الحضرية في عملية تطور تدريجي، يصاحبه ارتفاع أعداد السكان عن طريق عملية الجذب التي تمارسها على بدو النواحي المجاورة. ويقول: "...إذا فتشنا أهل مصر من الأمصار وجدنا أولية أكثرهم من أهل البدو الذين من ناحية ذلك المصر وفي قراه..."³. وهو ما يعمل على خلق نوع من التمايز الاجتماعي بين مكونات وساكنة الأمصار والاختلاف في الطبائع والعادات والتقاليد الأمر الذي ينعكس على حياتهم الجماعية.

¹ خالد حامد: مرجع سابق، ص 64.

² عبد الرحمن بن خلدون : مرجع سابق، ص 56.

* للمزيد انظر عبد الرحمان ابن خلدون: نفس المرجع ، ص من 134 الى 406.

³ طهر المصطفى: قضايا التمدن في الفكر الخلدوني، مجلة كلية الآداب، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز، فاس، عدد مزدوج 17، 18، السنة الرابعة والثلاثون، فاس 1978، ص 316.

إن دراسة الحالة الاجتماعية للإنسان من منظور ابن خلدون تشتمل على دراسة الظواهر التي تتصل بالبيئة سواء كانت بدوية أو حضرية، واثراً حياة البداوة أو الحضارة في طباع الناس وفي عقلياتهم ثم دراسة نظام الأسرة والقبيلة، وعوامل تفوق الشعوب ودراسة الاختلافات في الطبقات والحرف، وتطور المجتمعات من الحالة الفطرية إلى الحالة المدنية¹.

وفيما يتعلق بدراسة النظم الاجتماعية فقد اعتبر ابن خلدون أنها تختلف باختلاف النشاط العمراني ودرجة تحضر المجتمع. كما أظهر أهمية العامل الاقتصادي في تطور المجتمعات من البساطة إلى التعقيد كأساس للانتقال من البداوة إلى الحضارة. وجعل تقسيم العمل أساساً للمجتمع الإنساني².

وفيما يتعلق بعناصر التفريق بين المجتمعات فقد جعل لكل مستوى طبائع وأخلاق معينة فالبدو أقرب إلى الشجاعة والتضامن والعصبية، والحضر أقرب إلى الرفاهية والتأنق وابتعد عن الأخلاق المحمودة.

كما جعل من العصبية أساس الاجتماع الإنساني التي هي أساس الحفاظ على التماسك الاجتماعي الذي يقوم على العصبية في حالة البداوة، ومع انتقال المجتمع إلى حالة الحضارة يتوجه نحو الضعف بسبب ضعف العصبية.

أما ما يتعلق بخصائص المجتمعات البدوية والحضرية فقد ميز بينها انطلاقاً من عدة معايير أولها معيار المهنة ويرى أنه من الحضر من ينتحل في معاشه الصنائع ومنهم من ينتحل التجارة... وغيرها كالحياطة والحدادة. والتي تتأسس في المجتمعات المستقرة الكثيفة العدد الباحثة عن التخصص في الخدمات. بينما يعتمد البدو على ما توفره الأرض في البوادي من زرع وتربية المواشي وبعض الصنائع التي تستلزمها الحياة البدوية. كما يرى أن الصنائع إنما تكتمل بكمال العمران الحضري وكثرته، وأن رسوخ الصنائع في الأمصار إنما هو برسوخ الحضارة وطول أمدها. وعلية فإن وتيرة النمو تزداد وتتسارع بطول عمر الحضارة.

¹ نبيل عبد الهادي: مقدمة في علم الاجتماع التربوي، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2009، ص 7.

² خالد حامد: مرجع سابق، ص 67.64.

ويضيف أن أهل البدو أقرب إلى الخير وأقرب للشجاعة من أهل الحضرة، وأن سكنى البدو تحكمه العصبية والغيرة على النسب والقبيلة عكس الحضرة. فالتجمعات الإنسانية البدوية قائمة على أسس وروابط أولية انطلاقاً من الانتماء لنسب معين أو قبيلة ما وهي أساس التجمع الإنساني. على العكس تماماً من الحضرة أين تندثر الانتماءات العشائرية والقبلية الأولية، وتكون مدعاة الاستقرار في الحضرة غير ذلك.

كما نوه بالاختلاف في أنماط العمران، أين يؤكد أن عمران البادية ناقص عن عمران الحضرة، وربط بين اتساع العمران وزيادة الكسب وطرقه. وأنه كلما زاد العمران زادت الأعمال وزاد الترف. وجعل من العمران مقياساً لأحوال التجمع الإنساني. وفي هذا يقول "... والحضارة تتفاوت فمتى كان العمران أكثر كانت الحضارة أكمل".

وجعل من الأخلاق الإنسانية كذلك معياراً للتفريق بين ساكنة البدو الحضرة، فهو يركي أخلاق البدو في التعامل بينهم عكس أخلاق الحضرة التي يصفها بالفسادة التي تلعب خصوصيات الحياة الحضرية دورها في صياغتها. ويؤكد أن الحضارة تؤثر في أخلاق الإنسان "...وأما فساد أهل المدينة فمن الكد والتعب في حاجات العوائد والتلون بألوان الشر في تحصيلها ... فلذلك يكثر منهم الفسق والشر والسفسفة والتحليل في تحصيل المعاش... فتجدهم أجرياء على الكذب والمقامرة والغش والخلافة والسرقة والفجور ... ثم تجدهم لكثرة الشهوات أبصر بطرق الفسق ومذاهبه والمجاهرة به وبدواعيه...".

لقد قدم ابن خلدون تحليلاً دقيقاً للحياة الاجتماعية، أبرز من خلاله الفروق بين البدو والحضر وأكد على أن الحياة الحضرية تمثل نمطاً خاصاً من أنماط الحياة الاجتماعية وأن الحضارة تختص ساكنيها بمجموعة خصائص لا تكون لغيرهم. فكأن به يعرف للمدينة أنها غاية وهدف تكون نتيجة الفائض من المعاش تتميز بعمرانها الواسع. وانتشار الأعمال والصناعات والتخصص في المهن. وبعدهد سكان أكثر تطبعهم الحضرية بطبائع خاصة، وتختصهم بأنماط خاصة من أنماط التفاعل الاجتماعي التي تقوم على أساس المصلحة الشخصية. وعلى ذلك فهو يؤكد بشدة على اختلاف أسس التفاعل الإنساني انطلاقاً من اختلاف الطبائع التي تمثل خاصية يطبعها نمط العمران والاجتماع الإنساني في ساكنيه. والتي تؤثر بدورها في أنماط العلاقات الاجتماعية لدى أهل الحضرة، والتي تشوبها النقائص من الناحية الأخلاقية.

2-ماكس فيبر والفعل الاجتماعي العقلاني:

ينطلق ماكس فيبر من أن دراسة المجتمع لا بد أن تنطلق من الفعل الاجتماعي. حيث يعتبر أن الآراء والقيم والمعتقدات الفردية هي أساس التحولات الاجتماعية التي تعتبر خاصية مميزة للمجتمعات الإنسانية.

وقد حدد فيبر طبيعة العلاقة بين أنماط الفعل الاجتماعي ونوعية السلطة وأنماط الشرعية وطبيعة العلاقات والروابط الاجتماعية. وصور الجماعات المتضامنة أو المترابطة وتشكيل طبيعة الضبط الاجتماعي الذي يوجد في الحياة الواقعية. حيث يظهر كل ذلك عندما تمر المجتمعات من المرحلة التقليدية الى مرحلة العقلانية والتي تقوم بدورها لتحقيق كل الغايات الفردية والجمعية والاجتماعية. على أن يتم تصنيف الفعل الاجتماعي حسب طبيعة عقلانيتها ونوعية الطابع الشرعي التي تفسر عمليات الضبط الاجتماعي¹.

وسعى إلى فهم طبيعة التغيير الاجتماعي وأسبابه. أين أكد على أهمية العوامل الاقتصادية في التغيير الاجتماعي. غير أنه يعتبر أن الآراء والقيم لها تأثير مماثل لتأثير العوامل الاقتصادية. وخلافا لسابقه فقد أكد على أهمية الفعل الاجتماعي في عملية التغيير. فالدوافع والأفكار البشرية هي التي تقف خلف التغيير الاجتماعي². كعوامل غير اقتصادية والتي تلعب دورا أساسيا في تنمية المجتمعات الحديثة³. التي تتسم بمنظومة من المعتقدات والقيم المتفردة التي حملها أوائل التجار والصناعيين الرأسماليين أو ما أطلق عليه فيبر اسم "روح الرأسمالية". والتي تكمن أصولها في توجه ديني محدد وهو التوجه البروتستانتي⁴. وعلى ذلك فهو يؤكد على دور الفرد وسلوكه في الاتجاه العام للتحولات والتغيرات في المجتمعات.

واستخدم ما يسمى بمنهج الفهم لدراسة الأفعال والعلاقات الاجتماعية التي اعتبرها الإطار المرجعي للتحليل، اعتمادا على مصطلح الفعل العقلاني. حيث أنه يعتقد أن المجتمع الحديث أدى إلى تغيرات هامة في أنماط الفعل الاجتماعي، أين تحول الناس عن الأنماط التقليدية وبدؤوا في تبني أساليب التفكير العقلاني

¹ عبد الله محمد عبد الرحمان: النظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2006، ص 274-275. نسخة الكترونية

(dz-sociologie.blogspot.com)

² توفيق يوسف الداود: مرجع سابق، ص 62.

³ أنتوني غدنز: مرجع سابق، ص 710.

⁴ نفس المرجع، ص 700.

والترشيد العقلاني. الذي يعني تنظيم الحياة الاجتماعية والاقتصادية انطلاقاً من مبدأ الكفاءة المرتكزة على المعرفة. في حين كان الدين والعادات المتوارثة هي التي تقوم بالدور الأساسي في تحديد ما يحمله الناس من قيم. بل أنها كانت تحكم وتحدد بنية المجتمع¹.

كما أن طبيعة السلطة وشرعيتها أصبحت تخضع للمعايير القانونية بدلا من السلطات التقليدية التي تستمد شرعيتها من الأعراف والتقاليد. وعلى ذلك فقد اتجه إلى محاولة فهم معنى الأفعال الاجتماعية في ضوء مبدأ السببية. وصنّفه إلى فعل عقلاي وهو الفعل الذي توجهه غايات محدد ووسائل واضحة، وفعل عقلاي توجهه قيم مطلقة قد تكون أخلاقية أو دينية أو جمالية، وفعل عاطفي صادر عن حالات شعورية عاطفية خاصة وذاتية للفاعل، وفعل تقليدي تمليه العادات والتقاليد.

وحقيقة لم يتفأصل فيبر بنتائج الترشيد العقلاي لكل أوجه النشاط حيث تخوف من أن الحديث قد يدمر الروح الإنسانية بسعيه إلى تنظيم كافة مجالات الحياة، وهو الجانب اللإنساني للبيروقراطية وتداعياتها².

أما فيما يخص التفريق بين المجتمعات وفي مؤلفه بعنوان "المدينة" الذي اعتبره علماء الاجتماع بمثابة أول عمل علمي حقيقي لدراسة مجتمع المدينة بطريقة حديثة وغير تقليدية. انتهج فيبر منهجا مغايرا لسابقه. واعتبرها بمثابة نمط خاص من الحياة الاجتماعية واستعان في النموذج الذي قدمه بدراسة بعض المدن القديمة مع اعتماده على تصور خاص في تعريف المدينة وتحديد خصوصيات المجتمعات الحضرية.

وانطلق من التصور الشائع الذي يرى بأن المدينة هي منطقة مستقرة وكثيفة السكان المتزاحمين الذين ينعدم التعارف الشخصي بينهم⁽³⁾. وهي في نظره بمعناها الكامل تعرف بخصائص محددة بدقة. وكنموذج مثالي لا بد أن تشمل المدينة على السوق ومراكز القوة ومراكز القوانين والمحكمة وقوانين مستقلة على الأقل جزئيا وإدارة مستقلة نسبيا⁽⁴⁾.

¹ خالد حامد: مرجع سابق، ص 89. 90.

² نفس المرجع: ص 91.

³ السيد عبد العاطي السيد: الأيكولوجيا الاجتماعية: مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1980 ص 329.

⁴ نفس المرجع، ص 186.

وعلى ذلك فقد اعتبر أن المدينة بيئة فيزيقية، وتنظيم اجتماعي. حيث يجب أن تقوم على علاقات تجارية وتتطلب الاعتماد الاقتصادي المتبادل. حتى يحقق سكانها الاكتفاء. فحياة المدينة تحتم تطوير ميكانيزم متميز لتسهيل التبادل (السوق). كما اعتبر انه ينبغي أن يتحقق للمجتمع الحضري صفة الاستقلال الذاتي الذي يتمثل في وجود المحكمة والقوانين الخاصة ويتضمن ذلك انساق خاصة للحماية والدفاع. و أن الاستقلال الذاتي مطلب ضروري للتوحيد بين المدينة و كيانها. وأخيرا فان تطوير شكل ملائم للروابط والنظم الاجتماعية هو من أهم شروط وجود المجتمع الحضري، فالحياة في المدن تقتضي تطوير علاقات وتنظيمات اجتماعية لتحقيق المشاركة الهادفة⁽¹⁾.

و من هذا المنطلق يعتبر فيبر أن أي مجتمع تتوفر فيه الشروط التي ضمها تعريفه هو مجتمع حضري. ودليله أن ذروة الثقافة الحضرية قد تحققت في كثير من المدن في فترات تاريخية سابقة. وأن أهم ما يميز مجتمع المدينة عن غيره يتمثل في حجم المجتمع المحلي، والتنظيمات الاجتماعية والاقتصادية، ووجود آليات خاصة للضبط الاجتماعي وأنماط خاصة من الروابط والعلاقات الاجتماعية مصدرها الفعل الاجتماعي العقلاني. الذي يستمد مرجعيته من المؤسسات المركزية التي تحكمها القوانين دون غيرها من المؤثرات.

3-إميل دوركايم: التضامن العضوي والتضامن الآلي:

يعتبر أنصار البنائية الوظيفية أن المجتمع كبناء كلي يتكون من مجموعة من الأجزاء المترابطة، وأن كل جزء له وظيفة أو دور يؤديه للمحافظة على استمرارية المجتمع. وجميع هذه الأجزاء تتعاون بينها للوفاء بالاحتياجات الأساسية للمجتمع. وأن هناك آليات وظيفتها الأساسية تحقيق التساند الوظيفي داخل المجتمع باعتباره نسقا. ويعد الاجتماع القيمي مصدرا أساسيا لضبط سلوك الأفراد ودفعهم نحو الامتثال

¹المرجع نفسه ، ص186.

للمتطلبات الوظيفية للنسق الاجتماعي الكلي¹، بوصفه مركبا من العناصر أو المكونات التي ترتبط ببعضها بشكل مستقر ومستمر عبر الزمن².

وتقتضي الوظيفية أن عناصر الحياة الاجتماعية في تفاعل مستمر مع بيئاتها الخاصة، وتستجيب للمثيرات البيئية. أين تتجه الأشياء التي لا تؤدي خدمة مهمة للنسق الاجتماعي إلى الانقراض لتحل محلها عناصر أكثر إفادة ووظيفية. أما الوظائف السلبية التي تهدد النسق الاجتماعي فإنها تكبح بشكل فعال من أنساق الضبط الاجتماعي. كما يمكن كبحها من خلال تغيير النسق الاجتماعي لأبنيته حتى يتمكن من إعادة التوازن. وعلى ذلك فالطبيعة الإنسانية قابلة للتشكل بالضرورات الاجتماعية. إنها صنعة اجتماعية خالصة. والمجتمع فيها مماثل للكائن الحي، إنه نسق من الفعل والتفاعل يتسم بالتوازن والتحديد والاعتماد المتبادل فيما بين مكوناته³.

وقد صاغ إميل دوركايم توجهاته في دراسة المجتمع البشري بما يتوافق ومحتوى البنائية الوظيفية. فهو يعتقد أن المجتمع متكامل بنائيا ومتساند وظيفيا. حيث يقوم النظام الاجتماعي على أساس الاستقرار والتكامل والتطور الناتج عن تنظيم الأفكار والعلاقات والتفاعلات وفق أنظمة أخلاقية محددة.

وانطلق في دراساته مما أطلق عليه الضمير الجمعي الذي يمثل نتاج اجتماعي ونفسي للتفاعل الإنساني الذي اعتبره محورا للحياة الاجتماعية في المجتمع. فالضمير الجمعي يقوم على فطرة التجمع التلقائي، ونتيجة للتفاعل بين أفراد المجتمع في شكل عملية مستمرة متواصلة بين الأفراد وبينهم وبين المجتمع⁴.

وفي ذلك يعتقد أن الجماعة الاجتماعية تسبق الوجود الفردي وتشكيله وهي منبع الثقافة والقيم وأن التغيرات الاجتماعية لا تتأثر بالإرادة الفردية⁵. وعرف الظاهرة الاجتماعية بأنها طرق للسلوك والتفكير والشعور، خارجة عن الفرد ولها من قوة التأثير ما تستطيع بها أن تفرض نفسها على الفرد، فهي خارجة عن

¹ عدلي السمرى : تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي: الثابت والمتغير في البات الضبط الاجتماعي، ط 1 / مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2003، ص 17.16

² محمود عودة: أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان، دون سنة النشر، ص 90.

³ نفس المرجع، ص 95.

⁴ السيد علي شتا : مرجع سابق، ص 22.

⁵ خالد حامد: مرجع سابق ص 82.

إرادة الفرد وتحمل صفة الجبرية¹. حيث أن السمات المميزة للإنسان مستمدة كلية من المجتمع والمرء لا يستطيع أن يتجاهل المجتمع والحياة الاجتماعية اللذان يحددان وجوده. فالمجتمع وان كان يتكون من أفراد إلا أنه يشكل واقعا قائما بذاته فكل فرد يولد يجد الإطار الاجتماعي الذي يصبح مجرد عنصر فيه، وشخصية الفرد هي نتاج المجتمع، ويعمل الواقع الاجتماعي على التأثير في سلوك الفرد وتغييره².

وتمر المجتمعات عند دوركاييم في شكل تطوري من المجتمعات القديمة إلى المجتمعات الأكثر تطورا ووجه المقارنة بينهما أن الأولى تتميز بوجود تضامن آلي يعتمد على التماثل بين أعضاء المجتمع، أما الثانية فيميزها التضامن العضوي الذي يستمد أسسه من التباين³.

في هذا الشأن، فقد انطلق في كتابه "تقسيم العمل الاجتماعي" الذي نشر عام 1893 من التضامن الاجتماعي الذي حدده في تضامن آلي تقوم فيه وحدة الجماعة على التشابه بين أعضائها. وتضامن عضوي تنتج فيه وحدة الجماعة عن تكامل وتفاعل أعضائها المختلفين عن بعضهم. وأن كلا النوعين من التضامن الاجتماعي موجود في كل مجتمع. وأن التضامن الآلي هو الشكل السائد في المجتمعات البدائية البسيطة. وأن الاعتماد على التضامن العضوي إنما يكون نتيجة ازدياد المجتمعات تعقيدا وتركيبا مع مرور الوقت، بينما تستمر الأبنية البسيطة داخل المجتمعات المركبة⁴.

ولم يبحث دوركاييم عن خصائص الفعل الاجتماعي في الحالات الذاتية للأشخاص وإنما في الوقائع الخارجية التي تمارس على الأفراد قسرا وقهرا، وهو يؤكد على مدى تطابق الأفكار والمشاعر والنشاطات مع الطرق والقواعد الجمعية في السلوك والتفكير⁵. فالظاهرة الاجتماعية هي تعبير عن أخلاقيات الجماعة⁶. وإذا أردنا أردنا أن نعرف ما هو الإنسان فعلينا أولا معرفة المجتمع. ذلك أن كل صور التغير ترجع إلى عملية التفاعل. والمجتمع وإن كان يتكون من الأفراد إلا أنه يشكل واقعا قائما بذاته لم تخلقه إرادة فردية، وشخصية الفرد

¹ نبيل عبد الهادي: مرجع سابق، ص 14.

² خالد حامد: مرجع سابق، ص 83.

³ حسين خريف: دراسات نقدية: المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 47.

⁴ محمد الجوهري: مرجع سابق، ص 112. نسخة الكترونية (<https://shaqhaf.com/book949-0.html>).

⁵ خالد حامد: مرجع سابق، ص 46.

⁶ توفيق يوسف الداود: مرجع سابق ص 65.

هي نتاج للمجتمع والواقع الاجتماعي الذي يؤثر في سلوك الفرد ويعمل على تغييره¹. وفي هذا الصدد تطرق إلى ما اصطلح عليه بتسمية الضمير الجمعي الذي يمثل إحساسا مشتركا يدركه كل أفراد المجتمع، وهو المتحكم في العملية التفاعلية فيما بينهم.

والخلاصة أن إميل دوركايم يرى أن المجتمعات هي انساق اجتماعية مكونة من تنظيمات تتكون من أفراد وجماعات تسعى لتحقيق البقاء والاستمرار. والمجتمع فيها أسبق من الفرد وهو المتحكم بمساراته وأساس القيم والأخلاق والتطور والضبط الاجتماعي. اعتمادا على تقسيم العمل الذي يؤدي إلى زيادة التضامن الاجتماعي والتساند المتبادل. مع التفريق بين نمطين من التضامن الذي يختلف حسب درجة تعقد المجتمعات².

وعلى ذلك فإن عملية التفاعل تحدث داخل النسق الاجتماعي المكون من أفراد وجماعات تسعى لتحقيق نفس الهدف وهو البقاء والاستمرار والتطور، وفق الضمير الجمعي للمجتمع الذي يمثل المتحكم في فرض أنماط التفاعل الاجتماعي بين مكوناته. عن طريق ما سماه بالتضامن الاجتماعي. والذي يتبع بالضرورة إلى شكل وحجم المجتمع أين فرق بين نمطين من أنماط التضامن الذين يختلفان باختلاف تعقد المجتمع.

4- هيربرت سبنسر: المماثلة العضوية وحتمية التغير والاتجاه نحو التعقد :

اعتمد هيربرت سبنسر على مبدأ المماثلة العضوية. وانطلق من عقد مقارنة بين الطبيعتين الفردية والاجتماعية. ورأى أن المجتمع فرد كبير يخضع لقوانين النمو والتقدم والتقهقر التي تخضع لها الكائنات الحية. ويعتبر المجتمع جسم حي مثله مثل الكائن الحي يتكون من أعضاء ولكل عضو وظيفة يؤديها³. حيث تتجسد المماثلة العضوية انطلاقا من تشبيه المجتمع بالكائن الحي، وتشبيه النظم والأبنية الاجتماعية بأعضاء الجسم المترابطة والمتفاعلة وظيفيا والتي تعمل على بقاءه واستمراره.

¹ خالد حامد: مرجع سابق، ص 83.

² نفس المرجع، 85، 86.

³ توفيق يوسف الداود: مرجع سابق، ص 108، 109.

وتعتمد نظرية سبنسر على العلوم الطبيعية وتشبه المجتمع بالكائن الحيواني ليس فقط في الأجزاء والمكونات بل وفي الوظائف والتكامل والتغير.

وقد أكد في مؤلفاته على نقطتين أساسيتين هما الدراسة العضوية للمجتمع والتكامل الاجتماعي بين المؤسسات البنوية. كما تطرق إلى التطور الاجتماعي والمراحل الحضارية التطورية التي يمر بها المجتمع نتيجة تشعبه وتعقد الحياة فيه. أين اعتقد بجمعية التحول والتطور الاجتماعي، الذي يمثل عملية تلقائية لا بد من حدوثها فهي تسير نحو هدف معين ولا يمكن لأي قوة التأثير فيها أو الحد من فاعليتها¹. فالمجتمع البسيط يتقدم ويرتقي ليتحول إلى مجتمع مركب، ثم مجتمع مركب تركيباً مضاعفاً، ثم إلى مجتمع مركب تركيباً ثلاثياً. وأن هذا التطور حركة طبيعية وحتمية.

وتتلخص محمل رؤية هربرت سبنسر في دراسته للمجتمع في :

- ✓ تشبيه المجتمع بالكائن الحي له أجهزة لكل منها دوره، يبدأ متجانساً ثم ينتقل إلى التعقد شيئاً فشيئاً.
- ✓ يتكون النسق الاجتماعي العام من مجموعة من الأنساق المتكاملة والمترابطة التي تعمل معاً.
- ✓ النمو والارتقاء الاجتماعي خاصيتين أساسيتين للنسق الاجتماعي مثله مثل الكائن الحي الذي كلما زاد في الارتقاء زاد في التفرد والتخصص.

وقد أكدت نظرية سبنسر الاجتماعية على مبدأ التحول والتطور والتغير المرتبط في نظره بالحتمية وبالتقدم والاتجاه نحو التعقد أين اعتمد نظرة تطورية في تفسير وتحليل حركة المجتمع، واعتقد أن "التطور لن يغير اتجاهه العام وسوف يستمر، ... إنه الانتقال من البسيط إلى المعقد"². وعلى ذلك فعملية التفاعل الاجتماعي هي نتاج خصوصيات المجتمع، وهي تتجه دوماً نحو التفرد والتخصص والتعقد وفق التحول الاجتماعي الحتمي والمستمر والمتجه نحو التعقد.

¹ نفس المرجع، ص 58.

² المرجع نفسه، ص 61.

وعلى ذلك فالمجتمع يتطور من حالة التجانس إلى حالة اللاجانس، فالمجتمع الريفي يتميز بخاصية التجانس بين أفرادها في الأنساق الاجتماعية والثقافية وممارسة الأنشطة الحياتية والحرف، وعندما يتطور ويتحول إلى مجتمع حضري ينتقل بذلك إلى حالة اللاجانس حيث يتميز بالتعقيد والاختلافات وتباعد المسافة الاجتماعية بين أعضائه، وتتحول الروابط والعلاقات الاجتماعية من حالة البساطة إلى حالة التعقيد¹.

رابعاً: المجتمع وحقيقة التغير الاجتماعي:

ارتبط مفهوم التغير الاجتماعي بالبدايات الأولى لعلم الاجتماع ، بحكم معاصرة مؤسسي علم الاجتماع الأوربيين لتحول هائل مس بنية وتركيبية مجتمعاتهم وأغلب مكونات الحياة الاجتماعية من وظائف وأدوار. الأمر الذي انعكس على عمليات التفاعل الاجتماعي وعلاقات الأفراد ببعضهم. وعلاقاتهم بمؤسسات وأنظمة المجتمعات.

ويمثل التغير الاجتماعي في جوهره حقيقة تاريخية ثابتة تأخذ صفة الاستمرارية في المجتمعات نتيجة لأسباب متعددة حسب مراحل الحضارة الإنسانية منذ العصر البدائي إلى عصر العولمة والتكنولوجيا. كما أنه يحدث في كل زمان ومكان، وبدرجات متفاوتة تختلف باختلاف العوامل المسببة له.

وقد تس عملية التغير النظم و الأنساق و الأجهزة الاجتماعية سواء في البناء أو في الوظيفة. ولما كانت نظم المجتمع متكاملة بنائياً ومتساندة وظيفياً فإن أي تغير يحدث لابد وان يؤدي إلى مجموعة من التغيرات الفرعية التي تصيب مختلف جوانب الحياة البشرية⁽²⁾.

1- مفهوم التغير الاجتماعي :

يشير التغير الاجتماعي إلى أوضاع جديدة تطرأ على البناء الاجتماعي والنظم والعادات والقيم والتقاليد وأدوات المجتمع، نتيجة لتشريع أو قاعدة جديدة لضبط السلوك، أو نتيجة لتغير إما في بناء فرعي معين أو

¹ حسين خريف: مرجع سابق، ص 47.

² رحالي حجيلة : مرجع سابق، ص15.

جانبا من جوانب الوجود الاجتماعي أو البيئة الطبيعية والاجتماعية. وهو يحدث في أي مجتمع أو ثقافة باستمرار، ويرتبط بالزمان والمكان¹.

ويذهب "زينزبيرج" إلى أن التغيير الاجتماعي هو كل تغيير يطرأ على البناء الاجتماعي في الجزء والكل. وفي شكل النظام الاجتماعي، وعليه فإن أفراد المجتمع يمارسون أدوارا تختلف عن التي كانوا يمارسونها من قبل. كما يعرف "روجرز" التغيير الاجتماعي بأنه العملية التي يحدث من خلالها تغيير و تبدل البنين و الوظيفة الاجتماعية للنظم الاجتماعية. وقد يحدث ذلك من خلال المخترعات والمبتكرات الجديدة، وقد تتم هذه العملية بطريقة مخططة أو غير مخططة. كما يمكن أن يكون مصدرها داخلي أو خارجي⁽²⁾. ويعرفه "كنجرلي دافيز" بأنه التحول الذي يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في تركيبه وبنائه أو في وظائفه³.

كما يذهب "اوجبورن" إلى أنه يعني أساسا تلك التحولات التي تحدث في التنظيم الاجتماعي، أي التي تحدث في بناء المجتمع⁴.

ويعرف التغيير الاجتماعي في معجم العلوم الاجتماعية بأنه كل تحول يقع في التنظيم الاجتماعي سواء في بناءه أو في وظائفه خلال فترة زمنية معينة، ويشمل ذلك كل تغيير يقع في التركيب السكاني للمجتمع أو في بنائه الطبقي ونظمه الاجتماعية، أو في أنماط العلاقات الاجتماعية، أو في القيم والمعايير التي تؤثر في سلوك الأفراد وتحدد مكانتهم و أدوارهم في مختلف التنظيمات الاجتماعية التي ينتمون إليها⁽⁵⁾.

وعليه فإن التغيير الاجتماعي هو كل تحول يمس النظم والأنساق الاجتماعية المتكاملة و المتساندة بنائيا ووظيفيا، سواء في بنيتها أو في وظائفها. وكل تحول يمس جانبا ما يؤدي حتما إلى تحولات في مختلف جوانب الحياة الاجتماعية. وهو يشير أيضا إلى التحولات التي تقع في التنظيم الاجتماعي خلال مدة زمنية

¹ بلقاسم الحاج: المرأة ومظاهر تغير النظام الأبوي داخل الاسرة الجزائرية: دراسة ميدانية وصفية تحليلية لاهم مظاهر التغيير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، ط1، دار اسامة للطباعة والنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر، 2013، ص 17.

² لطيفة طبال: مرجع سابق، ص410.

³ فهد بن عبد العزيز الغفيلي: التغيير الاجتماعي: مظاهر التغيير في المجتمع السعودي- المظاهر المادية والثقافية، ط 1، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2012، ص 33.

⁴ فهد بن عبد العزيز الغفيلي: مرجع سابق، ص 34-

⁵ رحالي حجيلة: مرجع سابق، ص4.

معينة. كما يشير إلى كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الجزء و الكل بجميع مكوناته المادية واللامادية.

2-عوامل التغير الاجتماعي :

يمكن أي يحدث التغير الاجتماعي نتيجة لعدة عوامل ومؤثرات. وانطلاقا من استمرارية التغير الاجتماعي في المجتمعات الإنسانية عبر الأزمان المختلفة بسبب عوامل كثيرة ومختلفة. وكذلك من تشعب واختلاف هذه العوامل واختلاف درجة تأثيرها. فإننا سنحاول تقديم تصنيف عام يشمل مختلف هذه العوامل على اعتبار أن ما يهمنا في الواقع هو حدوث العملية في حد ذاتها وليس متغيرا واحدا من مسببات هذا التغير والذي قد يكون ماديا أو لا ماديا . لذا حاولنا تلخيصها في العوامل التالية :

✓ **عوامل مادية: ممثلة بالعوامل الطبيعية والجغرافية والبيئية:** وهي عوامل لعبت أدوارها في المراحل المتقدمة من التاريخ الإنساني، وسرعان ما تمكن الإنسان من تجاوزها بصفة جزئية عن طريق التطور العلمي الذي مكّنه من العمل على إخضاع البيئة والطبيعة لصالحه. عن طريق التقدم العلمي والتكنولوجي وتطور المعارف.

✓ **عوامل لا مادية: ممثلة بالعوامل المعرفية والثقافية والعلمية والتكنولوجية:** وهي العوامل الأكثر أهمية التي أضحت تلعب دورها بشدة في العصر الحديث والتي عملت على إلغاء كثير من المفاهيم والعراقيل والصعوبات خاصة مع التطور العلمي والمعرفي الرهيب الذي حققته البشرية انطلاقا من الثورة الصناعية التي مهدت لتغير شامل في أنظمة التعليم والتكوين وأنظمة الإنتاج وتنظيم العمل وعلاقاته، وأنماط التجمع الإنساني لتسهم في خلق تجمعات لم يعرف لها البشر مثيلا الأمر الذي تجلّى في الثورة الحضرية أو توجه العالم نحو الحياة الحضرية والتجمعات العملاقة التي عملت على تغيير أنظمة العلاقات وشبكات التفاعل الإنساني المتعارف عليها. إضافة إلى ثورات الاتصال والتواصل وتكنولوجيا الانتقال والتنقل التي اختصرت المسافات والأزمان بين المجتمعات البشرية أين أصبح العالم بمثابة القرية الصغيرة. هذه الثورة التي مهدت لما يعرف بعصر العولمة الذي عمل على

إلغاء الحدود التقليدية للمجتمعات الإنسانية، والذي فاق تأثيره كل الحدود المتعارف عليها. من حيث إخضاعه لجميع الأنماط التقليدية لسلطتها. إضافة لذلك ما أصبح يتمتع به العالم الحديث من خصوصيات تتطلب درجات عالية من التأهيل العلمي والمعرفي والعمل على تنمية الإنسان معرفيا وعقليا وثقافيا واجتماعيا، وتسخير كل الإمكانيات لإنتاج شخصية مبدعة ومتطورة .

وعليه فان كلا من العوامل الاجتماعية والعوامل السياسية والعوامل الإدارية والعوامل الاقتصادية والعوامل الثقافية تلعب أدوارها المختلفة في قيادة عمليات التغيير في المجتمعات الإنسانية الحديثة. وهنا وجب تسليط الضوء على بعض العوامل التي كان لها بالغ الأثر في إحداث تغييرات قد تكون شاملة وجذرية انعكست على الأفراد والمجتمعات البشرية لنتج لنا المجتمعات الحديثة بخصوصياتها الراهنة

3- أهم المؤثرات في عملية التغيير الاجتماعي:

3-1- الحراك السكاني والهجرة بين المجتمعات :

تعتبر ظاهرة الهجرة من الريف نحو الحضر العامل الأساسي في زيادة أحجام المدن في الدول النامية مقارنة بالدول المتقدمة التي شهدت نفس الظاهرة خلال البدايات الأولى للثورة الصناعية خاصة في ظل ارتباط هذه الأخيرة في بداياتها بالمناطق الحضرية. لكن سرعان ما تم تدارك الأمر انطلاقا من دراسات معمقة مكنت من وضع قواعد عامة وعادلة لتوزيع الثروة وفرص العمل والبنى التحتية الأمر الذي خفف من وطأة وأثر الحراك السكاني نحو المدن في الدول المتقدمة.

وعلى العكس من ذلك تستمر هذه الظاهرة بقوة في الدول النامية التي تشهد أرقاما قياسية في زيادة أعداد السكان الحضر سواء عن طريق الزيادة الطبيعية الكبيرة أو عن طريق الهجرات نحو المدن بحثا عن أفضل الفرص للعيش.

وعلى هذا الأساس فان عالم اليوم يشهد ثورة حضرية لم يعرف لها العالم مثيلا. هذه الثورة التي انعكست آثارها جلية في قلب التركيبة الاجتماعية والاقتصادية وحتى الثقافية بالمجتمعات التي تحل بها.

أما بالنسبة للهجرة وحركة السكان خارج بلدانهم إلى بلدان أخرى بحثا عن فرص الحياة والعمل فليست ظاهرة جديدة؟ غير أنها أخذت بالتسارع المتزايد في العقود الأخيرة ، ويعتقد أن أعداد المهاجرين ستزيد في أوائل القرن الحادي والعشرين، والتي تؤدي إلى خلق التنوع الثقافي والإثني في كثير من المجتمعات. كما تسهم في إعادة تشكيل الأوضاع الديمغرافية السكانية والاقتصادية والاجتماعية. وقد أصبح تصاعد معدلات الهجرة في العديد من المجتمعات الغربية يثير التساؤل حول المفاهيم الشائعة عن الهوية الوطنية¹. خاصة في ظل استمرارية الحراك السكاني في اتجاه واحد إذا عرفنا أن هذا الاتجاه ومنذ أكثر من 200 سنة حافظ على مساره من الدول المتخلفة نحو دول العالم الأول أو الدول المتقدمة. وهو ما أدى بهذه الدول لطرح مفاهيم تتعلق بالهوية في ظل استمرارية تدفق الأمواج البشرية بصفة رسمية أو بطرق غير شرعية.

3-2- التصنيع كظاهرة اجتماعية وكعامل من عوامل التغيير الاجتماعي:

يذهب علماء الاجتماع إلى اعتبار التصنيع ظاهرة اجتماعية. على خلفية مصاحبه للعديد من النتائج الاجتماعية. حيث أن الحياة الاجتماعية مبنية على الترابط بين الفنون المادية وغير المادية. وكلما حدث تغير في فنون الوجود حدث تبعاً لذلك تغيرات في أنماط هذا الوجود. فالتغيرات التي تمس جوانب الحياة المادية تنعكس مباشرة على الجوانب التنظيمية وأنماط الوجود الإنساني والعلاقات الاجتماعية. وبالمقابل فمستجدات الحياة الاجتماعية تحدث بالضرورة تغيرات في فنون الحياة المادية. وعلى ذلك فإن التصنيع عملية اجتماعية من شأنها خلق ثقافة خاصة ذات طبيعة مختلفة شكلا ومضمونا⁽²⁾.

ويرى "حسن الساعاتي" أن التصنيع يمثل عملية اجتماعية شاملة. فهو مرتبط بالتحضر من حيث كونه عامل في عمران المدن و نموها السريع ورفع لمستوى المعيشة في فيها الأمر الذي يجعلها مركز جذب للمهاجرين. فهو يعمل على نشأة المدينة وعمرانها وهجرة العمال إليها. والذي يصحبه عمران حضري سريع وواسع النطاق، مما يؤثر على الحياة الاجتماعية التي تصبح مركبة ذات علاقات اجتماعية معقدة⁽³⁾. وهو أيضا

¹ أتوني غدنز: مرجع سابق، 333 334.

² محمد بومخولوف: التوطن الصناعي في الفكر والممارسة، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص16.

³ حسن الساعاتي: التصنيع والعمران بحث ميداني للإسكندرية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980، ص6، 7.

* للمزيد انظر (حسن الساعاتي: التصنيع والعمران: بحث ميداني للإسكندرية من ص 3 الى ص 12).

سياسة اقتصادية ذات أهداف اجتماعية وسياسية، وعملية تنمية تكنولوجية تستخدم فيها العلوم التطبيقية. الأمر الذي يتطلب التخصص الدقيق وتقسيم العمل*.

ويرى "شنيذر" في أن التصنيع هو مصدر كل تغير اجتماعي. واتخذ منه مبدءا لتفسير التغيرات الحاصلة في المجتمع الصناعي. ويرى أن أية محاولة لتحديد اتجاه التغير الاجتماعي وعوامله وأسبابه إنما تحتم دراسة وفهم التغيرات في الصناعة وتأثيرها في المجتمع وهو ما سماه بديناميكية التصنيع⁽¹⁾. كما يؤكد أنه يؤثر في بناء المجتمع ونظمه وعلاقاته الاجتماعية، وأن النمو المتزايد للتجمعات الحضرية في أمريكا هو نتيجة للاتجاه نحو نشر الصناعة. مع ما يتطلب ذلك من مختلف الحاجيات الضرورية. وأن البحث عن مصادر جديدة للعمال والمواد والأسواق يؤدي إلى نشر الصناعة. ما يؤدي لإقامة مدن جديدة وتحضر مناطق جديدة⁽²⁾. ويؤكد علماء الاجتماع أن أهم طفرة حدثت على الإطلاق في القرن الثامن عشر هي الثورة الصناعية وما صاحبها من نتائج هائلة أدت إلى تغيرات عميقة في الحياة الاجتماعية⁽³⁾. ويقول "بول ميدو" أن الاتجاه نحو الصناعة أدى لتحول كبير في نسق العلاقات الاجتماعية⁽⁴⁾.

وقد لعب التصنيع دوره في قيادة عملية التغير الاجتماعي من خلال تجليات آثاره المتعددة والمتعدية على المجتمعات الإنسانية من حيث⁵:

✓ انعكست الآثار الاجتماعية للتصنيع على أهم المؤسسات والنظم والجماعات الاجتماعية الممثلة بالأسرة. انطلاقا من العمل على تغيير مكانة ودور المرأة التي توجهت للخروج من المنزل والتخلي عن أدوارها ووظائفها التقليدية سعيا للعمل ولاستحداث ادوار جديدة مهدت لمصطلحات جديدة من مثل المساواة بين الجنسين، وذلك ما استدعى تعويضها بمؤسسات اجتماعية مستحدثة مثل دور الحضانة، كما فرض التخلص من بعض الارتباطات العائلية والتوجه لتنظيم النسل. وهو ما يعبر عنه بتغيير بنية ووظيفة الأسرة.

¹علي غربي، ميمنة نزار: التكنولوجيا المستوردة، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 45.

²السيد عبد العاطي السيد: التصنيع والمجتمع دراسة في علم الاجتماع الصناعي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996، ص 73.

³محمد بومخولوف: مرجع سابق، ص 18.

⁴السيد عبد العاطي السيد: مرجع سابق، ص 33.

⁵ للمزيد من التفصيل انظر: مومن رضوان: التصنيع والنمو الحضري بمدينة برج بوعريريج: دراسة ميدانية على عينة من عمال المنطقة الصناعية رقم 1، رسالة ماجستير،

قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2013-202، غير منشورة، ص 40-47.

- ✓ اثر التصنيع بالغ الأثر على العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعل ، واتجه إلى فرض مبدأ الرسمية فيها انطلاقاً من علاقات العمل وأنظمة التكافل الاجتماعي من خلال استحداث المؤسسات المتخصصة التي تقوم على المسؤولية القانونية والعلاقات الرسمية وتعميق التمايز الاجتماعي، زيادة على تدعيم التخصص والتقسيم الدقيق للعمل. وقد دعم "بول ميدو" هذا الطرح من حيث أن الصناعة تؤثر في أفكار ومواقف العمال وهو ما ينعكس على المجتمع ككل. كما تحدث الصناعة تعديلات في العلاقات الاجتماعية وتفكيك الأنساق التقليدية وانبثاق مشكلات لم يجربها المجتمع قبل. إضافة إلى أنها تؤثر على البناء الأيكولوجي للمجتمع فتغير من شكله .
- ✓ يشكل توسيع واستحداث مناصب العمل محور أساسي تقوم عليه عملية التصنيع. حيث اتجه الأفراد نحو التصنيع من أجل الحصول على منصب عمل يكفل الاستفادة من نظام الأجور الذي يمثل أهم عامل من عوامل الاستقرار النفسي والاجتماعي لأفراد المجتمع وتحقيق الرفاهية لهم. مع ما تضمنه ذلك من التخلي عن الأعمال الزراعية والأعمال الحرة وهجرة الحرف التقليدية.
- ✓ بحكم معايير النظام الصناعي والتي تركز على مبدأ الكفاءة الفردية. فقد أصبحت الحاجة إلى التعليم والتكوين والتدريب من أهم الحاجيات الاجتماعية. فالمؤهلات العلمية والقدرات المعرفية هي أساس ترقية الإنسان. وأصبحت الدرجة العلمية والكفاءة أهم شروط العمل والتوظيف.
- ✓ من جانب آخر فإن للتصنيع دور حاسم في تعميق الاتجاه نحو الحضرية. حيث مثل انتشار التصنيع أهم عوامل النمو الحضري على الإطلاق. وفي ذلك يتخذ "دافيز كنجزلي" من درجة انتشار وتقدم النشاط الصناعي مقياساً لدرجة التحضر¹. حيث أن توطن الصناعة في منطقة ما غالباً ما يؤدي إلى تسريع عمليات النزوح الريفي نحوها. وذلك ما يعزز من إمكانيات المدن من الأيدي العاملة ويزيد من حجم الطلب على المنتجات الصناعية كمظاهر ايجابية للتصنيع على المدن. ومن كل ذلك فالإتجاه نحو الصناعة أحدث تغيرات عميقة في جوانب الحياة الإنسانية ونسق العلاقات الاجتماعية.

¹ السيد عبد العاطي السيد:، مرجع سابق، ص 117.

3-3- التحضر والتغير الاجتماعي:

التحضر من المنظور السوسولوجي هو العملية التي تتم بها زيادة عدد سكان المدن عن طريق تغير الحياة من حياة ريفية إلى حياة حضرية⁽¹⁾. كما يشير إلى كل ما يتصل بالتحول إلى حياة المدن. وله علاقة مباشرة بمظاهر التغير في كيان المجتمعات حيث يأخذ المجتمع الريفي من حياة بسيطة إلى حياة حضرية أكثر تعقيداً⁽²⁾. بما يتضمنه ذلك من تعقد في أنماط التفاعل والعلاقات الاجتماعية التي تتجه دوماً إلى فقدان خصائصها الأولية نحو أنماط معقدة قائمة على الذاتية والمصلحة الشخصية والمحددة وفق ضوابط رسمية.

ويعتبر التحضر أحد أهم سمات العصر الحديث فهو لا يقتصر على النمو الفيزيقي للمدن، بل عملية مركبة تتميز باتجاهات وأفكار وقيم خاصة تستلزم إعادة النظر في العلاقات الاجتماعية بين أفراد المجتمع، تقتضي إدخال تغيرات جوهرية في النظم الاجتماعية وأنساق القيم التي تسير نحو الغموض والنفعية والسطحية⁽³⁾.

وتؤكد الدراسات السوسولوجية على توالي التغيرات الاجتماعية في المجتمعات ومن أبرزها ظاهرة التحضر التي تدل على تمام عملية كاملة من عمليات التغير الاجتماعي⁽⁴⁾. حيث أن حركة التغير الاجتماعي الناتجة عن التحضر في العصر الحديث تحدث كما لم تحدث أبداً من قبل وبصورة سريعة ومستمرة ترجع لارتباط التحضر بالتصنيع الذي يسير في حركة تطور سريعة مستمرة، وتطور تكنولوجيا النقل والانتقال والاتصال والتواصل ما فتح المجال أمام الغزو الثقافي وانتشار الأنماط الحضرية.

هذا وتتجلى مظاهر التغير الاجتماعي في العصر الحديث في كل مظاهر الحياة الاجتماعية، في المواقف والاتجاهات والقيم، فعندما يحدث التحضر فإنه يؤدي إلى مجموعة من التغيرات من أهمها ضعف الجماعات الأولية وبروز جماعات ثانوية لا تقوم على العلاقات القرابية بل على أساس قيم حضارية في العمل والمدارس والتنظيمات المحلية والتي تؤدي بالفرد إلى نوع من التحرر من القيم التقليدية⁽⁵⁾.

¹ عبد المنعم شوقي: مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1976، ص 23.

² نجدة من الأساتذة المصريين والعرب: معجم العلوم الاجتماعية، مراجعة وتصدير: إبراهيم مذكور، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دون سنة النشر، ص 45.

³ السيد عبد العاطي السيد: مرجع سابق، ص 116.

⁴ غريب سيد احمد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006، ص 21.

⁵ لطيفة طبال: مرجع سابق، ص 422.

لقد مهد التحضر من حيث كونه عملية اجتماعية شاملة متعددة الجوانب والأبعاد وانعكست تعقيداتها على المجتمعات الإنسانية كما تتجلى مظاهر التغير كذلك في قنوات الاتصال السائدة في المجتمع التي تختلف عنها في المجتمعات الريفية البسيطة التي تمتلك قنوات بسيطة ومحدودة بيئيا وبشرياً إلى استخدام قنوات أكثر اتساعاً وتعقيداً لتصبح عملية التكيف أمراً مرتبطاً بدور وسائل ومؤسسات الاتصال في إحداث التغير الاجتماعي والثقافي والسلوكي لدى الفرد انطلاقاً من البيئتين الاجتماعية والطبيعية الجديتين¹.

كما أن ارتباط التحضر بالتصنيع قد فتح المجال أمام تغير مكانة المرأة خاصة مع فتحه المجال أمامها للعمل وتحلي فكرة المساواة بين المرأة و الرجل التي أثرت على الأسرة وادوار الأفراد وبروز نوع جديد من العلاقات والأدوار الأسرية. وذلك ما انعكس على أساليب ومؤسسات التنشئة الاجتماعية. إضافة لتأخر سن الزواج وتراجع قيم الشرف والحشمة ، والانحراف الأخلاقي نتيجة التحرر من الضبط الديني والأخلاقي⁽²⁾.

3-4- التكنولوجيا والتغير الاجتماعي:

يستحق العصر الذي نعيشه بامتياز تسمية عصر تكنولوجيا الاتصال والمعلوماتية حيث أصبح العالم مجرد قرية كونية صغيرة³. أين شهد تطورا سريعا في مجال تكنولوجيا الإعلام والاتصال مما ساهم في تعزيز ظاهرة العولمة التي اختزلت الزمان والمكان مما سهل الانتقال السريع للأفكار والمعلومات وأنماط الحياة⁴. وارتبط العصر الحديث بثورة تكنولوجية ومعلوماتية ضخمة جعلت من العالم كقرية صغيرة، غيرت قواعد الاتصال وقضت على الحدود الجغرافية وعلى مفهوم التفاعل المكاني وبدرجة اقل التفاعل الزمني الذي يقتضي حدوث الفعل الاجتماعي خلال نفس المكان أو نفس الزمن، كما جعلت من التفاعل الغير مباشر أساسا لها حيث تمكن الإنسان من ممارسة أفعال وأداء مهام وأعمال عن بعد. وتعدى ذلك للتأسيس علاقات عاطفية أو علاقات ذات طابع أولي التي عبرت الحدود المكانية والزمنية .

¹ حسين خريف : مرجع سابق، ص 9.

² لطيفة طبال: مرجع سابق، ص423.

³ محمد الفاتح حمدي واخرون: تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة: الاستخدام والتأثير، ط 1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الابيار، الجزائر، 2011، ص 1.

⁴ نفس المرجع، ص 107.

إن تأثير التكنولوجيا ليس وليد اليوم أو السنوات القليلة الماضية، بل هو محصلة تطور تاريخي فوجد أن "دوركايم" مثلاً قد تكلم عن التقدم التكنولوجي منذ 1893 ويقول "لقد أدى التقدم التكنولوجي إلى زيادة تقسيم العمل الاجتماعي الذي يعني تباين الوظائف وتفتتها مما يؤثر بشكل كبير على المجتمع بشكل عام حيث يؤدي إلى التفاوت الطبقي، كما انه يؤثر على الفرد بذاته". وعلى ذلك فإن الآثار الاجتماعية للتكنولوجيا عرفت منذ أكثر من قرن من الزمن واعترف بتأثيرها مؤسسو علم دراسة الاجتماع الإنساني أين توجهوا إلى الإشارة إلى ما تلعبه التكنولوجيا من اثر بالغ على المنظومة الاجتماعية ومكوناتها وعناصر بنائها مع ما تتبع ذلك من تأثير الجانب القيمي للحياة الاجتماعية.

أما حديثنا فقد زاد حجم التأثير وأضحى أمراً متفقاً عليه حيث مهدت التكنولوجيا لتوفير إمكانيات غير محدودة لاختراق الحدود والزمن الأمر الذي غير بسرعة غير مسبوقه اقتصادنا وسياستنا وتربيتنا وقيمنا وأخلاقنا، كما ساهمت في إلغاء الفروق الجسدية والفروق الجنسية في العمالة والاقتصاد. وتمكنت من خلق اقتصاد جديد قائم بذاته محوره مخرجات التكنولوجيا والعمليات الرقمية التي تجاوزت أهميتها المالية القطاع الصناعي التقليدي. كما مهدت لتخفيف الضغط عن المناطق الحضرية من خلال استحداث آليات جديدة للعمل من المنازل أو من أماكن بعيدة¹.

ومن وجه آخر فقد تمكنت من تفكيك الثقافات المحلية والوطنية ومهدت لما يعرف بالغزو الثقافي الذي انعكس على مسائل الهوية الثقافية من حيث عدم مراعاتها لخصوصيات المجتمعات من أعراف وتقاليد ومبادئ وقيم والاتجاه لفرض نموذج ثقافي أوربي أمريكي بما يتضمنه من إيديولوجيات فكرية². ليس هذا فقط بل إن التأثير التكنولوجي تعدى كل الحدود ووصل إلى المساس بأهم المؤسسات الاجتماعية.

إن الأسرة من حيث هي الجماعة الأولية الأساسية في البناء الاجتماعي قد تعرضت بفعل تأثيرات العولمة الناتجة عن التكنولوجيا الحديثة للاتصال والتواصل إلى تغيرات واضحة ليس فقط من ناحية شكلها الذي يتجه شيئاً فشيئاً نحو الأسرة النووية بل تعداه إلى المساس بالوظائف الفردية داخلها أين أصبح من الضروري

¹ محمد الفاتح حمدي: مرجع سابق، ص 15.14

² نفس المرجع ص 17.16

التكيف مع ادوار ومهام جديدة وتطوير الأفراد لأنساقهم القيمة لتصبح أكثر قبولا لمبدأ التنوع والحرية، فضلا عن تغيير نمط الإسهام الاقتصادي¹.

خامسا: العولمة، ما بعد الحداثة، والانتقال نحو المجتمع الرقمي الافتراضي: نحو قلب المفهوم التقليدي للتجمع الإنساني:

1- ما بعد الحداثة ونقد النظرية الاجتماعية التقليدية:

لم تتوقف الدراسة والبحث في الاجتماع الإنساني عند حدود زمنية أو مكانية أو عند تخصص علمي معين. بل استمرت في التطور إلى أن ظهر علم الاجتماع الذي يتخذ المجتمع البشري موضوعه الأساسي. وانطلاقا من أفكار ابن خلدون إلى أوجست كونت وإميل دوركايم وكارل ماركس وماكس فيبر وهيربرت سبنسر وغيرهم من ذوي التوجهات والخلفيات الفكرية المختلفة فقد أمكن التأسيس لإطار نظري عام وثرى لموضوع الاجتماع الإنساني بكل ما يتضمنه من مكونات وعناصر مادية ولا مادية.

غير أن هذا الإطار النظري لطالما كان يعاني من النقد محتواه، انطلاقا من مشكلات أهمها تأثير الذاتية والخلفيات التاريخية والتوجهات الدينية والمرحلة الزمنية وغيرها. مما حال دون إمكانية تعميم المبادئ العلمية والنظرية على كافة المجتمعات الإنسانية. انطلاقا من خصوصيات المجتمعات خاصة في ظل اختلاف المواقف والاتجاهات والعقائد والأديان والمذاهب والانتماءات على تعددها، سواء الثقافية والاقتصادية والجغرافية... إضافة إلى اختلاف السياق التاريخي، مع الاختلاف في درجة تطور وتحضر المجتمعات. مع ما يشمله ذلك من التأثير بعوامل التغيير والتحول. وهو ما دل على استحالة التأسيس لنظرية اجتماعية موحدة وشاملة يمكن تعميمها على كل المجتمعات البشرية. تكون شاملة لمختلف مراحلها التاريخية وحدودها الزمنية والمكانية والثقافية.

¹ احمد زايد : مرجع سابق، ص 53.

لذلك كان من الواجب الاتجاه إلى تحقيق أقصى استفادة من النظريات السباقة والرواد الأوائل في دراسة المجتمعات دون إهمال خصوصيات المجتمعات وانتماءاتها وتوجهاتها من جهة، والأخذ في الحسبان عوامل التغير الاجتماعي المتجددة على الدوام من جهة أخرى.

كما أن من أهم إشكاليات النظرية الاجتماعية وبعتراف منظريها وجود حشد هائل من الآراء والتفسيرات المختلفة بل والمتناقضة أحيانا. أين وصل التضارب والاختلاف إلى تعريف الظواهر بما في ذلك أكثرها عمومية. ويقول "روبرت ميرتون" إن في الولايات المتحدة خمسة آلاف عالم اجتماع لكل منهم علم الاجتماع الخاص به، كما يقر "هيوجز" انه لا يوجد علم اجتماع واحد بل هناك أمريكي وسوفييتي وصيني ويوغسلافي...، إضافة إلى أن كلا من النظريات الرئيسية تضم داخليا اتجاهات مختلفة يرتبط كل اتجاه منها باسم عالم أو أكثر. ومما يزيد الأمر تعقيدا أن كل نظرية وكل اتجاه يضم حشدا هائلا من المفاهيم المختلفة التي تشير إلى نفس الشيء مما يجعل عملية المقارنة أمرا بالغ التعقيد. إضافة إلى صعوبة تصنيف هذه النظريات¹.

وفي هذا الشأن يؤكد "انتوني غدنز" أنه بخلاف العلوم الطبيعية فإن العلوم الاجتماعية تواجه مصاعب عديدة في تعاملها مع المشكلات المركبة العويصة، وفي تعاملها مع أنماط السلوك المجتمعي المتغيرة على الدوام. وهنا يشير إلى أن عددا من المآزق النظرية لا تزال قائمة حتى الآن، وتتجلى إحدى هذه الإشكالات في العلاقة بين الفعل البشري والبنية الاجتماعية. فهل نحن صناع المجتمع أم من صنائه².

ومن جهة أخرى وفي العصر الحديث مع انتشار تداعيات العولمة التي كانت محملة ونتاجا لثورة تكنولوجية هائلة في ميادين الإعلام والاتصال والتواصل وحتى في تكنولوجيا الانتقال والتنقل فقد ظهرت آراء وأفكار ومصطلحات جديدة على اعتبار ما انجر عن ذلك من تجاوز للحدود المحلية والجغرافية وسهولة انتقال وانتشار أنماط العيش والثقافات المختلفة. مما عمل على إحداث تحولات جذرية في المجتمعات البشرية،

¹ نجلاء عبد الحميد راتب: مدخل الى علم الاجتماع (التعليم المفتوح- فصل دراسي، المستوى الأول)، كلية الاداب، جامعة بنها، مصر النسخة الالكترونية (<https://www.fichier-pdf.fr/2014/12/20/fichier-sans-nom-5>).

² أنتوني غدنز: مرجع سابق، ص 732.

وبروز تيارات فكرية ونظرية تستند في تصوراتها إلى راهن المجتمع الحديث مع ما يتضمنه ذلك من نقد وتجاوز في آن واحد للإطار النظري التقليدي في دراسة الظواهر الاجتماعية.

فحسب ما ذهب إليه الفرنسي "جيان فرنسوا ليوتار" فإن أنصار التوجهات الحديثة يؤكدون أن الأفكار التقليدية للمفكرين الاجتماعيين انهارت وأضحى مآلها الانقراض وأصبحت عديمة المعنى. وهو السائر في تيار ما يعرف بما بعد الحداثيين الذين يرون بأنه ليس من المحتم على المجتمع البشري أن يسلك المسار الاشتراكي كما رأى ماركس، أو أن ينهج النهج العقلاني والبيروقراطي كما توهم فيبر. ويؤكدون أن ما يتحكم في عالم اليوم هو وسائل الإعلام والاتصال التي تنتزعنا من ماضينا ومن جوانب كثيرة من حاضرنا¹.

وفي خلاصته حول ما ذهب إليه المنظرون المحدثون يشير غدنز إلى أنهم حاولوا أن يتجاوزوا الأطروحات التي عرضها كارل ماركس وماكس فيبر وأهم ينكرون إمكانية وضع نظريات عامة عن التاريخ أو المجتمع على الإطلاق. بل ذهب بعيدا بترك سؤاله للتمعن والتحليل والمتمثل في: لماذا يعتمد البحث والتحليل السوسيولوجي على مقدمات نظرية في أغلب الأحيان².

2- العولمة وسيطرة التكنولوجيا : نحو الانتقال المستمر إلى المجتمعات الافتراضية

بالفعل، فإن الذي يعيش في واقعنا اليوم يجد الكثير من المتغيرات التي لم يعرف لها العالم مثيلا، لا سيما ما تعلق بالتطور الرهيب في تكنولوجيا الإعلام والاتصال التي تمكنت من قلب الموازين وتغيير المفاهيم والمعايير والقيم التقليدية بمفاهيم وقيم حديثة حدائة العوامل التي ساهمت في إحداث التغير الاجتماعي وخلخلة الأنظمة الاجتماعية المتعارف عليها.

فحيث كانت المجتمعات في الماضي مجتمعات بسيطة تنحصر علاقاتها التفاعلية داخل محيطها الاجتماعي بين مكوناتها فقد أصبحت الآن بفعل تأثير العوامل الحديثة التي تعتبر تكنولوجيا الاتصال والتواصل من أهمها على الإطلاق والتي مكنت من تحويل العالم البشري إلى ما يشبه القرية الصغيرة وهو ما أحدث

¹ نفس المرجع، ص 716، 717.

² المرجع نفسه، ص 733.

تداخلا بين المجتمعات والثقافات المختلفة. الأمر الذي انعكس إحداث انقلاب جذري في المفاهيم المجتمعية للعمليات التفاعلية في المجتمع المحلي الواحد.

لقد أفضى التقدم الهائل في تكنولوجيا الاتصال إلى وسائل حديثة في تواصل الناس، عملت على إحداث تغييرات غير مسبقة في علاقاتهم. وهو ما أوجد مجتمعا جديدا أطلق عليه عدة تسميات كالمجتمع الافتراضي والمجتمع الرقمي وغيرها، والذي يمثل عالما مفتوحا عمل على إنهاء العزلة الجغرافية، وأوجد ثقافة جديدة لها قيمها الخاصة وسلوكياتها ومفاهيمها والتي بدأت تفرض نفسها على المجتمع الواقعي¹.

في هذا الشأن يطرح "مانويل كاستلز" مفهوم سلطة الاتصال، وما يتعلق بها من مفاهيم وأثار مست الأنساق والأجهزة الاجتماعية، من خلال التطرق لمفاهيم المجتمع الشبكي، والعصر الرقمي، والسلطة وعملية الإتصال.

وفي تناوله لثورة الاتصال والعملية الاتصالية، أو ما سماه بالاتصال في العصر الرقمي فقد انطلق من وجوب التمييز بين الاتصال بين الأشخاص والاتصال المجتمعي. أين يتمتع محتوى هذا الأخير باحتمالية الإذاعة إلى المجتمع بصفة عامة. وهذا ما يطلق عليه الاتصال الجماهيري أين يكون الاتصال تفاعلي ووحيد الاتجاه. ويكون له قدرة كامنة على الوصول إلى جمهور عالمي². مع ما يحمله ذلك من تأثيرات على ردود الفعل الجماهيرية على العملية التفاعلية.

فالعالم الذي نعيشه اليوم زاخر بالأفكار والقيم المطروحة للتداول. إننا كما تقول مجموعة من المنظرين الحدائين نعيش في عالم يتشكل ويعاد تشكيله باستمرار، أين تتعرض هوياتنا ومفهومنا لذاتنا ومشاعرنا ومواقفنا الذاتية لسلسلة من التحولات. إننا نمر في مرحلة انتقالية إلى عصر جديد³.

وفي هذا الصدد يعتقد "اولريش بيك" إننا نتحرك الآن إلى مرحلة يمكن أن نسميها الحداثة الثانية، التي تعولت فيها المؤسسات الحديثة، فيما انفلتت فيها حياتنا اليومية من قبضة التقاليد والعادات. لقد بدأ

¹ حلمي ساري: التواصل الاجتماعي، ط 1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016، ص 133 - 134.

² مانويل كاستلز: سلطة الاتصال، ترجمة وتقديم: محمد حرفوش، المركز القومي للترجمة، ط 1، القاهرة، مصر، 2014، ص 91-92.

³ اتوني غدنز: مرجع سابق، ص 717.

المجتمع الصناعي القديم بالإنذار مفسحا الطريق ليحل محله مجتمع المخاطرة الذي يطلق عليه منظرو ما بعد الحداثة مصطلح "عالم الفوضى". الذي يمثل غياب أنماط الحياة المستقرة ومعايير السلوك الإرشادية. هذه المخاطر التي تتعرض لها المجتمعات الحديثة تعود إلى أنماط التنمية الاجتماعية وإلى التقدم العلمي¹.

كما ويصف "انتوني غدنز" عالم مطلع القرن 21 بأنه عالم حافل بالقلق والتوتر، غير أنه ينطوي على وعود خارقة للعادة بالنسبة إلى المستقبل. إنه عالم متسارع التغيير، تشوبه الصراعات العميقة والتوترات ومظاهر التفكك الاجتماعي. ويتساءل: ترى كيف وصل عالمنا المعاصر إلى هذه الحال؟ ولماذا تغيرت ظروف حياتنا؟ وما الوجهة التي سيتخذها التغيير في المستقبل؟ هذه هي الأسئلة التي تتولى دورا حيويا في الثقافة الفكرية الحديثة².

فهنا يقر غدنز بالتغيرات التي تكتنف عالمنا المعاصر، وأنا نعيش اليوم في عالم منفلت تحف به المخاطر. ويؤكد أيضا على مفهوم الثقة الذي أخذ في الإندثار مع جملة التحولات المتسارعة في مجتمعاتنا المحلية، وتزايد مظاهر العولمة في حياتنا المعاصرة.

إن السياقات الاجتماعية التي نجد أنفسنا فيها تؤثر فينا جميعا، غير أنها ليست وحدها التي تسيّر سلوكنا وتتحكم به، فنحن نمتلك بل ونصنع شخصيتنا الفردية. إن أنشطتنا تبني أي تشكل العالم الاجتماعي حولنا مثلما العالم الاجتماعي يبني ويشكل هذه الأنشطة في الوقت نفسه. فالسياقات الاجتماعية في حياتنا لا تتكون من تشكيلة عشوائية من الأحداث والأفعال، بل أنها تبني أو تصاغ بأساليب متميزة. وهناك إيقاعات منتظمة لأساليب السلوك والعلاقات التي يقيمها احدنا مع الآخر. فالمجتمعات الإنسانية في حالة مستمرة من التباين والتشكل، إنها تبني وتشكل من جديد كل لحظة من جانب الطوب أو لبنات البناء التي شكلتها وكوتتها قبل قليل، أي بعبارة أخرى من جانبنا نحن البشر³.

¹ نفس المرجع: ص 729.

² المرجع نفسه: ص 47.

³ غدنز 51، 52.

خلاصة:

إن اجتماع الإنسان بالإنسان في جماعات ليس بوليد الصدف، بل هو الفطرة الخلقية لتحقيق غاية خلقه واكتمال مقاصد وجوده. إضافة لكون هذا الاجتماع يمثل حاجة نفسية وبيولوجية.

وعلى ذلك عاش الإنسان منذ فجر التاريخ في مجتمعات من اجل التعاون على قضاء الحوائج المشتركة. وقد عرفت المجتمعات البشرية تطورات وتحولات منذ فجر التاريخ إلى يومنا هذا، ولا تزال في تطور دائم. ذلك أن التغير يمثل أهم خصائص التجمعات البشرية. الأمر الذي يرجع إلى عديد العوامل منها العوامل المادية التي فرضتها الطبيعة الأم، ومنها العوامل اللامادية المتمثلة في بحث الإنسان الدائم عن أنسب الظروف وأحسن أحوال المعاش عن طريق التعلم والاستكشاف والبحث. والذي عكسها في اكتشافات مكنته من إحداث تحولات جذرية في أساليب عيشه وأنماطها.

لقد عرفت المجتمعات البشرية كما نعرفها اليوم تطورات وتحولات جذرية مست كل خصوصياتها، بداية بثورة زراعية مهدت لاستقرار الإنسان في مناطق معينة بدل التنقل الدائم لتلبية الاحتياجات.

ولم يتوقف الإنسان هاهنا بل استمر في التعلم والبحث إلى أن تمكن من إحداث ثورة جديدة كانت أضخم وأعمق تأثيرا على انماط الاستقرار وخصائص المجتمعات. إنها الثورة الصناعية التي مثلت بحق أهم عوامل انتقال الإنسان نحو حياة حضرية تختلف عن الحياة البدائية التي سبقتها. حيث مهدت الثورة الصناعية لثورة حضرية لم يعرف لها المجتمع البشري من قبل مثيلا. واستمر التطور العلمي ليصل بنا إلى ثورة علمية تكنولوجية ساهمت في قلب مختلف المفاهيم التي عرفها المجتمع سابقا.

وخلال رحلة التحول والتغير عبر الأزمان المتعاقبة، باختلاف المؤثرات فقد كان لزاما مصاحبة مختلف التطورات والتغيرات والتحولات لجملة من الآثار التي انعكست حتما على الخصوصيات الاجتماعية لهذه المجتمعات الإنسانية.

فحيث تميزت المجتمعات التقليدية بنوع من الروابط الاجتماعية وبآليات بسيطة للتفاعل فيما بين مكوناتها وحتى في أساليب ووسائل الضبط الاجتماعي، فقد كان لجملة عوامل التغير والتحول أثارها على مختلف

الفصل الثاني : الاجتماع الإنساني: خلفية نظرية

الروابط الاجتماعية وعلى أنماط التفاعل الاجتماعي وآليات الضبط ومختلف العمليات الاجتماعية. التي تبين لنا أنها تختلف بين المجتمعات حسب مكوناتها ودرجة تحضرها ومستوى تقدمها العلمي والتكنولوجي.

الفصل الثالث : المجتمع الجزائري : دراسة سوسيو- تاريخية

أولا: أصل تسمية الجزائر

ثانيا: جغرافيا الجزائر الحديثة

ثالثا: الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية في جزائرما قبل الحكم العثماني

رابعا: المجتمع الجزائري في ظل الحكم العثماني

خامسا: المجتمع الجزائري والاحتلال الفرنسي

سادسا: المجتمع الجزائري الحديث: مرحلة الاستقلال الوطني

سابعا: الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري

خلاصة

تمهيد :

"إننا نرى أن الأمة الجزائرية موجودة ومتكونة على مثال ما تكونت به سائر الأمم، وهي لاتزال حية ولم تنزل وهذه الأمة تاريخها اللامع كمثّل سائر أمم الدنيا، وهذه الأمة الجزائرية ليست هي فرنسا... ولا تريد أن تصبح هي فرنسا... ومن المستحيل أن تصبح هي فرنسا حتى ولو جنسوها...". هكذا عرف عبد الحميد بن باديس الجزائر إبان مرحلة الاستعمار الفرنسي الذي قاد حملة ضخمة لطمس معالم الأمة الجزائرية واستبدال هويتها ومحاولة دمجها في المجتمع الفرنسي ومحو معالم تاريخها.

وعلى ذلك فإننا سنتطرق في هذا الفصل إلى المجتمع الجزائري في محاولة منا لإبراز تاريخه العتيق وآثاره الكثيرة، وحضارته المتميزة.

وسنطلق في محاولة تقديم رؤية شاملة عن المجتمع الجزائري انطلاقا من أصل التسمية والجغرافيا، لنعرج على ما تيسر لنا من تاريخ الجزائر انطلاقا مما قبل الحكم العثماني إلى غاية نهاية فترة الاحتلال الفرنسي للجزائر، لنستظهر بعضا مما خلفته الأمم المتعاقبة على الاستيطان في هذه الرقعة الجغرافي سواء من حيث المظاهر الاجتماعية أو الثقافية أو الاقتصادية وغيرها من مظاهر.

وصولاً إلى جزائر الاستقلال بالتطرق للهوية الجزائرية ومكوناتها وعناصرها، والإشارة للتنوع السكاني وأعدادهم.

لنختم هذا الفصل باستعراض الأوضاع السياسية والاقتصادية لمجتمع الجزائري الحديث، وكل ما انعكس لتوليد مجموعة من الخصوصيات الاجتماعية والثقافية المنفرد لهذا المجتمع.

أولاً: أصل تسمية الجزائر:

الجزائر، كما ذهب إليه "مبارك الميلي" اسم لمدينة عظيمة تقع على البحر الرومي . البحر الأبيض المتوسط . ولم تطلق على وطن مترامي الأطراف إلا منذ العصر العثماني، والذين اتخذوها عاصمة لمملكة ذات حدود مقررة اتخذت نفس الاسم، وهي جزء من وطن كبير عرف قبل مجيء الفينيقيين باسم "ليبيا*" والتي أطلق عليها العرب تسمية بلاد المغرب¹ . أي أنها تقع إلى الغرب من بلاد الإسلام . وهو ما يؤكد المؤرخ "أبو القاسم سعد الله" حيث يقول إن جزائر القرن التاسع الهجري لم تملك حدودا سياسية مضبوطة وثابتة وكلمة الجزائر لم تطلق إلا على مدينة ساحلية صغيرة قليلة الأهمية، وأطلق مفهوم الجزائر الذي يعني القطر الجزائري في القرن العاشر هجري مع دخول العثمانيين إليها² .

وقد أطلقت عديد الأسماء على هذه المنطقة مثل تسمية "نوميديا" التي أطلقت على المملكة البربرية التي حكمت المنطقة لقرون منذ ما قبل الميلاد. كما سميت رفقة دول المغرب العربي ب "ليبيا". وكذلك حمل جزء كبير من أراضيها تسمية "موريطانيا"، وسمها العرب ب "المغرب الأوسط". وأخيرا أطلق العثمانيون تسمية "الجزائر" على كامل البلاد نسبة لمدينة الجزائر التي أطلق عليها هذا الاسم حسب المؤرخين نسبة إلى جزر أربعة كانت مشرفة على ميناء الجزائر، أي كلمة تدل في مضمونها على جمع "جزيرة".

وتجدر الإشارة إلى أن تسمية "الجزائر" لم تكن واردة في المصادر والتاريخ القديم، حيث حملت هذه المنطقة عديد التسميات قبل أن تأخذ اسمها الحالي. من مثل تسمية المغرب الأوسط أو تسمية جزء من أراضيها بموريطانيا ، وجزء آخر بليبيا، وتسمية نوميديا ... وغيرها.

¹ مبارك بن محمد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم وتصحيح: محمد الميلي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، اتاج دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، دون سنة النشر، ص 45.

*للعميد من التفاصيل انظر "محمد علي دبو: تاريخ المغرب الكبير، ج 1، ط 1، مؤسسة تالوت الثقافية، 2010، ص 12، 13."

² أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي: الجزء الأول 1500-1830، ط 1، دار الغرب الاسلامي، طباعة دار صادر، بيروت، لبنان، 1998، ص 40.

ويؤكد "عبد الرحمان بن مُجد الجبلاي" في كتابه "تاريخ الجزائر العام" إلى أن اسم الجزائر هو اسم عربي لعاصمة الوطن وأم القطر ولم يكن ليطلق هذا الاسم على القطر كله إلا منذ العصر التركي فقط (القرن العاشر هجري، السادس عشر للميلاد)، أما قبل ذلك فقد عرف عند العرب بالمغرب الأوسط¹.

ثانيا: جغرافيا الجزائر الحديثة:

تنتمي الدولة الجزائرية لقارة إفريقيا، وتحديدًا في الجهة الشمالية، تتربع على مساحة قدرها 2381741 كلم². يحدها من الشمال البحر الأبيض المتوسط، ومن الشرق تونس وليبيا، ومن الغرب كل من المغرب الأقصى والصحراء الغربية. أما جنوبًا فيحدها كل من مالي والنيجر وموريتانيا. تتمتع بموقع استراتيجي وهام، مطل على البحر الأبيض المتوسط، إلى الجنوب من القارة الأوروبية.

تتنوع الأقاليم الجغرافية فيها والأقاليم المناخية انطلاقًا من المناطق الساحلية المجاورة للبحر، مرورًا بالهضاب العليا والسلاسل الجبلية المرتفعة ووصولًا إلى الصحراء، فالصحراء الكبرى. بما تتضمنه كل منطقة من خصوصيات اجتماعية وثقافية وبشرية. جعل منها وحدة متميزة ومتمايزة مما أنتج مجتمعًا متفردًا بخصوصياته وتفاصيل حياته.

ثالثا: الحياة الاجتماعية والثقافية والسياسية والاقتصادية في جزائر ما قبل الحكم العثماني :

عثر الباحثون في الوطن الجزائري على آثار لأهل العصر الحجري من منازل وقبور وآلات مصنوعة وأشياء ومقتنيات لساكني هذا الوطن الذين يعتبرهم الميلي استنادًا إلى ابن خلدون متعدد الأصول أين يذهب إلى أن هناك أقوام سكنوا الجزائر قبل التاريخ وقبل ما يعرف بالعنصر البربري الذي انتقل بدوره إلى شمال إفريقيا من مناطق أخرى من العالم(*) والذين مثلوا الأمة الثانية (***) التي سكنت المنطقة، وبعد ذلك توالى الهجرات وحركة السكان نحوها سواء على هيئة استيطان مثلما فعله الفينيقيون أين أسسوا ما يعرف بدولة قرطاجة التي امتدت إلى الجزء الشرقي من الأراضي الجزائرية، أو على هيئة استعمار كامل مثلما فعله

¹ عبد الرحمان بن مُجد الجبلاي: تاريخ الجزائر العام، ج 1، ط 2، مكتبة الشركة الجزائرية الجزائر مازقة وبوداود وشركائهما و دار مكتبة الحياة بيروت، 1965، ص 32.

(*) يرجح الكثير من الباحثين ان البربر انتقلوا من الشام الى شمال افريقيا، وتعددت المصادر والمراجع في هذا الشأن.

(**) للمزيد من التفاصيل انظر "مُجد علي دوز: تاريخ المغرب الكبير، ج 1، ط 1، مؤسسة تالوت الثقافية، 2010، ص 25، 26."

الرومان والوندال¹. والذين عاشوا في المنطقة بالموازاة مع الممالك البربرية على غرار مملكة نوميديا سواء بإخضاعها أو بمجاورتها. وكل هؤلاء عمل على نشر حضارته وإتمام عمرانه ولعب دوره الكامل في عمليات التغيير الاجتماعي والثقافي والسياسي والجغرافي سواء ما تعلق بأنماط وأساليب العيش وطرق الحكم وفي العمران والتجارة وأنظمة العمل والتعليم وغير ذلك. غير أن كل هذه الأمم والحضارات لم يتبق منها إلا الآثار المادية أو أنها اضمحلت في بعضها البعض فلا يمكن ملاحظة ذوي الأصول الرومانية أو الفينيقية أو انتشارا للغاتهم مثلا في عصرنا الحديث كما لا نعرف لهم مورثات اجتماعية أو ثقافية، ولعل غلبة العنصر البربري على المنطقة في ذلك الزمن من التاريخ هو ما أذاب بقية الثقافات والحضارات فيهم. عدا بعض الآثار الثقافية وبعض التقاليد التي ينسبها المؤرخون إلى اليوم للحضارات القديمة.

وقد تعايش البربر في الشمال الإفريقي مع كل الأقوام السابق ذكرها تارة تحت حكمهم وتارة بالاستقلال عنهم ولعل نوميديا تمثل أهم الممالك البربرية خلال تلك العهود.

ثم ما لبث البربر أن تعرضوا لما سمي بالفتح العربي الإسلامي (***) القادم من شبه الجزيرة العربية إلى شمال إفريقيا بهدف نشر الدين الإسلامي وبالرغم من المقاومات والحروب التي قامت بينهم وبين السكان الأصليين من البربر إلا أن العنصر العربي قد أتم سيطرته على هذه المنطقة بل واتخذها قلعة للانتشار والتوسع نحو أوربا. فكان أن كانت الأمة العربية هي الأكثر تأثيرا في تاريخ المنطقة وما الشواهد من أن غالبية سكان الجزائر اليوم من العرب سواء العرب الوافدين أو ممن تعربوا عبر الأجيال من البربر. حيث ترك العرب الوافدون آثارهم جلية في مجتمع شمال إفريقيا من حيث الشواهد المادية واللامادية بما يتضمنه ذلك من آثار اجتماعية وثقافية ودينية.

¹ للمزيد انظر الميلي: تاريخ الجزائر القديم والحديث، الجزء الأول، فقد تطرق بالتفصيل إلى تاريخ الجزائر القديم والامم التي سكنتها وفصل في مراحلهم التاريخية وانظمة حياتهم و طرق حكمهم

***يُجدر الإشارة في هذا الصدد إلى استعمال مبارك الميلي في كتابه تاريخ الجزائر القديم والحديث لمصطلح "الغزو" و "الاستيلاء" العربي في الجزائر. كما استعمل ذات المصطلح عدديد الباحثين والمؤرخين الجزائريين والشرقيين والغربيين. واستعمل شارل رويبر اجيون في كتابه تاريخ الجزائر المعاصرة مصطلح الاحتلال .

وفي هذا الشأن فقد ذكر "شارل روبر اوجيرن" إن بلاد البربر كانت قليلة السكان، وان غزو قبائل بني هلال العربية في القرن 11 ميلادي قد جلب جماهير بدوية من أصل عربي فحدث انقلابا دائما في بنية بلدان المغرب¹.

وقد أطلق العرب الفاتحون تسمية بلاد المغرب على كافة بلاد الشمال الإفريقي من ليبيا إلى موريطانيا، وأطلق على الجزائر آنذاك تسمية المغرب الأوسط. والتي لم تكن تعني بالضبط حدود الجزائر الحالية التي كانت غامضة غموض حدود الدويلات الإسلامية التي تعاقبت على حكم المغرب العربي².

حيث تعاقبت خلال هذه المرحلة عديد الدول على حكم المنطقة وتعددت عواصمها ومدنها، مثل الدولة الحمادية والرستمية والموحدية... وآخرها الدولة الزيانية التي حكمت الجزائر في القرن التاسع هجري مباشرة قبل وصول العثمانيين، والتي عرفت تطاحنا إقليميا مع كل من الدولتين المرينية والحفصية اللتان تجاورانها من الشرق والغرب. أين عرفت بعضها ازدهار والرقى الاجتماعي والثقافي فيما لم تدم أخرى طويلا.

وخلال هذه المرحلة عرف المجتمع الجزائري تحولا في تركيبته الاجتماعية وشبكته العمرانية ومكوناته الديمغرافية خاصة مع استيطان الفاتحين في المنطقة ونشر أساليب حياتهم وعمرانهم، كما عرف تحولا في الأنظمة السياسية وأنظمة الحكم وانتشار انماط ثقافية جديدة جاءت مع انتشار الإسلام واللغة العربية.

كما تعرض المغرب الأوسط للغزو الاسباني لعديد المدن الساحلية وعجز الأمراء الزيانيون والحفصيون على مواجهة الغزو إضافة إلى ميلهم لمهادنة المحتلين بل والخضوع لهم نظرا للصراع على السلطة بينهم³.

كما حل الأندلسيون كمهاجرين ولاجئين بعديد المدن الجزائرية بعد سقوط الأندلس أين وجدوا أرضا كأرضهم وأهلا كاهلهم فاستوطنوا وأسهموا في الحياة الاجتماعية ونشروا انماط حضارتهم بين الجزائريين، وقد مثلت الأندلس المرحلة الراقية للحضارة العربية الإسلامية، فارتقت بوجودهم العمارة والطب والموسيقى

¹ شارل روبر اوجيرن : تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت-باريس، 1982، ص 10.

² أبو القاسم سعد الله، مرجع سابق ص 40.

³ حميد ايت حبوش: الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر والمغرب الأقصى من خلال رحلتي الوزان والتمقروتي، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2013-2014، غير منشورة، ص 302.

والزراعة والصناعة والتجارة والحرف والتعليم، وقد طبعوا المدن الجزائرية وخاصة الساحلية بطابعهم العمراني الذي ما يزال باقيا إلى اليوم¹. لتصبح المأساة الإنسانية في الأندلس خيرا وبركة على مجتمع المغرب العربي الذي كان دائما يلعب دور الوسيط في الإنتاج الثقافي وليس دور المنتج².

وانتهى عهد سلطان العرب على الجزائر في القرن الخامس للهجرة، وكاد جنسهم ينقطع تبعا لسلطانهم لولا نزوح الهلاليين، وأبى الله إلا أن يستوطن العرب شمال إفريقيا ويبقوا جيران للبربر وإخوانهم في الدين³. لتبقى هذه المناطق تحت رحمة الصراع على الحكم والنفوذ بين مختلف القبائل من العرب والبربر، الأمر الذي أسهم في إضعافهم وتبديد قوتهم في التناحر فيما بينهم. وقد ذكر "أبو القاسم سعدالله" في دراسته لتاريخ الجزائر الثقافي أن الأتراك عند دخولهم للجزائر وجدوا مجموعة إمارات محلية ضعيفة تقبع في ظل احتلال(*) إسلامي مركزي قوي.

رابعا: المجتمع الجزائري في ظل الحكم العثماني :

مرحلة دخول العثمانيين إلى الجزائر المكونة من البربر والعرب الهلاليين الوافدين والذين يعتقدون الدين الإسلامي في غالبيتهم. وانطلاقا من الخلفية الإسلامية للمجتمع الجزائري آنذاك وللوافدين الأتراك فقد دام تواجدهم في المنطقة حوالي 300 سنة. فأسسوا المدن والعواصم والأنظمة الاقتصادية والاجتماعية... الخ .

ومع دخول الجزائر تحت الحماية العثمانية عرفت مقومات الدولة وترسيم الحدود السياسية وسن قوانين وتنظيمات تتحكم في مختلف أمورها الإدارية والاقتصادية والاجتماعية وتسير علاقاتها الداخلية والخارجية⁴. ووضعوا الدواوين ومجلس الدولة وأعضاء الحكومة وعينوا الداوي والخزناجي والأغوات والمكلفين بالأمن والرياس ... ووضعوا التقسيم الإداري ...⁵. كما نجحوا في تحرير كل المواقع المحتلة وتوحيد أقاليم الجزائر

¹ أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 148.

² نفس المرجع، ص 47.

³ مبارك بن محمد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم وتصحيح: محمد الميلي، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، إنتاج دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، دون سنة النشر، ص 6.

(*) استعمل العديد من المؤرخين مصطلح الاحتلال على كل من الفتح الإسلامي العربي، والحماية العثمانية على الجزائر.

⁴ حميد ايت حبوش: مرجع سابق، ص أ .

⁵ مبارك بن محمد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، مكتبة النهضة الجزائرية الجزائر، طباعة أ. بدران وشركاؤه، بيروت، لبنان، 1964، ص 291.

تحت نفوذهم¹. وقد ظهر "خير الدين" في صورة من وضع أساس الوحدة الترابية للجزائر، فهو الذي تمكن من إزاحة النفوذ الحفصي عن القبائل وتمكن من طرد الإسبان وبذلك تكونت دولة بسطت نفوذها على عدة مجتمعات مختلفة².

أثر العثمانيون بدورهم في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للجزائر وأول هذا التأثير هو ربط المجتمع الجزائري بالمجتمع الشرقي من خلال المأكّل والمشارب والملابس والألقاب والصناعات والتقاليد، ودينيا ادخل العثمانيون المذهب الحنفي وجاءوا بطرق صوفية لم تكن معروفة وأثروا في العمارة كالمساجد والأضرحة والمنشآت العسكرية والبحرية. وثقافيا في الخط والموسيقى واللغة والملابس ونحو ذلك، وإذ من المعروف أن العثمانيون مدينون حضاريا للحضارات العربية والفارسية والبيزنطية فيمكن القول أن الجزائر قد ذاقت من كل هذه الحضارات³ الشرقية.

كما تثبت الوثائق أن الجالية اليهودية كانت قوية خلال هذا العهد وأنها كانت تعيش في أهم المدن والتي تقوت بحجرة يهود الأندلس مع المسلمين... والذين لعبوا دورا هاما في المجتمع الجزائري من الوجهة الاجتماعية والاقتصادية⁴.

أما ثقافيا فقد تميزت الحياة بالطابع الإسلامي بمحتواه الديني والحضاري وبما فيه من تعليم وتنظيم ثقافي وقضائي وعلاقات اجتماعية وفكرية. وقد شهد عدة فرنسيين شاهدوا الجزائر في فترة الاحتلال بان الأمية كانت منعدمة تقريبا في الجزائر بل واقل من فرنسا بكثير⁵.

وقد ظل المجتمع الجزائري محتفظا بقيمه العربية الإسلامية رغم انه لم يصل آنذاك إلى مرحلة المجتمع الوطني الذي نتحدث عنه اليوم. ولكنه كان بالروابط الموحدة دينيا وسياسيا وخلقيا ولغويا قد وصل إلى مرحلة

¹ حميد ايت حبوش مرجع سابق، ص 302.

² مبارك بن محمد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، ص 131.

³ أبو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 149.

⁴ نفس المرجع، ص 152.

⁵ مبارك بن محمد الميلي: المرجع السابق، ص 317.

المجتمع الواعي والمتماسك والمتجاوب وكان هناك العادات والتقاليد المبنية على التشريع الإسلامي والتي شكلت وحدة قوية في المجتمع¹.

ومن الناحية العمرانية فقد كانت المدن الكبيرة محور نشاط كبير وحياة اجتماعية هامة، ففي مدينة الجزائر كانت توجد عدة مطاعم ومقاهي وفنادق وكانت تزدهر فيها صناعة المصوغ. وفي قسنطينة وجد الفرنسيون عند دخولهم 33 معملا للصبغة و 75 لصناعة السروج و 167 للأحذية. وكذلك الحال في تلمسان. وقد لوحظ أن معظم الفرنسيين الذين دخلوا إلى الجزائر لم يجدوا فرقا كبيرا بين طرقات مدينة الجزائر وهندستها العامة وبين ما تعودوا عليه في فرنسا².

وقد سكان الأرياف فقد كانوا يمثلون حوالي 90% من السكان تختلف مواردهم المعيشية، فسكان الجبال من الزراعة ومن بعض الصناعات كصناعة الفضة وصناعة البارود أو الخزف أو السلاح ... أما سكان السهول فاشتغلوا بالزراعة وتربية المواشي³.

لتنتهي هذه المرحلة باستعمار فرنسي دام 130 سنة. بما تضمنته هذه المرحلة من تدمير وإعادة تركيب المجتمع الجزائري ومحاولات إفراغه من هويته وتغيير لغته ودينه إلى غاية 1962 أين أعلن الاستقلال الرسمي.

خامسا: المجتمع الجزائري والاحتلال الفرنسي؟

تحدثنا عن الازدهار الاجتماعي والثقافي والاقتصادي الذي حققه الجزائريون في العهد العثماني والذي مثل محصلة جهود الجزائريين أنفسهم. ذلك أن الأتراك اعتنوا أكثر بالجانب العسكري الحربي والجانب السياسي والحكم الذي احتكروه لأنفسهم ومنعوا الجزائريين منه، بل ومنعوا الكراغلة(*) كذلك منه. واتجه تركيزهم نحو جمع الثروات بما يخدم مصالحهم .

¹ أبو القاسم سعد الله : مرجع سابق، ص 153.

² مبارك بن محمد الميلي : المرجع السابق، ص 316.

³ نفس المرجع، ص 317.

(*) الكراغلة : المولودين بالجزائر من ابناء اترك وامهات جزائرية.

وفي هذا يقول "مبارك الميلي" "إذا لاحظنا أن الأتراك لم يكونوا يعنون بالثقافة عنايتهم بالحرب أدركنا أن هذا الرقي وهذا الازدهار الثقافي حققه الجزائريون بأنفسهم مدفوعين لذلك بدافع شعوري منبثق من أعماق الشعب"¹. حيث أن الأقلية التركية الحاكمة قلما فكروا أن يطبعوا البلاد بطابعهم، بل كانوا ملتفتين إلى القرصنة والاستغلال المثمر للسكان الأصليين الذين كانوا يعاملون كالرعايا المسيحيين ويدفعون الضرائب². وقد شكلت الجزائر سنة 1830 مجموعة ترابية واحدة صهرتها قرون عديدة من تطور مشترك، ونجد أن كل المظاهر من اقتصاد وثقافة وتنظيم اجتماعي جعلت من الجزائر وحدة قائمة بالذات³، ليجد الفرنسيون الجزائر مكتملة الحدود عند غزوها.

و يختلف الغزو الأوربي للجزائر شكلا ومضمونا عن كل ما عرفته الجزائر خلال تاريخها الطويل، ذلك أن الاستعمار الفرنسي استطاع أن يفرض نفسه في الجزائر إلى حد ما ويثبت أقدامه ليسير إلى أبعد الحدود في الطريق التي اختطها لسياسته الاقتصادية والثقافية. فكان أن طعن الشخصية الجزائرية في الصميم. وتعدى الصراع مع الاستعمار الاستيطاني حدود الصراع السياسي والعسكري إلى صراع ضد العوامل المناهضة للشخصية الوطنية... وكان من الطبيعي أن ينال هذا الصراع من مقومات الشخصية الجزائرية على المدى البعيد والذي أراد فيه الاستعمار أن يجتث أصولها ويمحو ملامحها⁴.

لقد كان الاحتلال الفرنسي احتلالا طويلا وشاملا، تم عبر فترات زمنية متتابعة ليشمل كافة الخريطة الجغرافية الجزائرية. وقد مثل احتلالا عسكريا واجتماعيا وثقافيا. عن طريق الاستيطان وجلب المعمرين الأوربيين لتوطينهم فيها. ومحاولة القضاء على الهوية الوطنية من الدين واللغة ومكونات المجتمع وعاداتهم وتقاليدهم وأنظمتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية. وتعويضها بالأنماط والثقافات الأوربية ومحاولات طمس المكونات والخصوصيات الدينية واللغوية.

¹ المرجع نفسه، ص 318.

² شارل روبر اوجيرن : مرجع سابق، ص 11.

³ مبارك بن محمد الميلي: نفس المرجع، ص 318.

⁴ محمد السويدي : مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984 ، ص 36.

ولم تتوقف محاولات طمس الهوية الوطنية عند هذا الحد. بل عملت كل من الإدارة والجيش الفرنسي الكولونيالي على إعادة التأسيس للشخصية الجزائرية من خلال ما سمي بقانون الحالة المدنية التي لا يمكن تجاوزها أو الالتفاف حولها. حيث أن الصورة الحالية لتدوين أسماء أعلام الجزائريين المحتواة في الوثائق الرسمية هي امتداد للتسيير الكولونيالي للهوية الانومستية الجزائرية. حيث كانت التسمية الجزائرية التقليدية البربرية أو العربية مختلفة عن النظام الفرنسي¹.

وفي هذا الشأن عدد "دوتوكفيل" أعمال التدمير التي سببها المستعمر في تقرير له سنة 1847 بقوله " لقد استولينا في كل مكان على هذه الأموال وحولناها جزئيا عن استعمالها السابقة. وأنقصنا المؤسسات الخيرية، وتركنا المدارس تتداعى. وبعثرنا الحلقات الدراسية. لقد انطفأت الأنوار من حولنا وتوقف انتقاء رجال الدين ورجال القانون. وهذا يعني أننا جعلنا المجتمع الإسلامي أشد بؤسا وأكثر فوضى وأكثر جهلا وأشد همجية بكثير مما كان عليه قبل أن يعرفنا"، وأضاف "إن مستقبل سيطرتنا في إفريقيا يتوقف على أسلوبنا في معاملة للسكان الأصليين". وقد كانت الحرب على الجزائر طويلة وشرسة وكلفت من الأرواح البشرية أكثر من أي غزو استعماري آخر. وكانت النتيجة أثقل بالنسبة للمسلمين المغلوبين الذين دمر بلدهم، وأمسى وضعه الاقتصادي صعبا جدا². ويقول في موضع آخر "لقد أطفأنا الأنوار من حولنا وزجينا بالمجتمع الجزائري في حالة من الفقر والاضطراب الذي لم يعرفه قط من قبل"³.

إضافة لذلك عمل الفرنسيون على توطين المعمرين في الجزائر توطينا كاملا، ما دفعهم لاختطاط المدن وفق النماذج الأوروبية وعلى أنقاض المدن الأصلية. وذلك ما أسهم في محو الهوية العمرانية للمدن الجزائرية المدمرة أساسا بفعل الحرب أو بإنشاء مدن جديدة غلب طابعها على الطابع المحلي. وبالموازاة عمل المستعمر كذلك على شق الطرق وبناء الموانئ بما يخدم الاقتصاد الفرنسي لنهب ثروات الجزائر.

¹ فريد بن رمضان: تدمير النسب في الحالة المدنية بالجزائر، مجلة دفاتر إنسانيات، عدد2، الجزائر: الهوية والتاريخ والتحولت العمرانية، المركز الوطني للبحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 2010، ص 85.

² شارل روبر أوجيرن: مرجع سابق ص 36.

³ بلقاسم الحاج: المرأة ومظاهر تغير النظام الأبوي داخل الأسرة الجزائرية: دراسة ميدانية وصفية تحليلية لأهم مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 59.

وفي الجانب الثقافي اتجه إلى تأسيس المدارس الفرونكوفونية. ومحو النظام التعليمي الجزائري. كما أسس جامعة الجزائر سنة 1909 للتسويق للتعليم الأكاديمي الفرنسي للقضاء نهائياً على اللغة العربية بصفة خاصة. أما في الجانب الديني فقد اتجه إلى تدمير المساجد والزوايا والمعالم الدينية. بل وحارب نشر وانتقال الدين للأجيال وعمل على بناء الكنائس والتبشير للمسيحية.

وبفعل التهجير الطوعي والكرهي الممارس تجاه الجزائريين فقد عمل الاستعمار على قلب تركيبة المجتمعات الجزائرية سواء الريفية منها أو الحضرية، ذلك أن عهد الاستعمار عرف حراكا سكانيا داخليا ونحو الخارج كما لم تعرف له الجزائر عبر عصورها مثيلاً. فقد عمل على طرد السكان في المدن التي يحتلها نحو الجبال والأرياف. ثم ما لبث أن تحول نحو سياسة تجميع السكان للتمكن من السيطرة عليهم سواء خلال مرحلة الثورات الشعبية أو خلال حرب التحرير الوطني وذلك عن طريق تجميعهم في محتشدات قريبة من القواعد العسكرية الاستعمارية، والتي جمعت كافة أطراف الجزائريين دون أي مراعاة لأشكال التوزيع السكاني التقليدي لدى الجزائريين؟

إن حجم التدمير الذي عرفته الجزائر لم يعرف له مثيلاً في العالم من جميع الجوانب سواء من الناحية المادية أو اللامادية، وبمرور سنوات الاحتلال أضحى الفرنسيون يسوقون لمفهوم "الجزائر فرنسية" أين أعلن بموجب دستور 1948 أن الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا¹، أي أنها جزء لا يتجزأ من فرنسا تارة بمحاولة قلب الهوية الجزائرية والقضاء عليها وتارة بمحاولات إدماج الشعب الجزائري في المجتمع الفرنسي من خلال قوانين الإدماج وغيرها.

ومنذ 1830 تاريخ دخول فرنسا إلى مدينة الجزائر العاصمة لم يتوقف الشعب الجزائري عن مجابهة المستعمر الغاشم انطلاقاً من المقاومات الشعبية أين عرفت كل ربوع الوطن مقاومات وحروب شرسة انطلاقاً من الإيمان بالهوية الجزائرية المستقلة عن فرنسا، وانتقالاً إلى المقاومات السياسية وتأسيس الجمعيات والأحزاب، ووصولاً لثورة التحرير المظفرة التي قضت على التواجد الاستعماري نهائياً سنة 1962.

¹ شارل روبير اوجيرن: مرجع سابق، ص 47.

سادسا: المجتمع الجزائري الحديث: مرحلة الاستقلال الوطني:

كما سبق توضيحه فقد توالى الحضارات والأمم بهذه المنطقة إلى غاية العصر الحديث أين أصبحت الجزائر وطنا شاسعا يمثل محصلة لتاريخ طويل وعديد الأمم والحضارات. وقد أجمع المؤرخون والدارسون الاجتماعيون على أن المجتمع الجزائري الحديث يمثل محصلة حضارات وشعوب وثقافات مختلفة ومتنوعة. وأن أهم الآثار تلك التي خلفها العرب والأترك والفرنسيون والتي لعبت دورها في قلب بنية ومكونات المجتمع والمساس بهويته الثقافية والدينية والاجتماعية. وهو ما أنتج مجتمعا متفردا. والحقيقة أن أية دراسة جادة للمجتمع الجزائري لا يمكنها فصل الآثار التاريخية على رهن وحاضر هذه الأمة.

وبالرغم من شراسة وبشاعة الاستعمار الغاشم الذي تعرضت له الجزائر إلا أنها تمكنت من الحفاظ على معالم هويتها خاصة ما تعلق بالتشبث بالدين الإسلامي واللغات الوطنية العربية والامازيغية، وذلك ما مثل انتصارا حقيقيا بالحفاظ على أهم مقومات الأمة والهوية الجزائرية. حيث ورثت الجزائر المستقلة أوضاعا سياسية واقتصادية هشّة. وأوضاعا اجتماعية وثقافية رثة. بل ومثلت وطنا ممزقا من جميع الجوانب ما جعل رحلة الجهاد الأكبر أصعب وأمر من رحلة الكفاح ضد المستعمر. إنها مرحلة بناء الدولة الجزائرية الحديثة اعتمادا على المقومات التقليدية للهوية الوطنية الجزائرية.

1- الهوية الجزائرية استنادا لدستور الدولة الجزائرية الحديثة :

تدعى الدولة الجزائرية استنادا إلى دساتير الجزائر المستقلة المتعاقبة "الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية". وتتضمن مجموعة من المكونات ومحددات الهوية الوطنية المتمثلة في وحدة الشعب الجزائري، ووحدة الوطن والرقعة الجغرافية ضمن الحدود الجغرافية المعترف بها دوليا. واعتبار الدين الإسلامي دينا رسميا للجمهورية الجزائرية ولسكانها، زيادة على اعتبار اللغة العربية واللغة الأمازيغية لغات وطنية رسمية .

وهي دولة لمجتمع عريق ومتميز له تاريخه الغابر في القدم، وله مقوماته وخصوصياته التي تميزه عن غيره من المجتمعات. في إطار انتماءه الحضاري للهوية الإسلامية، وجغرافيا المغرب العربي الكبير.

2-المكونات والخصائص الديمغرافية:

من الناحية الرقمية تجاوز عدد السكان في الجزائر 43.9 مليون نسمة سنة 2019، أغلبهم من الفئة النشيطة، أين تمثل نسب الذكور والإناث نسبة متقاربة بتفوق طفيف لنسبة الذكور استنادا إلى الإحصائيات الرسمية للديوان الوطني للإحصائيات¹.

2-1-تطور أعداد السكان:

عرفت الجزائر سلسلة من الإحصائيات إبان الاحتلال الفرنسي حول تطور عدد السكان، غير أنها كانت غير دقيقة وتفتقر إلى الصحة. وقد مر تطور أعداد سكان الجزائر عدة مراحل تبدأ الأولى من 1830 إلى 1886 وهي مرحلة الركود والتراجع السكاني، وتعتبر أخطر المراحل أين انخفض عدد السكان بثلاث مرات وبلغ 2462936 نسمة سنة 1876. وذلك سبب انتشار الأمراض. زيادة على حروب الاستعمار جراء الثورات الشعبية².

لتأني مرحلة النمو السكاني البطيء من 1886 إلى 1921 تراوحت فيها الزيادة ما بين 0.4% و1.7%.

ثم مرحلة تميزت نمو سكاني أكبر وأسرع انطلاقا من سنة 1921 إلى غاية الاستقلال الوطني أين فاق عدد سكان الجزائر حدود الـ 10 مليون نسمة بالرغم من ملايين القتلى بسبب الحروب والمجاعات وسياسات التقتيل والتشريد³.

أما في مرحلة الاستقلال الوطني فقد انتقل عدد السكان من حدود الـ 10 ملايين نسمة في 1962 إلى 43.9 مليون نسمة في بداية سنة 2020 حسب معطيات الديوان الوطني للإحصاء^(*).

¹ الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2019.

² طاهر مجّد بوشلوش : التحولات الاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري 1967-1999: دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي، ط1، بن ماريط للطباعة والنشر، الجزائر، 2008، ص 105.

³ نفس المرجع، ص 106.

أما فيما يتعلق توزيع السكان على الرقعة الجغرافية فإن عوامل كثيرة تتحكم في توزيع السكان لعل أهمها العوامل الجغرافية والمناخية والعوامل الاقتصادية وجاذبية الخدمات... الخ . ويستوطن أغلب سكان الجزائر المناطق الشمالية، أين تتمركز المدن الكبرى وبخاصة المدن الساحلية على غرار العاصمة، تيزي وزو، عنابة، قسنطينة، تلمسان، ووهران... وتتناقص أعداد السكان كلما اتجهنا نحو الجنوب، وتأرجح مدن الهضاب العليا بين مدن كبيرة وأخرى متوسطة لكنها تضم نسبة سكان معتبرة مقارنة بمنطقة الجنوب الكبير على غرار سطيف، باتنة، وتيارت... فيما تتمركز نسبة 10% من السكان في الجنوب الجزائري في مساحة تتجاوز الـ 90%، وهو ما يمثل اختلالا كبيرا في توزيع السكان على مناطق الوطن(**).

2-2-التنوع السكاني:

قدم عالم الاجتماع الفرنسي "بيير بورديو" الفرنسي في كتابه "sociologie de l'algerie"، تحليلا سوسولوجيا للمجتمع الجزائري. معتمدا فيه على تقسيم المجتمع الجزائري من حيث التركيبة السكانية إلى أربعة فئات، القبائل، الشاوية، بني ميزاب، والعرب. معتمدا في ذلك على الأسس العرقية والاثنية التي قامت على تتبع المراحل التاريخية لإعمار المنطقة، انطلاقا من الأمازيغ أو البربر الذين اعتبرهم أول من أقام في المنطقة، إلى العنصر العربي كأخر حلقة في التكوين البنائي للمجتمع الجزائري¹.

وقد لامس في الواقع الحقيقة من أحد جوانبها، غير أنه قد أهمل عدة طوائف و فرق من أهمها سكان الصحراء بصفة عامة و قبائل "الطوارق" خاصة، والذين يمثلون نسبة هامة من مكونات المجتمع الجزائري، كما أنهم يشغلون أكبر مساحة جغرافية للوطن الجزائري.

وقد خص كل فرقة من هذه الفرق بفصل في كتابه. وتناول في الفصل الأول "القبائل" أين ركز على خصوصية البناءات الاجتماعية والتنظيمات المحلية والنموذج الهيكلي للعائلة القبائلية، ونفس الشيء بالنسبة للشاوية. أما بني ميزاب فقد تناولهم من خلال الحديث عن تحديات الصحراء بالنسبة للمجتمع ، كما تناول البناء الاجتماعي والحكومة الحضرية آخذا في الاعتبار خصوصيات المجتمع المحلي من الناحية

¹ حسين خريف: المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري، قسنطينة الجزائر، 2005 ص 64.

الاجتماعية والمعمارية، وآليات المحافظة والتغيير. ليتطرق أخيرا إلى العرب والمغربون ودرس الأبنية الاجتماعية وخصوصيات سكان المدن، وما سماهم بالبدو ونصف البدو والمستقرين منهم حديثا، بالإضافة إلى المنظومة الاجتماعية والاقتصادية لكل فرقة من الفرق المذكورة¹.

وميدانيا من الناحية الاجتماعية والثقافية للسكان فإن الجزائر تزخر بتنوع سكاني فريد من نوعه، أين تضم الجزائر الحديثة مجموعة متعددة من الثقافات المنصهرة ضمن الهوية الوطنية الجزائرية استنادا للباحثين والمؤرخين:

- العرب : ويمثلون النسبة الأكبر من سكان الجزائر، واختلف حولهم الباحثون فمنهم من يرى أن العرب سكنوا الجزائر والشمال الإفريقي قبل الفتح الإسلامي في عهد الفينيقيين، ومنهم من يؤكد أنهم قدموا إلى الجزائر مع الفتح الإسلامي لشمال إفريقيا وبلاد المغرب، واستوطنوها، ويذهب آخرون إلى أن كثيرا من السكان الأصليين تعرضوا للتعريب والاندماج في الجماعات العربية عبر تاريخ طويل. وقد عمل العرب منذ وصولهم على الاستقرار في المنطقة ونشر دينهم ولغتهم.
- الأمازيغ : ثاني أكبر نسبة، تتشكل من مزيج من القبائل والشاوية والتوارق وبني ميزاب والشلحة والزواوة ... حسب اختلاف لهجاتهم، وتم التوافق على ضمهم تحت تسمية الأمازيغ، وتوحيد تسمية لهجاتهم إلى اللغة الأمازيغية. ويعتبرهم جزء كبير من المؤرخين هم سكان المنطقة الأصليين، فيما يذهب آخرون إلى أن الأمازيغ قدموا إليها من مناطق أخرى من العالم وأن هناك من سكن المنطقة قبلهم. ولعل مملكة نوميديا هي أبلغ تعبير عن حضارة الأمازيغ والتي تعود إلى عدة قرون قبل الميلاد.
- بقايا الأوربيين والفرنسيين: بعد استعمار الجزائر عملت فرنسا على توطين الأوربيين فيها من مختلف الجنسيات والبلدان والديانات، ومع إعلان الاستقلال الوطني سنة 1962 غادرت موجات كثيفة من الأوربيين نحو مواطنهم الأصلية وبدرجة أكبر نحو فرنسا، غير أن المؤرخين يؤكدون بقاء أعداد لا يستهان بها والتي اندمجت في المجتمع الجزائري وعاشت مثلها مثل الجزائريين.

¹ للمزيد انظر : PIERRE BOURDIEU : SOCIOLOGIE DE L'ALGERIE

- بقايا الأتراك : نفس الشيء بالنسبة للأتراك فإن مدة مكوثهم في شمال إفريقيا أدت إلى استيطان الكثير منهم بصفة دائمة في هذه المنطقة. إضافة إلى ما يعرف بالكراغلة الذين يمثلون نتاج الزواج المختلط الجزائري العثماني، والذين يشكلون قبائل كبيرة في العصر الحديث، غير أنهم انسجموا انسجاما تاما في المجتمع الجزائري.
 - الوافدين من الأندلس : بعد سقوط دولة الأندلس هاجر الكثير من المسلمين أو تم تهجيرهم نحو بلدان الشمال الإفريقي، وكانت الجزائر من أكثر الدول التي استوطنوها.
 - أما قبل ذلك فقد توالى الحضارات والاستعمارات على هذه المنطقة من طرف الوندال والرومان والفينيقيين... وقد استوطن كثير منهم هذه المنطقة.
- غير أن المجتمع الجزائري الحديث عموما يتكون من طائفتين كبيرتين أساسيتين هما "العرب والأمازيغ"، يدخلون جميعهم في مسمى الأمة الجزائرية، ويدينون بدين الإسلام. وتعتبر اللغة العربية لغة التعاملات الإدارية والرسمية والتعليمية، إضافة إلى اللغة الأمازيغية التي ينطق بها كثيرون من سكان الجزائر.
- يتوزع هؤلاء السكان بين مختلف مناطق الوطن غير أن الغالبية العظمى تقطن في الشمال الجزائري.
- وهنا تجدر الإشارة إلى أن هناك نوع من التمايز في لون البشرة في المجتمع الجزائري الحديث بين سكان الشمال والجنوب إذ تتميز قبائل التوارق وسكان الصحراء الكبرى عموما بلون بشرة خاص بهم يميزهم عن بقية السكان. غير أن هذا التمايز لا يكاد يذكر على الصعيد الاجتماعي والثقافي حيث تمثل كافة المكونات الاجتماعية وحدة ثقافية واجتماعية ودينية مشتركة بين الجميع.

3-الأوضاع السياسية والاقتصادية في الجزائر الحديثة:

3-1الأوضاع السياسية في الجزائر الحديثة:

مرت الجزائر منذ استقلالها بعدد الأزمات السياسية انطلقا من أزمة صيف 1962 والصراع على السلطة والحكم ونظامه بين الحكومة المؤقتة وما يعرف بجيش الحدود، أو مع قيادات بارزة في الجناح العسكري أو الجناح السياسي لثورة التحرير، وهي الفترة التي انتهت بعدد الاغتيالات السياسية وتصفيات الحسابات.

وقد واجهت الجزائر آنذاك عدة صراعات على السلطة بين القادة السياسيين والعسكريين علما أن هذا الصراع لم يكن وليد وقف إطلاق النار بل أنه انطلق مع بداية تكوين الحكومة المؤقتة سنة 1958. وازداد الخلاف حدة مطلع 1962، أين مثلت السلطة الهدف الرسمي الذي تسعى جميع الأطراف لتحقيقه على اختلاف اديولوجياتهم¹.

وهناك بدا أن وحدة الأمة الجزائرية مهددة حقا وأن حرب أهلية طويلة الأمد على الأبواب باعتبار الصراع القائم بين مختلف الجهات، مقاومو الداخل ضد جيش الحدود المتمركز في المغرب وتونس ومطاردات "الحركي"، والصراع داخل جبهة التحرير الوطني، إضافة إلى أن 40% من الشعب يعيش حياة بائسة كليا، واقتصاد مقطوع الأوصال².

وهنا وبدلا من أن يسود منطق البناء السلمي للمجتمع والدولة فقد طغى المنطق الإقصائي الذي فشل في استيعاب جميع القوى السياسية والاجتماعية، وعمل النظام على إلغاء كل الأحزاب السياسية الأخرى ومنع كل التجمعات السياسية والجمعيات تمهيدا لتأسيس نظام الحزب الواحد. أين مثل كل من مُجد بوضياف وحسين أيت احمد أهم القوى المعارضة. هذا الأخير وصل به الأمر إلى حمل السلاح لإسقاط النظام القائم فيما يشبه الحرب الأهلية³.

بعدها مباشرة حدث ما يعرف بحرب الرمال مع المغرب سنة 1963 والصراع على الحدود بين البلدين، وهي الحرب التي هددت وحدة التراب الوطني الجزائري. وللأمانة فقد أشاد المؤرخون بالتناف كافة الجزائريين بالرغم من صراعاتهم الداخلية حول هدف أساس متمثل في حماية وحدة التراب الوطني.

¹ طاهر مُجد بوشلوش: مرجع سابق، ص 283-284.

² بنجامين ستورا: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، ط1، مطابع وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012، ص 9.

³ طاهر مُجد بوشلوش: نفس المرجع، ص 290.

وتعتبر هذه الحرب محطة تاريخية حرجية مرت بها منطقة المغرب العربي بسبب قضايا سيادية تتعلق بالحدود التي لم تحسم أثناء الفترة العثمانية في الجزائر كما أن الإدارة الاستعمارية لم تقم بمبادرة جريئة تنهي بها هذا الموضوع. الذي يتضمن خلفيات تاريخية كثيرة ومعقدة¹.

وفي 19 جوان 1965 اتجهت الجزائر نحو أزمة سياسية جديدة متمثلة في الانقلاب الذي قاده العقيد "هوارى بومدين" فيما اسماه بالتصحيح الثوري الذي أطاح بحكم الرئيس احمد بن بلة. واستلام الرئيس بومدين لزام الأمور إلى غاية وفاته العام 1978.

وآخر هذه الأزمات كانت بداية سنة 2019 والتي انتهت سلمية كما بدأت وأدت إلى سجن جل المتحكمين في الشأن السياسي والاقتصادي وخلع رئيس الجمهورية. لتمر الجزائر بمرحلة سياسية حرجية انتهت بنهاية العام 2019.

وهنا وجب التنويه إلى أن الأزمة السياسية وأزمة نظام الحكم في الجزائر قد عملت على توليد أزمات ذات طابع ثقافي واجتماعي على غرار أزمة ربيع 1980 أو ما يطلق عليه في بعض مناطق الوطن ب "الربيع الأمازيغي". فبعد وفاة الرئيس هوارى بومدين سنة 1978 خلفه مباشرة العقيد الشادلي بن جديد "الذي سرعان ما اصطدمت سلطته الجديدة بربيع البربر في بلاد القبائل وهو انفجار ثقافي حقيقي وضع على جدول الأعمال التعددية اللغوية في الجزائر، وأعلن إضراب عام في منطقة القبائل في شهر أفريل 1980². وفي هذا الشأن فقد صدر بيان للأسرة الجامعية في تيزي وزو بتاريخ 10 أفريل 1980 بالاعتراف باللغة والثقافة البربرية قسما مدججا في الإرث الثقافي القومي والمساواة بين اللغات والثقافات الشعبية في إطار الحريات الديمقراطية والوحدة الوطنية بتعددتها.

بالإضافة إلى أزمة سنة 1988 ذات الطابع الاجتماعي والاقتصادي والتي مثلت الأخطر في التاريخ الجزائري الحديث وهي ثورة شعبية عارمة اتحد فيها الشعب ضد نظام الحكم الذي رآه الجزائريون نظاما عسكريا مستبدا، والتي انتهت بعشرية دامية تعرف بالعشرية السوداء في التاريخ الجزائري، فقدت الجزائر

¹ للمزيد انظر مقال العربي بن عزوز جامعة الشلف جنود حرب الرمال بين الجزائر والمغرب مجلة الحوار المتوسطي المجلد 9 العدد 2 سبتمبر 2018

² بنجامين ستورا: مرجع سابق، ص 92.

على أثرها مئات الآلاف من القتلى والمفقودين. وأدت إلى القضاء على حكم الحزب الواحد والاتجاه نحو التعددية الحزبية والانفتاح السياسي والاقتصادي.

وقد مثلت هذه الأزمة انتهاء النظام الاقتصادي والسياسي الذي كان سببا في ضعف الثقافة الديمقراطية في المجتمع إلى الدخول في أزمة مفتوحة من إضرابات عمالية ومطالبات ثقافية وتأسيس منظمة الدفاع عن حقوق الإنسان وصعود الإسلام السياسي¹. كما شهدت تحولا مهما في المشهد الاجتماعي والثقافي حيث شهدت البلد تضاعف السكان بثلاث مرات وانتقال ضخم لسكان الأرياف إلى المدن وتراجع نسب الأمية. وتجدد الإشارة إلى أن أهم ما ميز النظام السياسي هو سيطرة نزعة الوحدة الوطنية².

وعليه فإن تاريخ الدولة الجزائرية الحديثة ومنذ استقلالها سنة 1962 لم يعرف الاستقرار إلى يومنا هذا، وتميز بالتقلبات المتعددة. والانفلات الأمني في بعض الفترات من تاريخ الجزائر المستقلة. لعل ذلك ما ترك آثاره جلية على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية. واستمرارية التخلف عن الركب العالمي في معظم القطاعات.

3-2- الأوضاع الاقتصادية في الجزائر الحديثة:

أما من الجانب الاقتصادي فإن السنوات الأولى للاستقلال الوطني تعتبر أصعب مرحلة مر بها المجتمع الجزائري باعتبار الفراغ الذي عاشه على جميع المستويات. فقد تميز الوضع العام بأزمات حادة نتيجة مخلفات الاستعمار. وارتبط الاقتصاد بتسيير ما تركه الأوروبيون المرتبط أساسا بالسوق الفرنسية⁽³⁾.

تم في هذه المرحلة وضع أهداف عامة تتمثل في التطبيق التدريجي للنهج الاشتراكي. والعمل على تحقيق الاستقلال الاقتصادي. وتحقيق الرفاهية الاجتماعية⁽⁴⁾. وقد مثلت الاشتراكية خيار الدولة الذي لا رجعة فيه انطلاقا من عدة اعتبارات لعل أهمها الخلفية التاريخية لما قبل الاستقلال على اعتبار أن الثورة هي ثورة

¹ نفس المرجع، ص 113.

² المرجع نفسه، ص 115.

³ علي غربي ومينة نزار: التكنولوجيا المستوردة، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005، ص 71.

⁴ طاهر محمد بوشلوش: مرجع سابق، ص 181.

شعبية. واتجاه الفلك العام للتحرر في العالم الثالث نحو الاشتراكية على غرار تونس والمغرب ومصر والصين ودول أمريكا اللاتينية وغيرهم. وهنا كان لا بد للجزائر أن تأخذ هذا الطريق اعتبار أن نظام الكولون هو نتاج النظام الرأسمالي ومثلت الاشتراكية الخيار البديل لتفكيك هذا النظام. وكان ميثاق طرابلس 1962 طافحا بالتوجه الاشتراكي والحزب الواحد الذي مثل اتفاق جميع القادة بلا استثناء¹. و أكد ذلك الرئيس "هواري بومدين" في خطابه في الاجتماع الأول مع رؤساء المجالس الشعبية البلدية في 29 فيفري 1967 أنه: "يجب علينا حماية الاشتراكية وصيانتها ... لا تعني الاشتراكية سوى التغيير الجذري للمجتمع الجزائري"².

واعتمادا على سياسات المخططات التنموية تم التوجه نحو رسم معالم السياسة الاقتصادية الوطنية، بداية بتأميم الوحدات الأجنبية وتحويلها إلى شركات وطنية. كما تم وضع أول مخطط ثلاثي 1967-1969 والذي مثل أول خطوة نحو الاقتصاد المخطط⁽³⁾. وتم تخصيص (60%) من ميزانيته للصناعة⁽⁴⁾. كما تم تأميم المحروقات، وتنفيذ مخططين رباعيين 1970.1973 و 1974.1977. أين تم إنجاز أهم المنشآت الصناعية حيث كانت السياسة الوطنية ترمي إلى إيجاد مناصب الشغل وتطبيق الإستثمار المكثف والصناعات الثقيلة. بهدف زيادة العائدات الوطنية وتطوير المستويات الفنية والتقنية للعمال، وزيادة مناصب الشغل، وتوسيع الأسواق الوطنية، والقضاء على التبعية الأجنبية اعتمادا على التصنيع حسب الرئيس "هواري بومدين"⁽⁵⁾.

وابتداء من 1980 وإلى غاية 1989 تم الاتجاه نحو تغيير الإستراتيجية المبنية على التصنيع⁽⁶⁾. وتم فيها إنجاز مخططين خماسيين 1980.1984 و 1985.1989 يهدفان إلى معالجة الإختلالات سيما في قطاعي الزراعة والصناعة. ودعم الهياكل القاعدية. وتوفير الاحتياجات الأساسية للمواطنين. وتحسين

¹ سعد بوعقبة: لماذا الاختيار الاشتراكي في 1962، نقطة نظام، جريدة الخبر، 11 يوليو (جويلية) 2018، <https://www.elkhabar.com/archive>

² بنجامين ستورا: مرجع سابق، ص 41.

³ أحسن بن ميسي: التحضر والتصنيع في الجزائر حالة الإقليم الشمالي الشرقي، رسالة دكتوراه، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1998. 1999، غير منشورة، ص 50.

⁴ عمر صدوق: الطبعة القانونية للمخطط الوطني، سلسلة دروس العلوم القانونية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة تيزي وزو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص 27.

⁵ علي غربي، بمينة نزار: مرجع سابق، ص 73.

⁶ نفس المرجع، ص 73.72.

التكوين والتشغيل والقضاء على البطالة وتنظيم و تشجيع القطاع الخاص الوطني⁽¹⁾. وفي هذه المرحلة فقد سرع السياق الدولي الأزمة الاقتصادية والاجتماعية من حيث انخفاض أسعار البترول الذي تعتمد عليه الجزائر وتراجع قيمة الدولار بالإضافة إلى الأزمة الزراعية والتبعية الغذائية².

لتأني مرحلة بداية التسعينيات، وبعد أن أثبتت السياسات السابقة فشلها بتفاقم الفقر والبطالة والتهميش الاجتماعي بالرغم من القدرات الهائلة للبلاد. فقد أصبح من الضروري استدراك ما فات و ضمان حد أدنى على الأقل من المطالب الاجتماعية⁽³⁾. وهنا تم طرح فكرة الخوصصة بتحفظ شديد نظرا للصعوبات الكثيرة⁽⁴⁾. وتم الانتقال إلى ما يسمى الانفتاح الاقتصادي أمام المستثمرين الجزائريين والأجانب تمهيدا للخوصصة⁽⁵⁾. والتي نشأت في أحضان التعديل الهيكلي من خلال القوانين التشريعية المشجعة للقطاع الخاص. والتوجه نحو تغيير جذري في السياسة الاقتصادية والاجتماعية للدولة والمجتمع⁽⁶⁾.

وقد استندت السياسة الاقتصادية للدولة الجزائرية على مجموعة من الأسس النظرية التي تمت ترجمتها بعدد الوثائق والبرامج والدراسات وأهمها برنامج طرابلس 1962، وميثاق الجزائر 1964، والميثاق الوطني ودستور 1976، وميثاق 1986. والتي انطلقت كلها من وضع أهداف للتوجهات الاقتصادية أهمها التخطيط المركزي للاقتصاد الوطني حسب التوجه الاشتراكي. وتأميم كل المؤسسات التابعة للمصالح الأجنبية. وتطوير قطاع التصنيع اعتمادا على الصناعات الثقيلة بما يخدم القطاعات الأخرى خاصة الفلاحة عن طريق إقامة مركبات صناعية كفيلة بوضع القواعد الأساسية لتمرکز الصناعات الثقيلة في الجزائر مما يسهم في خلق مناصب العمل وتوفير مواد الاستهلاك المحلي لتخفيض الواردات. والتركيز على تحقيق التكامل الداخلي بين القطاعات الاقتصادية.

¹ عمر صدوق: مرجع سابق، ص 28.

² بنجامين ستورا: نفس المرجع، ص 116.

³ نفس المرجع، ص 192.

⁴ محمد بومخلوف: التوطين الصناعي في الفكر والممارسة، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000، ص 37.

⁵ علي غربي، مينة نزار: مرجع سابق، ص 75.74.

⁶ الهاشمي مقراني وآخرون: القطاع الصناعي الخاص والنظام العلمي الجديد: التجربة الجزائرية، مخبر علم الاجتماع والاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010، ص 78.

لقد راهنت الدولة الجزائرية منذ استقلالها على الصناعة كاختيار أساسي لتطوير الاقتصاد الوطني. حيث تم وضع هدف مفاده على الجزائر أن تصل مع الثمانينيات إلى التحكم الكامل في الصناعة، بتحويل إمكانياتها ومواردها البشرية والطبيعية والاستفادة من التكنولوجيا الحديثة⁽¹⁾. والتركيز على أن تحقيق التنمية الشاملة لا بد أن يتركز على الصناعة⁽²⁾. مع ضرورة إقامة روابط تندمج فيها جميع الأنشطة الصناعية التي تستفيد من بعضها. وتقليص التبعية للخارج عن طريق خلق صناعة من شأنها ترقية صناعات أخرى. والانسجام مع باقي القطاعات كالفلاحة والري والإسكان. إضافة إلى النهوض بالمناطق المحرومة عن طريق إقامة قواعد صناعية في الهضاب العليا والمناطق الجبلية⁽³⁾. فتوجهت الدولة نحو سياسات إقامة المناطق الصناعية ودعم الخواص بتوفير العقارات وضمنان قروض التمويل. وكل ذلك وفق مبادئ عامة متمثلة في التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الوطن وتأميم الثروات الوطنية وبناء القطاع العام للوصول إلى بناء اقتصاد قوي ومتكامل برفع شعارات منذ الاستقلال كالثورة الصناعية والثورة الزراعية والثورة الثقافية، وشعار الجهاد الأكبر.

ورغم كل ما سبق إلا أن الزمن اثبت فشل جميع السياسات الوطنية أين يستمر الاقتصاد الجزائري في التأخر عن مسيرة الركب العالمي في ظل استمرارية التبعية لمورد اقتصادي واحد منذ الاستقلال إلى يومنا متمثل في تصدير المحروقات.

وبالإضافة إلى الفشل الاقتصادي فقد أدت السياسات الاقتصادية الوطنية إلى مضاعفة حجم الأزمات الاجتماعية لعل أهمها تركز المشاريع الصناعية في الأقطاب والمدن الكبرى كالعاصمة وقسنطينة وعنابة ووهران مما ساهم في حراك سكاني ضخم نحوها، الأمر الذي احدث خلخلة في توزيع السكان ونقصا فادحا في الأيدي العاملة في قطاع الفلاحة مثلا نتيجة هجر الأرياف والأراضي الزراعية، مع ما يتبع التركيز السكاني من مشكلات اجتماعية أهمها البطالة ومشكل السكن وعدم كفاية المرافق والخدمات. ورغم مراجعة سياسات تركز الصناعة عن طريق محاولة إحداث التوازن الجهوي بين مختلف مناطق الوطن بنشر

¹ احسن بن ميسي: مرجع سابق، ص 65.

² علي غربي، بمينة نزار: مرجع سابق، ص 70.

³ احسن بن ميسي: نفس المرجع، ص 66.

المناطق الصناعية إلى المدن الداخلية والهضاب العليا والجنوب إلا أن عمليات استنزاف سكان القرى والأرياف وأصحاب الأنشطة الفلاحية ظل مستمرا لصالح المدن. هذا بالإضافة إلى استمرارية التبعية للثروة الباطنية ممثلة بالحروقات، والتبعية للأجانب في جميع المستويات، وهو ما يمكن ترجمته بفشل جميع السياسات الاقتصادية الوطنية منذ الاستقلال.

سابعاً: الخصوصيات الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري :

انطلاقاً مما سبق، وبالأخذ بعين الاعتبار موجات الحروب والاستعمار الكثيرة التي عرفتها الجزائر خلال تاريخها الطويل فإن المجتمع الجزائري الحديث مطبوع بعدة خصوصيات اجتماعية تميزه عن غيره من المجتمعات ضمن الانتماء الثقافي والجغرافي للجزائر.

1. الآثار الاجتماعية والثقافية للمستعمر الفرنسي:

بحكم طول مدة مكوثه وبشاعة وسائله وأدواته فيمكن القول أن مرحلة المستعمر الفرنسي كانت جد قاسية على البنية الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، بل وكانت الأشد على الإطلاق من بين كافة الأمم التي مرت بالمنطقة.

وقد ربطت مختلف الدراسات السوسيوولوجية للمجتمع الجزائري الحديث بين راهنه وماضيه واتجهت لدراسة تأثير ماضي المجتمع الجزائري على حاضره، وكانت فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر ذات خصوصية وأهمية بالغة على اعتبار طول المدة الزمنية لمكوثه في الجزائر من جهة. وبالنظر لسياساته تجاه هذا المجتمع من جهة أخرى. والتي هدفت في حقيقتها إلى محو معالم الأمة الجزائرية. وهو الذي عمل على خلخلة التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري، وإحداث حراك سكاني ضخم سواء داخل الجزائر أو نحو الخارج، الأمر الذي أسهم في زعزعة البناء الاجتماعي للمجتمع الجزائري.

لقد نجح إلى حد ما في تحطيم البنية السوسيو اقتصادية للمجتمع الجزائري وجعله يتعامل مع مؤسسات اجتماعية واقتصادية جديدة. لم يعرفها من قبل. فقد أدرك المستعمر مبكراً أن النظام القبلي للمجتمع الجزائري يمثل العائق الأساسي أمام تحقيق أهدافه التوسعية، على اعتبار أن القبيلة أو العرش المتشككين من

مجموعة من الأسر التي تنحدر من جد واحد تجمعها رابطة دموية من شأنها تقوية الروابط وزيادة التماسك الاجتماعي. وهو الأمر الذي دفعه للعمل من أجل تفكيك هذا النظام. فجاء قرار مجلس الأعيان سنة 1863 بتوزيع القبائل على تجمعات اصطناعية تسمى "الدوار"، وبذلك فكك الإطار الاجتماعي الذي كان لانهياره أثر سيئ على كل الأصعدة¹.

لكن وبالرغم من تأثير هذه السياسات ومعها سياسات التهجير والترحيل إلا أن أفراد المجتمع تمكنوا من الحفاظ على تجمعاتهم السكنية القائمة على أساس صلة القرابة والانتماء القبلي والعشائري خصوصا بعد خروج الاستعمار وتركه للكثير من البيوت الشاغرة في المدن الكبرى مما مكن الكثيرين من الالتحاق بأقاربهم في المدن. أين مثلت تجمعاتهم في أغلبها أسر ممتدة ذات علاقات دموية حافظت على استمرارية القيم التقليدية والنمط المعيشي التقليدي في الحقبة الأولى للاستقلال².

2. مسألة التشبث بالهوية-اللغة والدين:-

لقد عرفت الجزائر ألعتن استعمار على وجه الأرض صب عليها كل طاقته تشويها وتدميرا وإثارة للنعرات اللغوية والعرقية. ليس فقط خلال فترة مكوثه في الجزائر، بل بما اقترفه من تفخيخ لحاضرها ومستقبلها سواء باتفاقيات ايفيان أو بالرجال الذين تم إعدادهم في مخابره لينسجوا محنة الجزائر الثقافية. ليبقى التشوه كبيرا بما أحدثه من شروخ ثقافية واجتماعية وسياسية، ليبقى الدين الملاذ الأخير لأمة استهدفت في كيانها³.

وبإدراك المستعمر الفرنسي لدور الإسلام في نشر التلاحم فقد عمد إلى نشر المسيحية بدل الإسلام من خلال تحطيم نظام الزوايا وإنشاء محلها مدارس فرنسية كنموذج للمدرسة الجزائرية، كما كون جماعات خيرية من طرف "الأخوات البيض" لاستقطاب المرأة الجزائرية. وكانت هذه العمليات تهدف إلى طمس معالم الشخصية الجزائرية⁴. إضافة إلى الكثير مما يهدف إلى دفع الجزائريين للانسلاخ عن الدين الإسلامي.

¹ رشيد زوزو: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، غير منشورة، ص 141. 142.

² بلقاسم الحاج: مرجع سابق، ص 60.

³ بن قين اعمر: المشكلة الثقافية في الجزائر، ص 5. 6.

⁴ بلقاسم الحاج: المرجع نفسه، ص 59.

وبالرغم من قساوة المستعمر فقد استطاع المجتمع الجزائري الحفاظ على الدين الإسلامي كهوية دينية للمجتمع الجزائري، حيث إن الإسلام يمثل دين الدولة الرسمي في كل دساتيرها منذ الاستقلال. واتجهت إلى استرجاع نظام الزوايا وبناء المساجد. انطلاقاً من توجهات الدولة والشعب معاً.

إلا أنه والحقيقة تقال أن الدين الإسلامي ورغم أنه بحق دين الدولة والشعب إلا أن شذرات من بعض الطوائف وذوي التوجهات العلمانية مستمرة في محاولاتها للخروج بالدولة من الإسلام إلى اللاتكسية. إضافة إلى الحملات التبشيرية لصالح الديانة المسيحية والتي لم تتوقف منذ ما قبل الاستعمار الفرنسي إلى اليوم، وإن المتعمق في هذا الشأن ليجد الكثيرين ممن يتوجهون نحو المسيحية في المجتمع الجزائري لكنها نسب ضئيلة إذا ما قورنت بالمد الإسلامي لدى غالبية الشعب.

وقد لخص "بن علي مُجد" المسألة الدينية في الجزائر من خلال مداخلة له بعنوان "الديمقراطية الجزائرية على محك الإسلام واللاتكسية"، في إطار الملتقى الدولي "الظاهرة الدينية: قراءات جديدة من العلوم الإنسانية والاجتماعية" الفهم المغلوط الذي تشهده الساحة السياسية، حيث أن الداعون إلى إقامة دولة دينية يعتقدون أنهم يعيشون وضعاً لائكياً لا بد من استبداله بوضع ديني. والداعون إلى دولة لائكية يعتقدون أن الدولة الدينية تتهددهم. في حين أننا لم نتمكن لا من إقامة دولة لائكية ولا دولة دينية، فالدولة الجزائرية مازالت بصدد التأسيس، ومازالت تتجاذبها خيارات سياسية بعضها حداثي وافد من الغرب وبعضها إسلامي وافد من التراث*.

وفي هذا الصدد أكد "مصطفى عماري" في مقاله بعنوان "رهانات الهوية في الحقل الديني بالجزائر" إلى أن هناك هويات دينية تتبلور على هامش المؤسسات الرسمية أو ما يسمى التدين الشعبي الذي لا ينضبط ولا يخضع إلى معايير التدين الرسمي، وله عدة مصادر ومرجعيات من بينها توجهات الدولة ومؤسساتها ورموزها،

* للمزيد انظر دفاثر مجلة انسانيات: عدد 42، أكتوبر ديسمبر 2008، ص 111. 112، أخبار علمية الملتقى الدولي الظاهرة الدينية: قراءات جديدة من العلوم الإنسانية والاجتماعية أيام 14 15 16 أبريل 2008 جامعة معسكر .

وله أيضا من الإعلام المكتوب والسمعي البصري والأشرطة والمنشورات والكتب والتأويل، فالتدين الشعبي مرتبط في كثير من مظاهره بمختلف التحولات التي تحدث في المجتمع العولمة خصوصا الثقافية¹.

أما ما تعلق باللغة التي تمثل عنصرا هاما من عناصر الهوية الاجتماعية للمجتمعات فقد كانت محاولة فرنسة المجتمع الجزائري عن طريق التجنيس وإحلال اللغة الفرنسية مكان العربية من أولويات المستعمر الفرنسي الذي عمد إلى زرع بذور التفرقة على أسس عرقية لغوية بالأساس بين العرب والبربر في محاولة منه لزراعة بذور التلاحم التي كونها الإسلام².

وبالرغم من ذلك فقد استطاع الجزائريون أن يسترجعوا العربية لغتهم الرسمية، وأسفرت التعديلات الدستورية الأخيرة على ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية - بما تتضمنه هذه الأخيرة من لهجات متنوعة عبر التراب الوطني الجزائري على غرار اللهجة القبائلية، واللهجة الشاوية، واللهجة الترقية، واللهجة الشلحية، واللهجة المزابية...، والتي تم التوافق على المستوى الرسمي على توحيد تسميتها باللغة الأمازيغية-.

لكن التبعية للغة الفرنسية لغة المستعمر القديم لازالت مستمرة إلى اليوم لاسيما على مستوى بعض الإدارات وأجهزة الدولة كما تعتبر لغة تدريس لأغلب التخصصات العلمية والتقنية وبعض التخصصات الأخرى في الجامعة الجزائرية.

عمل الاستعمار الفرنسي منذ دخوله إلى الجزائر عملا جبارا في سبيل إلغاء الهوية الوطنية لا سيما ما تعلق باللغة والدين، حيث ركز كل تركيزه على محو نظام المدارس والزوايا المتعارف عليه كنظام يضمن استمرارية اللغة والدين، واتجه إلى نشر الجهل بين أوساط المجتمع الجزائري. وبعد إحكام سيطرته على كافة ربوع الجزائر اتجه إلى تعويض التعليم والتدريس بالنظام الفرنسي واعتماد اللغة الفرنسية. كما اتجه إلى بناء الكنائس والتبشير للمسيحية وكل ذلك بهدف القضاء على الهوية الوطنية.

¹ مصطفى عماري: رهانا الهوية في الحقل الديني بالجزائر، مجلة آفاق فكرية، مجلد 3، ع 7، 2017، ص 115.

² بلقاسم الحاج: مرجع سابق، ص 59.

غير أن المجتمع الجزائري ظل متمسكا بمقوماته بالرغم من الظروف القاهرة التي عايشها، وعلى سبيل المثال يؤكد "مُجد حربي" في مقاله "الوطنية الشعبوية بمدينة سكيكدة" المخصص لفترة الاحتلال الفرنسي ما قبل الثورة أن "كل الزمر الاجتماعية آنذاك كانت تشعر أنها تملك شخصية قاعدية تجب المحافظة عليها، والعوامل الموجهة هنا هي الدين الإسلامي واللغة العربية، ويمثل الوعي العرقي شعورا عميقا لدى هؤلاء. ويضيف أن الطبقات الاجتماعية الموضوعية اجتماعيا هي وحدها التي تنزع للانغلاق ضمن هذا الوعي أين يمثل الإسلام بالنسبة لها قانونا عريفا يضمن التضامن العشائري الذي يمتد إلى الله. وأن الإسلام ليس مجرد الوعي وإنما يتعلق الأمر بالانتماء إلى مجتمع، إلى ثقافة، وإلى حضارة شكلها الإسلام تشكيلا". ويضيف "لكن لا يجب أن نخطئ في تحليلنا ففي إطار الإسلام ... قد تشكلت المعارضة السياسية والاجتماعية"¹. وعلى ذلك فقد مثلت مقومات الهوية الوطنية الأساس الذي اعتمد عليه في مجابهة المستعمر والاتجاه إلى محاربه لتحرير الوطن.

زيادة على ذلك، وفي مرحلة الاستقلال الوطني تم مباشرة التوجه إلى إعادة إحياء الهوية الوطنية بترسيم الدين الإسلامي كدين للدولة الجزائرية، والعمل تدريجيا على تعريب المؤسسات التعليمية الجزائرية، بالإضافة إلى ما أسفرت عنه التعديلات الدستورية من ترسيم اللغة الأمازيغية كلغة وطنية وجب العمل على الحفاظ عليها وتطويرها وترقيتها.

3 الآثار الاجتماعية والثقافية للتوجهات الاقتصادية للدولة الجزائرية:

لا يخفى ما للعوامل الاقتصادية المنتهجة من اثر بالغ على اعتبار اتجاه الطابع التقليدي للمجتمع الجزائري نحو التغير لاسيما في ظل حركة الهجرة الكبيرة والارتفاع مذهل لنسبة سكان المدن. مما أسهم في قلب وباستمرار التركيبة الاجتماعية للمجتمعات المحلية الجزائرية بفعل المستعمر .

أما بعد الاستقلال فقد كان للتأثير القوي للسياسات الاقتصادية للدولة الجزائرية الحديثة في قلب بنية وتركيب المجتمع، ولا يخفى ما للعامل الاقتصادي من آثار بالغة في تغيير المجتمعات. وبصفة خاصة خلال

¹ مُجد حربي: الوطنية الشعبوية بمدينة سكيكدة، ترجمة: مُجد داود، مجلة دفاتر إنسانيات، عدد2، الجزائر: الهوية والتاريخ والتحويلات العمرانية، المركز الوطني للبحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 2010، ص 13.

مرحلة الاستقلال الوطني أين اتجهت الدولة إلى عدة خيارات اقتصادية في مقدمتها التصنيع الذي راهنت عليه الدولة الجزائرية لقيادة قاطرة التنمية والتطور ومواكبة مصاف الدول المتقدمة. والذي كانت له عديد الانعكاسات الاجتماعية خاصة من ناحية ما أحدثته من حراك سكاني ضخم تجاه المدن ومدن الأقطاب الصناعية على الخصوص. وهو ما انعكس في قلب التركيبة الاجتماعية للمدن بصفة عامة وللمدن الصناعية بصفة خاصة، وتعداه إلى التأثير في الأرياف التي استنزفت منها اغلب الطاقات البشرية لصالح المدن والحياة الحضرية والقطاع الصناعي والخدماتي مقابل هجرة الأراضى وإفراغ الأرياف والمناطق الجبلية.

فبعد 25 سنة من استقلال الجزائر مثلا، تغير المشهد الاجتماعي والاقتصادي في الجزائر، أين وجدت عديد المدن الصناعية والمركبات الضخمة على غرار سكيكدة وعنابة وارزيو... وارتفع عدد الوظائف من 800 ألف سنة 1962 إلى 2.3 مليون وظيفة في 1981، وانتقل مركز الجاذبية من الأرياف إلى المدن ووصلت نسبة التحضر 50% سنة 1988. كما شهد مواصلة الهجرة نحو أوربا وانتقال السكان إلى المدينة وحركة شباب الأرياف نحو العمل بالأجر وهي حركية اجتماعية فائقة للعادة مما عمل على إحداث انقلاب جغرافي، اجتماعي، وثقافي في المجتمع الجزائري¹.

ورغم موجات الحراك السكاني الكبير التي أحدثتها المستعمر الفرنسي إلا أن المجتمع الجزائري كان يوصف في السنوات الأولى للاستقلال بكونه مجتمعا ريفيا بدويا، يتكون في أغلبه من سكان بدويين ريفيين. ونتيجة لتيارات الهجرة بفعل العوامل الاقتصادية فقد تغيرت التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري تغيرا جذريا. وهو ما أسهم في خلخلة النظم والمؤسسات والأبنية الاجتماعية وتغييرها.

وفي هذا الشأن يعتبر "مُجد بوحبزة" في تحليله للتحويلات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الجزائري أن وضعيتي الريف والمدينة، -يقصد مجموع الفوارق الاقتصادية والخدماتية- في الجزائر هما سبب الحراك السكاني الضخم نحو المدن خلال مرحلة الاستقلال الوطني، مما أسهم في خلخلة كافة النظم الاجتماعية الحضرية والريفية على السواء. من خلال التساؤل عن وجه الجزائر عشية احتلالها من طرف فرنسا وكيف تبدو اليوم؟ وقد ركز على الفروقات بين الأرياف والمدن انطلاقا من تدني المستوى التعليمي في الأرياف

¹ بنجامين ستورا: مرجع سابق، ص 110.

وارتفاعه في المدن، وأنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للريفيين أصبحت حياة وثقافة المدينة غاية لهم. وذلك ما مثل أهم دوافع الحراك السكاني في الجزائر¹.

والحقيقة أن الحراك السكاني في الجزائر لم يرتبط أبدا بالسياسات الاقتصادية والتنموية فقط. بل أنه جاء كذلك كنتيجة لتوجهات الدولة لمسايرة النمط الغربي في الإدارة والخدمات والاقتصاد والتعليم والصحة وهو الأمر الذي فرضته التطورات الهائلة من جميع الجوانب والأصعدة في المجتمعات والدول جمعا. فقد كان لتطور التعليم والصحة والخدمات وارتباطها بالمجالات الحضرية بالغ الأثر في استقطاب الموجات البشرية من المناطق المهمشة والمناطق الأقل تطورا خاصة من المناطق الجبلية.

4. الآثار الاجتماعية للآزمة الأمنية:

إضافة إلى ما عاشته الجزائر خلال تسعينيات القرن الماضي منذ 1991 من أزمة سياسية متعددة الأبعاد مست مختلف القطاعات والميادين. والتي كان من أبرز تجلياتها الاجتماعية تدهور الوضع الأمني بشكل خطير في الأرياف والمناطق النائية والجبلية بصفة خاصة، حيث انتشرت ظاهرة الإرهاب بشكل فظيع أجبر الكثيرين على الهجرة إلى المدن فرارا من المجازر الشنيعة المرتكبة في حقهم. أين قدر عدد المهاجرين نحو المدن بمئات الآلاف إلى غاية سنة 2001.

5. الطبيعة الريفية للمجتمع الجزائري:

يؤكد "مُجد بومخلوف" في تصنيفه للمجتمع الجزائري بأنه مجتمع ريفي أو نصف متحضر على اعتبار أن نصف سكانه حاليا هم من الريفيين، والنصف الآخر مكون من أغلبية ريفية هاجرت نحو المدن، أي أنهم حديثي العهد بالحياة الحضرية². وهو ما يمكن دعمه بقول "ريدفيلد" إننا لو نقلنا ريفيا إلى مكان آخر ريفي بعيدا عن مجتمعه وكان مزودا بلغة المكان الجديد فإنه سوف يشعر بألفة سريعة. ويرجع هذا إلى

¹ حسين خريف: مرجع سابق، ص 77.

² مُجد بومخلوف: التحضر وواقع المدينة العربية دراسات في المجتمع العربي المعاصر، تحرير: خضر زكريا، ط1، الأهلي للطباعة والنشر، دمشق، 1999.

الأسس المشتركة للحياتين. فالحياة الريفية تكاد تكون واحدة في جميع أنحاء العالم. والمؤسسة على معايير ممتدة في العادات والعرف والتقاليد والقيم والرقابة الاجتماعية¹.

6. التنوع الثقافي والخصائص الاجتماعية:

أما ثقافيا فقد تطرق "بيير بورديو" إلى الخلفيات المشتركة وإلى نقاط التشابه والاختلاف بين مختلف الفئات المكونة للمجتمع الجزائري وإلى مكونات النسيج الاجتماعي لكل فئة من الفئات، أين يمثل الدين الإسلامي رصيذا مشتركا لكافة أطراف ومكونات المجتمع الجزائري². وركز بشكل متميز على البنية الاجتماعية والاقتصادية للجماعات، وأشكال الأسرة ونظم القبيلة والعلاقات الاجتماعية السائدة فيها. كما تعرض لتحليل نمط الحياة وأساليب التفاعل قبل أن يتطرق لدراسة العوامل المشتركة بينهم. فقد أشار إلى التنوع الثقافي والعرفي والانتماء. غير أنه لم يهمل العوامل المشتركة التي عملت على توحيد كل المكونات الاجتماعية واندماجهم في مجتمع واحد، والتي يعتبر الدين الإسلامي أهمها على الإطلاق، حيث عمل الإسلام على توحيد صفوف المجتمع الجزائري منذ قرون عديدة وهو الأساس الذي توحدت فيه كلمة الشعب للقضاء على المستعمر.

أما في تحليله للمجتمع فقد أكد "بورديو" أن وجود المجتمع الجزائري منذ زمن بعيد في القدم وقد ظل يتغير ببطء، حيث يأخذ غالبا التغيير اتجاهها واحدا لان التقاليد لا تشجع على التجديد والخروج على نظام العشيرة وأعرافها. أين يتم نقل القيم وتوارثها. بالقدر الذي يضمن الحفاظ على الجماعة بكل مكوناتها. وأين يؤدي العقد الاجتماعي إلى اضمحلال الفردانية المتأصلة داخل الوحدة الاجتماعية والمعيارية للجماعة، حيث القيم والمعايير هي المتحكمة في تواصل الأجيال وتوارث ثقافتها أبا عن جد في المجتمعات القروية، غير أن الأمر يبدو مختلفا في مجتمع المدينة حيث يمكن للفرد الكشف عن مشاعره وعلاقاته بالآخرين خارج ثقافة الجماعة، حيث يصير الخروج عن قواعد الضبط الاجتماعي أمرا ممكنا في الوسط

¹ للمزيد انظر: اسماعيل ميهوبي: مقدمة في دراسة المجتمع المحلي الريفي: تحليل سوسولوجي للنشئة الاجتماعية للتلميذ المراهق بالوسط الريفي، دار النشر جيتلي، برج بوعريبيج، الجزائر، 2014، ص 50. 53.

² للمزيد انظر: PIERRE BOURDIEU : sociologie de l'algerie , huitième édition, puf

الكبير أين لا يتسنى للجميع معرفة بعضهم، كما أن ذاتية الفرد تستطيع تحقيق قدر من الاستقلالية عن الوحدة الاجتماعية التي تضعف أواصرها في مجتمع المدينة بفعل اتساع شبكة العلاقات وتعقيدها¹.

7. الأسرة الجزائرية

تاريخيا فان أهم ما ميز المجتمع الجزائري في مرحلة ما قبل الاستقلال أنه مثل مجتمعا ذو أغلبية ريفية، يسيطر عليه النشاطات الفلاحية الزراعية. وعلى ذلك فقد ارتبط تركيب الأسر وبنائها وعلاقتها بخصوصيات النمط الريفي وغلبة الطابع الفلاحي.

حيث ارتبطت الأسرة الجزائرية بالأرض الأمر الذي ساهم في إرساء نمط معين من الأسرة الموسعة التي اتسمت بعلاقتها الاجتماعية بالتعاون والالتزام المتبادل. وقد انعكست محدودية الإطار الاقتصادي للمجتمع الجزائري على شكل الأسرة وعلاقتها المتمسك بالتعاون والتلاحم والتضامن الاجتماعي².

وتحضى الأسرة في المجتمع الجزائري بأهمية بالغة والمستمدة من الأدوار و الوظائف التي تؤديها من جهة ومن العقيدة الإسلامية التي تجعل من الأسرة أهم مؤسسة اجتماعية على الإطلاق. تضطلع بأسمى مهمة وهي مهمة إعداد النشء وتلقينهم أساسيات الحياة الاجتماعية.

ومن أهم خصائص الأسرة النووية التي تغلب على المجتمع الجزائري المعاصر أنها تتميز بقلّة عدد أفرادها وباستقلالها الاقتصادي والسكني، وخروج المرأة للعمل والمساهمة في الدخل الأسري

يؤكد "فاروق بن عطية" انه وبالرغم من أن تطور الأسرة الجزائرية كان عنيفا إلا انه لم يقض نهائيا على ملامح جذور الأسرة التقليدية الأبوية. وهو ما يؤكد حقيقة التغير في النظام الأسري إلا أن هذا التغير تم على مستوى البنية لا على مستوى الوظيفة. لان تواجد الأسرة النووية في الوسط الحضري لا يعني الانقطاع

¹ للعزيد انظر حسين خريف: مرجع سابق، ص 67.

² بلقاسم الحاج: مرجع سابق، ص 55. 56.

مع أسلوب الحياة التقليدي. حيث أثبتت الأبحاث أن الأسرة الجزائرية الحضرية بقيت ذات مضمون اجتماعي تقليدي¹.

وسرعان ما تعلم ملايين الجزائريين حياة الحضر التي كان لها آثار مفاجئة وأزمات حضرية أهمها أزمة السكن الذي أضحى في وضع مأساوي إضافة لعدم كفاية التجهيزات. الأمر الذي انعكس على سيورة التحول نحو الأسرة النووية واستقلالها في وقت كانت العائلة الواسعة تتفكك².

8. ذاكرة مطبوعة بالعنف:

في هذا الصدد ينطلق "حسن رمعون" في مقال له بعنوان "مسألة التاريخ في النقاش حول العنف في الجزائر" من إشارة علماء السياسة والمؤرخين في شكل تساؤلات مرفوقة ببعض التحفظات أن تاريخ الجزائر مطبوع بالعنف، إذ يسجل "يوسف نسيب" أن العنف قد استوطن في تاريخ الجزائر، بينما يتساءل "أحمد رواجعية" هل يشكل العنف عامل مكون للتاريخ وللثقافة الجزائرتين؟ ويكتب في الاتجاه نفسه "لويس مارتينيز" "وهكذا فإن الحرب الحالية بالنسبة لبعض الملاحظين لا يمكن أن تفسر إلا بخصوصية التاريخ المعاصر لهذه الدولة الناشئة... وخلافا لجيرانها المغاربيين فإن الجزائر قد تكون محكومة بشكل عميق بالعنف الذي ميز تاريخها³.

ولعل أزمة العنف في التسعينيات والعنف الذي عرفته حرب التحرير رغم اختلافهما الشديد. وبينهما مثلت العشريات الثلاث الأولى من الاستقلال مرحلة من النظام العسكري والعنف المؤسساتي الموسوم بالقمع الدامي لكل معارضة أو حتى بالاعتقال السياسي، وهنا تجدر الإشارة إلى مقولة العراقي "سمير الخليل" الذي يقول "أن الذاكرة التاريخية للعنف في الجزائر لازالت أكثر طراوة وواقعية... حيث تم التأسيس لعنف إيديولوجي بوصفه وسيلة للحكم مباشرة بعد الاستقلال". كما يقول "بنيامين ستورا" أن العنف الأولي في الجزائر المعاصرة يجد جذوره في الاحتلال الكولونيالي والذي يجسد عنف المستعمر. لقد كانت حرب

¹ نفس المرجع: ص 61.

² بنجامين ستورا: مرجع سابق، ص 110.

³ حسن رمعون: مسألة التاريخ في النقاش حول العنف في الجزائر، ترجمة: محمد داود، مجلة دفاتر إنسانيات، عدد2، الجزائر: الهوية والتاريخ والتحولات العمرانية، المركز الوطني للبحث في الأنثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 2010، ص 56.

التحرير عنيفة بقدر ما كان الاستعمار عنيفا. وبالتوسع في الماضي في البحث عن التفرد الجزائري المطبوع بالعنف والذي يعود إلى ما قبل 1830، في الفترة العثمانية وقبلها فوضوية العرب الهلاليين في البداية الأولى لانتشار الإسلام، وحتى في ثنايا الفترة القديمة للبربر. ومن المعروف أن التاريخ الكولونيالي الذي وجد الدعم من قبل علماء النفس التابعين لمدرسة الجزائر الذين كانوا لا يلبثون في الحديث عن الدافعية الإجرامية لسكان شمال إفريقيا¹.

ليختتم "حسن رمعون" مقاله بأنه لا ينكر أن تاريخ الجزائر المعاصر قد عرف فترات من العنف السياسي ومن الحماقة نفي ذلك، لكنه يرفض الاقتصار في تفسير الأزمة بالنزعة الوراثية للعنف بالبحث عن آثاره بالعودة إلى أقدم العصور حيث نستطيع أن نطبق ذلك على مختلف أقطار العالم بما فيهم أوروبا. ومن الجدير بالذكر انه لا يمكن تفسير العنف بشكل من الأشكال بواسطة تقاليد العنف إذ لا بد للظاهرة الاجتماعية أن تقارب انطلاقا من الظرف الذي نشأت فيه.

¹ نفس المرجع: ص 57.

خلاصة

حاولنا في هذا الفصل تقديم إطار نظري عام عن المجتمع الجزائري، ولعل أهم ما توصلنا إليه هو استمرارية تأثير الخلفية التاريخية للمجتمع الجزائري في مصيره ومصير مستقبله.

ولعل أوضح دليل على ذلك هو استمرارية الآثار التي خلفتها فترة الاستعمار الفرنسي للجزائر والتي لم تزال سلبياتها بعد ما يقارب الـ 60 سنة من تحقيق الاستقلال.

ورغم كل ذلك إلا أن المجتمع الجزائري ظل محتفظا بقيمه الأساسية والتي لم يتنازل عنها يوما بالرغم من محاولات الطمس والتوجيه المستمرة إلى الآن.

وتكمن خصوصية هذا المجتمع في عدم التفريط في القيم والعادات والتقاليد والرموز الهوية الوطنية هذه الأخيرة التي أضحت اليوم أكثر من أي وقت مضى تحب حمايتها ونقلها للأجيال القادمة

أما من الناحية السياسية والاقتصادية فإن عملا جبارا ينتظرنا ومنتظر الأجيال القادمة في محاولات الارتقاء إلى مصاف المجتمعات المتقدمة .

الفصل الرابع: الفصل الرابع: المدينة الجزائرية

تمهيد

أولا: الدراسة التاريخية للمدينة الجزائرية

ثانيا: المدينة الجزائرية في مرحلة الجزائر المستقلة

ثالثا التحضر والعمران في الجزائر الحديثة

رابعا: عوامل التحضر في الجزائر

خامسا: المدينة الجزائرية في الدراسات السوسولوجية والحضرية والعمرانية

سادسا: قراءة في خصوصيات المدينة الجزائرية

سابعا: أزمة المدينة الجزائرية

ثامنا: مدينة برج بوعرييج

خلاصة

تمهيد

لعل الاهتمام بدراسة المدينة الجزائرية كان متأخرا عن مسايرة ركب الدراسات السوسولوجية الحضرية، عدا بعض الدراسات التي حاولت دراسة التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري ومكوناته وخصائصه، والتي تطرقت لمجتمع المدينة من خلال دراسة بعض المدن التاريخية التي تجلت فيها الحياة الحضرية خلال التاريخ الاجتماعي للجزائر. حيث أن الدارس لهذا المجال ليلاحظ جليا النقص في الدراسات السوسولوجية للمدن الجزائرية لعل ذلك يرجع إلى التأخر العلمي الكبير مقارنة بدول أوروبا وأمريكا مثلا.

ومع بداية تشكل ملامح العلوم الحديثة في الجزائر ظهرت محاولات لمواكبة التطورات العلمية العالمية في مختلف المجالات. والتي جاءت إثرها مجموعة من الدراسات على يد الفرنسيين أو من الجزائريين الذين تمكنوا من دخول نادي المتعلمين والدارسين في عد الاستعمار. إضافة إلى عهد الاستقلال الوطني أين تكونت دراسات معتبرة في نطاق الجامعة الجزائرية التي اتخذت من المدينة والحياة الحضرية في الجزائر موضوعا لها. أين حاز موضوع المدينة على اهتمام الباحثين الجزائريين من مختلف التخصصات لا سيما علم الاجتماع والتاريخ وعلوم الهندسة العمران وغيرها.

وقد خصصنا هذا الفصل للمدينة الجزائرية، على اعتبار ما تتضمنه من خصوصيات تاريخية واقتصادية واجتماعية وثقافية. باعتبار أن دراستنا الراهنة دراسة ميدانية لإحدى المدن الجزائرية، ذات الطابع العمراني والنمط الحضري الخاص المستمد من الخصوصية الاجتماعية والتاريخية والثقافية للمجتمع الجزائري.

وفي محاولة منا استقراء بعض آراء من درسوا المدن الجزائرية سواء من وجهة نظر سوسولوجية توجهنا للتركيز على الخصائص الاجتماعية والثقافية. أو من وجهة نظر الدراسات العمرانية وذلك لمحاولة تشكيل إطار نظري عام عن المدينة الجزائرية. سننطلق من التحليل السوسولوجي العميق لواقع المدينة الجزائرية الذي قدمه نخبة من الباحثين الجزائريين. وكذا وجهة نظر المتخصصين في العمران، ثم للمراحل التاريخية للمدينة الجزائرية، فأسباب وعوامل نموها والمشكلات التي تعانيها.

ثم تناولنا في الأخير دراسة شبه وصفية ومونوغرافية لمدينة برج بوعرييج التي تمثل ميدان دراستنا الراهنة.

أولاً: الدراسة التاريخية للمدينة الجزائرية:

بداية وجبت الإشارة إلى الاختلاف الكبير بين المصادر والمراجع وبين المؤرخين الذين تناولوا تاريخ الجزائر القديم بصفة عامة، وموضوع تاريخ المدن والحياة الحضرية بصفة خاصة. فنجد من المؤرخين والدارسين من ينسب مدينة إلى حضارة معينة ومنهم من ينسب نفس المدينة إلى حضارة أو مرحلة تاريخية أخرى. وفي اعتقادنا أن التوجهات الشخصية للدارسين ومرجعياتهم الثقافية تلعب دورها البارز في مخرجاتهم الفكرية.

ويعتبر " مبارك بن محمد الميلي " في الجزء الأول من كتابه " تاريخ الجزائر القديم والحديث " أن تاريخ الجزائر (ليبيا تاريخياً) تاريخ ثري يرجع إلى العصور الحجرية الأولى، وأن ساكنيها كانوا من البربر الذين اعتبرهم استناداً لابن خلدون الأمة الثانية التي سكنت المنطقة¹. غير أن "حسن رمعون" يؤكد أن البربرية أو الأمازيغية هي اللغة الأصلية لما اصطلح عليه "بالمغرب" والذي ارتبط كمصطلح بالفتوحات الإسلامية. ويكتب " وكان ذلك هو ما عرف بليبيا أو ليو هيرودوت في إفريقيا الرومانية والتي جمعت افريقية، نوميديا، والموريتانيات"، والذي يمتد حالياً من البحر المتوسط إلى إفريقيا جنوب الصحراء².

وعرفت الجزائر مرور عديد الحضارات من البربر أنفسهم ومن الفينيقيين وقرطاجنة والروم وصولاً إلى العرب والمسلمين فالاسبان والعثمانيين والفرنسيين. والذين تركوا جميعهم بصماتهم في التاريخ الاجتماعي للجزائر.

واستناداً إلى الحضارات الكثيرة والمتعددة التي تعاقبت على المنطقة فقد عرفت المدن والحياة الحضرية في الجزائر منذ آلاف السنوات، والتي نشأت لأغراض مختلفة وبنيت من أجناس وحضارات متفرقة خلفت بصماتها واضحة في التركيبة الاجتماعية للمجتمع الجزائري، كما في تراثه المادي.

وإذ من الصعوبة فهم الظاهرة دون التطرق لبدايات ظهورها في الجزائر لمعرفة سيرورة التحول التي عرفتھا المدن الجزائرية فقد وجبت الإشارة لمختلف الحقب المهمة في التاريخ الجزائري لمعرفة جذور الظاهرة ومسارها الضارب في عمق التاريخ وصولاً إلى العصر الحديث.

¹ مبارك بن محمد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج1، مرجع سابق، ص 91 92.

² حسن رمعون: البلاد المغاربية بوصفها جماعة متخيلة، مجلة دفاتر إنسانيات، مركز البحث في الأنتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ع4، وهران، الجزائر، 2013، ص104.

وهنا يشير الباحثون إلى أن ظاهرة التحضر في الجزائر قديمة إلى الحد الذي يصعب فيه تحديد الحقبة التاريخية التي ظهر فيها أول تجمع حضري فيها. وأول الإشارات حول نشأة المدن تعود إلى القرن الثالث قبل الميلاد في عهد الدولة النوميدية وعاصمتها "سيرتا"، والتي هيأت الظروف لقيام عديد المدن المتميزة⁽¹⁾. كما تدل الآثار المادية على آلاف المدن المشيدة في مختلف ربوع الخريطة الجغرافية للدولة الجزائرية الحديثة، سواء من المدن التي بناها السكان الأصليون أو من مختلف الحضارات الإنسانية المتعاقبة على المنطقة. وهنا يمكن اعتبار كل من مرحلة الحكم العثماني ومرحلة الاستعمار الفرنسي من أهم المراحل بما خلفته من مدن لاتزال مأهولة بالسكان إلى يومنا، والتي شكلت بذرات المدن الكبرى الجزائرية في العصر الحديث.

1- المدينة الأمازيغية البربرية:

يؤكد "المهدي البوعبدلي" أنه مما لا شك فيه أن معظم القبائل البربرية التي استوطنت الجزائر منذ عشرات القرون تكونت منها إمارات ودول ساهمت في تغيير مجرى وجه التاريخ العالمي وأثرت في مساره².

ويؤكد الميلي أن البربر كانوا يعيشون على الزراعة، إلا أنهم أسسوا مدنا عظيمة منها ما طوى عنا التاريخ خبره وأغفى كر الغداة والعشي أثره، ومنها ما بقي ذكره مرعيا لو حوفظ على موقعه فلم يزل موضع عمارته مرثيا³. وفي تناوله للعواصم الكبرى لملوك البربر ذكر الميلي أن العواصم والمدن البربرية تعددت بتعدد ملوكهم وحكامهم. وهذا ما يؤكد عبد الرحمان الجيلالي بقوله "...وعلى كل فإن من يطلع على تاريخ البربر يرى أنهم أمة عظيمة لها حضارتها ومدنيتها المثلى... مع ما كان لها من الملك والدولة وكثرة عددها"⁴. ولقد مثلت نوميديا القديمة أهم معالم التاريخ البربري. ومن بين أهم نماذج المدن والعواصم نذكر:

- مدينة قرطبة (cirta) : لم يعلم تاريخ تأسيسها، غير أنه يميل إلى أن البربر أسسوها على عهد الفينيقيين. وكانت مزدهرة وقلعة ممتعة حصينة عجز الوندال عن فتحها رغم احتلالهم لقرطاجنة وروما.

¹ محمد الهادي لعروق : عملية التحضر في الشرق الجزائري ، رسالة دكتوراه ، جامعة الإسكندرية ، 1988 ، ص 37، غير منشورة.

² المهدي البوعبدلي: تاريخ المدن، مجلد 2 ، جمع وإعداد: عبد الرحمن دويب، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع ، المحمدية، الجزائر 2013 ، ص 7.

³ مبارك بن محمد الميلي: مرجع سابق، ص 111.

⁴ عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج 1، ط 1، 2، مكتبة الشركة الجزائرية للجزائر مرازة وبوداود وشركائهما و دار مكتبة الحياة بيروت، 1965، ص 50.

واستمرت على عهد الملوك الأولين من البربر. وعرف عنها الازدهار العمراني والبناءات الأنيقة وازدهار المعارف والتجارة، وعرفت في عصر الرومان بكثرة السكان وسعة العمران. وفي القرن الرابع للميلاد دخلها "مكسنتيوس الروماني" أثناء حربه مع "قسطنطين" وعاث فيها فسادا وأحرقها، وبعد انتصاره قام بتجديدها واسترجعت عظمتها وعمارتها. وهي لهذا العهد كثيرة المباني واسعة العمران. وإلى هذا العهد لم تبلغ حدودها التي كانت عليها، تعرف باسم قسنطينة نسبة ل قسطنطان أخت قسطنطين مجدد المدينة¹.

- مدينة يول : التي تعتبر من أحد المراسي التي أسسها الفينيقيون، و أول من اتخذها عاصمة من البربر "يوكوس الثاني"، وفي عهد "يوبا الثاني" بلغت مبلغا عظيما من العمران والحضارة الذي اعتمد في تشييد مبانيها الجميلة وقصورها الأنيقة على أيد إغريقية وافريقية وهي المعروفة اليوم بمدينة شرشال.

- مدينة هبون: عاصمة "يوبا الأول" واتخذها الوندالي "جنسريق" عاصمة له. وهي من عواصم الفينيقيين والبربر والمسيحيين (مدينة القديس اغسطين) والمسلمين الذين دعواها ب بونة، وتعرف اليوم بعنابة².

إضافة إلى عديد المدن على غرار ، ارشقول ، صبيغة وغيرها. وفي هذا الشأن يضيف عبد الرحمان الجيلالي "إن من أشهر المدن والعواصم التي سكنها البربر بهذا القطر عاصمة الوطن وأم القطر الجزائر، كان فيها بنو مزغنة الصنهاجيون، وجرجرة ببلاد زاووة، ووارقلة بنو ورجلان، في جنوب صحراء الجزائر والمنيعه وندرومة وتيهرت وتلمسان وما بين شرشال وتنس وجبال ونشريس، ونواحي جبال عمور بوهران ، وبين ثنية الاحد وتيارت، وسوق اهراس وجميلة وفج مزالة غرب قسنطينة، ونواحي بلاد الشبكة مصاب أو ميزاب³."

2- المدينة الجزائرية في عهد الفينيقيين:

شكل الفينيقيون حضارة إنسانية رائدة في عصرهم ، وهم قوم امتهنوا التجارة في البحر المتوسط انطلاقا من الغرب نحو سواحل أوروبا الشرقية والغربية وشمال إفريقيا، انتقلت هذه الحضارة نحو شمال إفريقيا فيما عرف

¹ للمزيد انظر مبارك بن محمد الملي:المرجع السابق، ص 234-235

² للمزيد انظر نفس المرجع، ص 237-238.

³ عبد الرحمان بن محمد الجيلالي: مرجع سابق، ص 56-57.

بدولة قرطاجنة ، أو قرطاجنة، التي بلغت حسب المؤرخين مبلغا عظيما من العمران والحضارة .

من بين المؤرخين من ينسبون نشأة بعض المراكز العمرانية في الجزائر إلى الفينيقيين ومن أمثلة هذه المراكز هيون بمدينة "عنابة" الحالية، وإجلجي بمدينة "جيجل" ، وصلداي بمدينة "بجاية" والتي مثلت في بادئ الأمر كمراكز للاستراحة والتزود منها وإصلاح السفن للبحارة الفينيقيين¹.

وقد قام الفينيقيون بعد تأسيس قرطاجنة باقتطاع أجزاء كبيرة من الأراضي النوميديّة شرق الجزائر حاليا استوطنوها ودخل أهلها تحت طاعتها وسميت بليبيا فينيقيا وسمي سكانها بالبونيقيون، ومن أمثلة المدن روسفاد "سكيكدة"، شولو "القل"، مدوروس "مداوروش"، تغاست "سوق أهراس"².

- مدينة الجزائر مدينة فينيقية التأسيس: تعتبر أكبر المدن وأثراها اقتصاديا واجتماعيا في العصر الحديث والحاملة للقب عاصمة البلاد منذ قرون عديدة، حيث اعتبر الكثير من المؤرخين أنها نشأت في البداية كمعبر تجاري على يد الفينيقيين. في هذا الصدد، يؤكد العربي اشبودان انه وخلافا لتقارير بعض المؤرخين الاستعماريين فان مدينة الجزائر تنبثق عن عدة عهود تاريخية ضاربة في القدم إلى أكثر من 3000 سنة³. كما يؤكد أن البحارة الفينيقيين الذين أغرقتهم مزايا الموقع كانوا أول من أسس مرفقا تجاريا فيها، أين كانت تسمى "اكوزيم"، ويضيف أن لا شك في اعتماد هذا المفهوم كون الجزائر ذات أصل فينيقي⁴.

3- المدينة الجزائرية في العهد الروماني:

سيطر الرومان على شمال إفريقيا تدريجيا، وتعرضت الجزائر إلى الاستعمار الروماني، من خلال الحملات الاستعمارية التوسعية لدولة روما، والذي صاحبه استيطان كامل بمعنى الكلمة. ويظهر ذلك في الآثار والشواهد الأثرية التي تبين انتقال النمط المعماري الروماني إلى الجزائر وبصفة خاصة في المناطق الشمالية.

¹ مبارك بن محمد المليي: نفس المرجع، ص 130-131.

² نفس المرجع، ص 134

³ العربي ايشبودان: مدينة الجزائر: تاريخ عاصمة، ترجمة جناح مسعود، مراجعة حاج مسعود مسعود، المعهد العالي العربي للترجمة(الجزائر)، دار القصة للنشر، 2007، ص15.

⁴ نفس المرجع، ص 19.

وقد خلف الرومان عدة مستوطنات تبدو كشواهد تاريخية على النمط الراقي للحياة الحضرية التي عرفتها الجزائر آنذاك. وأغلب المدن الرومانية تم بناؤها لأهداف عسكرية، ثم سرعان ما أعجب الرومان بالوسط الجزائري فشيّدوا أجمل المدن بمختلف مناطق البلاد والتي لا تزال آثارها موجودة حتى الآن. مثل: هيبور بيجيوس "عنابة"، إيجيلجيلي "جيجل"، سالداي "بجاية"، أكوزيوم "الجزائر"، إضافة إلى مدن أخرى في الداخل والهضاب العليا مثل: سيرتا "تسنطينة" سيتيفيس "سطيف"، بوماريا "تلمسان"⁽¹⁾.

ويقول مبارك المليي أن الرومان لما حلوا بالجزائر استولوا على كثير من الأراضي، وبنو المنازل الشاهقة ووسعوا نطاق المدن التي حلوا بها، فكانت "قرطة" تشتمل على مدينتين داخلية وخارجية، كما أن ميله وسكيكدة والقل وجميلة كانت قرى صغيرة ثم أصبحت مدنا عظيمة... وتنقسم المدن الرومانية إلى خمسة أقسام: مدن بحرية ومدن عسكرية ومدن فلاحية، وعواصم أولية وثانوية، ومدن الزهة على غرار جميلة². ويضيف أن بعض المؤرخين يقولون بأن الرومان أكملوا حضارتهم بالجزائر حتى أصبحت لا فرق بينها وبين حضارة روما. غير أنه يؤكد أن استيلاء روما على الجزائر إنما أفاد الرومان ولم يفد البربر لا أخلاقيا ولا اقتصاديا إلا عرضا، بل أنه بعكس ذلك اضر بهم...³.

4- المدينة الجزائرية في عهد الوندال:

الوندال أمة حربية متعصبة لمذهبها فلم يشتغلوا بإفريقيا إلا بالغزوات البحرية والاضطهادات للأرثوذكس، فلم يفيدوا الوطن بعلم ولا بصناعة بل كانوا سببا لنقص عمرانهم وعلّة لخرابه ومادة لإذكاء نار الثورات به... أما الوطن الجزائري فلم يدخل عليه أي تغيير إداري ولا استعماري بل أبقى لساكنته نظامهم القديم وولاتهم ومجالسهم البلدية وشرائعهم الذاتية...⁴. ومن هذا المنطلق فإننا لم نتمكن من العثور على أية أدلة

¹ بشير التيجاني: التحضر وتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 14.

² مبارك بن محمد المليي: المرجع السابق، ص 275.

³ نفس المرجع، ص 315-320.

⁴ المرجع نفسه، ص 343-347.

في حدود اطلاقنا على استثمار الوندال في تعمير الجزائر خلال فترة حكمهم، أو إنشاء المدن والحوضر، بل تلخصت هذه الفترة في بسط النفوذ على المناطق المأهولة والاستفادة من خيراتها .

5- المدينة الجزائرية في العصر الإسلامي:

بالرغم من الاختلاف الجلي بين المؤرخين والدارسين للفتح العربي الإسلامي لشمال إفريقيا، فمنهم من أكد على الدخول من خلال حروب وثورات ومقاومات شرسة مستغلين بحرب كسيلة وعقبة بن نافع رضي الله عنه ومقاومة الكاهنة وغيرهما من ملوك وحكام البربر المتحالفين مع الروم. في حين أكد البعض على سلاسة الفتح وتقبل دين ولغة الفاتحين مستغلين في ذلك على سرعة انتشار القادمين من العرب في مختلف ربوع شمال إفريقيا من القيروان إلى تلمسان وتيهرت وطنجة عبورا إلى الأندلس.

والأكيد أن العرب لما قاموا بفتح المغرب اختلطوا بالبربر وامتزجوا بعضهم ببعض فتصاهروا وتساكنوا في المدن والضواحي ولم يكن لهم تفوق على البربر في جميع الحقوق إلا ما كان من الولاية العامة¹.

وعرفت الخريطة الحضرية في هذه المرحلة توجهها نحو المناطق الداخلية في الهضاب العليا والمناطق الجبلية، وكانت المراكز الحضرية في هذه الفترة على علاقة وثيقة بالأنشطة الزراعية والتجارية على الخصوص.

ومن أهم نماذج المدن المزدهرة في العهد الإسلامي مدينة بجاية التي كانت اسما للقبيلة البربرية الساكنة بالجبل الذي اختطت فيه المدينة، وسميت في أول عهدها بالناصر، نسبة لمؤسسها "الناصر بن علناس" وكانت عاصمة القسم الغربي لمملكة بني زيري الممتد من حدود تونس إلى تلمسان إثر قيام الناصر بنقلها من قلعة بني حماد نحو بجاية. وقال فيها الإدريسي "أما بجاية فإنها عمرت بخراب القلعة، وهي التي تنسب دولة بني حماد إليها، والقلعة كانت في وقتها وقبل عمارة بجاية دار الملك لبني حماد"². وقد ذهب المؤرخون إلى أن بجاية وجدت قبل ذلك كقبيلة على البحر. وأن تحولها لعاصمة للحماديين بث فيها الحياة الحضرية.

¹ المرجع نفسه، ص 43.

² المهدي البوعبدلي: مرجع سابق، ص 505.

وقد قال فيها "ابن فضل الله العمري" أنها ثانية مدن إفريقيا لا من حيث المناظر والموقع والأهمية التجارية ووفرة المنتوجات فحسب، بل هي حصينة مزهرة بفضل البواخر التي تتردد عليها وتجلب لها بضائع الدنيا¹. كما قال فيها "الإدريسي" "وبها القوافل منحطة والأمتعة إليها برا وبحرا مجلوبة والبضائع بما نافقة وأهلها مياسير تجار وبها من الصناعات والصناعات ما ليس بكثير من البلاد...وبها دار صنعة لإنشاء الأساطيل والمراكب والسفن..."²

وقد ساهم انتقال عواصم الحكم والإدارة مع تعاقب الدويلات الإسلامية في تزايد أعداد المدن ، حيث ساهم في تشكيلها الرستميين والأغلبة والصنهاجيين والحمايين...، إضافة إلى المهاجرين من الأندلس.

6- المدينة الجزائرية في عهد الأتراك :

ويعتبر "أبو القاسم سعدالله" أن المجتمع الجزائري في هذا العهد "كان مجتمعا مدنيا، لعبت فيه المدينة دورا بارزا في حياة السكان، وأن التطور الاقتصادي والعمراني لبعض المدن جعل الريف يتمدد شيئا فشيئا وأخذ الناس يخرجون من طور القبيلة والعرش والدوار إلى طور المدينة والتعايش السكاني المتكامل. ومع ذلك فلا يمكننا أن ندعي بأن المجتمع الزراعي الاقتصادي انتهى في هذا العهد"³. وأصبحت المدينة تلعب دورها الإقليمي بالمفهوم الحضري الحقيقي، وتنوعت الحياة الحضرية وأنشطة المدن في مختلف المجالات، وأصبحت المدن الجزائرية لا تقل عن مدن العالم أهمية، كما زادت وظائفها العسكرية والإدارية.

والملاحظ أن عديد مدن الهضاب العليا والجنوب فقدت أهميتها بعد تلاشي دورها التجاري والصناعي، ذلك أن الأتراك لم يعملوا على تطوير المدن إلا بالقدر الذي يضمن بقائهم⁽⁴⁾. وقدرت نسبة التحضر في نهاية حكم الأتراك بحوالي (5%)⁽⁵⁾. من إجمالي سكان الجزائر موزعة عبر عدة مدن ومراكز حضرية، من

¹ نفس المرجع، ص 506.

² المرجع نفسه، ص 30.

³ أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي: الجزء الأول 1500-1830، ط 1، دار الغرب الاسلامي، طباعة دار صادر، بيروت، لبنان، 1998، ص 184- 185.

⁴ بشير التيجاني: التحضر و التهفة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 14.

⁵ محمد السويدي: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1984، ص 80.

أهمها الجزائر العاصمة، بمجموع سكاني لا يزيد عن 30 ألف نسمة، تليها كل من قسنطينة وتلمسان مابين 12 إلى 14 ألف نسمة⁽¹⁾، إضافة إلى بجاية ، وهران، عنابه. ومن أهم نماذج المدن في تلك الفترة:

- **مدينة الجزائر العاصمة:** كانت مدينة الجزائر معبرا تجاريا فينيقيا، أطلقوا عليها تسمية **أكوزيم**، ونمت وتوسعت في عهد الرومان والبيزنطيين، أين أصبحت تعرف باسم **أكوزيوم**، ثم أعيد تعديل المدينة على يد "**بولوغين ابن زيري**" في القرن العاشر للميلاد، وأصبحت عاصمة في القرن السادس عشر على يد "**الداي خير الدين**" في العهد التركي، أين عرفت ازدهارا في العمران والتجارة والملاحة البحرية². وقد مثلت عاصمة البلاد آنذاك وأكبر المدن سكانا ومساحة وأرقاها اقتصاديا وثقافيا. و تعتبر هذه المرحلة أهم مراحل تاريخها القديم أين اكتسبت لقب عاصمة للبلاد، ويقول بهذا العديد المؤرخين في مقدمتهم "**أبو القاسم سعدالله**": " لم يكن للقطر الجزائري قبل القرن العاشر وحدة سياسية جغرافية ولذلك لم تكن له عاصمة سياسية واحدة، فلا قسنطينة الحفصية ولا تلمسان الزيانية كانت عاصمة للقطر كله مثلما أصبحت عليه مدينة الجزائر في العهد العثماني، التي تحولت من قرية مجهولة وعرة المسالك إلى عاصمة للقطر كله، وأصبحت تدريجيا عاصمة للنشاط العثماني في البحر المتوسط ، و منطلقا للتوسع باتجاه الشرق والغرب"³.

وهنا تجدر الإشارة إلى أن مدينة الجزائر قبل الأتراك كانت وافة العمران و كافة أسبابه، من أسواق وتجارة وحصون ومساجد. وكان مرساها عامر بالسفن وكانت أفضل من جميع بلاد إفريقيا ، وأعمر، وأكثر تجارا وفضلا، وأوجد سلعة ومتاعا، وأصبحت على عهد الأتراك مدينة دولية سكانها من مختلف الأجناس⁴.

- **مدينة قسنطينة:** تمثل هذه المدينة في العصر الحديث إرث وهوية في الوقت نفسه يمثل ما بقي من قيمة اجتماعية فضائية وتاريخية¹. بالنظر لتعاقب الحضارات عبر الحقب التاريخية عليها. تأتي في المرتبة الثانية من

من

¹ احسن بن ميسي: مرجع سابق، ص89.

² فوزي بودقة: وجه مدينة الجزائر وجوانب من مسارها العمراني، دفاتر مجلة انسانيات، عدد مزدوج 44 و45، افريل . سبتمبر 2009، ص 47.

³ ابو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص168-169.

⁴ نفس المرجع: ص 169-173.

حيث الأهمية في العهد العثماني، ومن المؤرخين من يرى بأنها مثلت أكبر الأقاليم الثلاثة للدولة آنذاك مساحة وسكانا، ضمت ما يقارب المائة ألف نسمة. وكانت أهلة جدا بالسكان، وكانت أكبر وأجمل من مدينة الجزائر، وذكرت المصادر أن المدينة جمعت حوالي تسعة وثلاثين ألف نسمة قبل الاحتلال الفرنسي، مثل سكانها الحضر الأغلبية ممثلين بالسكان الأصليين ومن استوطنوها لاحقا من الأندلس وبجاية وتونس والأتراك، وجالية كبيرة من اليهود، وبعض الزوج القادمين من الصحراء، إضافة إلى ميزاب والبسكرة وأهل سوف والزواوة، وضمت قسنطينة عمرانا كثيرا، وكانت ذات شهرة علمية في العالم الإسلامي، وكانت كثيرة الأسواق والحمامات والدور الجميلة واشتهرت بالصناعة الطرز المحلي والصياغة والصناعات النسائية².

– **مدينة تلمسان:** اتجهت المدينة خلال هذا العهد إلى فقدان قيمتها نتيجة الاحتلال الإسباني لوهرا، أين عرفت تدهورا اقتصاديا وسياسيا، وأسهم الصراع الإسباني والعثماني والزياني في المنطقة في تدهور وضعها الاجتماعي والثقافي، الأمر الذي أدى لهجرة كبيرة نحو المغرب و ظلت طيلة العهد العثماني مدينة مهزومة تعاني الفقر، خاصة مع انتقال الزعامة السياسية إلى مازونة ومعسكر ومستغانم ثم وهران³.

مدينة المدية: يقول " البوعبدلي" أن مدينة المدية كما ضبطها ابن خلدون وهي كبقية مآثر بلكين ووالده قبله مركز حربي لم تشتهر كمدينة لها أهمية إلا بعد ستة قرون، أي في العهد التركي حيث اتخذت قاعدة لباي الولاية. أما قبل فإنها كانت قاعدة حربية ضمن أربع قلاع تابعة لإمارة بني توجين التي تكونت في عهد باديس حفيد بلكين⁴. وعلى ذلك فهو يؤكد أن الأتراك من منحوا لقب المدينة للمدية التي أصبحت فيما بعد عاصمة لبابليك التيطري تقع على محور ربط دار السلطان ببابليك الغرب والمغرب الأقصى. حيث أخذ دورها الحضاري يتعاظم انطلاقا من دورها السياسي والعسكري والاقتصادي .

¹ زولبخة بومعزة: مدينة قسنطينة القديمة واشكالية التراث المعماري، دفاتر مجلة انسانيات عدد2، الجزائر: الهوية والتاريخ والتحولات العمرانية، المركز الوطني للبحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ، وهران ، الجزائر، 2010، ص 120.

² ابو القاسم سعد الله: مرجع سابق، ص 173-176.

³ نفس المرجع: ص 177.

⁴ المهدي البوعبدلي: مرجع سابق، ص 28.

إضافة إلى كل "من عنابة وبجاية وبسكرة وتقرت وميزاب وواد سوف وورقلة وعين ماضي والمدينة وشرشال ومليانة و... "وعليه يمكن القول أن المجتمع الجزائري في العهد العثماني كان مجتمعا مدنيا لعبت فيه المدينة دورا بارزا في حياة السكان، أين بلغ عدد سكان الجزائر حسب معظم التقديرات خمسة ملايين نسمة ، وقد جعل التطور الاقتصادي والعمري لبعض المدن الريف يتمدن شيئا فشيئا¹.

لقد كانت مرحلة العثمانيين غنية على مستوى الحياة الاجتماعية بصفة عامة والحياة الحضرية بصفة خاصة، حيث تميزت بتكيفية اجتماعية متعددة الانتماءات من السكان الأصليين والأتراك الوافدين والأندلسيين المهجرين والأوربيين واليهود والمسيحيين، وكل عمل على نشر حضارته بين الجزائريين، الأمر الذي انعكس على جميع جوانب الحياة الاجتماعية، فعرفت ازدهارا في الصنائع والتجارة والتعليم ... صاحبه تطور معماري راقى لعل أوضح دليل على ذلك الآثار والشواهد المستمرة إلى اليوم.

وكملاحظة هامة يقول "مبارك الملي" ولئن كان من خصائص المدن الكبرى هو ان تجمع سكانا من جهات متنوعة، فإن سكان المدن الجزائرية على الرغم من رابطة المدينة كانوا في العهد التركي ينقسمون إلى طوائف معينة حسب الأصول والجهات التي ينتمون إليها. فهناك الأتراك الذين كانوا يشكلون الطبقة الحاكمة التي تسند إليها أهم المسؤوليات وتقتطع أحسن الاحواش، وهناك أهل المخزن من القبائل الحليفة الذين يملكون أراضي خصبة وقد يحترفون تجار مربحة. وهناك القادمون من وادي ميزاب الذين كانوا يشتغلون جزارين كما كانوا يشتغلون بتسيير الحمامات والطواحين. وهناك القادمون من بسكرة الذين كانوا يحترفون الحمالة ونقل الماء. وهناك السود المتحررون الذين احترفوا الموسيقى وفنون البناء. وهناك القادمون من الجبال الذين كانوا يشتغلون عمالا بالأجرة... الخ².

¹ ابو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي: الجزء الأول 1500-1830، ط 1، دار الغرب الاسلامي،.....ص 184.

² مبارك بن محمد الملي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، مكتبة النهضة الجزائرية الجزائر، طباعة أ. بدران وشركاؤه، بيروت، لبنان، 1964، ص 315.

7- المدينة الجزائرية في عهد الاحتلال الفرنسي :

شرع المستعمر منذ دخوله الجزائر في إقامة شبكة القواعد العسكرية التي تحولت إلى مدن ومراكز عمرانية، وشهدت الجزائر توسعا حضريا كبيرا. أين قام المستعمر بتوجيه الشبكة العمرانية لخدمة الاقتصاد الفرنسي، شكل فيها المستوطنون الأوروبيون أكثر من ثلثي السكان حيث لم تتجاوز نسبة السكان الحضر الجزائريين (20%)⁽¹⁾. الذين توجهوا نحو الأرياف وشكلوا عمراناً ريفياً بدلا من العمران الحضري. لذلك فمن السمات الأساسية لعمران الجزائريين آنذاك أنه عمران ريفي بدوي. وأمام هذه المستجدات تعرضت الأنوية الحضرية التاريخية في الجزائر إلى تدهور حاد في قاعدتها الاقتصادية لأنها لم تستطع الصمود أمام الوظائف والأنشطة التي أنشأها المستوطنون⁽²⁾. وتجدر الإشارة أن المنشآت العمرانية التي أقامها الفرنسيون أصبحت تشكل نطاق عمراي متميز عن المدن الجزائرية التاريخية⁽³⁾. إذ ومنذ دخول الفرنسيين سنة 1830 وإلى غاية 1910 والتي تعتبر مرحلة استكمال الغزو الفرنسي للجزائر، تم توسيع الاستيطان الأوروبي على حساب الأراضي الزراعية والسهول الخصبة. وإقامة المستوطنات والأحياء الأوربية بالقرب من المدن الجزائرية العتيقة وتدعيمها بالهياكل الأساسية⁽⁴⁾. وتميزت هذه الفترة بسياسة التشريد والطرده ونزع الملكيات وتهجير الجزائريين نحو الأرياف و البوادي⁽⁵⁾. وبلغت نسبة التحضر نحو (15%) نتيجة توافد الأوروبيون الذين أصبحوا يمثلون حوالي (40%) من السكان⁽⁶⁾.

تلتها مرحلة ثانية من 1911 إلى ما قبل اندلاع الثورة التحريرية المظفرة سنة 1954 والتي تميزت ببداية نزوح الجزائريين نحو المدن، وبداية ظهور عمران الصفيح حيث أن فترة الاحتلال طالت بصفة سمحت بتكوين

1 نوبصر بلقاسم: التصنيع والتغير الاجتماعي في مدينة قسنطينة، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1990، غير منشورة، ص 140.

² محمد بومخلوف: التحضر، مرجع سابق، ص 122.

3 محمد الهادي لعروق: مرجع سابق، ص 40.

⁴ بشير التيجاني: مرجع سابق، ص 29.

⁵ محمد بومخلوف: نفس المرجع، ص 125.

⁶ محمد الهادي لعروق: نفس المرجع، ص 129.

نوع من الألفة وتقبل الأجنبي عند الجزائريين. بعد تغير الأجيال على مدى ما يقارب القرن من الزمن من جهة. إضافة إلى الحاجة الملحة للعمل لدى المعمرين المستوطنين في المدن⁽¹⁾.

أما بعد 1954، فقد شهدت نموا حضريا مرتفعا، ارتبط بحركة السكان من الأرياف نحو المدن. بسبب انعدام الأمن، وسياسة التشريد والتقتيل الجماعي، وإقامة المحتشدات لعزل السكان عن الثورة⁽²⁾. إضافة إلى المشروع الاقتصادي "مشروع قسنطينة 1958. 1962"، الذي يرمي إلى إقامة قاعدة صناعية وخلق مناصب العمل خاصة في المدن الكبرى. وتشير التقارير عام 1962 إلى أن حركة الهجرة قد مست (80%) من الجزائريين⁽³⁾.

ثانيا: المدينة الجزائرية في مرحلة الجزائر المستقلة:

نالت الجزائر استقلالها أخيرا صيف 1962، بعد استعمار دام 132 سنة عاث في البلاد فسادا. فقام خلالها بتفكيك النظام الاجتماعي للمجتمع الجزائري، وعمل على طمس مكونات الهوية الوطنية، كما قام خلالها بتوجيه النظام الاقتصادي الجزائري لخدمة احتياجات فرنسا والأوروبيين الذين مثلوا الفاعلين الاجتماعيين والاقتصاديين الفعليين في المجتمع الجزائري آنذاك .

في هذا الصدد يؤكد "بنجامين ستورا" أن الجزائر عانت من إعاقات شديدة الوطأة، فقد كانت الحرب قاتلة وطويلة الأمد. كما نفذت المنظمة العسكرية السرية التي تضم أنصار الجزائر فرنسية سياسة الأرض المحروقة إبان مرحلة الثورة والتي عانى منها الاقتصاد معاناة خطيرة. ضف أن إمارات التفكك الاجتماعي كانت قد تراكمت قبل الاستقلال بفترة طويلة خاصة مع انتشار البطالة وتضاعف أعداد مدن الصفيح⁴.

الصفحة 4.

¹ محمد بومخلوف: نفس المرجع، ص 125.

² بشير التيجاني: مرجع سابق، ص 20.

³ محمد بومخلوف: التحضر وواقع المدينة العربية دراسات في المجتمع العربي المعاصر، تحرير: خضر زكريا، ط1، الأهلي للطباعة و النشر، دمشق، 1999، ص84.

⁴ بنجامين ستورا: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، ط1، مطابع وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012، ص 12.

* للمزيد انظر بنجامين ستورا: مرجع سابق، ص 12، 13.

وهنا واعتمادا على التحليل الذي قدمه كل من "بيير بورديو وعبد المالك صياد" فهو يؤكد على أن تهميش الفلاحين وإفقارهم أدى إلى انتقال سكان الأرياف مما أسهم في إحداث القطيعة بين الفلاحين والأرض رغم أن الجزائر سنة 1962 كانت لا تزال مجتمعاً فلاحياً بدرجة كبيرة. حيث كانت حركة التصنيع شديدة البطء ، وتوجب الانتظار حتى حرب الاستقلال لكي تعلن فرنسا عن مشروع قسنطينة 1960.1958 الرامي إلى تصنيع البلاد. ورغم ذلك فقد بقيت الجزائر حتى عشية الاستقلال بلداً زراعياً، فالقطاع الصناعي لا يمثل سوى 27% من الإنتاج وفي أغلبه ليس إلا تحويل للمنتجات الزراعية* .

وبلغة الأرقام بلغت نسبة التحضر في الجزائر (5%)⁽¹⁾ في نهاية العهد العثماني ودخول الاستعمار الفرنسي للجزائر الذي عرفته خلاله الظاهرة مداً وجزراً، وصولاً إلى ما نسبته 38% سنة 1965 و 40% سنة 1970 ف 44% سنة 1988². ثم انتقلت إلى (54,6%) سنة 1995، حسب تقرير التنمية البشرية لهيئة الأمم المتحدة والذي اعتبر الجزائر من بين الدول النامية الأكثر تحضراً⁽³⁾. وهنا نجد أن مرحلة ما بعد 1962 عرفت نمواً وتزايداً رهيباً في معدلات التحضر بالجزائر المستقلة .

وقد ارتبط النمو الحضري في الجزائر في هذه المرحلة أساساً بالخلفية الاستعمارية في سنوات الاستقلال الأولى. ثم بمختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية للجزائر. كما تعتبر هذه المرحلة أهم مراحل الدولة الجزائرية المستقلة، مر فيها التحضر بعدة مراحل. اعتبرت فيها السلطة الوطنية مباشرة بعد تحقيق الاستقلال الوطني أن المدينة تجسد الإطار الأفضل لدفع التنمية وتطوير الاقتصاد والمجتمع، وتأطير السكان سياسياً وإيديولوجياً. ويمكن تقسيم هذه المرحلة كما يلي:

¹ محمد السويدي : مرجع سابق ، ص 80.

² طاهر محمد بوشلوش : مرجع سابق، ص 123.

³ISHRAQUY QUTUB:Urbanization trends in the Arab world,journal of social sciences,Kuwait university,VOL4,1976 p257.

1- 1962-1966: بعد الاستقلال مباشرة شهدت الجزائر نزوح عدد كبير من سكان القرى نحو

المدن، خصوصا مع تواجد حضيرة سكنية شاغرة تركها المعمرون إضافة لعودة حوالي مليون لاجئ من تونس والمغرب توجهوا نحو المدن وساهم ذلك في رفع نسبة التحضر لتصل (31.4%) سنة 1966⁽¹⁾.

لقد أدى رحيل الأوربيين الكثيف إلى سيرورة امتلاك الفضاءات التي أصبحت شاغرة مع شغور في الوظائف مما أدى إلى انسياب واسع جدا ومفاجئ للسكان إلى المناطق الحضرية. وبما أن أغلبية المهاجرين من الفلاحين فقد تركت هذه التيارات المهاجرة بصمتها الدائمة على ملامح المدن (تشبع المدن القديمة، توسع مخيف للسكن المؤقت، وبناء مدن صفيح بالقرب من المدن الجديدة...).

وعليه فقد صاحب الاستقلال هجرات واسعة نحو المدن كنتيجة حتمية للظروف الناشئة عن سنوات الكفاح المسلح، وتتمثل بالخصوص في العوامل الاقتصادية والاجتماعية والنفسية للسكان⁽²⁾. وتم تسجيل أربع مدن مائة ألفية الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة. وبلغ عدد التجمعات الحضرية 95 تجمعا⁽³⁾. تكونت وتمت واتسعت من الهجرات والنزوح نحوها، وعليه فاهم خاصية لهذه المرحلة هي الغزو الريفي للمدن والمجالات الحضرية في الجزائر وما ينجر عن ذلك من اختلال اجتماعي نتيجة اختلاف انماط العيش وتغير الخصوصيات السكنية والمركبات السكانية خاصة في ظل مجال عمراني ذو طابع ونمط أوروبي غريب في تركيبته عن الفلاحين والمزارعين والقرويين الجزائريين.

2- 1967 . 1977: مرحلة التخطيط الاقتصادي والتنمية الصناعية. ويمكن اعتبارها مرحلة متميزة من

مراحل الحياة الحضرية للجزائريين، فقد ساهمت سياسة التصنيع منذ 1967 في نمو المدن الجزائرية⁽⁴⁾. وقد حدثت في هذه الفترة تغيرات جذرية في الخريطة الصناعية بالجزائر، وتم تشييد سلسلة من المناطق

¹ بشير التيجاني: مرجع سابق، ص 21.

² محمد بومخلوف: التحضر، مرجع سابق، ص 132.

³ BENACHENHOU Abdelatif: op cit, p132

⁴ محمد بومخلوف: نفس المرجع، ص 133.

والأقطاب الصناعية وتوسيع مجال المدن بتهيئة المناطق السكنية و توسيع شبكات الطرق البرية⁽¹⁾. الأمر الذي أثر جليا على الخريطة الحضرية وشبكات المدن.

وتميزت هذه المرحلة بالتصنيع المكثف القائم على المركبات الصناعية والأقطاب التنموية والصناعات الثقيلة التي نتج عنها نمو حضري سريع للمدن الصناعية⁽²⁾. ووصلت نسبة التحضر سنة 1977 إلى (40%).

3- 1978-1988: يطلق عليها مرحلة تشبع المدن والانفجار الحضري. تزامنت مع النمو الديمغرافي الحاد الذي عرفته البلاد حيث زاد عدد السكان بين سنتي 1977 و1987 بنسبة (35.5%) ووصلت نسبة التحضر (49%)⁽³⁾. وتميزت هذه المرحلة بمراجعة السياسة الصناعية السابقة حسب ما جاء في المخطط الخماسي الأول الذي سمي بمخطط الإصلاح الاجتماعي. وتم فيه توجيه النشاطات الاقتصادية باتجاه الهضاب العليا والمناطق الجبلية. مع خلق مدن جديدة حول المدن الكبرى، وتهيئة كل المدن التي يزيد عدد سكانها عن 50 ألف نسمة، وإنجاز مناطق سكنية جديدة، وبذلك أصبح عدد المدن 447 مدينة، والمدن المائة ألفية 16 مدينة، وبلغ معدل النمو الحضري نسبة (5.4%)⁽⁴⁾.

وهنا نشير إلى أن التقسيم الإداري الذي عرفته البلاد سنة 1984 قد أسهم بقوة في زيادة عدد المناطق الحضرية بترقية بعض التجمعات الثانوية، وما جلبته من استثمارات في إطار المخططات التي انتهجتها الدولة للقضاء على الفوارق الجهوية. إضافة إلى عدة إجراءات على المستوي العمراني تمثلت في⁽⁵⁾:

- ✓ ترحيل سكان البيوت القصدية إلى مناطقهم الأصلية وإعادة إسكان بعضهم.
- ✓ محاولة معالجة وضعية العمران غير المخطط لإدماجه في النسيج العمراني الحضري.
- ✓ سياسة التنازل عن أملاك الدولة وتمليك المواطن لمسكنه، وسياسة البناء الذاتي.

¹ بشير التيجاني: مرجع سابق، ص 23.

² محمد بومخولف: التحضر، مرجع سابق، ص 134.

³ بشير التيجاني: مرجع سابق، ص 23.

⁴ احسن بن ميسي: مرجع سابق، ص 94.

⁵ محمد بومخولف: التحضر، مرجع سابق، ص 136.

4- 1989 إلى 1999: سميت بمرحلة التحولات السياسية والاقتصادية. وأهم ما ميز هذه المرحلة ارتفاع نسبة التحضر التي وصلت إلى (54.6%) سنة 1993. ثم إلى (58.3%) سنة 1998، وارتفع عدد المدن إلى 560 مدينة سنة 1993⁽¹⁾. ويرجع ذلك إلى العديد من الأسباب منها:

- ✓ الأزمة الأمنية التي عرفتها الجزائر خاصة في القرى والأرياف ما أدى إلى نزوح كبير نحو المدن.
- ✓ وضعية اقتصادية جديدة متمثلة في اقتصاد السوق والتوجه نحو الخوصصة وبداية غلق المصانع.

وتميزت هذه الفترة بتحضر كمي على حساب النوعي. ونمو الضواحي والعشوائيات وارتفاع البطالة.

5- 2000 إلى يومنا هذا : انطلاقا من بداية القرن الجديد، أي ما بعد سنة 2000 م ، فقد عرفت الجزائر انفراجا للازمة الأمنية التي عانت منها لمدة عشرية كاملة كان لها بالغ الأثر في المساس بتكيفية سكان المدن الجزائرية من خلال الهجرة والزحف السكاني نحوها ، مع ماعرفته الدولة الجزائرية من انفراج الأزمة المالية خاصة مع ارتفاع أسعار المحروقات إلى أرقام خيالية لم يعرف لها العالم مثيلا. فقد اتجهت الجزائر نحو دعم قطاع السكن الذي مثل هاجس الدولة لسنوات. وخصصت أموالا طائلة -نظريا على الأقل- لإعادة الاعتبار للمدن والتركيز على عمليات إعادة التهيئة ودعم البنى التحتية.

خلال هذه المرحلة، عرف النمو السكاني في المناطق الحضرية مواصلة الارتفاع وقدر ب 2,8 سنة 2018 مقارنة ب 2,0 لمعدل نمو السكان العام في الجزائر حسب معطيات البنك الدولي المتعلقة بالنمو السكاني في المناطق الحضرية². كما عرفت المدن الجزائرية توسعات كبيرة تجلت بوضوح في ارتفاع الحضيرة السكنية حيث عرفت الجزائر تسليم ما يقارب "المليون" سكن خلال سنوات 2015، 2016 و2017³. وذلك ما يؤكد استمرارية النمو الحضري خارج إطار النمو الديمغرافي أي استمرار حركة السكان نحو المدن.

¹ احسن بن ميسي: مرجع سابق، ص90.

² Site officiel de la banque mondiale : croissance de la population urbaine (% annuel)

³ الديوان الوطني للإحصاء : الجزائر بالارقام : نتائج 2015-2017 ، رقم 48، نشرة 2018، ص 10.

كما بلغت نسبة التحضر في هذه المرحلة 73 % سنة 2019 حسب معطيات الموقع الرسمي للأمم المتحدة والموقع الرسمي للبنك الدولي على الانترنت حول سكان المناطق الحضرية من إجمالي عدد السكان. إن السياسات العامة للدولة الجزائرية التي بلغ فيها مؤشر الفساد أرقاما قياسية خلال هذه المرحلة واصلت لعب دورها في تعميق الفوارق الريفية الحضرية، واتساع الهوة بين الأرياف والمدن مما أسهم في استمرارية حركة السكان بحثا عن حياة أفضل وخدمات أرقى. لا سيما وان هذه المرحلة بالتحديد عرفت تطورا رهيبا على المستوى العالمي في تطور تكنولوجيات الاتصال والتواصل التي أسهمت في زيادة جاذبية المدن نحو حياة الرفاهية بالنظر لما تعانيه الأرياف والقرى الجزائرية من تأخر تنموي على جميع الأصعدة . ففي الوقت الذي توجه فيه الدول دراساتها وبحوثها حول ما يعرف بالانشطار الحضري أو التوجه نحو الهجرة إلى خارج المدن المزدهمة والمليئة بالموضوعات مع عدم الاستقرار الاجتماعي وسيادة العلاقات النفعية وارتفاع الجريمة، لا تزال دول العالم الثالث والجزائر تعاني من آثار الهجرة الريفية الحضرية والتركز الحضري.

ثالثا: التحضر والعمران في الجزائر الحديثة :

إن ظاهرة التحضر في الجزائر ليست وليدة العصر الحديث أو أي عصر من العصور، فقد تواجدت المدن منذ العصور القديمة عبر كامل المسار التاريخي للجزائر كما سبقت الإشارة إليه في العناصر السابقة. وقد تأثر التحضر في الجزائر بالخلفية التاريخية لها.

وتعتبر مرحلة الاستعمار الفرنسي مرحلة هامة في تاريخ التحضر في الجزائر أين تشير الأرقام إلى بلوغ نسبة التحضر في الجزائر 5% مع دخول الاستعمار الفرنسي سنة 1830، ثم ما لبثت هذه النسبة تتأرجح بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى تبعا للسياسة التدميرية للاستعمار الفرنسي ليس فقط فيما تعلق بالمدن والحياة الحضرية بل وفي الأرياف والقرى والمناطق البدوية الجبلية.

فقد تأثرت هذه الظاهرة بالحروب والمقاومات الشعبية خلال كامل القرن 19، وما رافقها من سياسات التشريد والتهجير في حق السكان. ثم بالسياسة الاستعمارية في بداية القرن ال 20 ، والتي بدأت تتجه نحو الاستيطان واعتبار الجزائر أرض فرنسية مما استدعى تعمير وتخطيط بعض المدن بما يخدم المصالح الاستيطانية والاقتصادية للاستعمار. مع توطين المعمرين الأوروبيين في المدن التي بناها الاستعمار الفرنسي

وارتفعت نسب التحضر نتيجة لذلك. لتأتي مرحلة ثورة التحرير أين اتجه الاستعمار إلى الإبادة الجماعية في حق سكان الأرياف وتهجيرهم وإقامة المحتشدات لعزل الثورة والثوار مما أسهم في إعادة قلب نسب التحضر من جديد.

بعد الاستقلال استمر تأثير الاستعمار الفرنسي على توزيع السكان، ففي 1962 عرفت الجزائر نزوحاً هائلاً للمعمرين الأوربيين نحو فرنسا وأوروبا وخلفوا ورائهم أحياء ومدن شاغرة بأكملها مما أدى لحراك سكاني ضخم للجزائريين نحوها .

كما أن هشاشة الاقتصاد الزراعي في الأرياف كانت كذلك بمثابة المحرك الأساسي للسكان نحو المدن للبحث عن سبل حياة أفضل. بوخبزة ص 77

واستمر ذلك خاصة مع تأكيد الدولة الجزائرية على التوجه نحو تطوير الاقتصاد بالاعتماد على التصنيع وإنشاء الأقطاب الصناعية في محاور المدن الكبرى على غرار قطب (عنابة-سكيكدة-قسنطينة)، و قطب الوسط (الجزائر العاصمة)، إضافة إلى القطب الغربي (ارزيو- وهران). أين اتضحت بصفة جلية جاذبية الأقطاب الصناعية والمدن والحياة الحضرية للعمال والسكان. خاصة إذا أخذنا في الاعتبار ما يستلزمه التصنيع من حركية كبيرة في جميع المجالات لا سيما في الإدارة والخدمات.

وكان كذلك لازمة الأمنية في الجزائر في تسعينيات القرن الماضي الأثر الكبير في تحريك السكان نحو المدن والمراكز الحضرية والذي أدى إلى هجران قرى وأرياف بأكملها . مع ما انجر عن ذلك من هجرة للأنشطة الفلاحية والزراعية وترك مئات الآلاف من المهكتارات .

واعتباراً من مطلع القرن 21 استمر حراك السكان نحو المدن وبلغت نسب التحضر في الجزائر نسباً قياسية، مما انجر عنه عديد الأزمات كأزمة السكن والتلوث وعجز المدن عن كفاية ساكنيها في مجال الخدمات الصحية والتعليمية وتوفير العمل مما أدى إلى انتشار البطالة وتوجه آلاف العاطلين عن العمل للوقوع في الآفات الاجتماعية ... زيادة على تلوث كبير يميز البيئة والمحيط الحضري في كافة المدن الجزائرية.

أما من ناحية الهوية العمرانية فهي من بين أعقد المشكلات التي تواجه الدولة الجزائرية، واعتبارا من مخلفات الاستعمار من مدن وعمران ذو طابع أوروبي، وبعض المخلفات من العهد التركي. فإن جزائر الاستقلال لم تستطع إحياء هويتها العمرانية لما قبل الفرنسيين كما لم تستطع المحافظة على نمط التعمير الأوربي، واتجه المجتمع الجزائري نحو فوضى عمرانية تتخبط فيها المجتمع إلى اليوم.

وتتوزع أنماط العمران في الجزائر الحديثة على مجموعة من المدن الكبرى والمدن المتوسطة والصغيرة والأرياف والقرى، ومن نمط خاص من التعمير هم نمط البدو الرحل. وتختلف هذه الأنماط حسب التركيبة الاجتماعية والثقافية والمهنية لكل منطقة وفق خصوصيات الوطن الجزائري الشاسع وحسب المؤثرات التي تعرضت لها كل منطقة جغرافية من الخريطة الجغرافية الجزائرية.

حيث نجد أن البدو الرحل ينتشرون غالبا في الصحراء الجزائرية ويمتهنون مهنا تتعلق بالرعي وتربية المواشي والانتقال بين المناطق الجغرافية حسب المناخ والفصول لتلبية احتياجات مواشيهم، في حين أن المجتمع الصحراوي الحديث عرف الاستقرار وازدهار ونمو المدن والتوجه نحو أنماط الحياة الحضرية وتلاشي الأنماط المعيشية التقليدية، أما مجتمعات الشمال فتخضع في عمرانها إلى السيورة التاريخية للمجتمع الجزائري، ولعل أوضح الأدلة تكمن في المعالم التاريخية للمدن والقرى المتواجدة إلى اليوم.

لقد كان لتاريخ المجتمع الجزائري أثره في إنتاج المناطق العمرانية فحيث لم يتبق إلا بعض الآثار لنماذج راقية من المدن وأصناف العمارة للحضارات القرطاجية والرومانية والنوميديّة سواء في مناطق أصبحت الآن معزولة عن العمران أو في المدن والقرى المأهولة إلى الآن، حيث شكلت الحضارات القديمة بدور الكثير من المدن الكبرى في الجزائر اليوم على غرار قسنطينة وقلمة وباتنة وسطيف والعاصمة. كما وتتميز بعض المدن الكبرى في الجزائر في العصر الحديث باستمرارية تواجد نمط التعمير الذي خلفه الأتراك إلى يومنا هذا على غرار قسبة الجزائر وقسنطينة وتلمسان والذي امتزجت فيه الثقافة العثمانية بالثقافة العربية الإسلامية والثقافة الأمازيغية ليولد نمطا استثنائيا من أنماط العمران الجزائري.

وبمجرد إحكام المستعمر سيطرته على الجزائر وخاصة الجهة الشمالية منها اتجه إلى تخطيط مدن وأحياء عبر كافة الرقعة الجغرافية بما يساير نمط التعمير الأوربي استوطنها المعمرون القادمون من مختلف بلدان أوروبا،

والحقيقة أنها مثلت نماذج راقية من نماذج التعمير على الطراز الأوربي. غير أنها قضت على العمران التقليدي للجزائر إما عن طريق إقامة المدن على أنقاض مدن قديمة وإما عن طريق التهميش وتوجيه الأنشطة نحو المراكز التي أنشأها الأوروبيون. والذين عملوا على طمس الهوية العمرانية للمجتمع الجزائري. أين تم تغيير مورفولوجية المدن الجزائرية. وتعرضت الأرياف بدورها لعمليات القضاء على التراث العمراني عن طريق عمليات الهدم لا سيما في فترات الحروب وخاصة في فترة الثورة التحريرية. وكذلك عن طريق الخلخلة التي أحدثتها المستعمر في الخريطة السكانية والديمغرافي للجزائر من خلال عمليات التهجير الكبرى تارة بإفراغ المدن من الجزائريين وتارة بترحيل سكان الأرياف نحو المحتشدات ومراكز التجميع من أجل ضمان إحكام السيطرة عليهم.

رابعا : عوامل التحضر في الجزائر:

اطلعنا في العناصر السابقة على حقيقة المدينة الجزائرية من خلل آراء وأفكار وأبحاث مختلف الدارسين، أين تعرضنا لمختلف المراحل التاريخية للمدينة الجزائرية منذ العهد الغابرة إلى يومنا هذا. وفي هذا العنصر سنتطرق إلى العوامل التي ساهمت في تشكيل ونمو المدن الجزائرية كما هي عليه في واقع اليوم.

وعلى ذلك فإن عوامل النمو الحضري في الجزائر اختلفت باختلاف المراحل التاريخية وخصوصيات كل مرحلة تاريخية. وإذا ما أردنا محاولة حصر هذه العوامل فانه من المحتم علينا التطرق لما كان للاستعمار الفرنسي من الأثر البالغ على المجتمع الجزائري، من خلال ما يمكن تسميته بإعادة صياغة التركيب الاجتماعي والاقتصادي والعمراني والحضري.

لقد مكث المستعمر ما يقارب القرن ونصف القرن من الزمن وهي الفترة الطويلة من تاريخ الجزائر، عمل خلالها على طمس الهوية الجزائرية وإحلال هوية جديدة للمنطقة من خلال تعميمها بالأوروبيين واليهود الحاملين لثقافة مغايرة للمجتمع الجزائري، إضافة إلى محاولة دمج بعض الجزائريين في نطاقهم. وكل ذلك أفرز ثقافة بديلة للثقافة الأم.

وقد لعبت السياسة الاستعمارية الممثلة في قوانين الإستيطان التي عملت على تغيير مكونات المدن الجزائرية وقوانين نزع الأراضي ومصادرتها دورا بارزا في عمليات النمو الحضري التي شهدتها الجزائر خصوصا في

فترات الكفاح المسلح. من خلال سياسة تجميع السكان في المحتشدات أمام القواعد العسكرية الفرنسية، وضرب حصار شبه تام على القرى والأرياف، واتخاذ البعض منها كمناطق محرمة والتي أدت إلى هجرة الريفيين وتخليهم عن أراضيهم واتجاههم نحو المدن⁽¹⁾.

تجدر الإشارة أن سياسات تجميع السكان إبان ثورة التحرير الوطني ليست في الواقع بالسياسة الجديدة، إذ سبق وان طبقت في السنوات الأولى للاحتلال. وقد استلهم الجنرال "لاموريسيار" فكرة بناء أول قرية أهلية بوهران سنة 1945 التي أطلق عليها بداية المدينة الجديدة. لتتطور الفكرة إلى إنشاء 35 قرية مماثلة².

وقد امتد تأثير السياسة الاستعمارية إلى ما بعد الاستقلال، حيث ترك المعمرون بعد عودتهم نحو بلدانهم حضيرة سكنية هامة بقيت شاغرة تم احتلالها من طرف الجزائريين، خصوصا بعد عودة ما يقارب المليون لاجئ حسب التقديرات والذين توجه أغلبهم نحو المدن الكبرى بسبب الرغبة في الإقامة بالمدن والاستفادة من مزاياها أو بسبب الدمار الشامل الذي خلفه المستعمر بقراهم وأريافهم.

وبالإضافة لمخلفات الاستعمار الفرنسي فقد كان لمعدلات النمو الديمغرافي دورا أساسيا في عمليات النمو الحضري في الجزائر⁽³⁾ والذي تأثرت هي الأخرى بسياسات الاحتلال حيث تختلف هذه المعدلات باختلاف المراحل التاريخية، ففي الفترة الاستعمارية عرفت انخفاض متباين فوجد المعدلات السنوية لنمو السكان الجزائريين ما بين (1.38% و2.22%) في الفترة الممتدة بين 1856 و1940، أما في الفترة ما بين 1941 و1945 فقد عرفت الزيادة الطبيعية للسكان انخفاضا كبيرا وقدرت ب (0.02%) لأنها

¹ طاهر مجد بوشلوش : مرجع سابق، ص121.

² صادق بن قادة: انشاء المدينة الجديدة وهران1845: نموذج عن السياسة الاستعمارية للتجمعات الحضرية، مجلة دفاتر انسانيات، عدد2، الجزائر: الهوية والتاريخ والتحولت العمرانية ، المركز الوطني للبحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية ، وهران ، الجزائر، 2010، ص 97.

³ بشير التيجاني: مرجع سابق، ص54.

صادفت فترة الحرب العالمية الثانية. وفي الفترة الممتدة بين 1951 و1955 عرفت الزيادة الطبيعية تحسنا ملحوظا وقدرت ب(2,26%)⁽¹⁾.

أما بعد الاستقلال، فبدأ واضحا اختلاف نسبة الزيادة الطبيعية للسكان بين المناطق الريفية والحضرية حيث بين أول إحصاء أن معدلات الوفيات في المدن بلغت (11.6%) مقابل (18.1%) في الأرياف. وسجلت عام 1969 نسبة (4.72%) للزيادة الطبيعية للسكان في المناطق الحضرية مقابل (5.12%) في المناطق الريفية. وفي 1977 بلغت الزيادة الطبيعية في التجمعات الحضرية (3.17%)². وانطلاقا من السبعينيات فقد أصبحت نسبة النمو السكاني في الجزائر من أعلى النسب في المغرب العربي العالم الثالث. ومع عقد المؤتمر العالمي للسكان بلغت الجزائر الرقم القياسي العالمي بمعدل 8.1 طفل لكل امرأة³. أما بالنسبة لتطور السكان الحضريين في الجزائر فقد بلغ 11400000 نسمة سنة 1980 بعدما قدر سنة 1966 ب 4700000 نسمة بزيادة قدرها (58.77%) وارتفع هذا العدد سنة 1986 إلى 15750000 نسمة بزيادة مقدرة ب(27.61%)⁽⁴⁾.

ومع نهاية مرحلة الثمانينيات بدأت معدلات النمو الديمغرافي في التراجع ولعل ذلك يرجع إلى تبني برنامج وطني يرمي إلى التحكم بالنمو السكاني أين انخفضت الخصوبة إلى 6.1 طفل لكل امرأة سنة 1984.

هذا الوضع تطلب إطلاق الحكومة لحملة كبيرة للحد من النسل في 20 يناير 1985⁵. زيادة على ارتفاع المستوى الثقافي للسكان واتجاههم نحو تنظيم النسل خاصة مع انتشار تعليم الإناث ومشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية. إضافة للحملات المشجعة على ذلك من طرف وزارة الصحة والسكان. خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الخاصة والصعبة في تلك الفترة مع انخفاض أسعار البترول، و التوجه نحو إعادة الهيكلة

¹BENACHENHOU Abdelatif: La formation du sous développement en Algérie, SNED, Alger 1979, p441

²BENACHENHOU Abdelatif: opcit, p441

³ بنجامين ستورا: مرجع سابق، ص 71، 72.

⁴ خلف الله بوجمعة: العمران و المدينة، دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة، الجزائر، دون سنة النشر، ص 99.

⁵ بنجامين ستورا، نفس المرجع، ص 72.

الاقتصادية ثم حل الشركات وخصوصتها. الأمر الذي انعكس مباشرة على المواطنين خاصة من خلال فقدان الكثيرين لوظائفهم بسبب سياسات تسريح العمال.

وعليه فقد تراوحت معدلات الزيادة الطبيعية ما بين (2,7 و 2,4%)⁽¹⁾. والتي تعتبر نسبة مرتفعة. ونتيجة لذلك فقد كان للوضع السكاني ثقله على إستراتيجية التنمية الاجتماعية في مستويات الاستخدام والسكن والتعليم والصحة ، كما أن السياسة السكانية مسؤولة أيضا عن ضخامة الهجرة كما هو الحال سنة 1975 وما يليها فقد غادر نحو 170 ألف شخص الأرياف بشكل نهائي وهو ما أسهم في تحضر سريع أدى إلى تطور السكن المؤقت على أطراف المدن الكبرى².

ويتضح من خلال المعطيات السابقة أن معدلات النمو الديمغرافي قد عرفت ارتفاعا في فترة الاستقلال بالنظر إلى حالة الاستقرار ونهاية الحروب التي عرفها المجتمع الجزائري بعد الاستقلال. مع التحسن التدريجي في أوضاع الجزائريين خاصة الصحية والسكنية.... وتحسن ظروف المعيشة ومستويات دخل الأفراد، وتوفر الأعمال والرواتب. لكن الملاحظ أن معدلات النمو السكاني الحضري أكبر من معدلات النمو الطبيعي وهو ما يقودنا إلى الكشف عن عامل آخر في زيادة السكان الحضري، وهو عامل الهجرة الريفية نحو المدن.

ويعتبر عامل الهجرة الريفية والحراك السكاني نحو المدن من أهم العوامل في نمو واتساع المراكز الحضرية في الجزائر سواء خلال مرحلة الاستعمار الفرنسي أو في مرحلة الاستقلال الوطني. وكما سبق توضيحه فإن الآثار السلبية للمستعمر على المجتمع الجزائري لم تتوقف بخروجه منها وإنما استمرت آثاره السلبية إلى اليوم.

فقد عمل الاستعمار الفرنسي على تشتيت صفوف الشعب الجزائري، وزعزعة استقراره بواسطة اغتصاب الأراضي الزراعية، وسعي إلى ضرب المقاومة الريفية وتدمير الهياكل العائلية الريفية، وعمل على دمج الاقتصاد الجزائري مع الاقتصاد الفرنسي لخدمة مصالحه وخطط لاستغلال القوي العاملة الجزائرية، فاعتمد

¹ وزارة الصحة والسكان: الندوة الدولية للسكان والتنمية، الجزائر، 13. 09. 1994، مطبعة الوزارة، ص53.

² بنجامين ستورا: مرجع سابق، ص 73.

على نزع الملكية الزراعية وتفجير سكان الأرياف⁽¹⁾. وهو ما أسهم في خلق حركة كبيرة من الأرياف الفقيرة المعدمة والمحاصرة نحو مناطق بها فرص حياة أفضل.

وقد بينت الدراسة التي قامت بها "آردس" أن (28.2%) من أرباب العائلات في المدن الكبرى يقيمون بها منذ ولادتهم و(15.1%) نزحوا من مراكز حضرية اقل أهمية، و(44.5%) قد نزحوا من بلديات ريفية، وأن حركة الهجرة الداخلية مست (70%) من سكان الجزائر. مما يعني أن أكثر من نصف سكان المدن الكبرى التحقوا بها عن طريق الهجرة الداخلية⁽²⁾.

وانطلاقا من 1960 إلى غاية 1963 فقد شهدت المدن الجزائرية وصول 800 ألف ساكن جديد نصفهم إلى مدينة الجزائر التي ارتفع عدد سكانها بنسبة 80% ما بين 1954 و 1960. كما ارتفع عدد سكان البلديات الحضرية من ثلاثة ملايين نسمة سنة 1959 إلى أربع ملايين نسمة 1960 من مجموع عدد سكان الجزائر البالغ 10 ملايين نسمة³.

كما عرفت المراكز الحضرية في الجزائر المستقلة موجات كثيفة من الهجرة الريفية تمخضت عنها امتدادات عمرانية وتوسعات مجالية كثير منها كانت في شكل أحياء البناء الفوضوي والبناء العشوائي وأدت إلى الضغط على المرافق العامة وعدم كفاية الخدمات لا سيما الصحية والتعليمية وخدمات النقل.

وارتبطت موجات النزوح الريفي في الجزائر المستقلة بالتوجه العام لسياسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية. حيث نجد أن (69%) من النازحين نحو المراكز الحضرية هم من الباحثين عن العمل منهم نسبة (81%) تتراوح أعمارهم بين 15 و 59 سنة، وهو ما يؤكد أن أهم دوافع الهجرة بعد الاستقلال هو العمل. لأن المدن تقوم بدور القطب الجاذب للريفيين بسبب نقص الاستقطاب الزراعي، وقلة التجهيزات والمشاريع التنموية التي بقي الريف بمعزل عنها، مقابل إمكانيات التشغيل في مختلف القطاعات غير الزراعية

¹ محمد بومخولف: اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 156.

² محمد بومخولف: التوطن الصناعي و آثاره العمرانية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1997، ص 69، غير منشورة.

³ ستورا 34

كالتصنيع والإدارة والأشغال العمومية، إضافة إلى الفوارق الكبيرة في الأجور والخدمات الاجتماعية في المدن عنها في الأرياف⁽¹⁾. مما أدى إلى تضخم المدن.

لقد حدثت الهجرة الريفية نتيجة لعوامل القوي الطاردة في الأرياف متمثلة في الأوضاع الاقتصادية الصعبة والبطالة والتخلف، وضعف أجور العمال، وضعف الخدمات مع قلة فرص العمل⁽²⁾. والقوى الجاذبة في المدن متمثلة في الارتفاع النسبي لمستويات الأجور في المناطق الحضرية وتوفر فرص العمل. إضافة إلى المركزية الشديدة للمدن. واحتكارها للمظاهر الحضرية⁽³⁾.

لقد ارتبط النمو الحضري في السنوات الأولى للاستقلال بعوامل الطرد في الأرياف بصفة خاصة وهو ما سبب النزوح نحو المدن. لكن ما زاد من حدة ذلك هو السياسة الاقتصادية عقب الاستقلال استجابة للتطلعات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لمجتمع طالما عانى من ويلات حرب ضروس مع الاستعمار، واستمدت هذه الإستراتيجية جذورها من المذهب الاجتماعي والاقتصادي للثورة. وكانت أهدافها ترمي إلى تلبية الاحتياجات الاجتماعية المستعجلة كالترية والتعليم والشغل والصحة والنقل. وتحطيم آليات التبعية الموروثة من الاستعمار بغية بناء اقتصاد وطني مستقل مبني على التصنيع كقاعدة أساسية للتنمية.⁽⁴⁾

وتظهر أهمية الصناعة في تدعيم ظاهرة النمو الحضري من خلال التطور الكبير في القاعدة الاقتصادية للمدن وما صاحبه من تطور الخدمات والمرافق⁽⁵⁾. خصوصا إذا عرفنا أنه تم تركيز جهود التصنيع في بدايته في المدن الكبرى من أجل خلق أقطاب صناعية ضخمة تستوعب أعداد هائلة من العمال. وعليه فقد كانت سياسة التصنيع باعتبارها الركيزة الأساسية للاقتصاد الوطني من أهم عوامل النمو الحضري بالجزائر.

¹BENACHENHOU Abdelatif: L'exode rural en Algérie, op cit, p13

²نويصر بلقاسم : مرجع سابق ، ص 151 ، غير منشورة.

³نفس المرجع ، ص151.

⁴طاهر محمد بوشلوش : مرجع سابق ، ص122.

⁵نويصر بلقاسم: مرجع سابق ، ص145.

زيادة على العوامل السابقة، فقد ساهمت التقسيمات الإدارية التي اقتضتها التطورات الحاصلة في الجزائر في خلق كثير من المراكز الحضرية وتنمية مراكز أخرى. حيث لعبت الهيكلة الإدارية دورا كبيرا في النمو الحضري. ذلك أن إضافة مراكز إدارية جديدة يعني إضافة مرافق وخدمات. كما أن ترقية بعض التجمعات الريفية والشبه حضرية إلى مراكز إدارية جعلها تصنف كمناطق حضرية⁽¹⁾. ما انعكس على عمليات النمو الحضري، فكل عمليات وبرامج التنمية تمر عبر المراكز الإدارية وهكذا لعب العامل الإداري وما صاحبه من هيكلة للأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية دورا مميّزا في تسارع معدلات النمو الحضري وبتجلى ذلك الدور في الإضافات الإدارية للمراكز الحضرية من تعداد لآخر. مما يؤدي إلى زيادة عدد الوحدات الحضرية². مع ما تتمتع به المراكز الإدارية من تجهيزات خدمتية لا تتوفر في القرى والأرياف.

وأخيرا كن لانعدام الأمن في بعض مراحل الدولة الجزائرية تأثير كبير في حركة السكان نحو المدن خلال مرحلتين بارزتين من تاريخ الجزائر. أولاهما أثناء الثورة التحريرية بسبب سياسة الاستعمار بحصار الأرياف وقمعها وترهيب سكانها ما دفعهم للبحث عن أماكن أمنة للاستقرار. أما المرحلة الثانية فتمثلت في الوضع الأمني المتدهور الذي عرفته البلاد في تسعينيات القرن الماضي، والذي تركز بصفة خاصة في الأرياف والمناطق الجبلية وهو ما كان له الأثر الكبير في تحريك السكان نحو المدن والمراكز الحضرية. أين قدرت الهجرات بمئات الآلاف والمناطق المهجورة بالمئات.

خامسا: المدينة الجزائرية في الدراسات السوسولوجية والحضرية والعمراية :

لا يمكن دراسة واقع المدن الجزائرية الحديثة بمعزل عن خصوصيتها التاريخية التي كان لها بالغ الأثر في تركيبة ومكونات المجتمع الجزائري ومنتجاته المادية، فقد كانت الخريطة الجغرافية للدولة الجزائرية مسرحا لعمليات كبرى عبر تاريخ طويل انعكست آثاره على الواقع المادي والمكونات اللامادية. بالنظر للحضارات المتعاقبة انطلاقا من العهد النوميدي والروماني والحضارة الإسلامية والحقبة التركية ومرحلة الاستعمار الفرنسي إلى

¹ بشير التيجاني: مرجع سابق، ص 54.

² نويسر بلقاسم: مرجع سابق، ص 155.

الاستقلال الوطني، والتي خلفت آثارها بارزة على الحياة الحضرية للجزائر منذ آلاف السنوات. غير أن أهم مرحلتين وأكثرهما تأثيرا في الواقع المعاصر للجزائر هما مرحلتي الاستعمار ومرحلة الاستقلال الوطني.

وقد كان للاستعمار دور كبير في رسم الخريطة العمرانية وتوزيع المكونات البشرية من خلال سياساته المنتهجة في الجزائر تارة بتهجير السكان وتشريدهم وتارة بتجميعهم في مناطق معينة وهو ما كان له بالغ الأثر بعد ذلك في توزيعهم وانتشارهم. ولم يتوقف عند هذا الحد، بل استمر إلى ما بعد الاستقلال على اعتبار ما خلفه المعمرون من مدن وتجمعات عمرانية كبيرة استهدفها الجزائريون الوافدون من مختلف ربوع الوطن. وقد لعب الاستعمار الفرنسي دورا كبيرا في إنتاج المكونات العمرانية للجزائر ككل، كما ساهم في إعادة صياغة مكونات المجتمع أين لعب دوره في خلط التركيبة السكانية للمجتمع الجزائري.

كما كان لمرحلة الاستقلال الوطني أثرا كبيرا على مراحل زمنية انطلاقا من يوم الاستقلال، أين عرفت الجزائر فوضى شاملة على جميع الأصعدة مع حدوث حراك سكاني كبير نحو المدن، إلى انطلاق الدولة في سياسة وطنية اعتمدت فيها على الاتجاه نحو التصنيع كبوابة لإحلال التنمية الشاملة وتركزه في المدن الكبرى مع الإهمال التام للبرامج السكنية بالنظر للاحتياطي الهام الذي خلفه الفرنسيون، الأمر الذي أدى لحراك سكاني ذو هدف اقتصادي وخدمي. وحتى في مراحل متقدمة من الاستقلال فقد عرفت الجزائر أزمة أمنية خطيرة نهاية القرن الماضي كان لها الأثر البالغ في توجيه حركة السكان مجددا بأهداف أمنية.

1- المدينة الجزائرية من وجهة نظر محمد السويدي:

قدم "محمد السويدي" في كتابه "مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري" تحليلا عميقا لواقع المدينة الجزائرية، وانطلق من الهجرة، أين أكد أن مكونات المجتمعات الحضرية مكونات ريفية. إذ أن 85% من حراك السكان كان من الأرياف نحو المدن الكبرى خلال سنوات الاستقلال الأولى حتى 1966¹.

كما أن حرب التحرير جعلت الاستعمار يكتف من العمليات العسكرية في الأرياف التي دمرت والتي لجأ أصحابها غالبا إلى ضواحي المدن، في حين تم تجميع قسم آخر منهم في مراكز التجمع والمحتشدات، لذا

¹ محمد السويدي: مرجع سابق، ص 65.

فقد استمرت الظاهرة بعد الاستقلال كمشكلة حادة للدولة الجزائرية¹. التي واجهت تركة ثقيلة من مخلفات الاستعمار والتي توجهت نحو وضع مخططات تنمية اقتصادية واجتماعية للخروج من التخلف كان في مقدمتها التصنيع للقضاء على البطالة وتحقيق الاكتفاء الذاتي والذي تركز في المدن الكبرى أين مثل عامل جذب لليد العاملة خاصة مع تركز مختلف الخدمات في المدن مما تسبب في تعميق الفوارق بين الريف والمدينة وعمق حركة الريفيين نحو المراكز الحضرية.

وأكد السويدي مسؤولية الاستعمار عن الحراك السكاني نحو المدن. التي تضاعف عدد سكانها أكثر من خمس مرات خلال ثمانون سنة. والذي وصل نسبة 41% سنة 1977 بينما بلغ 8% سنة 1886 وهو ما يفسر بالنمو السريع للسكان وبنزوح سكان الريف نحو المدن². وقد اشتدت الهجرة الريفية بداية من سنة 1948 وبلغ نسبة سكان المدن 20% والتي لم تتجاوز 16%، ووصلت 30% سنة 1960³.

لقد عملت السياسة الاستعمارية على تفتيت البناء الزراعي الجماعي في الريف الجزائري الذي كان عاملا قويا لاستقرار السكان، ما تسبب في تفكك الوحدة الاقتصادية العائلية والتضامن الاجتماعي في الريف. أما بعد الاستقلال فان النزوح الجماعي للمستوطنين غداة الاستقلال قد فتح المجال واسعا أمام الحراك السكاني نحو المدن خصوصا مع ما خلفوه من شغور في المساكن والأنشطة التي استهدفها الجزائريون.

وتميزت الرحلة الأولى للاستقلال الوطني إلى غاية 1977 بازدياد ملحوظ في انتقال السكان الريفيين إلى الحضر، وبلغ عدد المراكز الحضرية (190) ووصل عدد السكان الحضر 41%، أين قدر معدل الهجرة الريفية نحو المدن ب 130 ألف نسمة⁴. و هنا يتساءل حول حقيقة النمو الحضري. اهو تحضر أم تريف؟

و اعتبر محمد السويدي الظاهرة الحضرية في الجزائر ظاهرة حديثة ارتبطت بالنزوح الريفي نحو المدن خاصة في مرحلة الاستعمار وما بعدها، فحيث أنها اكتست طابعا خاصا مرتبطا بالاستعمار وسياساته، إلا أنها

¹ نفس المرجع، ص 66.

² المرجع نفسه، ص 68.

³ نفس المرجع، ص 77.

⁴ المرجع نفسه، ص 79.

اكتست الطابع الاقتصادي في المراحل الأولى للاستقلال الوطني وارتبطت بالتنمية الصناعية والإدارية والخدمية. والتي مثلت في حقيقتها عملية تريف للمدن بالنظر للأصل الريفي لسكانها.

ومن ناحية سوسيولوجية أكد أن المدن الجزائرية شهدت نموا حضريا على حساب عملية التحضر التي تمثل عملية اجتماعية واقتصادية وثقافية¹. ويقر بالتغير الذي لحق بأهم مكونات المجتمع المتمثل في تعرض الأسرة لمجموعة من التغيرات البارزة التي مست بنيتها وتركيبها ووظائفها، فقد اخذ حجمها في التقلص بعد أن كانت أسرا ممتدة، والتي كانت في النطاق الريفي تتحكم في إمكانية توسيع أو تغيير المسكن التي انعدمت في المدينة والتي تحولت إلى نظام الأسر النووية. أما من الناحية الاقتصادية فقد تحولت من النظام الزراعي القائم على التعاون والتضامن في الإنتاج والاستهلاك إلى الاستقلال الاقتصادي والاعتماد على الدخل الفردي. وتبعاً للحركة من الريف إلى الحضر فقد فقدت الأسرة الجزائرية شكلها الذي أصبح يتميز بخصائص الأسرة الحضرية ووظائف الأسرة الريفية مع الاتجاه نحو شكل الأسرة الحضرية². وقد وجدت الأسرة الجزائرية نفسها مخيرة أو مكروهة في وسط مختلف تماما عن وسطها التقليدي اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا وبالتالي فإن انعكاسات هذا الوسط على الأسرة وعلاقتها أعمق من كونه تحركا في المجال الجغرافي.

2- المدينة الجزائرية من وجهة نظر محمد بومخلوف:

ينطلق الأستاذ محمد بومخلوف في كتابه "التحضر" من أن المجتمع الجزائري يتوفر على ثلاثة انماط من المجتمعات بنسب متفاوتة وهي المجتمع البدوي، والمجتمع الريفي، والمجتمع الحضري المتمثل في سكان المدن والذي يعرف نموا متزايدا على حساب تقهقر النمطين الأولين حيث قدرت نسبة التحضر بحوالي 55% سنة 1994³. والتي انتقلت من 30% عام 1960 إلى 60% عام 2000⁴. ويؤكد أن تاريخ الجزائر هو تاريخ مدن وحواضر وان شبكة المدن التي كانت قائمة يوم الاحتلال الفرنسي شاهدة على هذا التاريخ

¹ المرجع نفسه، ص 88.

² المرجع نفسه، ص 89.

³ محمد بومخلوف: التحضر، مرجع سابق، ص 22.

⁴ نفس المرجع، ص 32.

مثل الجزائر، قسنطينة، وهران، تلمسان، البليدة، بجاية، عنابة، والتي تعتبر شبكة قوية بالنظر لعدد السكان يومئذ. أما بالنسبة للتحضر الحديث فهو ناتج عن الهجرة والحركة الجغرافية للسكان عبر فترات تاريخية متميزة. ويعتبر المدخل التاريخي ضروريا لفهم المدن الجزائرية ومشكلاتها الاجتماعية ومعالجتها¹.

وربط التحضر بعوامل وخصوصيات عرفتها الجزائر عبر تاريخها. حيث أن معظم الحالات التي عرف فيها المجتمع الجزائري تحضرا سريعا وكثيفا حالات ناتجة عن الظروف والتحولت السياسية التي عرفتها البلاد.

وقسم التحضر على فترات تاريخية بداية من الاحتلال الفرنسي للجزائر والى 1954 والتي عرفت ظاهرة التريف بتراجع العمران الحضري لصالح العمران الريفي والبدوي، أين عمل الاستعمار على إرجاع السكان إلى الورا وتشيدهم. ومثلت المناطق الريفية والبدوية مصدر الأمن السياسي والاقتصادي للسكان، وفيها حدثت هجرات نحو البوادي والأرياف وحتى نحو بلدان مجاورة². فيما بقي السكان الذين استمروا في الإقامة بالمناطق الحضرية على هامش الحياة الحضرية الحقيقية، وان ما حدث من تحضر بسبب الهجرة الريفية ابتداء من عشرينيات القرن العشرين كان مستقرها الأطراف والمناطق المتخلفة من المدن³.

أما خلال الثورة التحريرية فقد ارتبط التحضر بحركة السكان نحو المدن بسبب عنف الحرب وسياسة إفراغ الأرياف لفصل الثورة، أين عمل الاحتلال على ترحيل السكان وإقامة المحتشدات وتدمير العمران الريفي بما يتضمنه من قاعدة اقتصادية للسكان. وانتشار عمران المحتشدات الذي شمل أكثر من مليوني نسمة جمعوا في أكثر من ثلاثة آلاف مركز. ومست حركة الهجرة 70% من الجزائريين في هذه الفترة⁴.

أما مرحلة الاستقلال فهي مرحلة الحياة الحضرية الحقيقية، اندرج التحضر فيها ضمن الحتميات الاجتماعية للثورة والاستفادة من الاستقلال وخيرات البلاد، لذلك فان النزوح الريفي واحتلال المجال الحضري اكتسى طابع الشرعية الثورية. حيث صاحب الاستقلال الوطني هجرات واسعة من الأرياف نحو المدن خاصة مع

¹ المرجع نفسه، ص 119.

² المرجع نفسه، ص 122.

³ المرجع نفسه، ص 124.

⁴ المرجع نفسه، ص 127.

الشغور في الوعاء العقاري الذي خلفه المعمرون. وتميزت هذه الفترة باحتلال بنايات الشاغرة أو الاستقرار بجانبها، إضافة إلى الاستقرار بأحياء الصفيح وتملك الأرض والبناء من أجل السكن.

وفي فترة التنمية الصناعية 1967-1989 فإن سياسة التصنيع والتوطين الصناعي كان لها بالغ الأثر في تدعيم التحضر، وظهرت عدة مدن صناعية وأصبحت الجزائر إثرها تملك شبكة كبيرة من المدن، ونظرا لسياسة التوازن الجهوي فقد ظهرت إضافة إلى المدن الكبرى مجموعة من المدن المتوسطة والصغيرة حولت ضغط النزوح الريفي عن المدن الكبرى نحوها¹. وعرفت المدن هجرة ريفية كبيرة. أما مرحلة ما بعد 1989 فقد عرفت تخلصا سكانيا كبيرا ريفيا نحو المدن بسبب الأزمة الأمنية، وقد فرغت بعض القرى والأرياف تماما من سكانها بالضبط مثلما حدث أثناء الثورة التحريرية.

ومن الناحية السوسيوولوجية فإنه يرى :

- ✓ إن المجتمع الجزائري عموما لا يزال يعتبر مجتمعا ريفيا، أو نصف متحضر، أو حديث التحضر، ذلك أن نصف السكان يقيمون في المناطق الريفية والنصف الآخر من المقيمين في المدن معظمهم من أصول ريفية وتحضرهم لا يتعدى عمر الجيل الواحد في أعظم الحالات، في نهاية القرن 20².
- ✓ أن نمط التحول الريفي الحضري يتم في نطاق الروح الجماعية، ضمن نسق من القيم والنظم والعلاقات الاجتماعية الريفية التي جميعها توطر عملية التحول وتساهم في الاندماج الحضري.
- ✓ تميز التحضر الناتج عن الهجرة الريفية في بداية الاستقلال بالاستقرار الجماعي للعائلات القرابية ذات الأصول الجغرافية الواحدة المتميزة بنمط العلاقات الاجتماعية الريفية، فهو تحول اجتماعي بروح التضامن الاجتماعي والتماسك القوي، والذي أصبح يميز البناء الاجتماعي للمدن الجزائرية فيما بعد³.
- ✓ تميز التحضر في بداياته بالحنين إلى الحياة الاجتماعية المألوفة في الريف وبناء علاقات اجتماعية وفق التصورات الاجتماعية والاقتصادية الريفية، مع محاولة إعادة إنتاج نفس العلاقات الاجتماعية الريفية.

¹ المرجع نفسه، ص 134.

² المرجع نفسه، ص 121.

³ المرجع نفسه، ص 130.

✓ لم يكن التحضر في الجزائر تحضرا طبيعيا بل تم دوما على دفعات وفي ظروف صعبة. وهو الأمر الذي انعكس مباشرة على البناء الاجتماعي الحضري كما انعكس على البناء الايكولوجي للمدينة ، الذي تجلى في عدم التحكم في تسيير المجال الحضري. ونتاج ذلك التمسك بالبناءات الاجتماعية الأولية واستمرار الأنماط الأولية للتضامن الاجتماعي¹.

✓ تؤكد ظواهر التحضر أن الجزائر لا تملك إلى اليوم سياسة حضرية وطنية واضحة².

3- المدينة الجزائرية وفق منظور سعيد بلقيدوم³:

في مقال بعنوان "La ville en question – analyse des dynamiques urbaines en Algérie" يرى أن المسألة الحضرية هي في قلب التحولات المجتمعية. أين أصبح التحضر يمثل الإطار الهيكلي العام للسكان، بنسبة قاربت 80% سنة 2008. وخلال 45 سنة كانت هذه الظاهرة كبيرة وسريعة وأحيانا قاسية، لان الاضطرابات في انماط العيش والبناءات الاجتماعية كانت عميقة، وجاءت هذه الظاهرة معقدة بشكل خاص في نشأتها ومظاهرها وآثارها. واقتراح قراءة لعمليات التحضر على ضوء الديناميات الاجتماعية التي تغذيها لوضع تحليل لعلاقة البنية الاجتماعية بالبنية الحضرية التي هي انعكاس لها.

لا يتم فهم طبيعة التحولات الاجتماعية في الجزائر دون الأخذ في الاعتبار الدور الذي تلعبه الدولة والسلطات العامة كأهم الأدوار على مستوى السياسات الحضرية وكفاعل رئيسي لمختلف المشاريع الحضرية الكبرى، والتي لم تتوقف عن العمل مبدأ الاستجابات السريعة للمطالب الاجتماعية المتزايدة من خلال برامج الإسكان والمعدات والبنى التحتية والقائمة في أساسها على رؤية مقيدة للمدينة والتي أدت لتناقضات هائلة، انطلاقا من أولوية إدارة الطوارئ المرتبطة بأعمال الشغب من طرف المكونات الاجتماعية للمراكز الحضرية التي تمثل وسيلة التعبير الأكثر شيوعا. في مقابل التأخر الكبير على مستوى العلوم الاجتماعية والعجز عن إنتاج المعرفة لدراسة الظاهرة، أين تنحصر بشكل عام في المناهج التصورية وتراكم

¹ المرجع نفسه، ص 139.

² المرجع نفسه، ص 139.

³ Saïd Belguidoum, La ville en question – analyse des dynamiques urbaines en Algérie. Penser la ville – approches comparatives, Oct 2008, Khenchela, Algérie. pp.1, 2009. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00380510>

الدراسات المكررة وغياب التنسيق ومحاولة التوليف مما يسهم في انخفاض قيمة البحوث الحالية. وبالتالي فان التحدي العام هو محاولة الوصول إلى معرفة أفضل بعمليات النمو الحضري والتغيرات الاجتماعية في المجتمع الجزائري. لان بناء المدينة ككائن تنطلق بالضرورة من كسر رؤيتها في إطارها المكاني مع محاولة فهم سلوكيات الفاعلين الاجتماعيين الحقيقيين. ذلك أن المدينة تتحدى العلوم الاجتماعية في المقام الأول. إن فهم المدينة ودراستها يحتاج إلى الخروج من النظرة للإطار المكاني نحو التفكير فيها كمجتمع كشرط أساسي لفهم الديناميات الحضرية كنتيجة لممارسات اجتماعية سواء المنظمة أو العفوية، الصريحة أو الضمنية التي تنفذها الجهات الاجتماعية الفاعلة فيها. والطموح الحقيقي في لغة المدينة هو فهم وترجمة الجمل المكتوبة من قبل الجهات الفاعلة في الحياة الحقيقية .

واعتمد في مقارنته على فكرة أن المدينة بمثابة مختبر للمجتمع انطلاقا من تصورات مدرسة شيكاغو أين تصور المدينة كنظام اجتماعي. وأكد على الانفصال على الشكلية التي تطبع الدراسات الحضرية الجزائرية. وهو الأسلوب المعتمد غالبا على نماذج أولية لدراسة المدينة. أين تتعارض المدينة المثالية والنموذجية مع فوضى المدينة واضطراب المدينة والمدينة بلا روح وبين هذين التمثلين تتجسد المدينة الحقيقية. فالدراسات الحضرية في الجزائر تتجه إلى الانبهار دوما بالمدينة المثالية بالاستناد على مفهوم المدينة التاريخية واعتبار أن ما ينحرف عن النموذج يمثل خلافا في المناطق الحضرية ويعتبر فوضى حضرية.

فالمدن التاريخية العربية الإسلامية وحتى الأوربية التي تعود للعصور الوسطى والتي نسعى لإعادة بناءها هي مدن عبرت عن منطقتها في النظام والاضطراب والتوازن والتوتر. ولنتذكر وصف ابن بطوطة للقاهرة حينما اكتشفها بأنها بحر هائج من الرجال . وعلى ذلك فالمدينة المعاصرة أيضا لديها منطقتها وعلينا اكتشافه.

إن التفكير في المدينة كنظام اجتماعي يتطلب تعريف دقيقا للفئات التي تمكنا من تحديد العناصر التي تتشكل منها وتهيكلها، وتتأرجح الدراسات الحضرية بين اتجاهين يجعل الأول من المدينة بمثابة عامل يعمل على هيكله الممارسات الاجتماعية، والذي يؤكد على أولوية البيئة والأرض والمساحة المبنية على الهيكل الاجتماعي الذي ترتبط مشكلاته في المقام الأول بهذه العوامل التي قد تولد اختلالات وظيفية . بينما يجعلها التوجه الثاني منتجا مباشرا للنشاط الاقتصادي والاجتماعي، أي أولوية الممارسات الاجتماعية على الإطار المكاني، والذي يؤكد أن المدينة هي نتيجة لتوازن القوى الذي تلعب فيه الآليات الاقتصادية دورا

مهيمنة في صناعة المجال المكاني الاجتماعي. وهنا بالذات يمكن الاقتراب من المدينة من زاوية أخرى بمنهج بنائي لفهم العلاقة الجدلية بين الممارسات الاجتماعية والإطار المكاني، فالمدينة عبارة عن منتج متجدد لنشاط الفاعلين وهي نتاج للظروف الاجتماعية.

التجمعات الحضرية في الجزائر لتعكس تناقضات المجتمع أين لعبت الدولة دورا كبيرا بصفتها الفاعل الأساسي للعملية التنظيمية، ففضية سوق الأراضي مثلا المنظم من طرف السلطات المحلية هو سوق مشوه بآليات تجعل من المحسوبة عاملا هاما في احتلال التوزيع المكاني بدل رأس المال الاقتصادي أين يغطي رأس المال الاجتماعي على الاقتصادي الذي أصبح مهيمنة في السنوات الأخيرة .

أما عن النسيج الحضري فهو حصيلة تاريخية مكون من عدة أنسجة انطلقا من مدينة ما قبل الاستعمار، إلى المدينة الاستعمارية ، فمدينة البناء الذاتي العفوي وغير المستقر وصولا للمدينة المخطط لها، وقد ساعدت البرامج الحضرية على ربط هذه الأنسجة المختلفة ببعضها لتتولد مدينة مختلطة ومجزأة وهو ما يعكس عمليات إعادة التشكيل لمكونات هجينة ، وما يعتبر مدينة في الحقيقة هو نتاج المدينة الفوضوية.

إن هذا التحول المكاني العميق هو انعكاس للتغيرات الاجتماعية التي تميز المجتمع الجزائري، فالتحولات الحضرية نتجت عن الديناميات الاجتماعية التي نفذتها مختلف العوامل والجماعات.

إن المدينة هي محصلة العوامل الاجتماعية المتجددة والمستمرة، ويجب أن يمر تحليلها عبر تحديد الفئات الاجتماعية ومع ذلك ومن خلال الدراسات الحضرية الجزائرية فقد لاحظنا أن القليل من الدراسات ممن ركزت على هذه الفئات، رغم أن تحديدها هو مقدمة لأي تحقيق حقيقي في الممارسات الحضرية الحية، ولعل ذلك يرتبط بخصوصية المجتمع الجزائري والبنية الاجتماعية التي تمر بمرحلة انتقالية أو مرحلة إعادة التركيب الاجتماعي لمجتمع كان قد بنى روابطه الاجتماعية على التضامن التقليدي (النسب والعشيرة) المتجدد الذي يطمس مختلف الرهانات لفهم الهيكل الاجتماعي. فالتحول المكاني العميق هو نتيجة طبيعية للتغيرات الاجتماعية التي ميزت الجزائر منذ الاستقلال المستمرة والتي انعكست على التحولات الحضرية الناتجة عن عوامل وجماعات متعددة.

4- المدينة الجزائرية من وجهة نظر عبد الحميد دليمي¹:

في مقال له بعنوان "المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع" يتساءل عبد الحميد دليمي عن دور المدينة الجزائرية في العولمة؟ وهل ترافق التحولات الوظيفية هذا النظام؟ ويعتقد أن أزمة المدينة الجزائرية هي أزمة الفكر وأزمة البنيات الحضرية المتعلقة بالعناصر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ففي ظل تركيز اهتمام الباحثين حول الهدف من المدن والأدوار التي تلعبها في ظل النظام العالمي الجديد لازالت المدينة الجزائرية تعيش الصراعات المرتبطة بالفقر والصحة والسكن، الأمر الذي أنتج خلافا في التماسك الاجتماعي وفي توزيع السكان في المجال، وزاد من حدة الانحراف والعنف والإجرام وجميع هذه العوامل دفعت السكان إلى الانعزال والعجز عن التكيف مع التغيير السريع بنتائجه النفسية الجماعية. وإذا أردنا تشخيص صورة المدينة الجزائرية فإن أول ما نتحدث عنه هو مخطط المدينة الذي يعبر عن مختلف المراحل الحياتية للمجموعات الإنسانية المحلية.

ويتساءل في موضع آخر: هل أن الحديث عن المدن الجزائرية له معنى في زمن العولمة؟

ويجيب بالنفي. خاصة بالنظر للخصوصيات السياسية والاقتصادية. غير أن بعض المدن الجزائرية يمكنها أن تتنافس فيما بينها من حيث أنها تتوفر على موارد اقتصادية وبشرية بإمكانها تنشيط الميدان الاقتصادي بالدرجة الأولى والاجتماعي والسياسي خاصة إذا انتهجت سياسات معينة لجلب الاستثمارات.

ويضيف، أن أزمة المدينة الجزائرية هي أزمة عمران. وبالرجوع لتاريخ الظاهرة فقد كانت فكرة النمط الحياتي الجديد مبادرة من السلطة السياسية للبلاد، التي أخذت المفاهيم الأساسية من النظام الاشتراكي للتغلب وبسرعة على التخلف الاقتصادي. ولم تكن المدينة أبدا من اهتمام السلطة السياسية. "وتتضح أزمة العمران بالمدينة الجزائرية بصورة جلية من خلال الأنماط والأشكال المحتواة في الحيز، الأحياء الفوضوية، البناء الفوضوي المبني بمواد غالية الثمن، السكن الجماعي الاجتماعي... والتي تبين بوضوح أزمة العمران...

¹ للمزيد انظر مقال عبد الحميد دليمي: المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع، (<https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49572>).

والتي لم تقدم لها الهندسة المعمارية والتخطيط شيئا سواء على مستوى الانجاز أو الفكر الهندسي، إذ لم تقدم نفسها كقطيعة تامة مع التراث المعماري العربي الإسلامي، ولا مع العمارة الاستعمارية".

5- المدينة الجزائرية من وجهة نظر خلف الله بوجمة¹:

في كتابه "العمران والمدينة" يعتقد أن مدن العالم الثالث قبل قرن من الزمن لم تكن تشكل سوى ظواهر هامشية على الصعيد العالمي، مرتبطة بالاستعمار من حيث السكان والوظائف والمظهر. ويصفها بلامح متميزة من حيث معدل نمو ديمغرافي كبير يفوق في متوسطه 4% في السنة اعتبارا من 1960. يصاحبه معدل تعمير قوي وتوسع مجالي غير مسبوق. مع تميزها بميكلة عمرانية خاصة ومتباينة إلى حد كبير. وبمشاكل عمرانية ناتجة عن الضعف المادي وتعدد مراكز القرار مع ضعف التجهيزات والبنى التحتية إضافة للمشاكل الاجتماعية وعدم الموازنة بين تزايد السكان وفرص العمل مع انتشار السكن العشوائي.

ولا تختلف نظرتة كثيرا إلى المدينة الجزائرية في ظل خصوصية تاريخية ارتبطت بمخلفات الاستعمار الفرنسي، وخصوصية سياسية ارتبطت الأوضاع الاقتصادية والسياسات الاجتماعية للجزائر المستقلة. ويصف المدينة الجزائرية من الناحية العمرانية بالمدينة الباحثة عن الهوية في مقال بعنوان "المدينة الجزائرية والبحث عن الهوية"، منطلقا من محاولات الاستعمار الفرنسي للجزائر لطمس الهوية العربية الإسلامية للبلاد اجتماعيا واقتصاديا وثقافيا، وفي مجال العمران.

ويرجع أسباب فقدان الهوية إلى الطراز المعماري الكولونيالي الذي كرس مبد القطيعة مع التراث، أين قام الاستعمار على مبدأ الفصل بين القسم العربي الإسلامي والقسم الأوربي في محاولات للطمس والاجتثاث. "وبعد الاستقلال استمر الإنتاج العمراني والمعماري في الاستمداد من النمط الأوربي نتيجة لعدة عوامل مع إهمال كلي لما تبقى من تراث، وهكذا باتت النسيج العمرانية العتيقة للمدن تبدو مهلهلة ومحاصرة من جميع النواحي، مع استمرار المختصين في تقديم مخططات وفق النظرة العالمية تعطي الأولوية فيها للوظيفة".

¹ للمزيد انظر الكتاب: خلف الله بوجمة: العمران والمدينة، دار الهدى للطباعة والنشر، عين مليلة، الجزائر، دون سنة النشر.

وفي تحديده للخصائص التراثية للمدن الجزائرية العتيقة فهو يعتبرها بمثابة كنز معماري تحجبه عمارة غربية انتشرت في جسم المدينة جراء مخططات عمرانية صماء لا علاقة لها بالمكان ولا بالمحيط وهو ما يعبر عما عانته عمارتنا خلال قرن ونصف من الاحتلال. وتتمتع المدينة العريقة في شتى مناطق الجزائر بخصائص تشترك في كثير منها مع المدن العربية والإسلامية.

وانطلاقاً من المشروع العمراني الذي تتم صياغته وفق مبادئ العمارة الحديثة التي تجاهلت الخصوصية الإقليمية فإن المطلوب هو إيجاد ميكانيزم لتطوير المدن وتوسيع نسجها العمرانية بطريقة تتلاءم مع الظروف الاجتماعية والبيئية المحلية، ومع التقنيات الحديثة في البناء والتعمير بالمزاوجة بين القواعد المستجدة في العمارة والتعمير والعناصر التراثية المعبرة عن هوية المجتمع. ويخلص أخيراً إلى أن أحياء التراث العمراني والمعماري لا يقوم على الحلول المستوردة التي جسدتها أفكار المذاهب الحديثة في العمارة والتعمير، التي جاءت في شكل نماذج قائمة على تصور طبيعي بيولوجي للإنسان ومحيطه. والذي أهمل الأبعاد الاجتماعية والثقافية والاقتصادية والروحية.

6- المدينة الجزائرية عند معاوية سعيدوني¹:

في مقال له بعنوان "أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر" ينطلق من فكرة التصادم المعماري التاريخي الذي حدث في الجزائر، من خلال الاستعمار الفرنسي الذي عمل على تفكيك النموذج المعماري الأصيل الذي تمثله المدينة القديمة بتقسيماتها الوظيفية والفنية والاجتماعية وفق تقسيمات اجتماعية جديدة تستجيب لحاجيات المستعمر.

وكان إقحام نموذج التخطيط الغربي من أهم آثار الاستعمار أين ارتبط التحديث العمراني في الجزائر بظاهرة استعمارية عنيفة غيرت وجه المدينة القديمة، ونمت المدن الأوربية على حساب المدن التقليدية وتحولت بعضها إلى مدن هجينة بين الكلاسيكية الأوربية والعربية التقليدية. واكتمل مشروع التحديث بالدعوة

¹ للمزيد انظر مقال: معاوية سعيدوني: أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر

<https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art712.aspx>

لفصل المدينتين كشرط للتخطيط الهندسي بحجة أن الفصل هو السبيل لإنقاذ المدينة الإسلامية ووضعت مشاريع خارج المدن الأصلية والهجينة والذي مثل فصل ذهني ومادي رسخ القطيعة بين القديم والجديد. وظهرت أواخر القرن 19 مدينة جديدة تجسد معايير الفن العمراني الكلاسيكي.

وبحلول القرن 20 تحولت المدينة الاستعمارية إلى حقل تجارب للنظريات المعمارية والمناهج المبتكرة والتي اتخذت موقفا معتدلا من المدينة التاريخية مع ظهور توجه لإضفاء طابع محلي على العمارة الأوربية. وعاش المجتمع الجزائري هذه التجربة كتجربة غريبة لأنه أقصى منها ولأنها فرضت في بضع سنين تصورا تبلور خلال قرون في الغرب، ولأنها تجاهلت مجاله الأصلي وحوارته. وأصبح السكان يعيشون حالة انفصام تائهين في بلدتهم ومدنهم فاقدين لشخصيتهم

وبعد الحرب العالمية الثانية حدث تحول آخر في التخطيط حمل عنوان التحديث وكانت الجزائر مجددا ارض تجارب ، تجلى ذلك في مخطط التعمير لمدينة الجزائر سنة 1948 التي أنشأت فيها وكالة تخطيط ركزت على مقياس توارت فيه المدينة كظاهرة مادية محلية بخصائصها المورفولوجية لتحل محلها المعايير الكمية والوظيفية. وفي نهاية الخمسينيات وضعت أدوات تعميم مبتكرة أهمها المخطط العمراني التوجيهي وكانت سنوات الاستعمار الأخيرة بداية التخطيط الحدائي ضمن سياسة عمومية لتنمية الصناعة والسكن عرفت بمشروع قسنطينة أحدثت ثورة على المدينة الاستعمارية الأولى التي عوضت بنموذج مناطق وظيفية (سكنية، صناعية، خدماتية) الممتدة في الضواحي وفرض الامتداد العمراني تجزئة المجالات العمرانية التي تم إمدادها بوسائل النقل. ولئن مثل التصنيع عامل تحديث فانه اوجد اختلالات في المدن وكان عامل نزوح ريفي لم تستوعبه، بينما أحدثت المشاريع السكنية القطيعة بين القديم والجديد شكلا ووظيفة ومقياسا. ولمواجهة العجز في السكن الذي نتج كذلك عن حرب التحرير أقامت الإدارة الاستعمارية أحياء إعادة الإسكان بتقنيات بناء استعجالية من دون معايير أوربية ولا تتناسب مع خصوصيات المجتمع المحلي.

وبعد الاستقلال استمر التخطيط العمراني كما أرادته الإدارة الاستعمارية نتيجة التبعية الثقافية والتقنية وثقل التركيبة الاستعمارية وتأكد تغييب المدينة الأصلية وتواصلت التحولات المورفولوجية بتجسيد أهداف

مشروع قسنطينة التصنيعية وأقيمت المناطق التصنيعية والتجمعات السكنية. وعض تشكيل المدينة الجديدة تم التركيز على برمجة الوظائف وتوفير العقارات والتي لم ينظر فيها إلى المدينة كظاهرة عمرانية .

لقد ظلت حركية التحديث بعد الاستقلال محتكرة إداريا غيبت عنها قوى المجتمع فتمتعت حالة الانفصام وأزمة التحديث والتخطيط التي تجلت في الهوة بين الخطاب السياسي والتقني حول المدينة وواقعها المادي والاجتماعي، أين قابلت المخططات النظرية حركية اقتصادية واجتماعية أوجدت مدينة منشطرة تطبعها الفوضى والاستعمالات غير المشروعة للفضاءات.

كما انصب الاهتمام على انجاز المساكن بمنطق كمي وبتقنيات بناء سريعة ونمطية، فكانت النتيجة أشكال معمارية باهتة وتقطيع أوصال المدينة واختلالها مورفولوجيا واجتماعيا وتأزيم علاقة الإنسان بمجال سكنه. وفي هذا الصدد أدى التركيز على التوسع العمراني وإهمال المدينة التاريخية إلى الإخلال بتوازن المجالات العمرانية واحداث قطيعة بين التوسعات الجديدة والمراكز الحضرية القديمة وهو ما طرح أزمة المركزية التي أثرت في أداء المدينة لوظائفها. كما أنها تعاني تأخرا نتج عن عدم الاكتراث بالبيئة.

بعد ذلك انتقلت المدينة الجزائرية نحو ما سمي بمدينة قوى الاقتصاد والسوق، ويظهر ذلك في تكثيف استعمال الأرض في عمليات الترقيات العقارية وتخصيصات السكن الفردي الساعية لتحقيق أوفر الأرباح فتقسم أراضي البناء إلى أقصى الحدود مع تعايش وظائف مختلفة في نفس البناء، وتشكل المدينة من إضافات متتالية تقوم على سياسة ملئ الفراغ.

ويختم بان أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر عي أزمة مجتمع وحضارة، انطلقت من التحوير الاستعماري لنسيج المدينة ومحيطها، وازدادت حدتها نهاية المرحلة الاستعمارية باستحداث مشاريع سكنية كبرى في الضواحي، ثم أصبحت عنيفة بعد الاستقلال بإطلاق المشاريع ، مع استمرارية إهمال المدينة التاريخية. وكله أسهم في تشكيل مجالات منشطرة مورفولوجيا واجتماعيا، بينما عجز التخطيط المثقل بإرث الماضي عن التحكم في مشكلاتها ورسم صورتها المستقبلية.

سادسا: قراءة في خصوصيات المدينة الجزائرية:

من خلال الاطلاع على مضمون الدراسات التي استعرضناها في العنصر السابق وغيرها من الدراسات التي بحثت في موضوع المدينة الجزائرية، بالرغم من اختلاف زمن كتابتها بسنوات طويلة إلا أننا لمسنا نفس النظرة التحليلية والتشخيصية لواقع ملموس يتفق في مضمونه على مسمى الأزمة. وتقتزن الحياة الحضرية في الجزائر فيه على الأقل منذ عهد الاستعمار الفرنسي بمختلف الأزمات الاجتماعية والحضرية مثل الهجرات الريفية والتوسع العشوائي والأحياء القصديرية والجريمة والتلوث ، وغياب نطاق اجتماعي إداري للتسيير وإعطاء الحلول. عدا بعض الحلول الظرفية أسهم المستعمر في الاعتماد عليها لعقود طويلة (سياسات التهجير والتشريد ، وسياسات تجميع السكان واقامة المحتشدات ...) ثم أصبحت السمة الملازمة للإدارة الجزائرية التي تنطلق في أساسها من ثقافة الشعب الذي تجذرت فيه خاصية الحصول على مطالبه عن طريق العنف ضد الإدارة والدولة ومؤسساتها - وهي ظاهرة سوسيولوجية تستحق البحث فيها- . وما سبق يمكننا صياغة بعض المؤشرات كمايلي :

فمن الناحية التاريخية تتجلى خصوصيات المدينة الجزائرية في:

- ✓ إن ظاهرة التحضر في الجزائر قديمة إلى الحد الذي يصعب فيه تحديد بداياتها وترجع إلى آلاف السنوات قبل الميلاد حسب الشواهد والأدلة التاريخية التي تم العثور عليها.
- ✓ أن عملية التحضر في المجتمع الجزائري ارتبطت بالحقبات التاريخية التي عاصرها وبالحركات الاستعمارية للشمال الافريقي (الفينيقيين والرومان والمسلمين العرب والأتراك والفرنسيين وغيرهم).
- ✓ أن عملية التحضر في الجزائر هي من التعقيد بحيث يستحيل فهمها بمعزل عن تاريخ المجتمع الجزائري.
- ✓ عمل الاستعمار على تفتيت الهوية الحضرية والعمرانية الوطنية. مع دوره الكبير في أزمة المدينة الجزائرية من ناحية خلخلة السكان ، تغيير المكونات الاجتماعية ، التلاعب بالهوية العمرانية للمدينة الجزائرية.
- ✓ مثلت مرحلة الاستعمار الفرنسي للجزائر مرحلة سلبية بكل أبعادها ليس فقط من ناحية نهب خيرات الوطن ، ولكن من ناحية استمرارية آثارها السلبية على الجزائر الحديثة إلى اليوم. لا سيما فيما تعلق بسياسة العمران والتعمير وانعكاساتها الاجتماعية. إضافة لدوره السلبي في توزيع وانتشار السكان.

والخلاصة أن التحضر في الجزائر يعكس الواقع السياسي والتاريخي والاجتماعي للبلاد. حيث نشأت اغلب المدن الجزائرية في ظل ظروف اجتماعية تاريخية مبعثرة وهشة. وأن عملية التحضر كما هي عليه اليوم هي محصلة تراكمات تاريخية منذ الاستعمار وحتى انعكاس للسياسات الوطنية لدولة فنية حديثة العهد بالاستقلال وموارد بشرية ضعيفة علميا وغير مهيأة لتسيير دولة كاملة.

أما من الناحية الديمغرافية فان المدن الجزائرية تتميز بنمو ديمغرافي كبير فاق في اغلب المراحل التاريخية للدولة الجزائرية معدلان نمو السكان العامة، ويرجع ذلك لسببين :

✓ الزيادة الطبيعية للسكان التي كانت مرتفعة عن المعدلات العالمية خاصة في الجزائر المستقلة.

✓ الحراك السكاني المستمر والمتزايد نحو المدن .

كما حصلت الزيادة الكبيرة في عدد السكان الحضر في سياق ضعف البنى التحتية الاجتماعية وتدهور الأوضاع المعيشية¹ .

ومن الناحية العمرانية فان المدينة الجزائرية تتميز بتوسع عمراي كبير دائم ومستمر يكون في اغلبه خارجا عن السيطرة بحكم عجز مخططات التعمير عن احتواء أو تقدير حجم الزيادات السكانية ومتطلباتها من التجهيزات والهياكل مما يضطر الدولة إلى صياغة قوانين لتسوية وضعيات المباني والمناطق العمرانية خارج النطاق المخطط له . و تتضح الأزمة العمرانية للمدينة الجزائرية جليا في انماط عمرانها التي تختلف وتتمايز فيما بينها اختلافا جليا.

كذلك فان المدينة الجزائرية تتجه إلى فقدان هويتها ومعالمها خاصة مع قدم مراكز اغلب المدن الجزائرية وعجز الدولة عن صيانتها والمحافظة عليها. إضافة إلى:

¹ بنجامين ستورا: مرجع سابق، ص 73.

- ✓ عدم التوازن في توزيع السكان والتجمعات الحضرية عبر التراب الوطني فنجد أن الغالبية العظمى من سكان الجزائر يقطنون في المناطق والولايات الشمالية خاصة في المناطق الساحلية وبدرجة أقل مدن الهضاب العليا التي اتخذت كمراكز صناعية وعواصم اقتصادية في مساحة ضئيلة.
- ✓ التركيز الحضري في المدن الكبرى من حيث عدد السكان و الأنشطة الحضرية مثل الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة وسطيف التي تعتبر المدن المهيمنة على الأنشطة الاقتصادية والسياسية .
- ✓ أن النمو الحضري في الجزائر في تزايد دائم ومستمر. كما يتميز كذلك بالسرعة مع الارتفاع الدائم في معدلاته بما يفوق معدلات نمو السكان.

وأخيرا يمكن القول أن الجزائر لا تملك سياسة حضرية واضحة تمكنها من معالجة أزمة المدينة الجزائرية عبر مراحل تكونها ونموها وتطورها.

أما من الناحية الاجتماعية فيمكن اعتبار المجتمع الجزائري مجتمع شبه ريفي أو نصف متحضر أو حديث التحضر. وذلك أن ما يقارب نصف السكان لا يزالون يقيمون في الأرياف، والنصف الآخر من المقيمين في المدن معظمهم من أصول ريفية وتحضرهم حديث لا يتعدى عمر الجيل الواحد في معظم الحالات⁽¹⁾.

إن هذه الحقيقة بالغة الأهمية في فهم ومعالجة المشكلات الحضرية ورسم السياسات الوطنية وذلك ما يعطي عملية التحضر في الجزائر عدة خصائص تميزها نذكر منها:

- ✓ لم يؤد تملك الفضاء الحضري إلى نحو التمييز بين الطبقات بل نزع إلى خلقها وبخاصة بين الشرائح الوسطى والطبقة الفلاحية الفقيرة المقتطعة من جذورها والمكونة أحيانا من فلاحين حضريين².
- ✓ تريف المدن بدلا من تحضر الأرياف ويعود ذلك إلى ارتباط النمو الحضري بالمهاجرين الريفيين⁽³⁾.
- ✓ يؤكد الدارسون أن النمط الخاص من التحضر في الجزائر ترك أثره البالغ في إنشاء نمط خاص من التفاعل الاجتماعي لا هو بالريفي ولا هو بالحضري.

¹ محمد بومخولوف: التحضر، مرجع سابق، ص33.

² بنجامين ستورا: مرجع سابق، ص 34.

³ محمد السويدي: مرجع سابق، ص88.

✓ يوصف المجتمع الحضري الجزائري بالنصف متحضر على خلفية الأصول الريفية لأغلب سكانه فقد تمت الإشارة سابقا إلى حركة السكان الهائلة نحو المدن مما أحدث تأثيرا بالغا في أنماط العلاقات الاجتماعية وأنماط التفاعل الاجتماعي ، لعل ذلك يرجع إلى الحراك الجماعي نحو المناطق الحضرية سواء على أساس روابط القرابة أو العشيرة أو الانتماء الجغرافي ...

✓ استمرارية روح العلاقات الريفية التي طبعت البناء الاجتماعي الحضري للمدينة الجزائرية ، والمبني وفق تصورات ريفية. مما أنتج مشكلات اجتماعية كبيرة بحكم الاختلاف الجلي في ظروف العيش والإمكانيات المتاحة واليات الضبط المتوفرة وغيرها . وكل ذلك نتاج المكونات الريفية للمراكز الحضرية

✓ يتصف المجتمع الجزائري ككل باستمرارية الانتقال نحو أنماط الحياة الحضرية.

✓ التأكيد على الدور الكبير للهجرة الريفية والحراك السكاني نحو المدن في نمو المدن أو إنشائها.

✓ يشترك كل من الاستعمار الفرنسي والسياسات الوطنية في تحمل أسباب الحراك السكاني نحو المدن وبنفس الدرجة تقريبا.

✓ في ظل تطور ادوار المدن في النظام العالمي الجديد لازالت المدن الجزائرية تتخبط في الصراعات والفقر والمشكلات الاجتماعية .

✓ لم يكن التحضر في الجزائر تحضرا طبيعيا بل تم دوما على دفعات وفي ظروف صعبة. وهو الأمر الذي انعكس مباشرة على البناء الاجتماعي الحضري كما انعكس على البناء الايكولوجي للمدينة ، الذي تجلى في عدم التحكم في تسيير المجال الحضري. ونتاج ذلك التمسك بالبناءات الاجتماعية الأولية واستمرار الأنماط الأولية للتضامن الاجتماعي.

وعلى ذلك فقد مثلت عملية التحضر في الجزائر في حقيقتها عمليات تريف للمدن من خلال انتقال خصوصيات الحياة الريفية إلى المدينة مما أنتج نوعا من الصراع القيمي الريفي الحضري في المدينة.

سابعا: أزمة المدينة الجزائرية.

عاجلت الدولة الجزائرية موضوع المدينة من وجهة نظر مادية، أين اتجهت إلى الاعتماد على سياسة المخططات العمرانية بغية التحكم في آليات التعمير والبناء من خلال سن القوانين ومحاولة تطبيقها. غير

أن هذا الاتجاه سرعان ما أثبت فشله نتيجة فقدان السيطرة خلال مراحل معينة ونتيجة لعوامل معينة على غرار التوجه الاقتصادي للدولة في بداياتها مما أسهم في حراك سكاني نحو المدن عجزت الدولة عن احتواءه، أو ما عرف بالعيشية السوداء والأزمة الأمنية وغيرها. وكل ذلك أسهم في إنتاج مشكلات اجتماعية كبيرة للمدن أدت لتضخمها وعجزها عن احتواء الأعداد الكبيرة من المهاجرين نحوها.

وعلى ذلك فقد لاحظنا شبه اتفاق وإجماع بين كل من درس المدينة الجزائرية واطلع على ظروف تطورها ونموها على مسمى الأزمة. ذلك بالنظر لتخبط المجالات الحضرية الجزائرية في مشاكل وأزمات لا حصر لها، انطلاقا من ابسط متطلبات العيش الكريم إلى مختلف الكماليات.

وتعاني الشبكة الحضرية الجزائرية من مشكلات ترتبط بالسكن والتجهيزات الخدمائية ومشاكل متعلقة بالمحيط ومشاكل بيئية وغيرها.

حيث تعاني اغلب المدن الجزائرية من تتركز سكاني كبير يرافقه طلبات كثيرة على السكن، مقابل النقص الفادح في العقارات والمساكن وارتفاع وانتشار المضاربة بها. أين يؤكد الدارسون أن جذور الأزمة السكنية في الجزائر ترجع إلى سنوات الاستقلال الأولى، حيث وجدت الدولة الجزائرية نفسها في وضعية متدهورة في كل القطاعات. لذلك فقد توجهت نحو تحقيق التنمية المستدامة والمتكاملة بالاعتماد على سياسة تأمين ثروات البلاد وتطوير التصنيع والقطاعات الإنتاجية. ولم يحض قطاع السكن باهتمام الدولة، بناء على تصور مفاده أن الحضرة التي خلفها الأوربيون كافية لسد احتياجات الجزائريين. إضافة إلى التوجه نحو بناء القرى المدمرة بغية تحقيق الهجرة العكسية من المدن نحو الأرياف خاصة مع الدعم والاهتمام الذي حظي به قطاع الزراعة. مما أسهم في تأخر قطاع السكن.

ومع بداية الثمانينيات ظهر جليا ما يعرف بأزمة السكن. وهنا أصبح لقطاع السكن مكانته ضمن اهتمامات الدولة ويظهر ذلك في المخطط الخماسي الأول 1980. 1984 والمخططات التي تلتها⁽¹⁾.

¹ خير الله عصار: "تنظيم التنمية و البحث الاجتماعي"، حالة الجزائر، مجلة الثقافة، الجزائر، عدد 130، 1994، ص 9.

وحدثت الأزمة السكنية بطريقة تراكمية منذ ستينيات القرن الماضي وذلك تبعاً لأسباب عديدة أهمها النمو السكاني الكبير في المدن الناتج عن استمرارية تيارات الهجرة الريفية نحو المدن بشكل كبير. والانفجار الديمغرافي وتضاعف عدد سكان الجزائر بأكثر من ثلاث مرات خلال خمسين سنة⁽¹⁾. مع ضعف جهاز الإنتاج في قطاع البناء. و انعدام تنظيم الإنتاج الخاص بمواد البناء ونقص الكفاءة والمتخصصين خاصة خلال سنوات الاستقلال الأولى ، إضافة إلى سوء التوزيع على المجال. زيادة على ضعف السياسات الحضرية المنتهجة بحيث لم يستند تنظيم المدن على دراسات ميدانية واقعية. والتي أدت بدورها إلى ضعف سياسة التوازن الاجتماعي بين نواحي الوطن من ناحية تطوير البنى التحتية والتجهيزات. الأمر الذي انعكس في تجلي الفروق الريفية الحضرية لا سيما ما تعلق بمستوى الخدمات والمرافق التعليمية والصحية، من جهة، واتساع الهوة بين مناطق الوطن الواحد لا سيما مناطق الجنوب الكبير مما أسهم في حراك أحادي الاتجاه نحو المدن بصفة عامة والمدن الكبرى بصفة خاصة.

ومنه فقد أصبح السكن من أكبر المشاكل رغم الجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة. وخاصة من خلال المخططين الخماسيين 2005. 2009 و 2009. 2014 . ورغم ذلك فإن الأزمة مستمرة.

ومن الجانب العمراني فإن غالبية مدن الشمال تعاني من انتشار التجمعات العشوائية والأحياء القصدية على أطرافها وحتى في وسطها. حيث تشير الإحصائيات أن ما يفوق (80%) من السكان تقيم في تجمعات مقرات البلديات والولايات وهو اتجاه سيتزايد في العشرية المقبلة. هذا النمو يميزه توسع النمو العمراني غير المهيكل والسيئ التجهيز مما أدى إلى تهميش أحياء بأكملها وانتشار العمران العشوائي وبيوت الصفيح بمعدل (8%) من حضيرة السكن وبناء السكنات مع خرق التشريع والتنظيم المتعلق بالسكن⁽²⁾.

هذا و تبرز المشكلات التخطيطية في عدم وجود مخططات متجاوبة مع الزيادات السكانية المستمرة وتوسع المدن. مع عدم إعطاء النسب الصحيحة لكل من السكن والنقل والصناعة والمساحات الخضراء

¹ بنجامين ستورا : مرجع سابق ، ص 115.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 61 ، بتاريخ 13 ذوالقعدة 1431 هـ الموافق ل 21 أكتوبر 2010م ، ص 21.

والمساحات الاحتياطية للتوسع المستقبلي والاختيار غير الموفق في الغالب للمراكز والمواقع الاقتصادية. إضافة للخروقات التي تصيب المخطط التنظيمي من قبل الناس وانتشار الفساد الإداري⁽¹⁾ وغير ذلك.

يرافق ذلك كله نقص فرص العمل وانتشار البطالة إذ أن هناك أعداد كبيرة من سكان المدن يعانون من البطالة والدخل غير الكافي. ما أدى إلى تنامي الأنشطة الموازية التي يعمل الناس فيها بأنشطة إنتاجية أو خدماتية دون أن يخضعوا للضرائب أو الحماية الاجتماعية. مع تسجيل اختلافات كبيرة من حيث الدخل و الأحوال الاجتماعية واختلاف الكثافة بين مركز المدينة وبقية الأحياء و المناطق العشوائية. وغالبا ما تزداد نسب الإجرام و الانحراف بين سكان هذه العشوائيات. كما تعاني المدن من ظاهرة التريف نتيجة صعوبة تكيف الريفيين المهاجرين إليها مع نمط الحياة الحضرية.

كما تعاني الكثير من المدن الجزائرية من مشكل تلوث المياه السطحية والباطنية، فغالبية المدن تلقي بمياه الصرف الصحي في الأنهار أو في الشواطئ المطلة عليها، أو في حفر فنية يتسرب ماؤها الملوث ويلوث المياه الباطنية القريبة من السطح والآبار. مع انتشار كبير للمزابل ومكبات القمامة بطريقة عشوائية. حيث أصبحت جل الشوارع تفوح بالروائح الكريهة وتزدحم بالفضلات المترامية خصوصا مع النقص في المساحات الخضراء الأمر الذي يساعد على تفعيل التلوث وانتشار الأمراض.

هذا كله مع مشكلة توسع المدن على حساب الأراضي الزراعية الخصبة . حيث أن اغلب مدن إقليم الشمال الجزائري تقع في وسط فلاحى على أراض خصبة⁽²⁾. وتم القضاء على سهول بأكملها كما هو الحال مثلا بمدينة الخروب في الشرق الجزائري. إضافة لمدينة برج بوعريريج التي تتوسع قاعدتها الحضرية والسكنية والصناعية يوميا على حساب الأراضي الزراعية.

وانطلاقا من التحولات العميقة التي عرفتها المدن الجزائرية تحت تأثير التطورات الاجتماعية و الاقتصادية في العقود الأخيرة. فقد عرف النسيج العمراني توسعا وتدهورا لا يسمح للمدن بالقيام بمجمل وظائفها

¹ نجل صافيتا: ظاهرة التحضر في الوطن العربي: واقعها سماتها ومشكلاتها الآفاق المستقبلية، قسم الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق، ص 21.

² بشير التيجاني: مرجع سابق، ص 63.

وتطوير الخدمات والتجهيزات الضرورية من أجل سيرها الحسن و إشعاعها⁽¹⁾. لذلك فقد أصبحت تشكو من مشاكل نقص أو انعدام الكثير من الخدمات الضرورية للحياة الحضرية. خاصة مع محدودية طاقة المدن أمام الأعداد المتزايدة للسكان لدرجة الاختناق². وأصبح من المؤلف المعاناة مع مشاكل النقل وضيق الطرقات والأرصفة واهتراءها، والازدحام المروري ونقص الهياكل وغيرها.

إضافة إلى عدم شمولية الخدمات الصحية ونقص الحدائق والمساحات الخضراء. ونقص التزود بالمياه الصالحة للشرب كما هو حال الكثير من المدن ما يضطر المواطن لشراء مياه غالية الأسعار و متدنية الجودة⁽³⁾.

ثامنا: مدينة برج بوعريريج:

تستمد المدن أهميتها من الأدوار التي تؤديها عبر المراحل التاريخية. وقد يكون لموقع المدينة دور حاسم في زيادة هذه الأدوار وتطورها أما عن العوامل التي تتحكم في زيادة واستمرارية نموها فهي بلا شك مجموعة الأدوار الاقتصادية والإدارية والاجتماعية والخدماتية التي تؤديها بالنسبة للمجال أو الإقليم المحيط بها.

وتتمتع مدينة برج بوعريريج بموقع استراتيجي هام سمح لها بالقيام بمختلف الوظائف التي تشكلت ونمت من أجلها منذ الفترة الاستعمارية عبر كل المراحل التي مرت بها. هذا الموقع جعلها كهزمة وصل بين شرق الوطن وغربه وبين شماله وجنوبه من جهة. كما جعلها تتوسط إقليمها الولائي كأهم مركز إداري، وخدماتي، واقتصادي بالمنطقة. وتتمتع بدور اقتصادي هام خاصة في المجال الفلاحي بزراعة الحبوب، والمجال الصناعي باحتضانها لمنطقة من أهم مناطق النشاط الصناعي على المستويين المحلي والوطني خاصة في مجال الصناعات الالكترونية.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: مرجع سابق، ص21.

² بشير التيجاني: مرجع سابق، ص63.

³ محمد صافيتا: مرجع سابق، ص22.

1- التعريف بمدينة برج بوعريريج:

مدينة داخلية، وعاصمة إدارية للولاية رقم 34. تقع في منطقة الهضاب العليا الشرقية، على بعد نحو 240 كلم شرق العاصمة. ذات موقع استراتيجي هام جعلها محور ربط بين الشرق والغرب بواسطة الطريق السيار شرق - غرب، والطريق الوطني رقم 05، إضافة إلى خط السكة الحديدية الرابط بين عنابة والجزائر العاصمة. وبين شمال البلاد وجنوبها بواسطة الطريق الوطني رقم 76 الذي يربطها بجاية شمالا. والطريق الوطني رقم 75 الذي يربطها بالمسيلة جنوبا، مع خط للسكة الحديدية برج بوعريريج - المسيلة.

تقع في قلب مجالها الولائي حيث تصل بين أغلب المراكز التابعة لها على مسافة تتراوح بين 30 و 60 كلم. تربطها في جميع الاتجاهات بواسطة شبكة طرقات كثيفة ومحاور هامة للإتصال. ما يزيد من أهمية موقعها في مجالها الولائي. الأمر الذي يسمح بسهولة الوصول إليها، ويدفع بتدفقات السكان نحوها ما جعلها تمارس جذبا قويا. كما أنها أهم مركز للنشاط الاجتماعي والاقتصادي في المجال المحيط بالمنطقة. تتوضع المدينة على أراضي منبسطة في عمومها وهو عامل مهم في تسهيل التعمير والتوسع في جميع الاتجاهات⁽¹⁾. وأصبحت سنة 1984 عاصمة للولاية رقم 34. التي تضم 10 دوائر و 34 بلدية، كما أنها عاصمة لبلدية برج بوعريريج. كما وتقدر مساحتها ب 81,2 كلم² أي بنسبة 2,7% من مساحة الولاية المقدر ب 3920,42 كلم². ما يمثل 600/1 من المساحة الإجمالية الوطنية. بينما بلغت مساحة المدينة 20,59 كلم²، أي 25,30% من مساحة البلدية و 0,52% من مساحة الولاية⁽²⁾.

2- نشأة المدينة ومراحل تطورها:

تاريخيا تعتبر مدينة برج بوعريريج مدينة حديثة النشأة، ترجع بدايات تشكلها إلى عهد الاستعمار الفرنسي الذي قام ببناء مجموعة من السكنات وأحياء المعمرين كبداية. ثم إقامته للمحتشيدات الخاصة بالجزائريين أثناء الثورة التحريرية. أما بعد الاستقلال الوطني وبالنظر لموقعها الجغرافي المتميز وارتباطها بمحاور الاتصال

¹ HOCINE Seddiki: Bordj Bouairidj: La Willaya, Édition Elbayazine, Algérie, 2009, p17.

² مزيان وشن: إقليم برج بوعريريج عبر العصور: دراسة تاريخية، دار جيتلي للنشر، برج بوعريريج، الجزائر، 2006، ص 14.

المتوفرة آنذاك، زيادة على سهولة التوسع العمراني بحكم مجالها المسطح. مما ساعد على نموها واتساعها باستمرار. وقبل ذلك لم يكن بالمدينة سوى البرج الذي يعرف حاليا ببرج المقراني الذي بناه الأتراك على شكل حامية عسكرية لحماية القوافل في منطقة سهل مجانة.

ومن المؤرخين من يرى بان بناء الأتراك للحصن الذي احتضن الحامية العسكرية تم على أنقاض بقايا حصن صغير وجد قبل دخول الأتراك إلى المنطقة. بل وأكدوا على أن موقع المدينة شهد تعاقب عدة حضارات منها النوميدية والرومانية والتركية والفرنسية حيث لا تزال شواهدها إلى حد الآن.

ويرجع تشكيل نواة مدينة برج بوعرييج إلى عهد الحماية التركية على الجزائر. حيث قام حسن باشا بن خير الدين بإنشائها سنة 1522. وأقام بها حامية عسكرية لجنوده على هضبة برج بوعرييج بالقلعة المسماة حاليا برج المقراني، كمركز مراقبة وقاعدة خلفية للجيش العثماني. واستمرت كذلك حتى 1830.

وبوصول الفرنسيين للمنطقة تم تشكيل النواة الأولى للمدينة كبلدية. أين تم بناء المدينة على سهل مجانة في الجهة الشرقية للمدينة الحالية. وبناء ثكنة عسكرية وعيادة طبية. وتشكلت في بداية الأمر من حينين رئيسيين يمر بهما الطريق الوطني رقم 05 حول برج المقراني. وأثناء عملية مد خط السكة الحديدية المار بالجهة الجنوبية للنواة المركزية ثم إنشاء عدة أحياء جديدة كلها كانت على شكل بنايات وأحياء متناثرة تتخللها جيوب عقارية فارغة إلى غاية 1930. أين عرفت المدينة نموا عمرانيا ونزوحا ريفيا كبيرا بسبب السياسة الاستعمارية المعتمدة على قمع سكان الأرياف وحصارهم، إضافة إلى إقامة لمحتشدات لتجميع السكان بعد اندلاع الثورة التحريرية. مما أدى إلى تضاعف عدد سكان بلدية برج بوعرييج آنذاك من 16400 نسمة بنفس السنة إلى 32240 سنة 1962⁽¹⁾. وهنا ظهر نمط السكن العمودي والسكن الجماعي، خاصة من خلال مشروع قسنطينة، إضافة إلى تزايد حجم العمليات الإدارية والتجارية المتمركزة في نواة المدينة. ووصلت مساحتها الإجمالية إلى 236.68 هكتار.

¹ HOCINE Seddiki:op cit , p30 .

وفي مرحلة الاستقلال الوطني، تمت ترقية مدينة برج بوعرييج إلى مركز دائرة تابعة إداريا لولاية سطيف. وفيها تزايدت توسعات المدينة، بصفة خاصة في الجهتين الشرقية والشمالية للمدينة. أين انتشرت عدة أحياء ومختلف المؤسسات العلمية. وحصلت بالموازاة مع ذلك تطورات كبيرة على المستوي المحلي والديمقراطي، وتزايدت الأهمية الإدارية والتجارية للمدينة ووصلت المساحة الإجمالية لها إلى حوالي 311.62 هكتار⁽¹⁾.

وانطلاقا من 1975 أين تمت عمليات إعادة الهيكلة الوطنية، وتنفيذ المخططات التنموية والمخططات البلدية. عرفت المدينة تطورات كثيرة على جميع المستويات الاجتماعية والديمقراطية والاقتصادية. كما عرفت توسعات هائلة في جميع الاتجاهات، مع ملئ الجيوب الفارغة في وسط المدينة. وتم إنجاز المنطقة الأولى للنشاط الصناعي سنة 1976. والتي شكلت عامل جذب قوي للسكان الريفيين وحتى من بعض المدن المجاورة. الأمر الذي تطلب إنجاز المنطقة الحضرية الأولى بالمدينة سنة 1978⁽²⁾.

وفي سنة 1984 تحولت مدينة برج بوعرييج إلى عاصمة للولاية رقم 34 التي انبثقت عن التقسيم الإداري الجديد. وهو ما مثل مرحلة جديدة من مراحل النمو والتطور. حيث تم بالموازاة مع ذلك تكثيف المنشآت التعليمية والصحية ومختلف الهياكل الخدماتية الضرورية للحياة الحضرية.

ثم جاءت مرحلة التسعينيات. أين عرفت الجزائر ككل وضع أممي غير مستقر كان له الأثر الكبير في تحريك السكان نحو المراكز الحضرية وخاصة من المناطق الريفية النائية. ومن كل ذلك عرفت الأحياء القديمة للمدينة عدة توسعات وتطورات.

وفي هذه المرحلة ظهرت عديد الأحياء الجديدة وهنا شهدت المدينة أكبر توسع مجالي لها وصل إلى 2059 هكتار سنة 2002 حسب مديريةية التخطيط و التهيئة العمرانية.⁽³⁾

¹ HOCINE Seddiki:op cit , p34 .

²DERECTION de culture,association AFAK culture:Introduction a l'histoire de BBA,festival pour les cultures et les arts populaire,bordj bouarrerdj,2011,p15.

³ Willaya de bordj bou Arreridj,Derevtion de la planification et de l'aménagement de territoire:Aunnaire statistique de la willaya de bordj bou arreridj,mai 2006.

3 - عوامل نمو وتطور مدينة برج بوعريريج: من خلال المراحل التي مرت بها المدينة يمكن استقراء عدة عوامل ساهمت في نموها وتطورها و منها السياسة الاستعمارية التي عملت على تشكيل النواة الأولى للمدينة وإقامة المحتشدات، وتجميع السكان. إضافة إلى العامل الديمغرافي والذي يمثل أهم العوامل من خلال الزيادة الطبيعية، أو الهجرات المتتالية نحوها والتي لعب العامل الاقتصادي الممثل حسب اختلاف المراحل في النشاط الزراعي والصناعي والتجاري دوره فيها. زيادة على الترقيات الإدارية التي أثرت بصورة واضحة على نمو المدينة. وأخيرا العامل الأمني ولجوء السكان نحو المراكز الحضرية عبر كافة مناطق البلاد.

4- دراسة السكان:

4-1- مراحل تطور سكان مدينة برج بوعريريج:

4-1-1- مرحلة 1966.1954: عرفت جل المدن الجزائرية في هذه المرحلة نموا كبيرا و يرجع ذلك لعدة أسباب أهمها السياسة الاستعمارية بتوطين المعمرين بها. ثم محاولة السيطرة على السكان الجزائريين بعد اندلاع الثورة التحريرية بتجميعهم بإقامات ومحتشدات قصد تسهيل مراقبتهم. وبنهاية الثورة وعودة المعمرين إلى أوطانهم تركوا حضيرة سكنية شاغرة كانت الحافز الأساسي لجذب السكان الجزائريين نحو المدن وبخاصة سكان الأرياف التي كانت قد دمرت عن آخرها من طرف العدو الفرنسي. وعرفت مدينة برج بوعريريج تدفقات سكانية كبيرة نحوها حيث انتقل عدد سكانها من 16400 نسمة سنة 1954 إلى 32240 نسمة سنة 1960 ثم إلى 33458 سنة 1966 بمعدل نمو قارب (6,12%)⁽¹⁾.

4-1-2- مرحلة 1977.1967: بلغ عدد السكان في هذه المرحلة 54505 نسمة في 1977 بزيادة مقدرة ب 21047 نسمة. وهي زيادة كبيرة ، وبلغ معدل نمو المدينة في هذه المرحلة (5,08%).

¹ HOCINE Seddiki:op.cit , p30 .

وهو معدل مرتفع جدا مقارنة بالمعدل الوطني المقدر آنذاك ب (3,21%)⁽¹⁾. ويرجع ذلك إلى استمرارية النزوح الريفي. وإلى الارتفاع المحسوس في معدلات النمو الديمغرافي على المستوى الوطني عامة.

4-1-3-مرحلة 1987.1978: في هذه المرحلة استمر التزايد السكاني وبلغ عدد سكان المدينة 84264 نسمة سنة 1987، بزيادة قدرها 29759 نسمة. بمعدل نمو (4,45%)⁽²⁾. ونلاحظ انخفاضا طفيفا في معدل النمو مقارنة بالمرحلتين السابقتين مع تواصل الإرتفاع في أعداد السكان. ولعل ذلك يرجع إلى التطورات التي لحقت بالمدينة في هذه الفترة و التي تتلخص حسب اعتقادنا في:

- ✓ تدعيمها بمنطقة صناعية كان لها أثر واضح في جذب السكان الباحثين عن فرص العمل.
- ✓ ترفيتها إلى ولاية كأهم مركز إداري في المنطقة. واستفادتها من المرافق و الخدمات الجاذبة للسكان.
- ✓ تزامنت هذه المرحلة مع المخططات التنموية الوطنية وبخاصة المخطط الخماسي 1980.1984. وما تبعه من تكثيف في المؤسسات التعليمية والصحية والخدماتية و كلها عوامل جاذبة للسكان.

4-1-4-مرحلة 1998.1988: بلغ عدد السكان 128966 نسمة، بزيادة قدرها 44702 نسمة. ومعدل نمو قدر ب (4,09%)⁽³⁾. وتتميز بانخفاض محسوس في معدل النمو بسبب:

- ✓ التشبع الذي عرفته المدينة والذي أدى إلى كثرة الأزمات الاجتماعية، كأزمة السكن والبطالة. اللتان لهما الأثر الكبير في تأخير سن الزواج وبالتالي انخفاض معدلات الخصوبة عبر كافة جهات الوطن.
- ✓ تحول المسار الاقتصادي للبلاد من النظام الاشتراكي إلى الاقتصاد الرأسمالي، وخصوصة المؤسسات وتسريح العمال. وعدول الدولة عن الاستثمار في القطاع الصناعي وتناقص فرص العمل.

بالفعل فإن معدل نمو المدينة قد انخفض في هذه المرحلة مقارنة بالسابق، لكنه بقي مرتفعا نوعا ما مقارنة ببعض المناطق وذلك بسبب استمرارية الهجرات السكانية نحوها خاصة مع التدهور في الأوضاع الأمنية

¹ ONS:RGPH 1977.

² ONS:RGPH 1987.

³ ONS:RGPH 1998.

للبلاد ككل في مرحلة التسعينيات وأثره البالغ في تحريك السكان نحو المدن خصوصا من المناطق النائية والجلبية. وبحكم الطبيعة الجبلية للمنطقة، والمحيط العمراني الكثيف فقد استقبلت المدينة الآلاف منهم.

4-1-5- مرحلة 1999 إلى يومنا: بلغ عدد سكان المدينة 151203 نسمة سنة 2008 حسب الديوان الوطني للإحصاء. بزيادة قدرها 22237 نسمة، وبمعدل نمو قدره (3,84%) ما بين 1998 و2008⁽¹⁾ وهو أصغر معدل عرفته المدينة. ووصل عدد السكان إلى 177658 نسمة مع منتصف سنة 2012 حسب التقرير الذي تم إعداده من طرف مديرية التخطيط بالولاية في 30 جوان 2012. بالاستناد إلى معطيات تقديرية. بزيادة قدرت ب 26455 نسمة⁽²⁾. وسيبلغ حدود 205171 نسمة سنة 2020 بزيادة تقدر ب 27513 حسب تقديرات مديرية التخطيط لولاية برج بوعريريج³.

4-2-العوامل المؤثرة في توزيع السكان:

4-2-1-العوامل الطبيعية: تأثر السكان بالعوامل الطبيعية التي أثرت على توزيعهم في مجالها الجغرافي. يظهر ذلك في تركزهم في المناطق السهلية المنبسطة الوفيرة المياه. وضآلة الكثافة في المناطق الجبلية.

4-2-2-العوامل الاقتصادية: ظلت منطقة برج بوعريريج ذات وظيفة اقتصادية على اختلاف المراحل التاريخية حيث كانت بمثابة خزان للحبوب في عهد الاستعمار. وكانت من أهم مناطق الجذب للأيدي العاملة الزراعية. ثم وبعد الاستقلال وتدعيمها بمنطقة صناعية أصبحت من المدن الصناعية الرائدة وطنيا.

4-2-3-العوامل الإدارية: إن للترقيات الإدارية من بلدية ذات سلطة كاملة في العهد الاستعماري إلى مركز دائرة بعد الاستقلال، ثم مركز للولاية بالغ الأثر على جذب وتمركز وتوزيع السكان في إقليم المدينة.

¹ ONS:RGPH 2008.

² Willaya de Bordj Bouarreridj, Dervtion de la planification et de l'aménagement de territoire: Estimation du population Bordj Bouarreridj, 30.06.2012

³ مديرية التخطيط لولاية برج بوعريريج: الافاق الديمغرافية لسنة 2020.

4-2-4-العوامل الديمغرافية: أهم العوامل التي لها أثر واضح في توزيع السكان. من حيث النمو الطبيعي وأثره على زيادة أعداد سكان منطقة ما. أو عن طريق الحراك السكاني و الهجرة نحو المدن.

4-3- الكثافة السكانية:

تعتبر مدينة برج بوعريريج أكثر المناطق كثافة سكانية بالنسبة لمحيطها. ويرجع ذلك إلى عوامل الجذب التي تتمتع بها. وبلغت الكثافة السكانية 2176ن/كلم² سنة 2011⁽¹⁾.

4-4- عوامل نمو وتطور سكان مدينة برج بوعريريج:

4-4-1-الحركة الطبيعية للسكان: يمكن التعبير عن الفرق الايجابي بين عدد المواليد وعدد الوفيات بالزيادة الطبيعية. والتي يمكن على أساسها معرفة حجم الزيادة السكانية الطبيعية بعيدا عن بقية العوامل. وتعتبر الزيادة الطبيعية من أهم عوامل تطور عدد السكان في مدينة برج بوعريريج. فمثلا تم تسجيل معدلات بين 1,49 الى 2,22 ما بين سنة 2000 و 2011 وكلها بمثابة زيادة تؤثر في عدد السكان.

4-4-2- الهجرة نحو المدينة: تعتبر العامل غير الطبيعي المساهم في زيادة عدد السكان، حيث أنها بمثابة العامل المغذي لعدد السكان. وبحكم الاستقطاب الكبير الذي تمارسه المدينة بالنسبة لمحيطها العمراني، فقد عرفت توافد عديد الأمواج البشرية نحوها. تختلف في حجمها باختلاف مراحل نمو المدينة وتطور سكانها تبعا لعوامل الجذب التي سبق ذكرها سواء الإدارية أو الاقتصادية أو الأمنية.

5- الخصائص السكنية وأنماط السكن بمدينة برج بوعريريج:

تتوزع انماط السكن بمدينة برج بوعريريج حسب المخطط التوجيهي للتنهية والتعمير PDAU كالاتي:

✓ السكن الجماعي: يمثل (32,65%) من مجموع المساكن ويستهلك مجالا مقدرا ب 207 هكتار.

✓ السكن الفردي: يمثل أعلى نسبة وتقدر ب(67,35%) ويستهلك مجالا مقدرا ب 654,09 هكتار.

¹ مكتب الإحصاء ببلدية برج بوعريريج.

✓ السكن الفوضوي: هذا النوع مدمج ضمن نمط السكن الفردي. ويمثل نسبة (6,14%) .

وقد شهدت الحاضرة السكنية تطورا محسوسا تبعا للزيادة الكبيرة في عدد السكان حيث سجل إحصاء 1966 "4970" وحدة سكنية بمعدل إشغال المسكن مقدر ب(6,73). واستمر عدد السكنات بالارتفاع عبر السنوات مع ديمومة ارتفاع معدلات شغل المسكن التي تراوحت بين (7,12) و(6,2).

وقد رت الحاضرة السكنية في مدينة برج بوعرييج ب37159 سكن بكل الأنواع. بمعدل إشغال السكن الذي قدر ب(6,2) حسب آخر إحصاء للسكن والسكان سنة 2008⁽¹⁾. ومع نهاية 2011 وصل عدد السكنات في المدينة إلى 40218 سكن حسب مديرية التخطيط لولاية برج بوعرييج⁽²⁾.

¹ ONS: RGPH 2008.

²Willaya de bordj bouArredj, Dervtion de la planification et de l'aménagement de territoire: monographie de willaya, 2011 .

خلاصة:

تدين الدول المتقدمة والمتطورة في مجال المدن والحياة الحضرية إلى الدراسات والبحوث السوسولوجية وإلى العلوم الإنسانية والاجتماعية التي رافقت الدراسات والأبحاث العمرانية والدراسات القانونية التي مكنتها من احتواء أوضاع المدن وإنتاج مدن رائدة رائعة ساهمت في قيادة المجتمعات نحو التحضر بالمفهوم الايجابي الواسع ، كما أسهم ذلك في إنتاج انماط راقية من الحياة الحضرية . وهنا نتساءل عن محل الدراسات السوسولوجية في سن القوانين وإعداد المخططات وكل ما يتعلق بالمدينة الجزائرية. فهل يرجع غيابها إلى ضعف هذا المجال من هن هذه العلوم وعجزها عن إيجاد الحلول؟ أم إلى ضعف القائمين على التسيير وعدم قدرتهم على مجارات التطور العلمي في هذا المجال؟ ليبقى السؤال مطروحا يحتتمل كل الإجابات التي تفتح أبواب البحث العلمي وآفاقه.

الباب الثاني:
الدراسة الميدانية

الفصل الخامس: طبيعة ومكونات سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريـريـج

تمهيد

أولاً: تحليل الجداول الخاصة بخصائص أفراد العينة

ثانياً: الاستنتاجات الخاصة بخصائص أفراد العينة

ثالثاً: خلاصة عامة حول طبيعة ومكونات سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج

بوعريـريـج

تمهيد:

كما سبق توضيحه فإن موضوع الدراسة يتمحور حول دور التقارب المجالي في خلق التقارب الاجتماعي بين سكان المجال الحضري الواحد، ولدراسة الموضوع فقد تضمنت الدراسة شقين: شق نظري وشق ميداني. من أجل الوصول إلى صياغة جملة من الاستنتاجات والحقائق المتعلقة بالموضوع.

وقد قدمنا في الفصول الأربعة السابقة إطارا عاما نظريا ومنهجيا حول الموضوع المدروس بهدف التحديد الدقيق لأبعاد الدراسة ومجالاتها. وتحديد المعالم النظرية والمنهجية للموضوع.

وفي هذا الفصل الذي يمثل نقطة الإنطلاق في الدراسة الميدانية، والذي قمنا من خلاله باستعراض مختلف النتائج المحصلة من الميدان الخاص للدراسة المتمثل في الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعرييج. أين تمكنا من تحديد مكونات هذه الأحياء وخصوصياتهم. من حيث تصنيفهم حسب فئات السن والجنس ومستوياتهم التعليمية والثقافية وأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية، وأصولهم الجغرافية. وكيفية انتقائهم نحو الأحياء التي يقطنون بها. وأسباب الإقامة بهذه الأحياء والمدة الزمنية لإقامتهم بها.

لنصل أخيرا لاستعراض النتائج الخاصة بهذا العنصر والتي تعتبر في الحقيقة أهم العناصر المؤثرة على بقية عناصر الموضوع المدروس.

أولاً : خصائص أفراد العينة :

1 . الجنس :

جدول رقم(01): توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

النسبة %	التكرار	الجنس
79,70%	271	ذكر
20,30%	69	أنثى
100%	340	المجموع

يظهر من معطيات هذا الجدول أن فئة الذكور تمثل الأغلبية المطلقة بنسبة بلغت (79,70%) . مقابل نسبة قليلة لفئة الإناث والتي قدرت ب (20,30%) .

وإذا ما ربطنا هذه النسب بملاحظاتنا الميدانية التي استقينها من خلال تطبيق استمارة بحثنا على مجتمع الدراسة، فيمكن القول باستمرارية الهيمنة الذكورية في كل ما يتعلق بتسيير الأمور الخارجة عن المنزل . بالنظر لطبيعة مجتمع المدينة المدروسة المحافظ والذي لا يفسح المجال أمام المرأة في كل الأمور . من جهة . ومن جهة أخرى فقد لمسنا نوعاً من الخوف من التعامل مع الغرباء من طرف المبحوثين .

ووقفنا على مجموعة من الملاحظات أهمها:

- ✓ استحالة استقبال الغرباء من طرف نساء المنزل، وخاصة بالنسبة للنساء المتزوجات عدا في حالة الغياب التام للرجل في بعض الحالات القليلة جداً.
- ✓ أما بالنسبة للمطلقات والأرامل واللواتي يمثلن المسئولات عن أسرهن فقد لمسنا نوعاً من التحفظ في تعاملتهن معنا. أين كان التعامل بكل حذر في أغلب الأحيان، مع الرفض المطلق لدخول أي غريب إلى المنزل.

ويمكن الاستدلال من خلال هذه الملاحظات على:

الفصل الخامس: مكونات وخصوصيات سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعرييج

- ✓ استمرارية الطبيعة المحافظة لمجتمع المدينة.
- ✓ استمرارية الهيمنة الذكورية وسيطرة الذهنية المحافظة في كل ما يتعلق بإدارة وتدير شؤون المنزل بالرغم من التغيرات الكبيرة التي لحقت بدور ووظيفة المرأة، من حيث الخروج للدراسة والعمل ومشاركة الرجل في مختلف مناحي الحياة بشكل عام.
- ✓ هناك إحساس عام منتشر يتمثل في الخوف من كل ما هو غريب وعدم الأمان التام في الأحياء المدروسة. بالنظر للمظاهر المنتشرة والمشكلات المستحدثة التي لم يألفها السكان في وقت مضى. مما يحث الجميع على محاولة الانغلاق على الذات وتجنب الآخر –من وجهة نظر كثير من السكان الاختلاط بالآخر يساوي المشكلات-.

2. فئات السن :

جدول رقم(02): توزيع أفراد العينة حسب فئات السن.

النسبة %	التكرار	فئات السن
0,08%	3	أقل من 20 سنة
9,12%	31	من 20 إلى 29 سنة
13,82%	47	من 30 إلى 39 سنة
29,41%	100	من 40 إلى 49 سنة
35,00%	119	من 50 إلى 59 سنة
11,74%	40	60 سنة فأكثر
100%	340	المجموع

تهدف من خلال الجدول أعلاه إلى تحديد الفئات العمرية للعينة المدروسة . قصد مقارنة المعطيات والنسب المتحصل عليها من ميدان البحث مع المعطيات الميدانية للفئات العمرية لمجتمع المدينة ككل .

الفصل الخامس: مكونات وخصوصيات سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج

ويتضح من خلال المعطيات الإحصائية الواردة في الجدول بأن فئات أعمار مفردات العينة التي قمنا بتقسيمها إلى فئات طول كل منها عشرة (10) سنوات تتوزع بنسب متفاوتة بين الفئات العمرية، لكن الملاحظ أن الفئتين العمريتين من 40 إلى 49 سنة و من 50 إلى 59 سنة تمثل الأغلبية بمجموع نسب وصل إلى 64.41%.

أما بالنسبة للفئة العمرية للأقل من 20 سنة فهي نسبة لا تكاد تذكر، الأمر الذي يرجع في اعتقادنا إلى أن هذه الفئة صغيرة السن نسبيا لتمثل رب أسرة . والتي هي مهام كل من الوالد أو الوالدة أو أحد كبار السن في المنزل.

وقد بلغت نسب الفئات العمرية من 20 إلى 29 سنة و من 30 إلى 39 سنة و فئة 60 سنة فأكثر نسب 9,12% و 13,82% و 11,74% على التوالي.

ويتضح من خلال النسب السابقة ، أن هناك تنوعا بين مختلف فئات الأعمار. غير أن الأكيد هو أن أغلب المبحوثين هم من فئة الذين تنحصر أعمارهم ما بين (30 و 59) سنة. وهو ما يتماشى مع المعطيات السكانية لمدينة برج بوعريريج بصفة خاصة ، والخصوصيات السكانية للمجتمع الجزائري بصفة عامة. أين يصنف المجتمع الجزائري بأنه مجتمع شاب وفتي تغلب على تركيبته الفئة النشطة.

وقد وقفنا من خلال ذلك على الملاحظات التالية:

- ✓ أن فئة الشباب هي الفئة التي تصنف بأنها الفئة النشطة والفعالة في المجتمع وهي النسبة الأكبر في المجتمع الجزائري بصفة عامة ومجتمع مدينة برج بوعريريج.
- ✓ أن هذه الفئة تمثل الفئة الأكثر نضجا ووعيا ، وأنها الفئة القادرة على العمل وتحمل المسؤوليات الأسرية والزوجية والأكثر قدرة على الانفصال عن العائلة الكبيرة والممتدة وتأسيس منزل أو عائلة.
- ✓ تتميز هذه الفئة حسب الدراسات و البحوث العلمية أنها الفئة الأقل تمسكا بالعادات والتقاليد والروابط الاجتماعية التقليدية، كما أنها الفئة الأكثر تحررا من الضوابط التقليدية مقارنة بكبار السن انطلاقا من عديد المؤثرات لعل أهمها ارتفاع المستويات التعليمية الأمر الذي يسمح بالاطلاع على ثقافات مغايرة لتكون بذلك أكثر عرضة للتغيرات الاجتماعية.

3. الحالة العائلية للمبحوثين:

جدول رقم (03): توزيع أفراد العينة حسب الحالة العائلية.

النسبة %	التكرار	الحالة العائلية
7,94%	27	أعزب
75,59%	257	متزوج
10,88%	37	مطلق
5,59%	19	أرمل
100%	340	المجموع

نهدف من خلال هذا المتغير إلى تكوين نظرة عامة عن الأوضاع الاجتماعية للمبحوثين. لما لهذا المتغير من آثار متعددة على عملية التفاعل الاجتماعي بالمجال السكني.

ومن خلال معطيات الجدول السابق الذي يوضح الحالة الاجتماعية والعائلية للمبحوثين، يتبين أن أغلب المبحوثين هم من فئة المتزوجين بنسبة قدرت بـ 75,59% ، تليها مباشرة فئة المطلقين المقدرة بـ 10,88%. وهي نسبة جد خطيرة لما لها من آثار على تماسك المجتمع من ناحية ما يمثله الطلاق في حد ذاته من مشكلة اجتماعية تؤدي للكثير من الانعكاسات السوسيو نفسية على المجتمع وأفراده . أما بالنسبة لفئتي العزاب و الأرامل فهي تمثل نسبا قليلة مقدرة بـ 7,94% و 5,59% على التوالي.

و من خلال هذه المعطيات يمكن القول:

✓ أن أكبر نسبة من مفردات العينة كما تم تبيانه سابقا من فئة الشباب النشيطة ممن هم في سن الزواج وتحمل المسؤوليات. وهو ما أشارت إليه الكثير من الدراسات السوسولوجية أن سن الزواج في الجزائر يكون ما بين 20 و 35 سنة.

الفصل الخامس: مكونات وخصوصيات سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج

- ✓ أن الاستقرار الاجتماعي والحصول على الوظيفة هي من أهم الشروط الواجب توفرها حسب ذهنية الشباب الجزائري. وعليه فإن أغلب أرباب الأسر يعتبرون ممن هم في سن الزواج، وقادرون على تحمل أعباء وتكاليف ومسؤوليات الحياة الزوجية ومتطلباتها.
- ✓ كذلك فإن من أهم الملاحظات التي يمكن الوقوف أمامها طويلا هي نسبة 10,88% للمطلقين هي نسبة لا يمكن تجاهلها، بل وتقدم معطيات خطيرة عن مدى استقرار قدسية الرابطة الزوجية خصوصا في مدينة تصنف إلى يوم قريب من بين المدن الأشد محافظة على العادات والتقاليد . وهي الظاهرة التي تتطلب بحق دراسات معمقة من كافة التخصصات للوقوف على أسباب فشل المنظومة الزوجية، وإدخال المجتمع في نفق ظاهرة الطلاق، وهي الظاهرة التي تتزايد نسبتها بأرقام مهولة يوما عن يوم في المجتمع الجزائري .
- ✓ وجبت الإشارة إلى ظاهرة أخرى تعتبر بحق ظاهرة غريبة عن مجتمع مدينة برج بوعريريج وهي أنه من بين فئة العزاب وأثناء تعاملاتنا الميدانية تفاجئنا ببعض المساكن التي تسكنها فتيات بمفردهن أو مع صديقاتهن، ورغم أنهن أرجعن من خلال الأحاديث الجانبية أسباب ذلك إلى العمل إلا أن بعضهن تحاشين الخوض في الأسباب خاصة إذا علمنا أنهن من مناطق متفرقة من الوطن.
- 4 . المستوى التعليمي:

جدول رقم(04): توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي.

النسبة %	التكرار	المستوى التعليمي
0,02%	7	أمي
5,00%	17	ابتدائي
29,71%	101	متوسط
33,23%	113	ثانوي
25,58%	87	جامعي
4,41%	15	دراسات عليا
100%	340	المجموع

الفصل الخامس: مكونات وخصوصيات سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعرييج

إن مؤشر المستوى التعليمي يعتبر من أهم المؤشرات الواجب معرفتها أثناء دراسة أي مجتمع كان . حيث أنه يساعد الباحثين في معرفة المستويات العلمية والمعيشية والأوضاع الاجتماعية للمجتمع المبحوث . كما يساعد في تحديد وضبط التوجهات الثقافية والفكرية . ومدى كفاءة الأفراد. عن طريق تشخيص المستوى التعليمي والثقافي العام. حيث من المعروف سوسولوجيا أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي ارتفع المستوى الثقافي وازدادت الكفاءة المهنية. والانفتاح الحضاري والتوافق مع مقتضيات الحياة الحضرية.

و من خلال معطيات الجدول السابق نلاحظ أن الفئة الغالبة هي فئة ذوي المستوى الثانوي بنسبة **33,23%** ، لتليها فئة ذوي المستوى المتوسط بنسبة مقدرة ب **29,71%**، ثم ذوي المستوى الجامعي ب **25,58%** و **4,41%** لأصحاب الدراسات والشهادات العليا. أما بالنسبة لفئتي ذوي المستوى الابتدائي و الأميين فهي تصل مجتمعة حدود **5,02%**.

و تعبر هذه المعطيات حقيقة عن:

- ✓ ارتفاع محسوس في المستويات التعليمية لعينة الدراسة ومجتمع مدينة برج بوعرييج ككل.
- ✓ يمكن القول أن هذه النسب يمكن تعبر عن التنوع في المستويات التعليمية والثقافية للمبحوثين.
- ✓ أن أغلبية المبحوثين هم من فئة المتعلمين بغض النظر عن اختلاف مستوياتهم التعليمية.
- ✓ تعتبر فئة الغير متعلمين أو ذوي المستويات التعليمية الدنيا فئة قليلة جدا.
- ✓ أخيرا فإن ارتفاع المستوى التعليمي للسكان يرتبط حتما بالانفتاح الحضاري، وقد أثبتت الأبحاث أنه يؤدي إلى التوجه نحو الاستقلال العائلي والمادي ونحو الأسر النووية، وتحرر المرأة من كثير من المظاهر التقليدية للسلطة الذكورية، بالخروج للدراسة والعمل و البحث عن إثبات الذات وتغيير أدوارها ووظائفها في المجتمع.

5. الموطن الأصلي:

جدول رقم(05): توزيع أفراد العينة حسب الموطن الأصلي.

النسبة %	التكرار	الموطن الأصلي
53,23%	181	مدينة
46,77%	159	ريف
100%	340	المجموع

تهدف من خلال هذا المتغير إلى التعرف على الخلفيات الثقافية والاجتماعية لسكان الأحياء الحضرية الجديدة . من خلال التعرف على موطنهم الأصلي . أهم ريفيين أم حضريين؟ على اعتبار ما ينجر عن ذلك من أبعاد متعددة وآثار على جوانب الحياة اليومية على اعتبار الاختلاف الكبير بين الثقافتين الريفية والحضرية. خاصة ما تعلق بمتغيرات التفاعل الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية إضافة إلى أنماط التضامن والتماسك الاجتماعي و آليات الضبط الاجتماعي .

وقد أكدت الدراسات السوسولوجية للمجتمع الجزائري أن ظاهرة الحراك والهجرة الريفية نحو المدن ظاهرة مميزة له على مر تاريخه . وهو ما عمل على التأثير في الثقافة الحضرية بالمدينة الجزائرية، و أكسبها نمطا خاصا ومتميز من أنماط الحياة الحضرية بسلوكيات متفردة.

ونلاحظ في هذا الجدول أن نسب ذوي الأصول الريفية وذوي الأصول الحضرية قد تحصلا على نسبتي 53,23% و 46,77% جد متقاربتين، مع فارق طفيف لصالح ذوي الأصول الحضرية، بنسب مقدرة ب 53,23% و 46,77% على التوالي.

وعليه ويربط هذه النسب مع المعطيات النظرية المتعلقة بمدينة برج بوعرييج فإنه يمكننا القول:

الفصل الخامس: مكونات وخصوصيات سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعرييج

- ✓ أن المكونات البشرية الريفية تمثل نسبة جد هامة من سكان مدينة برج بوعرييج. وهو ما تؤكدته مختلف المصادر النظرية، والشهادات الحية لكبار السن بالمدينة.
- ✓ مثلت المدينة مركز جذب قوي للسكان الوافدين بغرض البحث عن فرص العمل الكثيرة التي توفرها. وهروبا من الواقع المزري في الأرياف وضآلة فرص العمل. مع الظروف المعيشية الصعبة خصوصا في المناطق المحيطة بمدينة برج بوعرييج التي تعرف بأنها مناطق جبلية ذات طبيعة جد صعبة ، إضافة لافتقارها للتجهيزات والمرافق والبنى التحتية.
- ✓ تلعب نسبة السكان من ذوي الأصول الريفية دورها البارز في صياغة أنماط التفاعلات والعلاقات الإنسانية والاجتماعية بمدينة برج بوعرييج وصياغة أطر التضامن الاجتماعي وآليات ووسائل الضبط الاجتماعي . وهو ما يجعل مجتمع المدينة مجتمع متميز نوعا ما من ناحية كونه مجتمعا حضريا وفق المعايير الاقتصادية أو الإحصائية أو الإدارية والعمرانية بمكونات ريفية في الغالب، الأمر الذي أنتج ثقافة متميزة.

6 . الموطن الأصلي للوالدين:

جدول رقم(06): يمثل الموطن الأصلي للوالدين.

النسبة%	التكرار	الموطن الأصلي للوالدين
37.94%	129	مدينة
62,06%	211	ريف
100%	340	المجموع

نقصد من هذا المتغير توضيح الفكرة التي توصلنا إليها من خلال مراحل العمل الميداني والتي استنتجنا فيها أن أغلب أفراد العينة هم إما من أصول ريفية وإما من والدين ريفيين و التي تقودنا إلى الجزم بأن جذور أغلب سكان مدينة برج بوعرييج تعود إلى الأرياف.

الفصل الخامس: مكونات وخصوصيات سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعرييج

وفي هذا الجدول نجد أن الأغلبية من ذوي المبحوثين هم من ذوي الأصول الريفية بنسبة كبيرة مقدرة بـ **62,06%** ، مقابل نسبة مقدرة بـ **37,94%** لذوي الأصول الحضرية. وعليه:

- ✓ ترجع الأصول الجغرافية للمبحوثين و عائلاتهم في الغالب إلى الأرياف والقرى والمداشر ممن هاجروا للإقامة بالمدينة. إذ من المعروف أن مدينة برج بوعرييج هي مدينة حديثة النشأة يرجع تأسيسها إلى العهد الاستعماري ، كما أنها و إلى وقت قريب كانت مجرد مدينة صغيرة .
- ✓ أن عوامل كثيرة تحكمت في النمو السريع الذي عرفته المدينة والذي يعتبر العامل الديمغرافي وبالأخص الهجرات السكانية نحوها من أهم هذه العوامل. فإلى زمن قريب لا يتجاوز الأربعة عقود لم يتجاوز سكان مدينة برج بوعرييج العشرين ألف نسمة. في حين تجاوز في السنوات الأخيرة المائتي ألف نسمة -تضاعف العدد عشرة مرات- .
- ✓ أهم فترات النمو الحضري و التوسع العمراني للمدينة تصادفت مع أهم فترات الحراك السكاني نحوها.
- ✓ خلف الحراك السكاني الكبير نحو المدينة آثاره على الحياة الاجتماعية والثقافية لمجتمع المدينة وعلى المجال الحضري والتركيبية العمرانية للمدينة.
- ✓ انعكست آثار الانتماءات الريفية لنسبة معتبرة من سكان مدينة برج بوعرييج على عمليات التفاعل الاجتماعي وأنماط العلاقات الاجتماعية المنتشرة بين السكان.

7. توزيع المبحوثين الوافدين إلى المدينة حسب مدة الإقامة بالمدينة:

جدول رقم (7): توزيع المبحوثين الوافدين حسب مدة الإقامة بالمدينة.

النسبة %	التكرار	المدة
28,19%	53	أقل من 10 سنوات
30,85%	58	من 10 إلى 19 سنة
25,53%	48	من 20 إلى 29 سنة
9,57%	18	من 30 إلى 39 سنة
5,86%	11	أكثر من 40
100%	188 ^(*)	المجموع

* ملاحظة: تم احتساب إجمالي الوافدين نحو المدينة على حساب مجموع السكان ذوي الأصول الريفية المقيمة في الجدول المتعلق بهذا المتغير سابقا. مع إضافة ما مجموعه 29 مبحوث اقروا خلال عمليات الاستجواب بأنهم من مدن أخرى خارج مدينة برج بوعرييج سواء من نفس الولاية أو من خارجها.

قمنا في هذا الجدول بتقسيم المسافات الزمنية إلى فئات من عشرة (10) سنوات لمعرفة مدة الإقامة بمدينة برج بوعرييج بالنسبة للمهاجرين إليها من خارجها سواء من الأرياف أو من المدن ، وتحصلنا على نتائج جد متقاربة خاصة بين الفئات الزمنية المنحصرة ما بين الأقل من 10 سنوات إلى حدود 29 سنة ، والتي وصلت مجتمعة 84.67%.

أين جاءت أكبر نسبة بالنسبة لفئة الوافدين إلى المدينة منذ 10 إلى 19 سنة، بنسبة بلغت 30,85%، تليها فئة الوافدين إلى المدينة والمقيمين بها منذ أقل من 10 سنوات بنسبة مقدرة ب 28,19%، ثم فئة الوافدين إلى المدينة والمقيمين بها لفترة تراوحت بين 20 29 سنة بنسبة بلغت 25,53%. فيما قدرت نسبة فئتي الوافدين للمدينة منذ 30 سنة أو يزيد مجتمعتين ب 15.43%.

ومن خلال هذه المعطيات يمكن استقراء الملاحظات التالية:

الفصل الخامس: مكونات وخصوصيات سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعرييج

- ✓ استمرارية الحراك السكاني نحو مدينة برج بوعرييج منذ عدة عقود دون توقف. وهي الظاهرة الملازمة لغالبية المدن الجزائرية بصفة عامة.
 - ✓ استمرارية التأثير الريفي على الحياة الاجتماعية والثقافية بالمدينة. نتيجة استمرارية تغير التركيبة الديمغرافية.
 - ✓ ازدياد جاذبية المدينة باستمرار خاصة في ظل استمرارية الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية بين الثنائية ريف - مدينة.
 - ✓ ارتباط الحراك السكاني نحو المدينة بعوامل متغيرة حسب الفترات التاريخية للمدينة، وقد تصادفت النسب المرتفعة مع فترات الترقيات الإدارية للمدينة ثم فترة الأزمة الأمنية ثم بفترة الازدهار الصناعي.
 - ✓ استمرارية التوسعات المجالية والعمرانية بالمدينة التي بلغت ذروتها في السنوات الأخيرة.
08. نوع الإقامة بالمدينة:

جدول رقم(08): توزيع المبحوثين حسب نوع الإقامة بالمدينة.

النسبة %	التكرار	نوع الإقامة
87,35%	297	إقامة دائمة
12,65%	43	إقامة مؤقتة
100%	340	المجموع

نهدف من خلال هذا المتغير إلى استكشاف نوع إقامة العينة المبحوثة بمدينة برج بوعرييج، من حيث نية الإقامة الدائمة بالمدينة من عدمها، وذلك انطلاقا مما يؤثره ذلك على أنماط التفاعلات الاجتماعية وشبكة العلاقات الاجتماعية والاندماج في مجتمع المدينة بصفة عامة، عن طريق خلق نوع من التقارب الاجتماعي مع بقية السكان.

الفصل الخامس: مكونات وخصوصيات سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج

وبملاحظة المعطيات الواردة في الجدول السابق، نجد أن الأغلبية المطلقة من مفردات العينة إقامتها دائمة بمدينة برج بوعريريج، بنسبة بلغت حدود 87,35%، بينما بلغت نسبة المقيمين بالمدينة بصفة مؤقتة 12,65% وهي نسبة لا يستهان بها.

ومن ذلك فإنه وعلى الأغلب من العوامل المساعدة على تحقيق التقارب الاجتماعي مع بقية سكان المجتمع بحكم نية الإقامة الدائمة بمجتمع المدينة وما يحتمه ذلك من حتمية التفاعل الاجتماعي.

09. نوع الإقامة بالحي:

جدول رقم (09): توزيع المبحوثين حسب نوع الإقامة بالحي.

النسبة%	التكرار	نوع الإقامة
67,67%	201	إقامة دائمة
32,33%	96	أقامة مؤقتة
100%	297 ^(*)	المجموع

* ملاحظة: تم احتساب المجموع بناء على معطيات الجدول السابق المتعلق بنوع الإقامة بالمدينة من بين السكان المقيمين بالمدينة بصفة دائمة.

في هذا الجدول حاولنا التعرف على نوع الإقامة بالحي، وتوصلنا إلى أن ما نسبته 67,67% والتي تمثل الأغلبية هي للمقيمين بالحي السكني بصفة دائمة، فيما بلغت نسبة المقيمين بالحي بصفة مؤقتة حدود 32,33%، وهي نسبة لا يستهان بها.

وذلك في اعتقادنا ما يمثل عامل تأثير على نوعية الاستقرار وطريقة التفاعل ضمن نطاق الحي السكني. حيث يوضح التراث العلمي النظري أن التفاعل الاجتماعي وشبكة العلاقات الاجتماعية تزداد توسعا وتحذرا كلما زادت مدة الإقامة بالحي. وكلما كانت نية الاستمرار في الإقامة بالحي وهو ما يولد نوعا من الشعور بامتلاك المجال. الأمر الذي ينعكس حتما على تعزيز الاندماج الاجتماعي وتدعيم فرص التضامن الاجتماعي وزيادة حجمه بحكم تكون نوع من الألفة بين السكان واتساع حجم معرفتهم ببعضهم

الفصل الخامس: مكونات وخصوصيات سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعرييج

البعض. كما يتجسد ميدانيا في التعاون على محاربة السلوكيات المرفوضة أو فض المشكلات الاجتماعية أي تكوين نوع من سلطات الضبط الاجتماعي في المجال السكني.

10. مدة الإقامة بالحي:

جدول رقم(10): توزيع المبحوثين حسب مدة الإقامة بالحي.

المدة	التكرار	النسبة%
5 سنوات و أقل	53	15,59%
من 6 إلى 10 سنوات	83	24,41%
من 11 إلى 15 سنة	91	26,76%
16 فأكثر	113	33,23%
المجموع	340	100%

قمنا في هذا الجدول بتقسيم المسافات الزمنية إلى فئات من خمسة (5) سنوات لمعرفة مدة إقامة أفراد العينة بالحي السكني. وذلك بالنظر لأهمية عامل مدة الإقامة بالحي السكني في فرض نوع من الألفة اتجاه ما هو موجود وما لذلك من أهمية في دعم فرص الاندماج الاجتماعي وزيادة فرص التفاعل الاجتماعي بين السكان من خلال ما تفرضه احتياجات الحياة اليومية بصفة خاصة والحياة الاجتماعية بصفة عامة.

ونلاحظ من خلال المعطيات الواردة في الجدول أن أكبر نسبة كانت لفئة القاطنين بالحي لمدة تجاوزت 16 سنة. والتي بلغت 33,23%. تليها نسبة فئة القاطنين بالحي لمدة تنحصر بين 11 و 15 سنة والمقدرة بـ 26,76%، فيما بلغت نسبة القاطنين بالحي لمدة تراوحت بين 5 و 10 سنوات بـ 24,41%، لتأتي فئة الأقل من 5 سنوات كأصغر نسبة والتي قدرتها بـ 15,59%. وهي في الحقيقة نسب متقاربة بحكم عدم وجود نسبة طاغية لفئة زمنية معينة على بقية الفئات.

والملاحظ من ذلك أن الفترات الزمنية للإقامة بالحي تتدرج تصاعديا من الفئة الأصغر إلى الفئة الأكبر، وذلك ما يعبر أن أغلب المبحوثين انتقلوا إلى السكن بمجرد الحصول عليه حسب ما استقيناه من المبحوثين

أنفسهم بالنسبة للمتحصلين على سكنات جاهزة، أما بالنسبة لمن عمل على بناء منزل أو شراءه فقد انتقلوا إليه بمجرد الانتهاء من عمليات البناء أو الصيانة أو التعديل، بل ومنهم من انتقل حتى قبل انتهاء الأشغال. وهو ما يوضح الأهمية الكبرى التي يكتسيها امتلاك المسكن بالنسبة للمجتمع الجزائري بصفة عامة وللمجتمع مدينة برج بوعريريج بصفة خاصة.

أما بالنسبة للذين تأخروا في الالتحاق بمساكنهم بمجرد الحصول عليها وهم النسبة الأقل فهم من الذين حالت ظروف اجتماعية معينة دون الانتقال للمسكن لعل أهم هذه الأسباب الارتباط بمكان العمل بالدرجة الأولى، ثم الارتباطات العائلية مع العائلة الكبيرة فبدرجة ثانية، إضافة إلى عوامل تدرس الأطفال، والعوامل المادية المتمثلة في القدرة المالية على تجهيز المنزل.

كذلك بالنسبة لفئة المستأجرين التي في أغلبهم لا يمكثون طويلا في الحي السكني الواحد إما لأنهم يفضلون عدم المكوث الطويل في الحي السكني الواحد. وإما من خلال ما يفرضه الملاك عليهم من مدة إيجار لا تتجاوز السنتين في معظم الأحيان. والسبب حسب تصريحات المبحوثين أنفسهم نظرا لانتشار ذهنية لدى عموم المؤجرين بأن المستأجر إذا تجاوز سنتين من الإقامة بالمسكن فيحق له المطالبة بالبقاء إلى غاية توفر مسكن له كما يحق له الخروج متى شاء. وذلك ما ينحصر في عمليات الإيجار الرسمية ضمن الأطر القانونية. أما في الواقع فإن الكثير من عمليات تأجير المكنازل فهي تتم خارج الأطر القانونية وهي بالتالي ما تجعل المستأجر تحت سلطة المؤجر. الأمر الذي يعتبر في الحقيقة نوعا من التحايل على القانون التي تحكم عملية الإيجار بصفة عامة.

11. الرغبة في تغيير مكان الإقامة:

جدول رقم(11): توزيع المبحوثين حسب الرغبة في تغيير مكان الإقامة.

النسبة %	التكرار	الرغبة في تغيير مكان الإقامة
34,41%	117	نعم
65,59%	223	لا
100%	340	المجموع

من خلال معطيات الجدول السابق تبين لنا أن غالبية سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج من مفردات عينة بحثنا لا يرغبون في تغيير مكان الإقامة بنسبة 65,59%، بينما بلغت نسبة الراغبين في التغيير 34,41%.

وترجع أسباب ذلك إلى :

- ✓ صعوبة الحصول على مسكن في ظل غلاء وصعوبة المعيشة.
- ✓ أغلب مفردات العينة يقيمون في مساكن شبه جديدة بعمر أقل من 21 سنة في عمومها.
- ✓ من ناحية أخرى تختلف آراء المبحوثين فمنهم من يرجع سبب تمسكه بمقر إقامته الحالي إلى الاعتماد على الحي وسكانه ومنهم من أرجعه إلى قربه من العمل ، فيما ذهب آخرون إلى اتخاذ تدرس أولادهم بمدارس الحي سببا في البقاء... رغم أننا لمسنا نوعا من عدم الرضا عن ظروف المعيشة في كل الأحياء التي قمنا بدراستها.
- ✓ في المقابل تظهر شريحة كبيرة من المستأجرين التي ترغب في تغيير المسكن نحو مساكنها الخاصة بالنظر لإثقال كاهلهم بمصاريف الكراء وأعباء الانتقال من مسكن إلى آخر، بينما ترغب فئة أخرى في تحقيق الاستقلالية عن العائلة.

12 - سبب تغيير المسكن الأصلي:

جدول رقم(12): توزيع المبحوثين حسب سبب تغيير المسكن الأصلي.

النسبة %	التكرار	سبب تغيير المسكن الأصلي
10,88%	37	ضييق المسكن العائلي
20,88%	71	الرغبة في الاستقلالية
5,00%	17	مشكلات عائلية
10,00%	34	العمل
51,76%	176	الحصول على سكن
1,48%	5	سبب آخر
100%	340	المجموع

نهدف من خلال هذا الجدول إلى محاولة التعرف على الأسباب التي تقف خلف إقامة السكان بالأحياء المدروسة، ومنه إلى تحديد أسباب الحركة السكانية سواء داخل نفس المجال الجغرافي الحضري للمدينة أو حتى للوافدين من مجالات جغرافية من غير مدينة برج بوعريريج .

وتقدم لنا معطيات هذا الجدول أن الأغلبية من سكان الأحياء المدروسة تقيم فيها بسبب الحصول على مسكن بنسبة قدرت ب 51,76%، أي أنها أكثر من جميع العوامل الأخرى مشتركة. ليأتي بعدها عامل الرغبة في الاستقلالية عن العائلة وتكوين أسرة وحياة خاصة، بنسبة وصلت حدود 20,88%، ثم عاملي كل من ضيق المسكن العائلي، وعامل القرب من مقر العمل ربما للوقت أو توفيراً للمال بنسبتين مقدرتين على التوالي ب 10,88% و 10,00%.

فيما انحصرت نسبة عامل تغيير المسكن بسبب المشاكل العائلية في 5,00%، وبقية الأسباب المتمثلة على الأغلب حسب ما استقيناه من إجابات المبحوثين في القرب من أهل الزوجة، و البحث عن

الفصل الخامس: مكونات وخصوصيات سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج

الخدمات، خاصة ما تعلق بالجانب الصحي وتدرس الأولاد، في 1,48%، وهي نسب ضئيلة جدا لا يمكن الاستناد عليها في تقديم تحليلات معممة.

من خلال النسب المذكورة أعلاه يمكن القول:

- ✓ إن الوضع الاقتصادي للمجتمع الجزائري بصفة عامة وللمجتمع مدينة برج بوعريريج بصفة خاصة، جعل من ال صعوبة الحصول على مسكن إن لم نقل استحالتها ذاتيا بالنسبة لمكونات الطبقة الوسطى والطبقة الهشة في المجتمع. وهي الظاهرة الاجتماعية المميزة للمجتمع الجزائري ككل.
- ✓ لعب عامل صعوبة الحصول على سكن ذاتيا دوره البارز في إحداث خلخلة في التركيبة الاجتماعية بحكم اعتماد السكان على فرصة الحصول على مسكن حسب الآليات التي تقدمها الدولة. دون مراعاة رغبته في التنقل من عدمها، أو انتماءه للمجال السكني من عدمه، مع إلغاء أو تحديد إختيار منطقة السكن في غالب الأحيان. بمعنى أن العوامل الاجتماعية والثقافية تلغى تماما نتيجة تأثير عاملي القدرة الاقتصادية وسياسة الدولة في منح السكنات.
- ✓ إثبات حقيقة سير المجتمع نحو مسايرة متطلبات الحياة الحضرية، التي تعتبر الأسرة النووية من أهم مميزاتنا. فالنسبة المذكورة نسبة معتبرة إذا ما قورنت بطبيعة المجتمع سابقا. خاصة كما تم بيانه سابقا من ارتفاع المستوى التعليمي للسكان وتغير التركيبة السوسيو-مهنية للمجتمع بصفة عامة في ظل هجرة الاعمال التي تتطلب التساند العائلي وهي الاعمال الفلاحية في الغالب والاتجاه نحو وظائف الادارة والخدمات والتجارة والتصنيع.
- ✓ لمسنا نوعا من عدم صدق كثير من المبحوثين خاصة ما تعلق بتغيير المسكن بسبب المشكلات العائلية ضمن العائلة الكبرى الممتدة، لعل ذلك يرجع الى قدسية العائلة في الذهنية الجزائرية وعدم القدرة على التصريح بها من جانب الأبناء.

13. نوع المسكن:

جدول رقم(13): توزيع المبحوثين حسب نوع المسكن.

النسبة%	التكرار	النوع
11,17%	38	شراء
20,29%	69	بيع بالإيجار
26,76%	91	بناء ذاتي
20,89%	71	منح من الدولة
7,94%	27	ملك للعائلة
12,35%	42	إيجار
0,59%	2	غير ذلك (على سبيل الإعارة)
100%	340	المجموع

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أعلاه أن أكبر نسبة كانت عن طريق عمليات البناء الذاتي والتي كانت إما عن طريق شراء قطع أراضي أو عن طريق الاستفادة منها من أجهزة الدولة مباشرة بنسبة 26,76%، لتأتي بعدها نسبة السكنات الممنوحة من طرف الدولة والتي وصلت 20,89%، ثم نسبة المتحصلين على السكنات بصيغة البيع بالإيجار التي تضعها الدولة تحت تصرف فئات معينة بشروط معينة لمساعدتهم على اقتناء سكن والتي قدرت ب 20,29%، لتأتي بعدها فئة المستأجرين بنسبة بلغت 12,35%. ثم جاءت نسبة المتحصلين على المسكن عن طريق شراء جاهزا ب 11,17%. أما فئة الذين تحصلوا على المسكن كمنحة من العائلة أو كإعارة فقد بلغتا 7,94% و 0,59%.

وتوصلنا إلى:

- ✓ يرتكز امتلاك السكن في أغلبه على ما تقدمه الدولة من سياسات وصيغ في هذا الإطار بحكم ما تم توضيحه سابقا من عدم قدرة أغلبية سكان المجتمع خاصة الطبقة المتوسطة والطبقة الهشة من اقتناء سكناتهم الخاصة بأموالهم الخاصة.
- ✓ أن السياسات الاجتماعية والسياسات العمرانية للدولة الجزائرية التي جعلت منها المتحكم الوحيد في مجال السكن والإسكان كانت أحد أهم أسباب الحراك السكاني سواء داخل المدن بين الأحياء، أو فيما بين المدن أو من الأرياف نحو المدن.
- ✓ انطلاقا من الوضع الاقتصادي الهش للسكان الباحثين عن الاستفادة من سكن بكل الطرق المتاحة فقد أسهمت هذه السياسات في استمرارية خلخلة التجمعات السكانية، ودعم ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية التي تزيد الأمر تعقيدا. وهو ما أسهم في خلق أحياء حضرية من سكان متعددي الانتماءات الجغرافية ومختلفي المستويات الاقتصادية والاجتماعية.
- ✓ كذلك فإن فئة المستأجرين جاءت بنسبة مؤثرة نوعا ما، ومن المعلوم سوسولوجيا أن فئات المستأجرين حسب الدراسات السوسولوجية في هذا المجال تفتقد دوما لشعور امتلاكها للمجال، وهو ما يؤثر في أنماط تفاعلاتها وشبكات علاقاتها وآليات اندماجها في مجتمع الحي الذي تقيم فيه.
- ✓ لاحظنا كذلك وبالرغم من الأهمية التي يكتسبها السكن في المجتمع الجزائري أن العملية التضامنية بين مكونات المجتمع مستمرة في إثبات نفسها من خلال نسبة المقيمين في سكنات تم منحها إما من عائلاتهم وإما إعارتها من أشخاص آخرين. وهو ما يبين أهمية التضامن الاجتماعية كعملية أساسية في مجتمع المدينة.

14. فئات دخل أرباب الأسر:

جدول رقم(14): توزيع المبحوثين حسب فئات دخل أرباب الأسر.

النسبة%	التكرار	فئات الدخل
9,11%	31	منعدم
22,35%	76	غير محدد
11,76%	40	اقل من 20000 د ج
27,05%	92	من 20000 د ج إلى 40000 د ج
18,53%	63	من 40000 د ج إلى 60000 د ج
8,23%	28	أكثر من 60000
100%	340	المجموع

قمنا في هذا الجدول بتقسيم المبحوثين إلى فئات حسب مستوى الدخل المادي، إلى فئات تم الارتكاز فيها على أساس الدخل الوطني الأدنى المضمون للفئة الدنيا، ومتوسط مداخيل الجزائريين للفئة التي تليها، ثم ما يزيد عن ذلك بمعدل 20000 د ج للفئة الواحدة. مع مراعاة فئات الدخل المنعدم والدخل الغير محدد من بين المبحوثين.

والهدف من هذا المتغير هو تحديد الفوارق الاقتصادية وتأثيرها على المستويات المعيشية للمبحوثين وانعكاس ذلك على ملائمة ظروف العيش مع فئات ذات دخل أقل أو أكثر. ومدى تأثير هذا العامل على أنماط التفاعل بين المكونات الاجتماعية للأحياء المدروسة.

وتبين لنا من خلال النسب الواردة في الجدول أن نسب فئات الدخل جاءت متقاربة إلى حد ما. وجاءت الفئة التي تصنف بأنها ذات دخل متوسط في المقدمة بنسبة 27,05%، تليها فئة أصحاب الدخل غير المحدد ب 22,35%، ثم فئة أصحاب الدخل ما بين 40000 د ج و 60000 د ج ب 18,53%، ثم فئة

الفصل الخامس: مكونات وخصوصيات سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريش

الأقل من 20000 دج جزائري ب 11,76%. فالفئة المعنمة المداخيل ب 9,11%. وأخيرا فئة الأكثر من 60000 دج بنسبة مقدرة ب 8,23%.

يمكن تصنيف مجتمعات الأحياء المدروسة بأنها في الأغلبية متوسطة أو ضعيفة الدخل، حيث وصل مجموع فئات ذوي الدخل المعنم وصولا إلى غاية ذوي الدخل الأقل من 40000 دج (من 0 دج إلى 40000 دج) إلى حدود 47,92%. أي ما يقارب النصف بغض النظر عن فئة ذوي الدخل الغير محدد. أما بالنسبة لفئات ذوي الدخل الذي يفوق 40000 دج فقد وصلت مجتمعة إلى 26,76%.

وهو ما يمكن الاستدلال من خلاله على :

- ✓ أغلبية مجتمعات الأحياء المدروسة يمكن تصنيفها ضمن الفئات المتوسطة والضعيفة الدخل.
- ✓ تضم الأحياء المدروسة مزيجا من سكان مختلفة الطبقات الاقتصادية، أي غياب التجانس الاقتصادي بين مكوناتها. في تنقسم إلى ثلاثة طبقات: الطبقة الفقيرة الهشة والطبقة المتوسطة والطبقة المرتاحة ماديا.
- ✓ حسب ملاحظتنا الميدانية تنقسم الفئة التي صرحت بأنها من ذوي الدخل غير المحدد إلى ثلاثة فئات بدورها وهي الفئة التي تنتمي إلى الفئة الهشة الضعيفة الدخل، وفئة التجار والحرفيين وأصحاب المهن الحرة من الطبقة المتوسطة، وفئة ذوي الدخل غير المحدد المرتفع والتي ضمت بعض كبار التجار والمقاولين.
- ✓ ميدانيا وحسب ما لاحظناه من خلال الحديث مع المبحوثين لا تشكل الفوارق الاقتصادية عائقا في الذهنية المنتشرة بالأحياء المدروسة أمام عمليات الاندماج الاجتماعي والتفاعل بين مكونات الحي الواحد في غالب الأحيان. غير أن فئة قليلة من المبحوثين أكدت على دور العامل الاقتصادي والتقارب من حيث الحالة المادية في عملية الاندماج بين السكان.

15. عمل الزوجين:

جدول رقم(15): توزيع المبحوثين حسب عمل الزوجين من عدمه.

عمل الزوجين	التكرار	النسبة%
الزوج فقط	67	26,07%
الزوجة فقط	41	15,95%
الزوجين يعملان	99	38,52%
الزوجين لا يعملان	50	19,45%
المجموع	257 ^(*)	100%

* ملاحظة: تم احتساب إجمالي المبحوثين على أساس استثناء فئات العزاب والمطلقين والأرامل.

نلاحظ من خلال معطيات الجدول أن أكبر نسبة جاءت لفئة الزوجين العاملين بنسبة وصلت إلى 38,52%، لتأتي بعدها فئة الأزواج فقط يعملون بنسبة 26,07%، تليها نسبة البطالين من الأزواج بنسبة مرتفعة بلغت 19,45%، وأخيرا الفئة التي تقوم فيها الزوجة على إعالة عائلتها لوحدها ب 15,95%. وهو ما يقودنا إلى الآتي:

- ✓ نسب جميع الفئات متقاربة تنحصر ما بين 15,95% و 38,52%.
- ✓ نسبة البطالة تمثل نسبة مرتفعة جدا وخطيرة على الاستقرار الاجتماعي بالأحياء المدروسة، لما يرتبط بهذه الظاهرة من انعكاسات خطيرة جدا.
- ✓ أكبر نسبة كانت للأزواج العاملين وهو ما يوضح أن مجتمع المدينة برمته قيد التغير التدريجي الذي فتح المجال أمام عمل المرأة وتحررها من التقاليد الاجتماعية التي تفرض عليها أدورا ووظائف محددة داخل المنزل.
- ✓ إن تحرر المرأة من القيود الاجتماعية مكنها من أداء الدور الذي كان يقتصر على الرجل والمتمثل في إعالة العائلة، والنسب الظاهرة للمرأة التي تتحمل إعالة عائلتها بمفردها خير دليل على ذلك.
- ✓ فرض تحرر المرأة تغيرا في بنية وتركيب العائلة الممتدة وفرض التوجه نحو الأسرة النووية.

رابعاً: الاستنتاجات الخاصة بخصائص أفراد العينة:

من خلال تحليل الجداول الخاصة بخصائص أفراد العينة توصلنا إلى مجموعة من النتائج التي تمكننا من ضبط وتحديد الخصائص العامة لسكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعرييج، والتي تمكننا مبدئياً من قياس درجات التجانس الاجتماعي والثقافي بين مجموع السكان. وكانت الاستنتاجات كالتالي:

1. الجنس :

✓ أغلب المبحوثين هم من فئة الذكور بأغلبية مطلقة. وهو ما يؤكد استمرارية الطبيعة المحافظة التي تميز مجتمع مدينة برج بوعرييج والتي تتجسد في استمرارية الهيمنة الذكورية في كل ما يتعلق بتسيير الأمور الخارجة عن المنزل. وعدم فسح المجال أمام المرأة في كل الأمور. ومن جهة أخرى هناك نوع من التخوف والاحتياط التعامل مع كل من هو غريب نتيجة ما فرضه واقع الحياة الحضرية.

2. فئات السن :

✓ تتوزع الفئات العمرية بنسب متفاوتة، وعموماً فإن أغلب المبحوثين هم من فئة الذين تنحصر أعمارهم ما بين (30 و 59) سنة، وهو ما يتماشى مع المعطيات السكانية لمدينة برج بوعرييج بصفة خاصة وللمجتمع الجزائري بصفة عامة. وهي الفئات الأكثر نضجا ووعياً، والقادرة على العمل وتحمل المسؤوليات الأسرية والزوجية والأكثر قدرة على الانفصال عن العائلة الكبيرة والممتدة. وهو ما يقودنا إلى الإشارة إلى ما تضمنته الدراسات و البحوث العلمية من أن الفئات العمرية كلما اتجهت نحو الأصغر سناً قل التمسك بالعادات والتقاليد والروابط الاجتماعية التقليدية، وزاد التحرر من الضوابط التقليدية مقارنة بكبار السن انطلاقاً من عديد المؤثرات لعل أهمها ارتفاع المستويات التعليمية الأمر الذي يسمح بالاطلاع على ثقافات مغايرة لتكون بذلك أكثر عرضة للتغيرات الاجتماعية.

3. الحالة العائلية :

- ✓ أغلب المبحوثين هم من فئة المتزوجين بنسبة كبيرة، تليها مباشرة فئة المطلقين التي تمثل نسبة جد خطيرة على تماسك المجتمع. أما بالنسبة لفئتي العزاب و الأراامل فهي تمثل نسبة قليلة. وبالتالي فهم يعتبرون ممن هم في سن الزواج وتحمل المسؤوليات. وهو ما أشارت إليه الكثير من الدراسات السوسولوجية أن سن الزواج في الجزائر يكون ما بين 20 و 35 سنة.
- ✓ أن الاستقرار الاجتماعي والحصول على الوظيفة هي من أهم الشروط الواجب توفرها حسب ذهنية الشباب الجزائري. وعليه فإن أغلب أرباب الأسر يعتبرون ممن هم في سن الزواج، وقادرون على تحمل أعباء وتكاليف ومسؤوليات الحياة الزوجية ومتطلباتها.
- ✓ نسبة المطلقين هي نسبة لا يمكن تجاهلها، بل وتقدم معطيات خطيرة عن مدى استقرار الرابطة الزوجية خصوصا في مدينة تصنف إلى يوم قريب من بين المدن الأشد محافظة على العادات والتقاليد، وهي الظاهرة التي تتطلب بحق دراسات معمقة من كافة التخصصات للوقوف على أسباب فشل المنظومة الزوجية، وإدخال المجتمع في نفق ظاهرة الطلاق، وهي الظاهرة التي تتزايد نسبها بأرقام كبيرة يوما عن يوم في المجتمع الجزائري .
- ✓ وجبت الإشارة إلى ظاهرة أخرى والتي تعتبر بحق ظاهرة غريبة عن مجتمع مدينة برج بوعرييج وهي أنه من بين فئة العزاب وفي أثناء تعاملاتنا الميدانية تفاجئنا ببعض المساكن تسكنها فتيات بمفردهن أو مع صديقاتهن، ورغم أننا أرجعنا من خلال الأحاديث الجانبية أسباب ذلك إلى العمل إلا أن بعضهن تهاشين الخوض في الأسباب خاصة إذا علمنا أننا من مناطق متفرقة من الوطن.

4. المستوى التعليمي :

- ✓ رغم اختلاف المستويات التعليمية إلا أنه يمكن القول أن هذه النسب تعبر عن التنوع في المستويات التعليمية للمبحوثين، غير أننا نضيف أن أغلب المبحوثين هم من فئة المتعلمين ، إذ لا نجد من المستويات التعليمية الدنيا وفئة الأميين سوى فئة قليلة جدا . تليها فئة ذوي المستوى المتوسط ثم فئة ذوي المستوى الثانوي وذوي المستوى الجامعي ثم ذوي الدراسات العليا.
- ✓ هناك ارتفاع محسوس في المستويات التعليمية لعينة الدراسة وللمجتمع بمدينة برج بوعرييج ككل.

- ✓ تعتبر فئة الغير متعلمين أو ذوي المستويات التعليمية الدنيا فئة قليلة جدا.
- ✓ يرتبط ارتفاع المستوى التعليمي للسكان حتما بالانفتاح الحضاري، وقد أثبتت الأبحاث أنه يؤدي إلى التوجه نحو الاستقلال العائلي والمادي ونحو الأسر النووية، وتحرر المرأة من كثير من المظاهر التقليدية للسلطة الذكورية، بالخروج للعمل و البحث عن إثبات الذات.

5. المواطن الأصلي للمبحوثين :

- ✓ نسب ذوي الأصول الريفية وذوي الأصول الحضرية متقاربتين، مع فارق طفيف لصالح ذوي الأصول الحضرية. وهو ما يدل أن المكونات البشرية الريفية تمثل نسبة هامة من سكان المدينة.
- ✓ مثلت المدينة مركز جذب قوي للسكان الوافدين بغرض البحث عن فرص العمل الكثيرة التي توفرها وهروبا من واقع الأرياف . خاصة إذا علمنا أن هذه المدينة تعتبر من أهم المدن الصناعية والأقطاب الاقتصادية على المستوى الوطني.

6. المواطن الأصلي للوالدين :

- ✓ أغلب المبحوثين هم من والدين ذوي أصول ريفية، مقابل نسبة أقل لمن هم من والدين ذوي أصول حضرية. وبذلك فإن الأصول الجغرافية للمبحوثين و عائلاتهم ترجع في الغالب إلى الأرياف والقرى والمداشر ممن هاجروا للإقامة بالمدينة.
- ✓ هناك عوامل كثيرة تحكمت في النمو السريع الذي عرفته مدينة برج بوعرييج ويعتبر عامل الهجرات السكانية نحوها من أهم هذه العوامل.

7. مدة الإقامة بمدينة برج بوعرييج بالنسبة للوافدين من خارجها:

- ✓ أغلب المبحوثين التحقوا للإقامة بالمدينة منذ أقل من 30 سنة، والتي وصلت مجتمعة حدود. غير أن المعطيات تؤكد استمرارية الحراك السكاني نحو المدينة منذ عدة عقود دون توقف. وبالتالي استمرارية التأثير الريفي على الحياة الاجتماعية والثقافية بالمدينة. نتيجة استمرارية تغير التركيبة الديمغرافية. ولعل ذلك يرجع إلى ازدياد جاذبية المدينة باستمرار خاصة في ظل استمرارية الفوارق الاجتماعية والاقتصادية والخدماتية بين الثنائية ريف - مدينة.

- ✓ تجدر الإشارة أن الحراك السكاني نحو المدينة تأثر بعوامل متغيرة حسب الفترات التاريخية، وتصادفت النسب المرتفعة مع الترقيات الإدارية ثم فترة الأزمة الأمنية ثم بفترة الازدهار الصناعي. وهو ما أدى لاستمرارية التوسعات المجالية والعمرانية التي بلغت ذروتها في السنوات الأخيرة.

8. نوع الإقامة بالمدينة:

- ✓ الأغلبية المطلقة من مفردات العينة إقامتها دائمة بمدينة برج بوعرييج، لكن نسبة المقيمين بصفة مؤقتة نسبة لا يستهان بها خاصة على صعيد عمليات الاستقرار والاندماج والتفاعل الاجتماعي.

9. نوع الإقامة بالحي:

- ✓ أكبر نسبة هي للمقيمين في الحي بصفة دائمة، فيما يمكن اعتبار نسبة المقيمين بالحي بصفة مؤقتة نسبة لا بأس بها. وهو ما يمثل عامل تأثير على نوعية الاستقرار وطريقة التفاعل ضمن نطاق الحي.

10. مدة الإقامة بالحي:

- ✓ بالنسبة لمدة الإقامة بالحي فهي لا تتعدى 21 سنة كأقصى حد على اعتبار أن دراستنا شملت الأحياء الحضرية الجديدة بالمدينة، وتتنوع مدة الإقامة في الأحياء المدروسة بين سنة واحدة إلى 21 سنة بنسب متقاربة مما يدل على أن تعميم الأحياء لم يتم دفعة واحدة بل تطلب سنوات.

11. الرغبة في تغيير مكان الإقامة:

- ✓ أغلب سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعرييج من مفردات العينة لا يرغبون في تغيير مكان الإقامة. ويرجع سبب تمسك البعض بمقر إقامته الحالي إلى الاعتياد على الحي وسكانه ومنهم من أرجعه إلى قربه من العمل، فيما ذهب آخرون إلى اتخاذ تدرس أولادهم بمدارس الحي سببا في البقاء، وآخرون جعلوا من صعوبة إيجاد البديل أهم سبب في عدم الرغبة في التغيير... رغم أننا لمسنا نوعا من عدم الرضا عن ظروف المعيشة في كل الأحياء التي قمنا بدراستها.

في المقابل تظهر شريحة كبيرة من المستأجرين التي ترغب في تغيير المسكن نحو مساكنها الخاصة بالنظر لإثقال كاهلهم بمصاريف الكراء وأعباء الانتقال من مسكن إلى آخر، بينما ترغب فئة أخرى في تحقيق الاستقلالية عن العائلة.

12 - سبب تغيير المسكن الأصلي:

- ✓ أغلبية سكان الأحياء المدروسة تقيم فيها بسبب الحصول على مسكن أكثر من جميع العوامل الأخرى مشتركة. ليأتي بعدها عامل الرغبة في الاستقلالية عن العائلة وتكوين أسرة وحياتية مستقلة، ثم عاملي كل من ضيق المسكن العائلي، وعامل القرب من مقر العمل ربحا للوقت أو توفيراً للجهد والمال. فيما تنحصر نسب ضئيلة في المشاكل العائلية، وبقية الأسباب المتمثلة على الأغلب في القرب من أهل الزوجة خاصة إذا كانت عاملة مما يمنحها الاعتماد على أهلها في رعاية أبناءها. والبحث عن الخدمات، خاصة ما تعلق بالجانب الصحي وتدرس الأولاد.
- ✓ يؤثر الوضع الاقتصادي للمجتمع الجزائري بصفة عامة وللمجتمع مدينة برج بوعريريج بصفة خاصة، لا سيما ما تعلق بصعوبة الحصول على مسكن إن لم نقل استحالتها بالنسبة لمكونات الطبقة الوسطى والطبقة الهشة في المجتمع. وهي الظاهرة الاجتماعية المميزة للمجتمع الجزائري ككل. في إحداث خلخلة في التركيبة الاجتماعية للمجتمعات المحلية بحكم اعتماد السكان على فرصة الحصول على مسكن حسب الآليات التي تقدمها الدولة. دون مراعاة رغبته في التنقل من عدمها أو انتماءه للمجال السكني من عدمه، بمعنى أن العوامل الاجتماعية والثقافية تلغي تماما نتيجة تأثير عاملي القدرة الاقتصادية وسياسة الدولة في منح السكنات.
- ✓ إثبات حقيقة سير المجتمع نحو مسايرة متطلبات الحياة الحضرية، التي يعتبر الاتجاه نحو الأسرة النووية من أهم مميزاتهما.

13 - نوع المسكن:

- ✓ يتركز امتلاك السكن في أغلبيه على ما تقدمه الدولة من خيارات وسياسات في هذا الإطار بحكم ما تم توضيحه سابقا من عدم قدرة أغلبية سكان المجتمع من اقتناء سكناتهم بأموالهم الخاصة.

- ✓ مثلت السياسات الاجتماعية والعمراية للدولة الجزائرية أحد أهم أسباب الحراك السكاني سواء داخل المدن أو فيما بين المدن أو من الأرياف نحو المدن، وانطلاقا من الوضع الاقتصادي الهش للسكان الباحثين عن الاستفادة من سكن بكل الطرق المتاحة فقد أسهمت سياسات الدولة في استمرارية خلخلة التجمعات السكانية، ودعم ظاهرة الهجرة الريفية الحضرية التي تزيد الأمر تعقيدا.
- ✓ فئة المستأجرين جاءت بنسبة مؤثرة نوعا ما، وهي الفئة التي تفتقد دوما لشعور امتلاك للمجال، وهو ما يؤثر في أنماط تفاعلاتها وشبكات علاقاتها واليات اندماجها في مجتمع الإقامة.
- ✓ وبالرغم من الأهمية التي يكتسيها السكن في المجتمع الجزائري أن العملية التضامنية بين مكونات المجتمع مستمرة في إثبات نفسها من خلال نسبة المقيمين في سكنات تم منحها إما من عائلاتهم وإما إعارتها من أشخاص آخرين. وهو ما يبين أهمية التضامن الاجتماعي كعملية أساسية في مجتمع المدينة.

14. فئات دخل أرباب الأسر:

- ✓ غياب التجانس الاقتصادي وتحلي الفوارق الاقتصادية وتأثيرها على المستويات المعيشية للمبحوثين مما يضع بصمته في التأثير على أنماط التفاعل بين المكونات الاجتماعية للأحياء المدروسة. التي تضم مزيجا من سكان مختلفي الطبقات الاقتصادية.

15. عمل الزوجين:

- ✓ نسبة البطالة تمثل نسبة مرتفعة جدا وخطيرة على الاستقرار الاجتماعي بالأحياء المدروسة، لما يرتبط بهذه الظاهرة من انعكاسات خطيرة جدا.
- ✓ أكبر نسبة كانت للزوجين العاملين وهو ما يوضح أن مجتمع المدينة برمته قيد التغير التدريجي الذي فتح المجال أمام عمل المرأة وتحررها من التقاليد التي تفرض عليها أدورا ووظائف محددة بالمنزل.
- ✓ تحرر المرأة من القيود الاجتماعية مكنها من أداء الدور الذي كان يقتصر على الرجل والمتمثل في إعالة عائلته، والنسب الظاهرة للمرأة التي تتحمل إعالة عائلتها بمفردها خير دليل على ذلك.
- ✓ فرض تحرر المرأة تغيرا في بنية وتركيب العائلة الممتدة وفرض التوجه نحو الأسرة النووية.

ثالثا: خلاصة عامة حول طبيعة ومكونات سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج:

تعرفنا من خلال هذا الفصل على مكونات سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج، وطبيعتهم وخصوصياتهم. أين توصلنا إلى أن سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج يمثلون مزيجا من السكان المتعددي الانتماءات والأصول الجغرافية (أصول ريفية وأصول حضرية) ، المختلفي المستويات التعليمية ، والغير متجانسين نوعا ما اجتماعيا وثقافيا واقتصاديا. والذين اجتمعوا في نفس المجال الحضري انطلاقا من حتميات فرضها الواقع المعاش . خاصة ما تعلق بما فرضته توجهات الدولة في مجال إنشاء وإعمار الأحياء الحضرية. من خلال كونها المتحكم الرئيسي والوحيد في صياغة السياسة العمرانية وتنفيذها بالمجالات الحضرية. والتي لم تراعي في حقيقة الأمر الكثير من الجوانب في تنفيذها. مما أسهم في إلغاء الفروقات والخصوصيات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين المكونات الاجتماعية للأحياء السكنية الجديدة الأمر الذي سيكون له حتما انعكاسات متعددة على جميع مناحي الحياة الاجتماعية. وهو ما سنتعرض له في الفصول التالية.

لكن حقيقة فقد لاحظنا أن هناك نوعا من التمسك بالمجال ومحاولة امتلاكه، وهو ما يفتح الباب أمام تحقيق الاندماج بين مختلف الفئات الاجتماعية بمرور الوقت.

الفصل السادس: أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة في الأحياء الحضرية الجديدة

تمهيد

أولاً: تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الأولى

ثانياً: الاستنتاجات الخاصة بالفرضية الأولى

ثالثاً: خلاصة عامة حول الفرضية الأولى

تمهيد :

بعد قيامنا في الفصل السابق بتحليل المعطيات التي مكنتنا من تقديم تشخيص دقيق للمكونات البشرية للأحياء السكنية المدروسة، وتبيان طبيعة الأفراد المبحوثين الذين شملتهم عينة دراستنا، فإننا سننطلق في هذا الفصل في عرض وتحليل المعطيات الميدانية التي تم جمعها من ميدان الدراسة المتعلقة بفرضيات الدراسة. وقياس مدى صدقها من عدمه اعتمادا على تحليل المعطيات المستقاة من أجوبة عينة الدراسة. بغرض الوصول إلى الحقائق الميدانية بعيدا عن أخطاء الافتراض والتخمين. و تدعيم المعطيات النظرية بمعطيات ميدانية من الواقع، وصولا إلى استخلاص أهم النتائج التي تمثل الهدف الأساسي لأي بحث علمي. وتحسيدها لذلك سنقوم في هذا الفصل بالانطلاق في عرض وتحليل البيانات الميدانية المتعلقة بالفرضية الأولى، لنصل في الأخير لإيجاد أهم الاستنتاجات المتعلقة بالفرضية الأولى، ثم إلى صياغة خلاصة عامة حولها .

أولاً : تحليل المعطيات الميدانية الخاصة بالفرضية الأولى :

" يتجه سكان الأحياء الحضرية الجديدة نحو إعادة تشكيل نمط جديد من العلاقات التي تتسم بنوع من الرسمية والسطحية المبنية على المنفعة الشخصية والتي تعكس خصوصيات مجتمع حضري جديد قيد التشكيل."

انطلاقاً مما تم طرحه في الفرضية الأولى للدراسة فقد حاولنا تناول كل ما يتعلق بفرص التفاعل والتعامل بين سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج والتي تؤدي لصياغة أسس وأنماط العلاقات الاجتماعية المنتشرة في هذه الأحياء. خاصة إذا أخذنا في الاعتبار خصوصيات عمليات الإسكان وتجميع السكان بهذه الأحياء.

حيث مثلت سياسات الإسكان والآليات التي تطرحها السلطات العمومية فيما يتعلق بهذه العملية الوسيلة الوحيدة التي عملت على تجميع السكان، دون غيرها من مختلف أسس التجمع بالمدينة. والذي ظل لعقود طويلة يستند إلى عدة عوامل أهمها التجمع على أساس روابط القرابة والروابط العائلية والانتماء العشائري والجغرافي.

لذلك فسنحاول بداية اكتشاف مدى تفاعل وتعامل سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج فيما بينهم وماهي الأسس التي تحكمها وحدود التفاعل فيما بينهم.

ثم البحث في العلاقة بين مدة الإقامة في الحي ونوعية العلاقات الاجتماعية المنتشرة ومتانتها، وما هي أهم محددات هذه العلاقات وأهميتها.

1. المعاملات والتعاملات بين سكان الحي:

خصص هذا العنصر لجميع المبحوثين كسؤال عام قصد تحري اتجاهات الرأي العام للمبحوثين دون تحديد أي مجال أو نوع من التعامل، بل تم ترك المجال مفتوحاً أمامهم للإجابة، وكانت إجاباتهم كالتالي :

جدول رقم(16):توزيع المبحوثين حسب التعامل مع سكان الحي.

التعامل مع السكان	التكرار	النسبة
نعم	301	%88,53
لا	39	%11,47
المجموع	340	%100

والهدف من هذا الجدول هو التعرف على آراء المبحوثين دون تقديم أي اختيار لقياس اتجاهاتهم وأفكارهم في موضوع التعامل والتفاعل مع سكان الحي. أين أقر أغلبية المبحوثين بنسبة %88,53 بأنهم يتعاملون ويتفاعلون بشكل عادي مع سكان الحي الذين يقيمون فيه.

وأن الأمر لا يرتبط بالتعاملات مع سكان الحي المرتبطة في معظمها بقضاء الحوائج اليومية والضرورية للحياة، بقدر ما ركز أغلب المبحوثين على نوعية التفاعل وأسبابه.

فيما نفت نسبة مقدرة ب %11,47 وجود أي نوع من التعامل والتفاعل مع سكان الحي، وعن مبرراتها فقد تلخصت في فئات:

✓ الفئة الأولى: وهي فئة تمت الإشارة إليها سابقاً، والمتمثلة في فئة العزاب المقيمين بمفردهم أو مع أصدقائهم في الحي. أين عبرت فئة النساء منهم عن عدم تعاملها مطلقاً مع أي كان في الحي وأنهن يقضين مختلف احتياجاتهن من خارج الحي السكني.

✓ الفئة الثانية: هي البعض من فئة الأرامل والمطلقات من النساء، واللواتي يررن موقفهن بخوفهن من المعاملات في الحي، وتجنب الوقوع في أي نوع من المشكلات التي اعتبرن أن مصدرها الرئيسي هو الاختلاط بسكان الحي.

✓ الفئة الثالثة: هي فئة السكان الجدد بالحي والذين لم يتسن لهم بعد أو لم تسنح لهم الفرصة للتعامل والتفاعل مع سكان الحي.

✓ الفئة الرابعة: هي الفئة التي ترفض أي نوع من التعاملات داخل الحي السكني أيا كان نوعه دون تقديم أي نوع من المبررات والأسباب.

هذا وتعتبر نسبة المبحوثين الراضين لأي نوع من التعاملات مع سكان الحي نسبة معتبرة لا يمكن تجاهلها، بغض النظر عن الأسباب والتفسيرات التي قدمها المبحوثين. فهي بذلك تؤثر في عملية التفاعل الاجتماعي وتسمها بسمة خاصة.

وسوسيولوجيا فعل الحياة الحضرية تفرض منطقتها على سكان هذه الأحياء خاصة فيما تعلق بعدم التعارف بين جميع السكان، إضافة إلى التخصص المهني واختلاف الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية، زيادة على طرق وكيفيات الحصول على المساكن ودوافع الإقامة بهذه الأحياء.

2. العلاقة بين وجود معارف سابقين يقيمون بنفس الحي والتفاعل بين سكان الحي:

خصص هذا المتغير انطلاقاً من معطيات المتغير السابق لقياس واستنتاج أهم الأسباب المساعدة على الاندماج والتفاعل في مجتمع الحي السكني، بالنظر لوجود نسبة من السكان التي رفضت أي نوع من العلاقات أو التفاعلات داخل الحي السكني. ما دفعنا للتساؤل عن العوامل المساعدة على الاندماج في مجتمع الحي. والتي يعتبر عامل أو متغير وجود المعارف السابقين بالحي من أهمها، الأمر الذي استقيناه من دراستنا الاستطلاعية للأحياء المدروسة.

جدول رقم(17):العلاقة بين وجود معارف سابقين بالحي السكني والتعاملات مع سكان الحي.

المجموع		لا		نعم		التعامل مع سكان الحي وجود معارف
		%	ك	%	ك	
%100	150	%7,34	11	%92,66	139	نعم
%100	190	%14,74	28	%85,26	162	لا
%100	340	%11,47	39	%88,53	301	المجموع

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن أكبر نسبة تمثل فئة السكان الذين يتعاملون بصفة عادية مع بقية سكان الحي الذي يقيمون فيه. والتي قدرت بـ **88,53%**. وتدعمها في ذلك نسبة **92,66%** لفئة السكان الذين يملكون معارف في الحي ويتفاعلون مع بقية السكان بطريقة عادية.

في حين كانت أصغر نسبة للمبحوثين الذين لا يتعاملون مع بقية سكان الحي بـ **11,47%**، وتدعمها نسبة **14,74%** للذين لا يملكون معارف سابقين ولا يتعاملون مع سكان الحي.

فيما بلغت نسبة المبحوثين الذين يملكون معارف سابقين في الحي ولا يتعاملون مطلقاً مع سكان الحي **7,34%**. وهي النسبة التي لا يمكن إهمالها.

ومن خلال النسب الواردة في الجدول يمكننا القول أن وجود معارف سابقين في الحي يساعد كثيرا على عملية الاندماج والتفاعل الاجتماعي داخل مجتمعات الأحياء الحضرية الجديدة.

فيما قد يمثل وجود معارف سابقين بنفس الحي عائقا بالنسبة لبعض الفئات ذات الأوضاع الاجتماعية الخاصة. التي تتجنب عن قصد الاندماج مع مكونات مجتمع الحي لسبب خاص بها، وبنسبة معتبرة. والتي في الحقيقة هي فئة ذات خصوصيات اجتماعية معينة تتطلب في الواقع مساعدتها والتكفل بها لتمكينها من الاندماج في المجتمع. وهو الأمر الذي سنحاول اكتشافه لاحقا، والذي يتعلق بمدى استعداد سكان الأحياء الجديدة لتقديم المساعدة وتفعيل التضامن الاجتماعي بين مختلف المكونات الاجتماعية للأحياء. أما الملفت للنظر في هذه المعطيات فهو وجود نسبة من المبحوثين ولو كانت قليلة إلا أنها تعبر عن تجسد خصوصيات الحياة الحضرية في الأحياء المدروسة من خلال الاتجاه إلى الاكتفاء بالنفس، وتجسيد نوع من الاغتراب الاجتماعي داخل الحي السكني الواحد. من خلال وجود سكان يفضلون عدم التعامل مع سكان الحي بالرغم من وجود معارف سابقين في نفس الحي.

وعلى ذلك يمكن القول أن الحياة الاجتماعية بهذه الأحياء تنجبه نحو التأثير بما تفرضه الحياة الحضرية في مجال تقليل فرص التفاعل الاجتماعي بين السكان. خاصة بالنظر كما سبق توضيحه لانعدام التجانس التام بين السكان سواء اجتماعيا أو ثقافيا أو اقتصاديا.

3. العلاقة بين الأقدمية في الحي والتفاعل بين سكان الحي:

خصص هذا المتغير لقياس واستنتاج أهم الأسباب المساعدة على الاندماج والتفاعل الاجتماعي في مجتمع الحي السكني. بالنظر لوجود نسبة من السكان التي رفضت أي نوع من العلاقات أو التفاعلات داخ الحي السكني. ما دفعنا للتساؤل عن العوامل المساعدة على الاندماج في مجتمع الحي. والتي يعتبر عامل أو متغير مدة الإقامة بالحي في نظر الباحث من أهمها. الأمر الذي استقيناه من دراستنا الاستطلاعية للأحياء المدروسة.

وانطلاقاً مما لمتغير الأقدمية في الحي السكني أو مدة الإقامة بالحي من تأثير على تفعيل وزيادة التفاعل الاجتماعي بين سكان الحي الواحد. فإننا سنحاول الوقوف على تأثيره في مجال دراستنا من خلال الوقوف على العلاقة بين مدة الإقامة في الحي ومدى تفاعل السكان فيما بينهم:

جدول رقم(18): العلاقة بين مدة الإقامة بالحي السكني والتعاملات مع سكان الحي.

المجموع		لا		نعم		التعامل مع سكان الحي مدة الإقامة بالحي
		%	ك	%	ك	
%100	53	%22,64	12	%77,36	41	5 سنوات و أقل
%100	83	% 8,43	7	%91,57	76	من 5 إلى 10 سنوات
%100	91	%12,09	11	%87,91	80	من 11 إلى 15 سنة
%100	113	%13,27	9	%86,73	104	16 فأكثر
%100	340	%11,47	39	%88,53	301	المجموع

تبين المعطيات الرقمية الإحصائية المبينة في الجدول أن الأغلبية من المبحوثين يتعاملون بطريقة عادية مع سكان الحي بنسبة بلغت **88,53%** ، لكن و بربطها بعامل الزمن ومدة الإقامة بالحي فإننا نجد أن أكبر نسبة كانت لدى الفئة التي تقيم بالحي لمدة تراوحت بين 5 و 10 سنوات والتي بلغت **91,57%**، تليها

نسبة الفئة المقيمة في الحي لمدة تراوحت بين 11 و 15 سنة والتي قدرت ب 87,91%، ثم الفئة الثالثة وهي فئة المقيمين بالحي منذ ما يزيد عن 16 سنة والتي بلغت 86,73%. لتأتي أخيرا فئة المقيمين بالحي لمدة تساوي أو تقل عن 5 سنوات بنسبة 77,36%.

إن المتعارف عليه في البحوث الاجتماعية وبحوث الانتروبولوجيا وكافة التخصصات التي تهتم بالاجتماع الإنساني أن مدة الإقامة تلعب دورا بارزا لا غبار عليه عن فرض نوع من الألفة على السكان تجاه الحياة الاجتماعية بالمجال السكني. أي أن عامل الزمن عامل مهم في إحداث نوع من الاندماج داخل التركيبة الاجتماعية العامة في المجال المسكون. لكن المعطيات الإحصائية في الجدول السابق تبين ولو بنسب قليلة ومقاربة أن أكبر النسب كانت لفئات المدة المتوسطة للإقامة بالحي، وتليها مباشرة الفئة ذات أكبر مدة من الإقامة في الحي المدروس، وتكون آخر الفئات هي الفئة الأقل مدة في الإقامة بالحي.

في الجهة المقابلة وبالنسبة لفئة المبحوثين الذين صرحوا بأنهم لا يتعاملون مع سكان الحي فقد أكدت على الدور الذي يلعبه عامل الزمن في التأثير على التفاعل بين المكونات الاجتماعية للمجال السكني بالنسبة فقط. لفئة المقيمين بالحي لمدة تساوي أو تقل على 5 سنوات والتي تعتبر أكبر النسب ب 22,64%. لتليها مباشرة نسبة المقيمين بالحي لمدة تتجاوز 16 سنة والتي بلغت 13,27%. لتأتي بعدها فئتي المدة المتوسطة بترتيب تصاعدي.

إن التمعن في المعطيات الميدانية الإحصائية التي يقدمها الجدول السابق يقودنا إلى الإدراك الفوري أن عامل الزمن ومدة الإقامة بالحي ورغم أهميته في تكوين الألفة والاعتiad وتقديمه لفرص أكثر من ناحية التعامل والتفاعل مع سكان الأحياء إلا أنه لم يكن بكل تلك الأهمية. حيث اتضح جليا تراجع تأثيره نوعا ما من خلال السبب والمعطيات التي قدمتها الدراسة الميدانية.

وذلك ما يدفعنا حقيقة للتساؤل عن المتغيرات التي فرضت نفسها والتي أثرت عن الدور الذي تلعبه مدة الإقامة في منطقة ما على إحداث الاندماج والتفاعل بين السكان؟

يتلخص ذلك في اعتقاد الباحث أن الأمر مرتبط بمتغيرات أخرى غير متغير الأقدمية الزمنية في الحي، لعل أهم هذه المتغيرات متغير الانتماء الجغرافي والموطن الأصلي للمبحوثين. أي أن عامل الخصوصيات

الاجتماعية والثقافية التي فرضها الموطن الأصلي على شخصيات وطبائع السكان تنعكس في التأثير على دور العامل الزمني في زيادة فرص الاندماج والتفاعل بين السكان.

فمن جهة ذوي الأصول الحضرية خصوصاً المنتمين لمدينة برج بوعريريج فقد لمسنا نوعاً من الاكتفاء بالعلاقات الاجتماعية السابقة، أما من جهة ذوي الأصول الريفية فقد لمسنا في الجانب المقابل نوعاً من التخوف من المدينة بصفة عامة خصوصاً لدى من لا يملكون معارف سابقين بالحي أو بالمدينة.

زيادة على ذلك تبرز فئة السكان من غير ملاك المساكن المأهولة وهي فئة لا تملك إحساساً بملكية المجال بصفة عامة، ويغلب عليها إحساس إمكانية مغادرة الحي في أي وقت سنحت فيه الفرص لذلك.

4. حدود التفاعل مع سكان الحي:

جدول رقم(19): توزيع المبحوثين حسب حدود التفاعل مع سكان الحي.

النسبة %	التكرار	حدود المعاملات
23,25%	70	مع الجميع
16,61%	50	مع جيران المسكن فقط
27,91%	84	مع المعارف السابقين من ساكني الحي
32,22%	97	في إطار رسمي فقط لقضاء الحوائج
100%	301 ^(*)	المجموع

* ملاحظة: تم احتساب المجموع على أساس معطيات الجدول السابق، أين تم استثناء الأشخاص الذين عبروا عن عدم تفاعلهم مطلقاً مع سكان الحي.

من خلال النسب الواردة في الجدول أعلاه، يتضح أن أكبر نسبة كانت للمبحوثين الذين لا تتعد حدود معاملاتهم وتفاعلهم في الحي معارفهم السابقين والتي قدرت بـ 32,22% ، تليها فئة المبحوثين الذين يتعاملون في إطار رسمي لقضاء احتياجاتهم داخل الحي بنسبة قدرت بـ 27,91%، ثم فئة المبحوثين الذين

لا يملكون أي حدود للتفاعل ويتعاملون مع الجميع بدون أي استثناء والتي بلغت 23,25%، فيما كانت اصغر نسبة للمبحوثين الذين تنتهي حدود تفاعلاتهم مع جيرانهم في المسكن وقدرت ب 16,61%. ومن خلال هذه النسب يمكن استقراء الآتي :

- ✓ يخضع التفاعل الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة لمجموعة من المحددات ، أهمها وجود معارف سابقين بنفس الحي السكني. ثم مبدأ الحتمية لقضاء حوائج ومستلزمات الحياة اليومية.
- ✓ تتحدد العلاقات الاجتماعية بالتجمع على أساس المعرفة السابقة. الأمر الذي يؤثر على بقية السكان ويصعب مهمة إنشاء شبكة علاقات اجتماعية تربط جميع السكان.
- ✓ هناك نوع من التوجه نحو بدايات التأسيس لخلق شبكة من العلاقات الاجتماعية يكون منطلقها جيران المسكن، بحكم حتمية التقاء المصالح، قرب المساكن من بعضها البعض، وفرص اللقاء أكثر.

وتؤكد هذه النسب على حقيقة وقفنا عليها ميدانيا والمتمثلة في أن المبحوثين وخلال حوارنا معهم دوما ما أكدوا على تغير الظروف الاجتماعية للعيش المشترك، وهو الأمر الذي يستدعي تغيير طرق التعامل مع جيران الحي.

فمن جهة أولى يغلب على المبحوثين نوع من الإحساس بالتخوف من الآخر وعدم الاطمئنان للجميع بالنظر لانتشار الكثير من المشكلات الاجتماعية الناتجة عن عدم معرفة الآخر.

ومن جهة ثانية فإن اختيار المجال السكني لم يكن في أغلب الأحيان معتمدا على منطق الرغبة في المكان أو الحي ذاته، ولكنه ارتبط بفرصة لا يمكن تركها أو التخلي عنها أبدا والمتمثلة في فرصة الحصول على سكن مدعم من طرف الدولة والتي مثلت في الحقيقة هدفا طال انتظاره.

أما من الجهة الثالثة فإن الواقع المعاش يفرض منطقا خاصا للتعامل في ظل عدم معرفة الجميع لبعضهم البعض زيادة على الاختلافات والفوارق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية بين سكان المجال الحضري الواحد.

5. العلاقة بين مدة الإقامة بالحي ونوعية التعارف بين السكان:

تعتبر العلاقة بين هذين المتغيرين عن حقيقة تأثير عامل مدة الإقامة بالحي السكني على القدرة على إنشاء شبكة علاقات اجتماعية والاندماج في العملية التفاعلية بين سكان الأحياء الحضرية الجديدة بالمدينة، وجاءت المعطيات المستقاة من إجابات المبحوثين كالآتي:

جدول رقم(20): العلاقة بين مدة الإقامة بالحي ونوعية التعارف بين السكان.

المجموع		لا اعرفهم تماما		تعارف سطحي		تعارف تام		نوعية التعارف مع السكان مدة الإقامة بالحي
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
100%	53	43,40%	23	39,62%	21	16,98%	9	5 سنوات و أقل
100%	83	15,66%	13	30,12%	25	54,21%	45	من 6 إلى 10 سنوات
100%	91	29,67%	27	29,67%	27	40,65%	37	من 11 إلى 15 سنة
100%	113	53,98%	61	26,54%	30	19,47%	22	16 فأكثر
100%	340	36,47%	124	30,29%	103	33,23%	113	المجموع

من خلال النسب الواردة في الجدول نلاحظ أن جميع نسب الفئات "تعارف تام"، "تعارف سطحي"، "لا اعرفهم"، كانت متقاربة جدا وتراوح ما بين 30,29% و 36,47%، غير أن هناك تفوقا لصالح الفئة التي صرحت بأنها لا تعرف سكان الحي الذي تقيم فيه بنسبة 36,47%. والتي تدعمها نسبة 43,40% للمبحوثين الذين صرحوا أنهم لا يعرفون سكان الحي، والذين لا تتعدى مدة إقامتهم بالحي 05 سنوات ونسبة 53,98% للمبحوثين الذين صرحوا أنهم لا يعرفون سكان الحي، والذين تتجاوز مدة إقامتهم بالحي 16 سنة. مقابل أكبر نسبة مقدرة ب 54,21% للمبحوثين الذين يعرفون جيران الحي معرفة تامة والذين تراوحت مدة إقامتهم في الحي بين 6 إلى 10 سنوات.

وبمقارنة معطيات هذا الجدول بمعطيات الجدول السابق أين حاولنا دراسة العلاقة بين مدة الإقامة في الحي و التعامل مع سكان الحي فقد تبين وجود تأثير أقل مما انتظرناه حول تأثير مدة الإقامة بالحي على خلق وزيادة قنوات الاتصال والتعامل بين السكان. أين تبين وجود تقارب كبير في النتائج بين جميع الفئات. مما استدعى مزيداً من التفصيل حول تأثير متغير مدة الإقامة بالحي على نوعية التعارف مع السكان والذي لخصناه في ثلاثة فئات (تعارف تام، تعارف سطحي، لا أعرفهم تماماً) أين اتضح من خلال النسب المستقاة من الجدول تدعيم ما توصلنا إليه في معطيات الجدول السابق من أن عامل مدة الإقامة بالحي وإن كان يعتبر من العوامل المؤثرة في زيادة اندماج السكان في الحي ودخولهم في تفاعل اجتماعي وتشكيل شبكة علاقات اجتماعية داخل الحي السكني الجديد. وكلما زادت مدة الإقامة بالحي زادت درجة التعارف بين المبحوثين وازدادت فرص تفاعلهم عن طريق تكوين نوع من الألفة والاعتياد على الآخر. إلا أن هذا التأثير كان بدرجات جد متقاربة بين جميع الفئات الزمنية للإقامة بالأحياء المدروسة ولعل ذلك يرتبط بقصر المدة الزمنية للإقامة بجميع الأحياء والتي لا تتعدى في أقصاها 21 سنة.

ومن ذلك يمكن الاستنتاج انه وبالرغم من أهمية متغير مدة الإقامة في الحي السكني من حيث تكوين نوع من الألفة والاعتياد على ظروف الإقامة وعلى المقيمين بالحي وزيادة فرص التعارف والتفاعل إلا أن بعض الخصوصيات تفرض في الكثير من الأحيان منطقتها على السكان. من ناحية عدم معرفة الآخر والذي يرتبط به نوع من التخوف من الآخر. زيادة على اختلاف المستويات الاجتماعية والثقافية والاقتصادية للسكان والتي تعمل على تقليل فرص الالتقاء والتفاعل في الكثير من المواضيع. وكل ذلك مرتبط بما فرضته خصوصيات الحياة الحضرية على سكان المدينة.

6. متانة العلاقات بين سكان الحي:

جدول رقم(21):توزيع المبحوثين حسب درجة متانة العلاقات مع سكان الحي.

النسبة%	التكرار	متانة العلاقات
53,23%	181	علاقات رسمية
38,82%	132	علاقات صداقة خارج المنزل
7,94%	27	زيارات عائلية
100%	340	المجموع

في الحقيقة ترتبط المعطيات الواردة في الجدول أعلاه بالمعطيات التي تم طرحها في الجداول السابقة أين توصلنا إلى أن خصوصيات الحياة بالمدينة تفرض نوعا من الواقع المعاش على سكانها والذي يؤثر على آليات التعامل وأنماط التفاعل بينهم.

لذلك وبالأخذ بالاعتبار ما يمثله متغير متانة العلاقات بين سكان المجال الواحد من أهم المتغيرات التي يمكن عن طريقها قياس درجة تحضر المجتمعات على اعتبار الطرح الذي تقدمه غالبية النظريات السوسولوجية والحضرية التي تؤكد أنه كلما زاد تحضر المجتمع اتجهت العلاقات الاجتماعية فيه إلى الاتسام بالرسمية والسطحية والهادفة.

و نهدف من خلال هذا المتغير إلى قياس درجة متانة العلاقات الاجتماعية التي تربط سكان الأحياء الحضرية الجديدة، ومن خلال المعطيات الواردة في الجدول أعلاه، يتضح جليا أن نسبة الأغلبية عبرت عن كون علاقاتها الاجتماعية في الأحياء السكنية لا تتعدى حدود العلاقات الرسمية بنسبة بلغت 53,23%، لتأتي نسبة فئة المبحوثين الذين وصفوا علاقاتهم بأنها علاقات صداقة، غير أنها تبقى علاقات خارج حدود المنزل بنسبة مقدرة ب 38,82%، فيما بلغت نسبة الفئة التي يمكن وصف علاقاتها بنوع من المتانة بدليل وصولها حد تبادل الزيارات العائلية فهي نسبة ضئيلة قدرت ب 7,94%.

ويمكن الاستدلال من هذه النسب على أن العلاقات الاجتماعية بين المبحوثين في الأحياء الحضرية لم تكن تلك المتانة التي تسود العلاقات الاجتماعية بالمجتمع التقليدي للمدينة. فهي وان وجدت لا تتعدى حدود المعاملات الرسمية بنسبة كبيرة، وتبقى علاقات خارج حدود المنزل والأسرة.

ويرجع ذلك لأسباب متعددة حسب تصريحات المبحوثين والتي حصرناها في :

- ✓ جهل الآخر وعدم معرفته الكاملة التي تمكن من تبادل الثقة بين أطراف العلاقة.
- ✓ الخوف من الآخر في ظل انتشار أنماط وسلوكيات غير محببة في مجتمع المدينة وفي المجتمع الجزائري ككل.
- ✓ لمسا كذلك نوعا من حب الاستقلالية الاحتفاظ بالخصوصيات.

7. محددات العلاقة مع سكان الحي:

جدول رقم(22):توزيع المبحوثين حسب محددات علاقاتهم مع سكان الحي.

النسبة%	التكرار	محددات العلاقة
2,94%	10	قربة ونسب
23,82%	81	صداقة ومعرفة قديمة قبل سكني الحي
63,82%	217	جيرة و فقط
1,47%	5	قربة ونسب تكونت في الحي
7,94%	27	علاقات صداقة تكونت في الحي
100%	340	المجموع

نحاول من خلال هذا المتغير الوقوف على الأسس التي تتحدد على أساسها وتتأسس فيها شبكات العلاقات الاجتماعية بين سكان الأحياء الحضرية الجديدة. بطرح مجموعة من الاختيارات أولها روابط القرابة والنسب والانتماء العائلي، وثانيها علاقة تعارف وصداقة قبل السكن بالحي، ثم علاقات الجوار التي

يفرضها المجال السكني المشترك كأساس وحيد للتفاعل الاجتماعي. زيادة على عاملين اثنين وهما تكون قرابة ونسب في الحي السكني أو تكون نوع من علاقات الصداقة في الحي.

ونلاحظ من خلال معطيات الجدول أن اغلب العلاقات والتفاعلات الاجتماعية تستند أو تكون كنتيجة لعلاقات الجوار داخل المجال العمراني المشترك بنسبة بلغت 63,82%، وجاءت ثانيا تلك الفئة التي تتحدد علاقاتها على أساس تعارف سابق قبل الإقامة في الحي وبلغت 23,82%. فيما بلغت نسبة الفئة التي تتحدد علاقاتها الاجتماعية داخل الحي على أساس القرابة والنسب والانتماء العائلي نسبة ضئيلة جدا لا تتعدى 2,94%.

أما بالنسبة لعلاقات القرابة والنسب وعلاقات الصداقة التي تكونت في الحي فقد كانت النسب 1,47% للأولى، و 7,94% للثانية. بنسبة مجتمعة وصلت حدود 9,41%.

وعلى هذا الأساس يمكن القول أن عملية التفاعل بين سكان الحي الواحد تعتبر أمرا حتميا تفرضه الطبيعة البشرية من جهة، وتفرضه حتمية الاستعانة بالآخر للتمكن من تلبية الاحتياجات المعيشية من جهة أخرى. غير أن كلا من خصوصيات الحياة الحضرية، والتقاليد الاجتماعية تفرض منطقتها. من خلال أن اغلب العلاقات الاجتماعية بين السكان غير المتعارفين فيما بينهم في الغالب والذين تجاوروا انطلاقا من حتميات فرضها واقع الحصول على مسكن هي علاقات جيرة رسمية لا تتسم بالحميمية التي وصفها الباحثون بأنها تتوفر أكثر لدى المعارف السابقين من سكان الحي. إلا أن التقاليد الاجتماعية للمجتمع التقليدي بصفة عامة لا تزال فعالة من حيث النسب التي توصلنا إليها حول تشكل نوع من العلاقات الحميمية المتمثلة في علاقات الصداقة أو العلاقات الأولية المتمثلة في علاقات النسب التي تشكلت بين سكان الأحياء الحضرية الجديدة والتي بلغت نسبة لا يستهان بها.

في هذا الصدد فان سياسة الأحياء السكنية التي جاءت ضمن سياق التوجه العام لسياسات الدولة الجزائرية في مجال السكن والإسكان والتي تجعل منها المتحكم الوحيد في هذا المجال، بالاشتراك مع حتمية الحصول على مسكن عائلي لكل عائلة في ظل التوجه العام للمجتمع الجزائري نحو الأسرة النووية وتلاشي الأسر الممتدة يوما عن يوم، مع صعوبة إن لم نقل استحالة شراء أو بناء مسكن بالنسبة لشريحة عريضة من

المجتمع، كل ذلك أسهم في القضاء على بعض الظواهر الاجتماعية وزوال مفعولها من مثل التجمع في مناطق سكنية على أسس القرابة العائلية والنسب والانتماء القبلي والعشائري. الأمر الذي عمل على توجيه العلاقات الاجتماعية للاتسام بالطابع الرسمي. لكن ذلك لم يمنع إعادة تشكيل نوع من العلاقات والروابط الأولية ولو بنسب قليلة تتجه إلى التزايد مع مرور الوقت.

8. الوقت المشترك بين سكان الحي:

جدول رقم(23): توزيع المبحوثين حسب الوقت الذي يخصصونه لسكان الحي.

النسبة	التكرار	الوقت المشترك مع سكان الحي
24.70%	84	لا ألتقيهم أبدا
19.11%	65	مصادفة فقط
35.00%	119	لقاءات مبرمجة وهادفة فقط
15.88%	54	ألتقيهم دوريا
7,64%	26	ألتقيهم يوميا
100%	340	المجموع

توصلنا من خلال معطيات المتغير السابق أن عملية التفاعل الاجتماعي تعتبر أمرا حتميا في كل تجمع سكاني بغض النظر عن الأسس التي تقوم عليها. في هذا الشأن نطرح هذا المتغير للوقوف على خصوصيات العملية التفاعلية بين السكان في الأحياء الحضرية الجديدة. ومدى سعي السكان لتجسيد هذه العملية من خلال الوقت الذي يخصصونه لها بالحي السكني.

وتعبر معطيات الجدول السابق عن أن أكبر نسبة جاءت للفئة التي تكون عملية تفاعلهم مع بقية السكان ضمن لقاءات مبرمجة وهادفة بسبة بلغت حدود 35.00%. تليها فئة السكان الذين تعتمد لقاءاتهم بغيرانهم على المصادفة فقط بنسبة بلغت 19.11%. فيما كانت نسبة الفئة التي عبرت عن أنها تلتقي بسكان الحي

دوريا، بل ويأخذ عندها هذا الأمر طابع الوجوب في بعض الأحيان بنسبة أقل من الفئات السابقة بلغت **15.88%**، وأخيرا فئة السكان الذين يلتقون بسكان الحي يوميا بنسبة **7.64%**. والتي إذا تم جمعها بالنسبة التي سبقتها بلغت **22.42%**، وهي النسبة المعقولة مقارنة بأقدمية السكان بالحي وحادثة شبكة العلاقات بينهم في أغلب الأحيان، حيث أن النسبة الأكبر من هؤلاء السكان لا تتعدى مدة إقامتهم بالحي **10** سنوات.

وأخيرا تأتي فئة من لا يتعاملون إطلاقا مع سكان الحي ويرفضون التعامل أو التفاعل أو الدخول في علاقات اجتماعية بالأحياء التي يقيمون بها والمقدرة ب **24.70%**. وهي الظاهرة المستغربة. أين تطرح هذه الفئة تساؤلات كبيرة عن أسباب هذا العزوف عن التفاعل الاجتماعي والاندماج في المجتمع، والتي تستوجب في حد ذاتها بحثا علميا قائما لتحديد معالم الظاهرة ودراسة أبعادها ونتائجها. رغم أننا استطعنا من خلال مقابلاتنا معهم الحصول على بعض التفسيرات من أصحابها، والتي ذهب بعضهم إلى اعتبار أن العمل بعيدا عن مقر السكن وأنهم لا يمتلكون متسعا من الوقت يخصصونه لسكان الحي. فيما عبرت فئة خاصة تمت الإشارة إليها مسبقا وهي فئة العزاب الذين يقيمون بمفردهم أو مع أصدقائهم خاصة فئة الإناث منهم التي أرجعت سبب العزوف إلى الخوف من الآخر أو بالأحرى من رد الفعل الاجتماعي تجاه وضعياتهن.

وعموما يمكن التأكيد على أن العملية التفاعلية في المجتمع المبحوث تتخذ طابع الوجوب والإلزام، بالنظر ربما للحاجيات المشتركة أو في أحيان أخرى للمصير المشترك، الأمر الناتج عن شعور تملك المجال، وان كل ما يتعلق بهذا المجال يتعلق بالمقيمين فيه بدرجة كبيرة. غير أن هناك نوعا من التحفظ اتجاه هذه العملية فهي في أحيان كثيرة تأخذ الطابع الرسمي.

كما يمكن التعبير عن نوع من تجلي خصوصيات الحياة الحضرية في أنماط التفاعل بين السكان وتحديد شبكات علاقاتهم الاجتماعية لكن ليس إلى الحد الذي بلغت فيه تجسيد العزلة الاجتماعية.

كما أن الحياة الحضرية كذلك فرضت نوعا من أنواع التجمع المرفوض في المجتمع التقليدي للمدينة، نتحدث هنا عن ظاهرة إقامة العزاب بمفردهم في أحياء سكنية جماعية أو فردية.

9. مدى أهمية الواجبات والأنشطة المشتركة في الحي:

جدول رقم(24):توزيع المبحوثين حسب درجة أهمية الواجبات والأنشطة المشتركة في الحي.

النسبة	التكرار	الأنشطة والواجبات
%23,53	80	ذات أولوية
%32,64	111	إذا توفر الوقت
%43,82	149	ليست لها أية أهمية
%100	340	المجموع

تمحور السؤال المتعلق بهذا المتغير حول مدى أهمية الأنشطة والواجبات والأعمال المشتركة في الحي والتي تهم جميع سكان الحي للوقوف على الأهمية التي يوليها السكان للأمر المشترك فيما بينهم.

وتعبر النسب الواردة في الجدول أعلاه عن خصوصية التفاعل الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة من حيث حجم الاهتمام الذي يتم إعطاؤه للأنشطة المشتركة في الحي، وجاءت النسب كما يلي:

بالنسبة للفئة التي لا تولي أية أهمية للأنشطة المشتركة في الحي السكني فقد جاءت في المقدمة بنسبة بلغت %43,82. فيما جاءت الفئتين الموالتين التي يعتبر أصحابها أن الأنشطة والواجبات المبرجة في الحي ذات أولوية أو يربطون المشاركة فيها بعمل توفر الوقت مجتمعتين بنسبة بلغت %56,17.

ويرجع تفسير أصحاب التوجه المتمثل في العزوف عن المشاركة في نشاطات وواجبات الحي إلى محاولاتهم تجنب الخوض فيما لا يعينهم، وان هذه التجمعات بغض النظر عن الصالح العام كثيرا ما تؤدي لحدوث مشكلات أو أمور هم في غنى عنها.

فيما تعتبر الفئة الأخرى أن انشغالات وواجبات الحي هي من صميم انشغالاتها وواجباتها.

ومنه يمكن القول وبحكم أن النسبتين متقاربتين أن عملية التفاعل الاجتماعي تخضع كما سبق توضيحه لتأثيرات الحياة الحضرية وخصوصياتها ومتطلباتها من حيث فرضها لنوع من التباعد الاجتماعي وتجسيد نوع

الفصل السادس: أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة في الأحياء الحضرية الجديدة

من تجنب الآخر في كثير من الأحيان، الأمر الذي اصطدم في مجتمعات الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج بالإحساس بتملك المجال وما فرضه من خصوصيات في التعامل بالإضافة إلى تأثير الخلفيات الاجتماعية والثقافية لمجتمع المدينة التقليدي والمجتمعات الأصلية للمبحوثين خاصة بالنسبة للوافدين من بيئة ريفية منهم والذين يتميزون بمجموعة خصوصيات تحتم عليهم الاندماج في المجتمع والتفاعل معه بنفس ذهنية المجتمع الأصلي.

وعلى ذلك وحقيقة يتجلى اتجاه عام لدى سكان الأحياء الحضرية الجديدة في التوجه أما نحو العلاقات والتفاعلات الرسمية وإما نحو إلغائها تماما.

10. علاقات أفراد الأسرة مع سكان الحي:

جدول رقم(25):توزيع المبحوثين حسب علاقات أفراد أسرهم مع سكان الحي.

النسبة	التكرار	علاقات الأسرة
4,12%	14	مع الجميع
9,70%	33	المعارف السابقين فقط
17,94%	61	جيران السكن فقط
39,12%	133	في إطار رسمي فقط
29,12%	99	لا يتعاملون إطلاقا
100%	340	المجموع

نهدف من خلال هذا المتغير إلى قياس درجة اندماج السكان في العملية التفاعلية بين سكان الأحياء الحضرية الجديدة، من حيث تفاعل أفراد أسرهم مع مجتمع الحي الذي يقطنون فيه. بغض النظر عن مواقف أرباب الأسر بحكم خضوع عمليات تفاعلهم وشبكات علاقاتهم الاجتماعية إلى نوع من الحتمية بالنظر إلى واجباتهم تجاه كافة أفراد أسرهم.

وجاءت نتائج البحث الميداني بالنسبة لهذا المتغير كالتالي:

نسبة 39,12% صرحت إن أفراد أسرتها لا يتعاملون مع سكان الحي إلا في إطار رسمي لقضاء حوائجهم أو حوائج المنزل، وهي النسبة الأكبر. تليها نسبة المبحوثين الذين صرحوا بان أفراد أسرهم لا يتعاملون مطلقا مع سكان الحي والتي بلغت 29,12%. ثم نسبة المبحوثين الذين يتعامل أفراد أسرتهم مع جيران المسكن فقط والتي قدرت ب 17,94%. فيما بلغت نسبة الذين يتعامل أفراد أسرتهم مع المعارف السابقين فقط 9,70%. لتأتي أخيرا فئة الأسر التي تتعامل مع الجميع ب 4,12%.

ومن خلال هذه النسب والمعطيات يمكن القول أن الأمور تختلف كثيرا بين ما يتعلق برب الأسرة على اعتبار واجباته تجاه أفراد أسرته في كل ما يتعلق بشؤون حياتهم في الحي السكني، وبين أفراد الأسرة الذين نجدهم إما ممن لا يتعاملون مطلقا مع بقية سكان الحي أو ممن يتعاملون في إطار رسمي بأغلبية كبيرة، خاصة إذا ما أضفنا إليها نسبة من يتعاملون مع المعارف السابقين في الحي.

فيما تأتي نسبة محتشمة للأسر التي تتعامل مع الجميع أو التي تتعامل مع جيران المسكن والتي تعتبر نسبا ضئيلة لا يمكن الحكم عليها.

وعليه وبالنظر للمعطيات التي أمكن الحصول عليها فان هناك نوعا من التحفظ الكبير تجاه اندماج أفراد الأسرة في العملية التفاعلية بمجتمعات الأحياء المدروسة. ولعل ذلك يرجع إلى عديد الظواهر الاجتماعية السيئة التي فرضت انتشار الخوف من الآخر خاصة بالنسبة لمن لا يوجد تعارف معهم، وان حداثة الإقامة بهذه الأحياء التي لم تبلغ في أقصى حالاتها عمر الجيل الواحد جعل من قلة الاحتكاك يفرض واقعه.

11. وصف المبحوثين لشبكة علاقاتهم في الحي:

جدول رقم(26):توزيع المبحوثين حسب وصفهم لشبكة علاقاتهم في الحي.

النسبة	التكرار	الصفة
%11,76	40	قوية
%28,82	98	سطحية
%47,94	163	ضعيفة
%11,47	39	منعدمة
%100	340	المجموع

وضع هذا المتغير خصوصا لقياس اتجاهات الرأي لدى المبحوثين من حيث وصفهم لقوة وضعف شبكة علاقاتهم في الأحياء التي يقطنون بها، وجاءت النسب كالتالي:

تصف أكبر نسبة من المبحوثين شبكة علاقاتها الاجتماعية في الأحياء الحضرية الجديدة بأنها ضعيفة بنسبة وصلت إلى %47,94، بينما تصف نسبة %28,82 بأنها سطحية. فيما بلغت نسبة المبحوثين الذين وصفوا شبكة علاقاتهم بأنها علاقات قوية %11,76 لتأتي الفئة الأخيرة بنسبة %11,47 للذين وصفوا علاقاتهم بأنها منعدمة في الأحياء التي يقطنون بها، وهي الفئة التي تثير استفسامات كثيرة كما سبقت الإشارة إليه. وبملاحظة هذه النسب نجد أنها تتدرج تنازليا من الضعف إلى القوة. وهو ما يضعنا في مواجهة تفسير هذه المعطيات التي يمكن القول أنها تتعارض مع بع النسب الواردة في الجداول السابقة والتي عالجنا متغيرات مشابهة.

ويمكن القول عموما أن العملية التفاعلية بين المكونات الاجتماعية في الأحياء الحضرية الجديدة كانت تأخذ دوما صفة الإلزام بالنظر للواجبات والأنشطة المشتركة. وبالنظر كذلك إلى طابع الحتمية التي تأخذها في كثير من الأحيان، حيث أكد المبحوثون أن دخولهم في كثير من العلاقات الاجتماعية استلزمته حتمية المجال الحضري المشترك.

الفصل السادس: أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة في الأحياء الحضرية الجديدة

لذلك فإن وصف العلاقات الاجتماعية بالأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج بالضعيفة والسطحية هو أمر معقول نسبياً فرضته خصوصيات الحياة الحضرية، وحتمية تشارك نفس المجال والتقاء المصالح، زيادة على حداثة عهد السكان ببعضهم البعض.

12. وصف المبحوثين لأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة في الحي :

جدول رقم(27):توزيع المبحوثين حسب وصفهم لأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة في الحي.

النسبة	التكرار	الصفة
17,06%	58	جيدة
26,18%	89	حسنة
38,53%	131	مقبولة
17,94%	61	سيئة
100%	340	المجموع

في هذا المتغير حاولنا قياس اتجاهات الرأي لدى المبحوثين للاطلاع على آرائهم في أنماط التفاعل وشبكات العلاقات الاجتماعية السائدة في الأحياء الحضرية الجديدة، بغض النظر عن علاقاتهم بمجتمع الحي الذي يقطنون فيه. وذلك قصد تجنب الخلفيات الشخصية للمبحوث على رأيه.

ويظهر من معطيات الجدول أن أكبر نسبة كانت للمبحوثين الذين يعتقدون أن أنماط التفاعل في الأحياء التي يقيمون بها هي أنماط مقبولة بنسبة 38,53%، ثم تأتي فئة المبحوثين الذين يرون أن أنماط التفاعل يمكن وصفها بالحسنة بنسبة قدرت ب 26,18%. وهما الفئتين اللتين تمثلان أغلبية المبحوثين. فيما جاءت نسب المبحوثين الذين وصفوا أنماط التفاعل الاجتماعي في الأحياء التي يقيمون بها بالجيدة أو بالسيئة بنسبتين متقاربتين جدا تعدت بقليل 17% لكليهما.

وتعبر هذه النسب والمعطيات عما يلي:

بالرغم من انتشار أنماط العلاقات الاجتماعية السطحية حسب منظور المبحوثين فإن تقبل سطحية العلاقات الاجتماعية المنتشرة أضحى أمراً واقعاً بالنسبة لعموم المقيمين بهذه الأحياء. إلا أنه تبرز فئة خاصة وهي على الأغلب فئة المهاجرين الريفيين نحو المدينة والذين أكدوا أن هذه الأنماط هي أنماط سيئة للعلاقات الاجتماعية، ولعل الانتقال من وسط ريفي يتميز بطابع أولي للعلاقات الاجتماعية ولأنماط التفاعل إلى وسط حضري تحكمه مجموعة من الخصوصيات التي تتميز بها الحياة الحضرية وتفرضها في الكثير من الأحيان على سكان المدينة.

ثانيا : الاستنتاجات الخاصة بالفرضية الأولى :

1 . المعاملات والتعاملات بين سكان الحي:

✓ أقر أغلب المبحوثين بأنهم يتعاملون ويتفاعلون بشكل عادي مع سكان الحي الذين يقيمون فيه، فيما نفت نسبة قليلة وجود أي نوع من التعامل والتفاعل مع سكان الحي . والذين قمنا بتقسيمهم إلى فئات: تمثلت الفئة الأولى في فئة تمت الإشارة إليها سابقا، والمتمثلة في فئة العزاب المقيمين بمفردهم أو مع أصدقائهم في الحي. أين عبرت فئة النساء منهم عن عدم تعاملها مطلقا مع أي كان في الحي وأنهن يقضين مختلف احتياجاتهن من خارج الحي السكني. والفئة الثانية وهي البعض من فئة الأراامل والمطلقات من النساء، واللواتي يررن موقفهن بخوفهن من المعاملات في الحي. أما الفئة الثالثة والمتمثلة في فئة السكان الجدد بالحي والذين لم يتسن لهم بعد أو لم تسنح لهم الفرصة للتعامل والتفاعل مع سكان الحي. وأخيرا الفئة الرابعة وهي فئة التي ترفض أي نوع من التعامل داخل الحي السكني أيا كان نوعه.

2. العلاقة بين وجود معارف سابقين يقيمون بنفس الحي والتفاعل مع بقية السكان:

✓ وجود معارف سابقين في الحي يساعد على عملية الاندماج والتفاعل الاجتماعي، فيما قد يمثل عائقا بالنسبة لبعض الفئات ذات الأوضاع الاجتماعية الخاصة، التي تتجنب الاندماج مع مكونات مجتمع الحي لسبب خاص، وبنسبة معتبرة. والتي في الحقيقة هي فئة ذات خصوصيات اجتماعية معينة تتطلب في الواقع مساعدتها والتكفل بها لتمكينها من الاندماج في المجتمع.

3. العلاقة بين الأقدمية في الحي والتفاعل بين سكان الحي:

✓ إن عامل الزمن ومدة الإقامة بالحي ورغم أهميته في تكوين الألفة والاعتiad وتقديمه لفرص أكثر من ناحية التعامل والتفاعل مع سكان الأحياء إلا أنه لم يكن بكل تلك الأهمية في الأحياء المدروسة. لكن من ناحية العلاقة بين زمن الإقامة بالحي والتفاعل بين سكانه فيتضح أن الأمر مرتبط بمتغيرات أخرى غير متغير الأقدمية الزمنية في الحي، لعل أهم هذه المتغيرات متغير الانتماء الجغرافي والموطن الأصلي للمبحوثين. أي أن عامل الخصوصيات الاجتماعية والثقافية التي فرضها الموطن

الأصلي على شخصيات وطبائع السكان تنعكس في التأثير على دور العامل الزمني في زيادة فرص الاندماج والتفاعل بين السكان.

✓ من جهة ذوي الأصول الحضرية خصوصا المنتمين لمدينة برج بوعريريج فقد لمسنا نوعا من الاكتفاء بالعلاقات الاجتماعية السابقة، أم امن جهة ذوي الأصول الريفية فقد لمسنا في الجانب المقابل نوعا من التخوف من المدينة بصفة عامة خصوصا لدى من لا يملكون معارف سابقين بالحي أو بالمدينة.

✓ زيادة على ذلك تبرز فئة السكان من غير ملاك المساكن المأهولة وهي فئة لا تملك إحساسا بملكية المجال بصفة عامة، ويغلب عليها إحساس إمكانية مغادرة الحي في أي وقت سنحت فيه الفرص لذلك.

4. حدود التفاعل مع سكان الحي:

✓ يخضع التفاعل الاجتماعي في الأحياء الجديدة لمجموعة من المحددات ، أهمها على الإطلاق وجود معارف سابقين بنفس الحي السكني. ثم مبدأ الحتمية لقضاء حوائج ومستلزمات الحياة.

5. العلاقة بين مدة الإقامة بالحي ونوعية التعارف بين السكان:

✓ تتحدد العلاقات الاجتماعية بالتجمع على أساس المعرفة السابقة. الأمر الذي يؤثر على بقية السكان ويصعب مهمة إنشاء شبكة علاقات اجتماعية تربط جميع السكان.

✓ هناك توجه نحو بدايات التأسيس لخلق شبكة من العلاقات الاجتماعية يكون منطلقها جيران المسكن، بحكم حتمية التقاء المصالح، قرب المساكن من بعضها البعض، وفرص اللقاء أكثر.

✓ عامل مدة الإقامة بالحي من أهم العوامل في اندماج السكان في الحي ودخولهم في تفاعل اجتماعي وتشكيل شبكة علاقات اجتماعية ، وكلما زادت مدة الإقامة بالحي زادت معرفة المبحوثين بسكان الحي وخصوصياته وسهل تفاعلهم عليهم عن طريق الألفة .

6. متانة العلاقات بين سكان الحي:

✓ أن العلاقات الاجتماعية بين المبحوثين في الأحياء الحضرية لم تكتسب تلك المتانة التي تسود العلاقات الاجتماعية بالمجتمع التقليدي للمدينة. فهي وان وجدت لا تتعدى حدود المعاملات الرسمية بنسبة كبيرة، وتبقى علاقات خارج حدود المنزل والأسرة.

7. محددات العلاقة مع سكان الحي:

✓ عملية التفاعل بين سكان الحي الواحد تعتبر أمرا حتميا تفرضه الطبيعة البشرية من جهة، وتفرضه حتمية الاستعانة بالآخر للتمكن من تلبية الاحتياجات المعيشية من جهة أخرى وان سياسة الأحياء السكنية التي جاءت ضمن سياق التوجه العام لسياسات الدولة الجزائرية في مجال السكن والإسكان والتي تجعل منها المتحكم الوحيد في هذا المجال، بالاشتراك مع حتمية الحصول على مسكن عائلي لكل عائلة في ظل التوجه العام للمجتمع الجزائري نحو الأسرة النووية وتلاشي الأسر الممتدة يوما عن يوم، مع صعوبة إن لم نقل استحالة شراء أو بناء مسكن بالنسبة لشريحة عريضة من المجتمع، كل ذلك أسهم في القضاء على بعض الظواهر الاجتماعية وزوال مفعولها من مثل التجمع في مناطق سكنية على أسس القرابة العائلية والنسب والانتماء القبلي والعشائري.

✓ فئة من لا يتعاملون إطلاقا مع سكان الحي ويفرضون التعامل أو التفاعل أو الدخول في علاقات اجتماعية بالأحياء التي يقيمون بها تمثل ظاهرة مستغربة. أين تطرح هذه الفئة تساؤلات كبيرة عن أسباب هذا العزوف عن التفاعل الاجتماعي، والتي تستوجب في حد ذاتها بحثا علميا قائما لتحديد معالم الظاهرة ودراسة أبعادها ونتائجها. رغم بعض التفسيرات ذهب بعضهم إلى اعتبار أن العمل بعيدا عن مقر السكن وأنهم لا يمتلكون متسعا من الوقت يخصصونه لسكان الحي هو السبب. فيما عبرت فئة خاصة تمت الإشارة إليها مسبقا وهي فئة العزاب الذين يقيمون بمفردهم أو مع أصدقائهم خاصة فئة الإناث منهم التي أرجعت سبب العزوف إلى الخوف من الآخر أو بالأحرى من رد الفعل الاجتماعي تجاه وضعياتهن.

8. الوقت المشترك بين سكان الحي:

- ✓ أن عملية التفاعل الاجتماعي تعتبر أمراً حتمياً في كل تجمع سكاني بغض النظر عن الأسس التي تقوم عليها. والتي تتميز بكونها في الأغلب مبرجة وهادفة. لكن ذلك لا يلغي ان فئة معتبرة من السكان تخصص وقتاً للقاء بقية السكان. فيما تظهر فئة لا يستهان بها ممن يرفضون التعامل أو التفاعل أو الدخول في علاقات اجتماعية بالأحياء التي يقيمون بها.
- ✓ عموماً يمكن التأكيد على أن العملية التفاعلية في المجتمع المبحوث تتخذ طابع الوجوب والإلزام، بالنظر ربما للحاجيات المشتركة أو في أحيان أخرى للمصير المشترك، الأمر الناتج عن شعور تملك المجال، مع نوع من التحفظ فهي في أحيان كثيرة تأخذ الطابع الرسمي.

9. مدى أهمية الواجبات والأنشطة المشتركة في الحي:

- ✓ العملية التفاعلية في المجتمع المبحوث تتخذ طابع الوجوب والإلزام، بالنظر ربما للحاجيات المشتركة أو في أحيان أخرى للمصير المشترك، الأمر الناتج عن شعور تملك المجال، و أن كل ما يتعلق بهذا المجال يتعلق بالمقيمين فيه بدرجة كبيرة. غير أن هذه العملية تأخذ الطابع الرسمي في أحيان كثيرة.
- ✓ هناك نوع من تجلي خصوصيات الحياة الحضرية في أنماط التفاعل بين السكان وتحديد شبكات علاقاتهم الاجتماعية لكن ليس إلى الحد الذي بلغت فيه تجسيد العزلة الاجتماعية. أين تخضع عملية التفاعل الاجتماعي لتأثيرات الحياة الحضرية وخصوصياتها ومتطلباتها من حيث فرضها لنوع من التباعد الاجتماعي وتجسيد نوع من العزلة، الأمر الذي اصطدم في مجتمعات الأحياء الحضرية الجديدة بالإحساس بتملك المجال وما فرضه من خصوصيات في التعامل بالإضافة إلى تأثير الخلفيات الاجتماعية والثقافية لمجتمع المدينة التقليدي والمجتمعات الأصلية للمبشرين خاصة بالنسبة للوافدين من بيئة ريفية منهم والذين يتميزون بمجموعة خصوصيات تحتم عليهم الاندماج في المجتمع والتفاعل معه بنفس ذهنية المجتمع الأصلي.

10. علاقات أفراد الأسرة مع سكان الحي:

✓ هناك نوعا من التحفظ الكبير تجاه اندماج أفراد الأسرة في العملية التفاعلية بمجتمعات الأحياء المدروسة. ولعل ذلك يرجع إلى عديد الظواهر الاجتماعية السيئة التي فرضت انتشار الخوف من الآخر خاصة بالنسبة لمن لا يوجد تعارف معهم، و أن حادثة الإقامة بهذه الأحياء التي لم تبلغ في أقصى حالاتها عمر الجيل الواحد جعل من قلة الاحتكاك يفرض واقعه.

11. وصف المبحوثين لشبكة علاقاتهم في الحي:

✓ يمكن القول أن العملية التفاعلية بين المكونات الاجتماعية في الأحياء الحضرية الجديدة تأخذ دوما صفة الإلزام بالنظر للواجبات والأنشطة المشتركة. وبالنظر كذلك إلى طابع الحتمية التي تأخذها في كثير من الأحيان . حيث أكد المبحوثون أن دخولهم في كثير من العلاقات الاجتماعية استلزمته حتمية المجال الحضري المشترك. لذلك فإلى وصف العلاقات الاجتماعية بالأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج بالضعيفة والسطحية هو أمر معقول نسبيا فرضته خصوصيات الحياة الحضرية، وحتمية تشارك نفس المجال والتقاء المصالح، زيادة على حادثة عهد السكان ببعضهم البعض.

12. وصف المبحوثين لأنماط العلاقات الاجتماعية السائدة في الحي :

✓ بالرغم من انتشار أنماط العلاقات الاجتماعية السطحية حسب منظور المبحوثين ف إن تقبل سطحية العلاقات الاجتماعية المنتشرة أضحى أمرا واقعا بالنسبة لعموم المقيمين بهذه الأحياء. إلا أنه تبرز فئة خاصة وهي على الأغلب فئة المهاجرين الريفيين نحو المدينة والذين أكدوا أن هذه الأنماط هي أنماط سيئة للعلاقات الاجتماعية، ولعل سبب ذلك هو الانتقال من وسط ريفي يتميز بطابع أولي للعلاقات الاجتماعية ولأنماط التفاعل إلى وسط حضري تحكمه مجموعة من الخصوصيات التي تتميز بها الحياة الحضرية وتفرضها في الكثير من الأحيان على سكان المدينة.

ثالثا : خلاصة عامة حول الفرضية الأولى :

تعتبر عملية التفاعل الاجتماعي داخل المجتمعات الإنسانية أمرا حتميا تفرضه تلبية الاحتياجات للاستمرار، وتتميز هذه العملية بنمط خاص من أنماط العلاقات الاجتماعية التي هي قيد التأسيس في الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعرييج، والتي تتحكم فيها جملة من العوامل. وتتميز بجملة من الخصائص أهمها:

- ✓ أن شبكة العلاقات الاجتماعية قيد التأسيس في مجتمعات الأحياء الحضرية الجديدة.
- ✓ هناك اتجاه نحو التأسيس لنمط خاص من أنماط العلاقات الاجتماعية التي لا هي علاقات بنفس متانة العلاقات الاجتماعية الأولية، ولا هي علاقات سطحية وثنائية.
- ✓ تخضع نوعية العلاقات الاجتماعية في الأحياء الحضرية الجديدة إلى ما فرضته خصوصيات الحياة الحضرية المتمثلة على الأغلب في كبر حجم المجتمع المحلي وتقليل فرص التفاعل بين المكونات الاجتماعية للأحياء المدروسة.
- ✓ تلعب سياسات السلطات العمومية في مجال الإسكان من خلال تجميع أناس غير متجانسين اجتماعيا ولا ثقافيا ولا اقتصاديا ، وفق سياسات معينة والتي تجعل من الدولة المتحكم الوحيد في عمليات التوزيع السكاني على المجالات الحضرية الجديدة دورها في إنتاج علاقات اجتماعية من نوع خاص.
- ✓ تقع العلاقات الاجتماعية تحت تأثير جملة الخصائص الاجتماعية والثقافية لمجتمع المدينة والمجتمع الجزائري بصفة عامة والذي يخضع لمجموعة من المعايير والقيم التي يفرضها التشعب بالقيم التقليدية والقيم الدينية، والتي تؤثر حتما على نوعية العلاقات الاجتماعية المنتشرة بين السكان.

الفصل السابع: أطر التضامن الاجتماعي السائدة في الأحياء الحضرية الجديدة

تمهيد

أولاً: تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثانية

ثانياً: الاستنتاجات الخاصة بالفرضية الثانية

ثالثاً: خلاصة عامة حول الفرضية الثانية

تمهيد :

سنقوم في هذا الفصل بعرض وتحليل المعطيات الميدانية التي تم جمعها من ميدان الدراسة المتعلقة بالفرضية الثانية. وقياس مدى صدقها من عدمه اعتمادا على تحليل المعطيات المستقاة من أجوبة مفردات عينة الدراسة. بغرض الوصول إلى الحقائق الميدانية بعيدا عن أخطاء الافتراض والتخمين. و تدعيم المعطيات النظرية بمعطيات ميدانية من الواقع، وصولا إلى استخلاص أهم النتائج المتعلقة بها.

وتجسيدا لذلك سنقوم بعرض وتحليل البيانات الميدانية المتعلقة بالفرضية الثانية للوقوف على مدى استمرارية سيادة الأطر التقليدية للتضامن الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج أو تراجعها لصالح أطر مستحدثة ضمن الأطر والأجهزة الرسمية ، وإيجاد أهم الاستنتاجات المتعلقة بها.

أولا : تحليل المعطيات الميدانية الخاصة بالفرضية الثانية:

" تتجه الأطر التقليدية للتضامن الاجتماعي إلى التراجع التدريجي في الأحياء الحضرية الجديدة لصالح أطر مستحدثة ضمن الأطر والأجهزة الرسمية".

لمعالجة هذه الفرضية حاولنا قدر الإمكان تسليط الضوء على بعض العمليات الاجتماعية التضامنية التي تميز المجتمع الجزائري بصفة عامة ومجتمع مدينة برج بوعريريج على الخصوص.

وتعتبر عمليات كتنظيم المساعدات أو تلقيها في المناسبات الاجتماعية التي تعتبر الأفراح والأعراس والجنائز من أهمها، زيادة على ما يميز المجتمع التقليدي للمدينة من عمليات تضامنية في مجالات أخرى مثل تلك العمليات التي تطبع وتميز بناء المساكن أو إعادة بناءها أو ترميمها والتي مثلت إلى زمن قريب عملية أساسية من عمليات التضامن الاجتماعي.

بالإضافة إلى بعض الاحتياجات لمواد أساسية والتي تمثل المياه أهمها على اعتبار الحاجة اليومية لهذه المادة وظروف توزيعها من ناحية انقطاعها في أحيان كثيرة مما يجعلها حاجة دائمة ومتجددة في مختلف الأحياء السكنية.

زيادة على ذلك فإن عمليات إقراض أو اقتراض أو تقديم المساعدات المالية هي من الأمور الشائعة في مجتمعنا.

لذلك فقد حاولنا معرفة مدى انتشار هذه العمليات ضمن نطاق الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج، ومدى استعداد السكان لتقديم المساعدة أو طلبها من جيران الأحياء التي يقطنون بها خاص إذا علمنا أن مفهوم الجيرة في المجتمع التقليدي للمدينة يأخذ طابع التقديس ويفرض نوعا من الالتزام والإلزام في آن واحد من حيث تفعيل الإطار التضامني بمنطقة السكن.

بعد ذلك قمنا بمحاولة استطلاع آراء الباحثين حول نظرهم لمفهوم التضامن الاجتماعي من ناحية الوجوب والالتزام بتفعيله، وآرائهم حول أهم المعوقات التي تقف أمام تجسيد هذه العملية بنفس درجة المجتمع التقليدي للمدينة.

1. تلقي المساعدة في المناسبات الاجتماعية في الحي:

جدول رقم(28):توزيع المبحوثين من حيث تلقي المساعدة في المناسبات الاجتماعية .

النسبة	التكرار	تلقي المساعدة
71,00%	71	نعم
29,00%	29	لا
100%	100 ^(*)	المجموع

* ملاحظة: تم احتساب المجموع على أساس مجموع المبحوثين الذين عاشوا مناسبات اجتماعية في الحي تقتضي نوعا من التضامن الاجتماعي على غرار الأفراح والأعراس والجنائز، وتم استثناء الأشخاص الذين لم يعيشوا أي مناسبة تستدعي أي نوع من التكافل والتضامن الاجتماعي.

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن عددا كبيرا من المبحوثين لم يحصل لهم مناسبات اجتماعية تقتضي نوعا من التكافل والتضامن الاجتماعي في الأحياء التي يقطنون بها، أو ربما لتفضيلهم إقامة مناسباتهم الاجتماعية في أماكن إقامتهم السابقة (الموطن الأصلي أو منزل الوالدين أو مؤسسات رسمية خارج الحي). وقد عبر 100 مبحوث عن حصول فرح أو جنازة على الأقل في مقر إقامتهم بالحي السكني الجديد، وهي المناسبات التي تقتضي حسب العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية نوعا من التعاون والتضامن والتكافل الاجتماعي ومساعدة صاحب المناسبة.

وقد تبين لنا أن أغلبية المبحوثين الذين حصلت لهم هذا النوع من المناسبات قد تلقوا فعليا مساعدات من سكان الحي بنسبة بلغت 71,00%، فيما جاءت نسبة 29,00% للذين لم يتلقوا أي نوع من المساعدة في هذه المناسبات.

وتؤكد هذه المعطيات بما لا يدع مجالا للشك غلبة الروح التضامنية لدى سكان الأحياء الحضرية الجديدة بالرغم من عدم تعارفهم الكامل وعدم وجود علاقات أولية في غالب الأحيان بين السكان، ويرجع استمرار الروح التضامنية إلى استمرارية نوع من تأثير العامل الديني الذي يأخذ طابع التقديس في المجتمع الجزائري بصفة عامة. وذلك ما دفعنا إلى التساؤل حول نوع المناسبة التي حصل فيها التضامن بين السكان؟

2. نوع المناسبة التي تم فيها تلقي المساعدة في الحي:

جدول رقم(29):توزيع المبحوثين حيث نوع المناسبة التي تم فيها تلقي المساعدة.

النسبة	التكرار	المشاركة
19,72%	14	في الأفراح
69,01%	49	في الجنائز
11,27%	8	غير ذلك
100%	71 ^(*)	المجموع

* ملاحظة: تم احتساب المجموع على أساس مجموع المبحوثين الذين تلقوا فعليا في مناسبتهم أي نوع من المساعدة في الحي .

يظهر جليا من معطيات الجدول أعلاه أن أهم المناسبات الاجتماعية التي تفرض التعاون والتكافل بين سكان الحي تمثلت بأغلبية كبيرة في الجنائز بنسبة بلغت 69,01% ، وبلغت نسبة الذين تلقوا مساعدات من أي نوع كانت في الأفراح 19,72%. فيما لم تتعد نسبة بقية المناسبات الاجتماعية مجتمعة 11,27%. ويربط معطيات هذا الجدول بالمتغير السابق يمكن القول:

- ✓ أن التضامن الاجتماعي كعملية اجتماعية موجود ومستمر في الأحياء الحضرية الجديدة.
- ✓ تتميز العمليات التضامنية في الأحياء الحضرية الجديدة بطابع يأخذ نوع من التقديس الديني والقيمي الذي يحتم تقديم المساعدة للآخر حتى دون أي معرفة سابقة به وحتى دون وجود أي نوع من العلاقات الاجتماعية.
- ✓ يظهر بوضوح مدى سيطرة الخلفيات الاجتماعية والثقافية المتمثلة في سيطرة الوازع الديني، والنسق القيمي للمجتمع العام وهو ما يظهر في أن أغلبية من تلقوا مساعدات من طرف سكان الحي كان ذلك في الجنائز التي تأخذ طابعا دينيا روحيا يفرض نوعا من الالتزام تجاه أصحاب الجنائز في الذهنية العامة للمجتمع.

3. الفئات التي قدمت المساعدة في المناسبات الاجتماعية في الحي:

جدول رقم(30):توزيع المبحوثين حسب الفئات التي قدمت المساعدة في المناسبات الاجتماعية .

النسبة	التكرار	الفئات
18,30%	13	أصدقاء ومعارف سابقين من ساكني الحي
23,94%	17	جيران المسكن
16,90%	12	جيران تعرفت عليهم في الحي
15,49%	11	جيران من الحي لا اعرفهم
25,35%	18	جمعيات ومؤسسات رسمية بالحي
100%	71 ^(*)	المجموع

* ملاحظة: تم احتساب المجموع على أساس مجموع المبحوثين الذين تلقوا فعليا في مناسباتهم أي نوع من المساعدة في الحي .

نهدف من خلال هذا المتغير إلى الوقوف على مدى انتشار العمليات التضامنية والتكافلية في الأحياء الحضرية الجديدة ومدى انتشارها بين عموم السكان أم أنها تقتصر على المعارف فقط، وهل تتم في إطار رسمي عن طريق الجمعيات والمؤسسات أم أنها تتم مباشرة بين السكان في إطار القيم والعادات المتوارثة من المجتمع التقليدي للمدينة.

ويظهر من معطيات الجدول أن الخلفيات الثقافية والقيمية تلعب دورها في العمليات التضامنية وعمليات التكافل بين السكان حيث أن الخلفيات القيمية والعادات الاجتماعية تؤثر في هذه العملية وتجعلها نوعا من الواجب تجاه الآخر، مما يدفع إلى تقديم المساعدة مباشرة، غير أن النسب توضح أن هناك اتجاه متزايدا نحو وضع هذا النوع من العمليات ضمن إطار قانوني مضبوط.

كذلك فإن نسب الفئات التي قدمت المساعدة جاءت متقاربة وتراوح ما بين 15,49% و 25,35%، وكانت النسبة الأكبر لصالح العمليات التضامنية والتكافلية ضمن الأطر الرسمية المتمثلة في الجمعيات والمؤسسات الرسمية بـ 25,35%، غير أن بقية النسب كانت متقاربة فيما بينها وكانت لفئة جيران المسكن أكبر نسبة بينها وقدرت بـ 23,94%، ثم فئة الأصدقاء والمعارف السابقين من ساكني

الفصل السابع: أطر التضامن الاجتماعي الساندة في الأحياء الحضرية الجديدة

الحي ب18,30%، تليها فئة الجيران الذين تم التعرف عليهم في الحي ب16,90%، وأخيرا فئة الجيران الذين لا يوجد تعارف سابق معهم وجاءت معتبرة إذا ما قورنت ببقية النسب ب15,49%. ومنه:

- ✓ تتجه العمليات التضامنية والتكافلية إلى نوع من التأطير القانوني في جمعيات ومؤسسات رسمية.
- ✓ تأخذ العمليات التضامنية والتكافلية صبغة الوجوب خاصة إذا تعلق الأمر بجيران المسكن على اعتبار خصوصية القرب المكاني من بعضهم البعض وشهادتهم لأغلب المناسبات التي تحصل لدى جيرانهم عدا في حالات الغياب عكس جيران الحي الذين قد تحصل مناسبات اجتماعية تستدعي المساعدة والتضامن والتكافل لكنها تتم دون حتى أن يعلموا بها.
- ✓ هناك نوع من استمرارية تأثير الانتماءات على السكان حيث أن العمليات التضامنية والتكافلية التي تتم خارج الإطار الرسمي تتجه مباشرة إلى المعارف السابقين والعلاقات القديمة على حساب العلاقات التي فرضها الحي المشترك.

4. المبادرة إلى تقديم المساعدة لسكان الحي في حال احتياجهم إليها:

جدول رقم(31): توزيع المبحوثين من حيث المبادرة إلى تقديم المساعدة لسكان الحي .

النسبة	التكرار	المبادرة
55,00%	187	نعم
15,00%	51	لا
30,00%	102	إذا طلب مني فقط
100%	340	المجموع

الهدف من هذا المتغير هو معرفة مدى إمكانية الإقبال على تقديم العون والمساعدة لأحد سكان الحي في حال احتياجه لها، لدى عموم سكان الأحياء الحضرية الجديدة لقياس مدى المبادرة لزرع الروح التضامنية والتكافلية بينهم.

الفصل السابع: أطر التضامن الاجتماعي السائدة في الأحياء الحضرية الجديدة

وتعبر النتائج المستقاة من الجدول عن أن أغلبية المبحوثين يتمتعون بروح المبادرة لتجسيد عمليات التضامن الاجتماعي عن طريق استعدادهم ومبادراتهم إلى مساعدة الآخرين من سكان الحي. والذين وصلت نسبتهم إلى 55,00% ، فيما يكفي 30,00% من المبحوثين بتقديم المساعدة فقط إذا طلبت منه. أما بالنسبة لفئة المبحوثين التي ترفض المبادرة إلى تقديم المساعدة فقد بلغت 15,00%.

إن هذه النسب تعبر عن وجود استعداد فطري نحو تقديم المساعدة للآخر بغض النظر عن متغير التعارف المسبق بينهم من عدمه، ويرجع هذا الاستعداد إلى تشبع السكان بالعادات والتقاليد الاجتماعية إضافة إلى ما يفرضه متغير القيم الاجتماعية السائدة، مع الإحساس بنوع من الإلزام الديني لتقديم المساعدة.

غير أن المبادرة في القيام بالعمليات التضامنية في الأحياء السكنية تتجه إلى نوع من التراجع، حيث تمثل الفئة التي لا تقدم المساعدة إلا إذا طلبت منها و الفئة والتي لا تقدم المساعد إطلاقا نسبة معتبرة قاربت نصف العينة. والذين ترجع مبرراتهم على الأغلب ليس إلى رفض المساعدة في حد ذاتها، ولكن إلى طريقة تقديمها. ويعتبرون أن هذا النوع من العمليات من الواجب أن يكون عن طريق مؤسسات أو جمعيات رسمية في إطار القوانين التي تحكم المجتمع، والذين تكون العملية التضامنية والتكافلية مهمتهم المنوطة بهم.

5. العلاقة بين الأقدمية في الحي والمبادرة إلى تقديم المساعدة :

جدول رقم(32):العلاقة بين الأقدمية في الحي والمبادرة إلى تقديم المساعدة لسكان الحي .

المجموع		إذا طلب مني		لا		نعم		المبادرة ل تقديم المساعدة الأقدمية في الحي
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	
%15,59	53	%43,40	23	%15,09	8	%41,51	22	5 سنوات و أقل
%24,41	83	%31,33	26	%18,07	15	%50,60	42	من 6 إلى 10 سنوات
%26,76	91	%28,57	26	%15,38	14	%56,05	51	من 11 إلى 15 سنة
%33,23	113	%26,54	30	%12,39	14	%61,06	69	16 فأكثر
%100	340	%30,00	102	%15,00	51	%55,00	187	المجموع

الهدف من دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين هو الوقوف على أهمية الأقدمية في الحي كعامل يبعث على تكوين نوع من الألفة بين سكان الحي الواحد وزيادة فرص التعارف فيما بين السكان وفرص معرفتهم بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية الأمر الذي يسهل من انتشار وزيادة فرص العمليات التضامنية .

وتقدم لنا معطيات الجدول نسبا توضح أن أكبر نسبة كانت لصالح الفئة التي تبادر إلى تقديم المساعدة لسكان الحي والتي بلغت %55,00. وتتدعم هذه النسبة بنسبة بلغت %61,06 بالنسبة لفئة المبحوثين ذوي أكبر مدة أقدمية في الحي والذين تجاوزت مدة إقامتهم 16 سنة بالأحياء المدروسة. تليها بقية نسب المبحوثين حسب مدة الإقامة بالحي ، وكلما تناقصت مدة الإقامة بالحي تراجعت نسب المبادرة إلى تقديم المساعدة. لكنها تبقى تمثل أكبر النسب في الجدول.

الفصل السابع: أطر التضامن الاجتماعي السائدة في الأحياء الحضرية الجديدة

في المقابل تأتي في المرتبة الثانية نسبة المبحوثين الذين لديهم استعداد لتقديم المساعدة لكن مع غياب المبادرة لفعل ذلك والذين يقدمون المساعدة مباشرة لكن بشرط أن تطلب منهم والتي بلغت 30,00%، وتدعمها أكبر نسبة في هذه الفئة والمقدرة بـ 43,40% للمبحوثين المستعدين لتقديم المساعدة إذا طلبت منهم للمقيمين بالحي لمدة تقل عن الخمسة سنوات. تليها بقية الفئات تنازليا حيث كلما ازدادت مدة الإقامة بالحي قلت نسبة المبحوثين الذين ينتظرون أن تطلب منهم المساعدة لتقديمها.

أما بالنسبة لفئة المبحوثين الذين يرفضون المبادرة إلى تقديم المساعدة لغيرهم من سكان الأحياء التي يقيمون بها فقد بلغت 15,00%. وهي أقل النسب. وتأثرها بعامل مدة الإقامة بالحي ليس مطابقا تماما لتوجه الفئتين السابقتين.

وعلى ذلك يمكن القول:

- ✓ استمرارية انتشار الروح التضامنية بين عموم سكان الأحياء الحضرية الجديدة.
- ✓ استمرارية المبادرة لتقديم المساعدة والقيام بالعمليات التضامنية في الأحياء الحضرية الجديدة.
- ✓ التأثير الواضح لمتغير مدة الإقامة بالحي على ازدياد حجم العمليات التضامنية والتكافلية وفتح المجال أمام المبادرة إلى تقديم المساعدة وتجسيد التعاون والتكافل.
- ✓ في المقابل يظهر جليا انتشار منطق الحياة الحضرية بما فرضته من خصوصيات أهمها ازدياد حجم المجتمع وتراجع فرص التعارف الأمر الذي له تأثيره الواضح على عملية التضامن الاجتماعي في المدينة بصفة عامة وفي الأحياء المدروسة بصفة خاصة.
- ✓ زيادة على ذلك فإن التضامن الاجتماعي ارتبط في المجتمع التقليدي للمدينة بمجموعة من الخصوصيات لعل أهمها قيام التجمعات السكنية بمدينة برج بوعرييج بصفة خاصة على أساس الروابط الأولية كروابط القرابة ورابطة الانتماء للعشيرة ومناطق الانتماء الأصلية بحكم أن أغلبية سكان المدينة من ذوي الأصول الريفية كما تم بيانه سابقا. غير أن أسس التجمعات السكنية في المجتمع الحديث اتجهت إلى التخلي على الأسس التقليدية للتجمع لصالح فرصة الحصول على مسكن وفق الآليات والبرامج التي تطرحها الدولة، خاصة في ظل عجز شريحة كبيرة من المجتمع عن الحصول على مسكن. وعلى ذلك فقد لعبت سياسات التعمير والإسكان للسلطات العمومية

الفصل السابع: أطر التضامن الاجتماعي الساندة في الأحياء الحضرية الجديدة

دورا بارزا في قلب التركيبة الاجتماعية للأحياء الحضرية الجديدة بالمدينة والتي لم تراعي أي توافق اجتماعي وثقافي . وهو الأمر الذي أنتج شريحة معتبرة يتجه حجمها إلى الزيادة تحت تأثير العوامل السابقة من السكان الذين يرفضون تماما الانخراط أو المبادرة للقيام بعمليات تضامنية وتكافلية. ✓ هناك اتجاه لفئة معتبرة تعتقد بتلاشي العمليات التضامنية وترفض مطلقا الانخراط أو المبادرة بها.

6. الجهة التي تطلب منها المساعدة في حالة الاحتياج إليها:

جدول رقم(33):توزيع المبحوثين حسب الجهة التي يتم اللجوء إليها في حال الاحتياج للمساعدة .

الجهة التي تطلب منها المساعدة	التكرار	النسبة
طلب المساعدة من سكان الحي	130	38,23%
التوجه نحو الأجهزة والمؤسسات الرسمية	210	61,77%
المجموع	340	100%

تم وضع هذا المتغير بغرض الوقوف على توجهات السكان المبحوثين في حالة احتياجهم واضطرارهم لطلب مساعدة معينة في وقت من الأوقات، فهل يتوجهون نحو طلبها من سكان الحي أم أن خصوصيات الحياة الحضرية فرضت منطقتها خاصة ما تعلق بتأطير الأنشطة والعمليات التضامنية والتكافلية بإطار قانوني الأمر الذي انعكس على سلوكيات وممارسات السكان.

ومن خلال معطيات هذا الجدول يتبين لنا أن نسبة 61,77% من إجمالي سكان الأحياء الحضرية الجديدة وهي التي يمكن القول أنها تمثل أغلبية، اقرروا بتوجههم مباشرة نحو الأجهزة والمؤسسات ذات الطابع الرسمي والغطاء القانوني لطلب المساعدة منهم . فيما تتوجه نسبة 38,23% لطلب المساعدة مباشرة من سكان الحي الذي يقطنون فيه.

7. العلاقة بين الأقدمية في الحي والجهة التي يتم اللجوء إليها في حال المساعدة :

جدول رقم(34): . العلاقة بين الأقدمية في الحي والجهة التي يتم اللجوء إليها في حال المساعدة

المجموع		طلب المساعدة من الأجهزة الرسمية		طلب المساعدة من سكان الحي		الجهة التي يتم اللجوء إليها الأقدمية في الحي
%	ك	%	ك	%	ك	
15,59%	53	79,15%	42	20,75%	11	5 سنوات و أقل
24,41%	83	62,65%	52	37,35%	31	من 6 إلى 10 سنوات
26,76%	91	58,24%	53	41,76%	38	من 11 إلى 15 سنة
33,23%	113	55,75%	63	44,25%	50	16 فأكثر
100%	340	61,77%	210	38,23%	130	المجموع

الهدف من دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين هو الوقوف على أهمية الأقدمية في الحي كعامل يعث على تكوين نوع من الألفة بين سكان الحي الواحد وزيادة فرص التعارف فيما بين السكان وفرص معرفتهم بأوضاعهم الاجتماعية والاقتصادية الأمر الذي يسهل من انتشار وزيادة فرص العمليات التضامنية .

ومن خلال معطيات هذا الجدول يتبين أن أكبر النسب جاءت للفئة التي تفضل اللجوء للمؤسسات والجمعيات الرسمية بنسبة بلغت 61,77%، والتي بربطها بمتغير مدة الإقامة بالحي تنقسم كما يلي: جاءت أكبر النسب في هذه الفئة لصالح فئة المدة الدنيا للإقامة بالأحياء المدروسة وبلغت الأغلبية ب 79,15%، لتأتي توالي بقية النسب لباقي فئات المدة الزمنية للإقامة بالحي تنازليا حيث كلما زادت مدة الإقامة بالحي تراجعت نسبة اللجوء إلى المؤسسات والأجهزة الرسمية لصالح إمكانات المبادرة إلى طلب المساعدة من سكان الحي، وبلغت أقل نسبة 55,75%، للفئة التي بلغت مدة إقامتها بالحي 16 سنة فأكثر.

الفصل السابع: أطر التضامن الاجتماعي السائدة في الأحياء الحضرية الجديدة

وفي المقابل فإن نسبة من اقروا بإمكانية المبادرة إلى طلب المساعدة من سكان الحي قد بلغت 38,23%، لكن الملاحظ على هذه الفئة أنها ترتبط ارتباطا وثيقا بمتغير مدة الإقامة، فكلما ازدادت مدة الإقامة بالحي ازدادت إمكانيات المبادرة إلى طلب المساعدة من سكان الحي. حيث جاءت أكبر النسب فيها لصالح الفئة التي بلغت مدة إقامتها بالحي 16 سنة فأكثر ب 44,25%. تليها فئة مدة الإقامة ما بين 11 إلى 15 سنة بنسبة 41,76%، ثم فئة ما بين 6 إلى 10 سنوات بنسبة 37,35%، وأخيرا فئة 5 سنوات فأقل بنسبة 20,75%، وهي تمثل أقل النسب.

ومن خلال ذلك فإننا نلاحظ العلاقة الأكيدة بين المتغيرين حيث انه كلما زادت مدة الإقامة بالحي زادت إمكانية المبادرة إلى اللجوء لسكان الحي وإمكانية طلب المساعدة منهم. والعكس من ذلك فكلما نقصت مدة الإقامة بالحي تراجع إمكانيات وفرص المبادرة إلى اللجوء لسكان الحي.

وتعبر هذه النسب عن:

- ✓ يلعب متغير مدة الإقامة بالحي دورا بارزا في تكوين الألفة وتجسيد عمليات التفاعل الاجتماعي بين سكان الحي الواحد، الأمر الذي يمكنهم نوعا من التعارف فيما بينهم والتعرف على أوضاعهم وظروفهم الاجتماعية، زيادة على تكوين نوع من الثقة التي تمكن السكان من التعبير عن احتياجاتهم بأكثر راحة.
- ✓ فرضت الحياة الحضرية سيادة نسقها الاجتماعي الذي أثر في ذهنيات الأشخاص وجعل من المؤسسات ذات الطابع الرسمي أهم الآليات التي تحضى بأهم الأدوار على مستوى العمليات التضامنية.
- ✓ استمرارية انتشار نوع من أنواع العمليات التضامنية بين السكان مباشرة دون أي وسيط أو جمعية رسمية يرجع إلى سيادة بعض الذهنيات ضمن المجالات الحضرية المدروسة لا سيما ما تعلق بذوي الأصول والخلفيات الاجتماعية والثقافية التقليدية .
- ✓ خصوصية المجتمع التقليدي لمدينة برج بوعريريج الذي ظل إلى عهد قريب يتميز بسيادة بعض الأنماط الأولية للتفاعل الاجتماعي لا سيما ما تعلق بالعمليات التضامنية التي تأخذ طابعا شبه

الفصل السابع: أطر التضامن الاجتماعي الساندة في الأحياء الحضرية الجديدة

مقدس مرتبط بالقيم والفضائل والرواسخ الدينية تؤثر على استمرارية بعض هذه الممارسات حتى في الأحياء الجديدة.

8. العلاقة بين المستوى التعليمي والجهة التي يتم اللجوء إليها في حال الاحتياج للمساعدة :

جدول رقم(35): العلاقة بين المستوى التعليمي والجهة التي يتم اللجوء إليها في الاحتياج للمساعدة.

المجموع		طلب المساعدة من الأجهزة الرسمية		طلب المساعدة من سكان الحي		الجهة التي يتم اللجوء إليها المستوى التعليمي
%	ك	%	ك	%	ك	
%100	7	%42,86	3	%57,14	4	أمي
%100	17	%52,94	9	%47,06	8	ابتدائي
%100	101	%59,41	60	%40,59	41	متوسط
%100	113	%64,60	73	%35,40	40	ثانوي
%100	87	%58,52	51	%41,38	36	جامعي
%100	15	%93,33	14	%6,67	1	دراسات عليا
%100	340	%61,77	210	%38,23	130	المجموع

يعتبر المستوى التعليمي من أهم المتغيرات التي أكدت جل الأبحاث والدراسات السوسولوجية على تأثيره واعتباره من أهم العوامل التي تسهل الاندماج في الحياة الحضرية، ورفع المستوى المعيشي، والعمل على تسهيل التخلص من الترسبات التقليدية في الأوساط الحضرية.

والهدف من دراسة العلاقة بين هذين المتغيرين المتمثلة في مدى تأثير المستوى التعليمي على العمليات التضامنية والتكافلية في الأحياء الحضرية الجديدة هو الوقوف على أهمية ارتفاع المستوى التعليمي لسكان الحي كعامل يدفع إلى توجيه العمليات التضامنية نحو الأطر والمؤسسات والجمعيات الرسمية حسب مقتضيات الحياة الحضرية.

وتقدم لنا معطيات الجدول النسب والمعطيات التالية:

الفصل السابع: أطر التضامن الاجتماعي الساندة في الأحياء الحضرية الجديدة

أكبر نسبة كانت لفئة الذين يطلبون المساعدة من المؤسسات والأجهزة الرسمية وبلغت 61,77%، وتدعمها نسبة 93,33% وهي النسبة الأكبر على الإطلاق لفئة ذوي المستويات التعليمية المرتفعة من ذوي الدراسات العليا الذين يلجئون مباشرة للمؤسسات والأجهزة الرسمية للتضامن الاجتماعي. تليها مباشرة فئة ذوي المستوى الثانوي ثم ذوي المستوى المتوسط ثم ذوي المستوى الجامعي بنسب متقاربة بلغت على التوالي 64,60% و 59,41% و 58,52% .

وفي المقابل مثلت فئة الذين صرحوا بإمكانية اللجوء لسكان الحي نسبة 38,23%. وهي الفئة الأقل. والتي جاءت تقريبا عكس اتجاه الفئة السابقة. حيث مثلت فئة الأميين وفئة ذوي المستوى الابتدائي أكبر النسب ب 57,14% و 47,06% على التوالي. ويمكن الاستدلال على هذه النسب كما يلي:

✓ حقيقة ارتباط المستوى التعليمي بالعمليات التضامنية التي تسود الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج.

✓ كلما ارتفع المستوى التعليمي للمبحوثين زادت نسبة توجههم نحو المؤسسات والأجهزة والجمعيات الرسمية للتضامن الاجتماعي. والعكس صحيح حيث أنه كلما انخفض المستوى التعليمي ازدادت نسب ربط العمليات التضامنية في ذهنية الأفراد بالسكان والجيران، على اعتبار الخلفية الثقافية وسيادة ذهنيات المجتمع التقليدي الذي يعتمد في العمليات التضامنية على الآليات التقليدية.

✓ شكلت بعض الفئات من ذوي المستويات التعليمية الدنيا وهم من كبار السن الاستثناء من حيث رفضهم اللجوء لسكان الحي وربط العمليات التضامنية بالمؤسسات والأجهزة الرسمية والجمعيات التضامنية المنتشرة في المدينة ككل. وهي الفئات التي وحسب ما استقيناه من حواراتنا معهم تعتمد على الأبناء أو احد الأقارب الذين يعملون على توجيههم مباشرة نحو الجمعيات الرسمية.

ملاحظة:

لا تفوتنا الإشارة إلى أن العمليات التضامنية الكبيرة تتم في النطاق الحضري للمدينة ككل وليس داخل الأحياء السكنية فقط. وهو ما يقلل من حجم العمليات التضامنية داخل نطاق الأحياء الحضرية الجديدة، فالجمعيات الخيرية منتشرة بكافة ربوع المدينة والعلاقات الاجتماعية للمبحوثين لا تنحصر حتما ضمن نطاق هذه الأحياء بل تتعداها إلى المدينة ككل بل وإلى خارج المدينة. وهو الأمر الذي يوجه المبحوثين مباشرة نحو أقاربهم أو معارفهم أو جيرانهم القدامى وأصدقائهم بالإضافة إلى جماعات العمل. أو نحو

الفصل السابع: أطر التضامن الاجتماعي السائدة في الأحياء الحضرية الجديدة

المؤسسات والجمعيات الخيرية. لذلك فإننا سنحاول توجيه الدراسة نحو بعض الاحتياجات والانشغالات التي تتطلب مساعدة ما والتي تقع داخل نطاق الحي السكني. أين تمكن ملاحظتها من طرف عموم السكان. ولا تتطلب تنقلات خارج الحي. والتي تمثل في الحقيقة إطارا للعمليات التضامنية في المجتمع التقليدي للمدينة. للوقوف على مدى استمراريته في الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعرييج، ومنه الوقوف على مدى استمرارية بعض العمليات الاجتماعية التضامنية والتكافلية بين هؤلاء السكان.

9. العمليات التضامنية المتعلقة ببناء، إعادة بناء، أو ترميم مسكن:

سنحاول من خلال دراسة واقع هذا المتغير على اعتبار ما يحضى به في المجتمع التقليدي للمدينة، أو في المجتمعات الريفية التي ترجع إليها غالبية سكان المدينة والكثيرين من سكان الأحياء المدروسة، أين يأخذ طابعا تضامنيا احتفاليا لقياس مدى استمرارية تلك الممارسات في مجتمعات الأحياء الحضرية الجديدة.

1.9. تلقي أي نوع من المساعدة في إعادة بناء أو ترميم المسكن :

جدول رقم(36):توزيع المبحوثين من حيث تلقي المساعدة من سكان الحي في بناء أو ترميم مسكن .

النسبة	التكرار	تلقي المساعدة
7,46%	5	نعم
92,54%	62	لا
100%	67 ^(*)	المجموع

* ملاحظة: تم احتساب المجموع على أساس مجموع المبحوثين الذين قاموا فعليا بعمليات ترميم أو بناء أو إعادة بناء منزل .

من خلال هذا المتغير حاولنا الوقوف على تلقي السكان الذين قاموا فعليا بعمليات بناء أو إعادة بناء أو ترميم مساكنهم التي يقطنون بها في الحي مساعدات مهما كان نوعها من طرف بقية سكان الحي.

وقد عبرت نسبة 92,54% والتي تمثل الأغلبية المطلقة من بين المبحوثين الذين قاموا بعمليات مماثلة عن عدم تلقيها لأي نوع من المساعدات من طرف سكان الأحياء التي يقطنون بها . فيما جاءت نسبة قليلة للسكان الذين تلقوا أي نوع من المساعدات قدرت ب 7,46% . هذه المساعدات التي وقفنا على

الفصل السابع: أطر التضامن الاجتماعي الساندة في الأحياء الحضرية الجديدة

إحصائها في مقابلاتنا مع المبحوثين تمثلت في أمور بسيطة لا تتعدى حدود تقديم المياه والمشروبات أو المساعدة في حفظ طعام أو بعض تجهيزات المنزل في أكثر الحالات.

2.9. طلب المساعدة من سكان الحي في إعادة بناء أو ترميم المسكن :

جدول رقم(37):توزيع المبحوثين من حيث طلبهم للمساعدة في إعادة بناء أو ترميم مسكن.

النسبة	التكرار	القيام بالطلب
2,99%	2	نعم
97,01%	65	لا
100%	67 ^(*)	المجموع

* ملاحظة: تم احتساب المجموع على أساس مجموع المبحوثين الذين قاموا فعليا بعمليات ترميم أو بناء أو إعادة بناء منزل .

تقدم هذه النسب معطيات إضافية متعلقة بالمتغير السابق، والمتعلقة بطلب المساعدة من سكان الحي من طرف المبحوثين الذين قاموا بعمليات بناء أو إعادة بناء أو ترميم منازلهم. أين عبرت الأغلبية المطلقة عن عدم قيامهم وعدم استطاعتهم القيام بطلب مماثل ، والتي بلغت 97,01%. فيما بلغت نسبة من قاموا بطلب المساعدة من سكان الحي 2,99% وهي نسبة اقل من النسبة التي وردت في الجدول السابق المتعلق بقياس حجم المبحوثين الذين تلقوا فعليا مساعدات من سكان الحي في عمليات بناء أو إعادة بناء أو ترميم مساكنهم. ولعل ذلك يرجع لعامل المبادرة إلى تقديم المساعدة دون طلبها لدى بعض السكان.

الفصل السابع: أطر التضامن الاجتماعي السائدة في الأحياء الحضرية الجديدة

بالرغم من المعطيات السابقة في الجدولين السابقين التي توصلنا من خلالها أن أغلبية المبحوثين لم يتلقوا أي نوع من المساعدات ولم يبادروا لطلبها في عمليات بناء أو إعادة بناء أو ترميم المسكن، إلا أنه وفي ما يتعلق باستجابة سكان الحي لطلب المساعدة في إعادة بناء أو ترميم المسكن في حال طلبت منهم فقد لمسنا رغبة كبيرة في الاستجابة للطلب.

ومن خلال معطيات الجداول الثلاثة السابقة المتعلقة بهذا المتغير فإنه يمكن القول بداية أن العمليات التضامنية والتكافلية في مجتمعات الأحياء الحضرية الجديدة تتجه إلى فقدان بعض من معالمها التي كانت إلى وقت كبير تحظى باهتمام كبير. و أن ذلك يرجع لعوامل متعددة:

- ✓ فرضت خصوصيات الحياة الحضرية التي فرضت المزيد من التخصص والتقسيم الدقيق للعمل، وانتشار الطابع المؤسسي الذي فرضته توجهات الدولة ضمن اطر قانونية محددة وواضحة.
- ✓ زوال بعض الأشكال التقليدية للتضامن الاجتماعي بين سكان الحي الواحد. في ذهنية الفرد تجعل الصعوبة تكمن أكثر في طلب المساعدة في حد ذاتها لا في تلقيها.

وعلى ذلك ورغم استمرارية إمكانية تقديم المساعدة في عمليات بناء المساكن أو ترميمها إلا أن هناك اتجاه عام لدى المبحوثين يتمثل في عدم القدرة على طلب المساعدة بالرغم من معرفته المسبقة بإمكانية تقديمها من طرف الأشخاص الذين تطلب منهم. فاللافت في الأمر ليس تراجع هذا النوع من العمليات بل اللافت أكثر هو عدم القدرة على الطلب في حد ذاته. وفي هذا تتجلى خصوصيات الحياة الحضرية التي فرضت نوعا من الاتجاه نحو التخصص والتقسيم الدقيق للعمل.

10 . إمكانية اللجوء لسكان الحي في حالة الاحتياج للمياه :

جدول رقم(38):توزيع المبحوثين من حيث إمكانية اللجوء لسكان الحي في حالة الاحتياج للمياه.

النسبة	التكرار	المشاركة
%29,70	101	نعم
%70,30	239	لا
%100	340	المجموع

تعمدنا الإشارة إلى هذا المتغير بالنظر لأسباب متعددة تتمثل في أن هذه المادة تعتبر مادة أساسية في الحياة ولا يمكن الاستغناء عنها في أي وقت من الأوقات، كما أن المدينة المدروسة بصفة عامة والأحياء الحضرية الجديدة بها على الخصوص تشهد عديد المشاكل في التزود بهذه المادة الأساسية.

ورغم ذلك فإنه وحسب معطيات الجدول فإن نسبة %29,70 فقط من المبحوثين من عبروا عن إمكانية اللجوء لسكان الحي وهي نسبة قليلة إذا ما قورنت بنسبة %70,30 للذين لا يطلبون المياه من جيرانهم في الأحياء الحضرية الجديدة، ويلجئون لعمليات الشراء أو التوجه نحو الحنفيات والصنابير العامة.

وتؤكد هذه النسب حقيقة ما ورد في المتغير السابق من أن العمليات التضامنية والتكافلية تتجه إلى فقدان الكثير من مكوناتها التقليدية لصالح العمليات الكبرى التي يعجز الفرد عن حلها بمفرده. أي انحصار العمليات التضامنية فيها. والاتجاه نحو تقنين الأطر التضامنية ضمن مؤسسات وأجهزة وجمعيات تأخذ الطابع الرسمي.

11. إمكانية اللجوء لسكان الحي في حالة الاحتياج للمال :

1. 11. إمكانية اللجوء لسكان الحي في حالة الاحتياج للمال :

يعتبر الاحتياج للمال أمراً شائعاً في مجتمعنا الحالي سواء المجتمع الريفي أو الحضري على السواء، وقد وضعنا هذا المتغير بحكم أهمية هذا المورد في قضاء كافة احتياجات المبحوثين وعائلاتهم.

جدول رقم(39):توزيع المبحوثين من حيث إمكانية اللجوء لسكان الحي في حالة الاحتياج للمال.

المشاركة	التكرار	النسبة
نعم	87	%25,59
لا	253	%74,41
المجموع	340	%100

وقد بلغت نسبة المبحوثين الذين يمكن أن يلجئوا لطلب هذا المورد من جيرانهم بالأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج فقط %25,59 ، مقابل أغلبية ترفض اللجوء لجيرانها بنسبة بلغت حدود %74,41.

ويمكن الاستدلال من خلال الإحصائيات والمعطيات الميدانية على :

✓ يرتبط طلب المساعدة المالية كشكل من أشكال العمليات الاجتماعية التضامنية ببعض الخصوصيات.

✓ أغلبية المبحوثين ينفون إمكانية اللجوء لسكان الحي.

✓ تراجع العمليات الاجتماعية التضامنية في مجال المساعدات المالية

أن الصعوبة حسب ما لاحظناه من خلال دراستنا الميدانية لا تكمن في تقديم المساعدة بقدر ما تكمن في العجز عن طلبها ويرجع ذلك إلى :

✓ انعدام التعارف بين مكونات الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج.

✓ انعدام التجانس الاجتماعي والاقتصادي والثقافي بين المقيمين بهذه الأحياء

الفصل السابع: أطر التضامن الاجتماعي الساندة في الأحياء الحضرية الجديدة

✓ التجمع في الأحياء السكنية لم يتم على أسس التقارب الثقافي والاجتماعي ولا على أسس روابط القرابة والعشيرة والانتماء الجغرافي بل هو أمر حتمي واقع فرضته توجهات الدولة من خلال الآليات التي وفرتها للحصول على المساكن كونها المتحكم الوحيد في هذه العملية.

2.11. الفئات التي يتم اللجوء إليها من سكان الحي في حالة الاحتياج للمال :

في هذا المتغير حاولنا التعرف على توجهات المبحوثين الذين عبروا عن إمكانية لجوئهم لسكان الحي في حال احتياجهم للمال.

جدول رقم(40):توزيع المبحوثين حسب الفئات التي يتم اللجوء إليها.

المشاركة	التكرار	النسبة
أهل وأقارب من ساكني الحي	2	2,29%
أصدقاء ومعارف سابقين من ساكني الحي	23	26,44%
جيران المسكن	12	13,79%
جيران تعرفت عليهم في الحي	9	10,34%
جيران من الحي لا اعرفهم	3	3,44%
جمعيات ومؤسسات رسمية	18	20,69%
المجموع	87 ^(*)	100%

* ملاحظة: تم احتساب المجموع على أساس مجموع المبحوثين الذين قاموا اقروا فعليا بإمكانية لجوئهم لسكان الحي في حال الاحتياج للمال.

من خلال معطيات الجدول يتضح أن أكبر نسبة من المبحوثين ستلجأ للأصدقاء والمعارف القدامى من سكان الحي في حال اضطرت إلى طلب مساعدة مالية أو قرض بنسبة بلغت 26,44%. ستلجأ نسبة 20,69% للجمعيات والمؤسسات الرسمية. وهي أكبر النسب على التوالي. في حين جاءت نسب من سيلجئون لبقية سكان الحي من فئة جيران المسكن وفئة الجيران الذين تم التعرف عليهم بالحي السكني بنسب متقاربة قدرت على التوالي ب 13,79% للأولى و ب 10,34% للثانية. وأخيرا نسبة ضئيلة مقدرة

الفصل السابع: أطر التضامن الاجتماعي الساندة في الأحياء الحضرية الجديدة

ب3,44% للمبحوثين الذين يمكن أن يطلبوا مساعدة مالية أو قرضا من سكان الحي لا يعرفونهم. ويمكن القول انطلاقا من هذه المعطيات:

- ✓ بالرغم مما لمسناه سابقا من حقيقة قدسية الأعمال التضامنية بين سكان الأحياء الحضرية الجديدة واستمراريتها ولعل ذلك مرتبط بعدد العوامل لعل أهمها المرجعية الدينية والقيمية، إلا أن الخصوصيات الاجتماعية للأحياء الحضرية الجديدة من حيث انعدام التعارف بين غالبية السكان وتعدد انتماءاتهم ومواطنهم فرضت منطقها من حيث توجيه العمليات التضامنية في مجال طلب المساعدات المالية بصفة متزايدة ومستمرة نحو التوجه للأطر والمؤسسات الرسمية .
- ✓ في حقيقة الأمر فقد لمسنا توجهها عاما لدى عموم المبحوثين إلى أن الثقة في الاستجابة لطلباتهم تكون أكثر في المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الرسمي .
- ✓ نسبة من يمكنهم اللجوء في طلب مساعدة مالية من سكان الحي هي نسبة ضئيلة. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لانعدام التعارف بينهم. أين يمكن اعتبار أن نسبة من يمكنهم اللجوء لجيران الحي ممن لا يعرفونهم مسبقا نسبة ضئيلة جدا .

3.11. إمكانية إقراض المال أو تقديمه لأحد سكان الحي :

جدول رقم(41):توزيع المبحوثين حسب إمكانية إقراض المال أو تقديمه لسكان الحي.

النسبة	التكرار	تقديم مساعدة أو قرض مالي
23,82%	81	أقدم له فورا
61,47%	209	إذا كنت اعرفه
14,71%	50	أرفض
100%	340	المجموع

خصص هذا السؤال لعموم المبحوثين لمعرفة آرائهم حول إمكانية تقديم مساعدات مالية أو قروض لأحد سكان الحي الذي يقيمون فيه. وقد جاءت أكبر النسب لفئة الذين قرنوا قيامهم بهذه العملية بمعرفتهم

الفصل السابع: أطر التضامن الاجتماعي السائدة في الأحياء الحضرية الجديدة

بالشخص الذي يطلبها بنسبة 61,47% . فيما بلغت نسبة الذين ابدوا استعدادهم لتقديمه فوراً 23,82%، أما نسبة الذين يرفضون القيام بذلك فقد بلغت 14,71% وهي اقل النسب.

وتعبر النسب الواردة في الجداول السابقة المتعلقة بإمكانية طلب مساعدة مالية أو قرض من جيران الأحياء الحضرية الجديدة، والفئات التي يتم اللجوء إليها، ومدى استعداد عموم المبحوثين لتقديمها عن رفض أغلبية المبحوثين لفكرة اللجوء إلى سكان الحي، وفي حال ما قاموا بها فإنهم يلجئون إما للمعارف السابقين من سكان الحي بالدرجة أولى أو للمؤسسات الرسمية بالدرجة ثانية. بالرغم من وجود مقابل ذلك نوعاً من الاستعداد لتقديمه إذا تعلق الأمر بأحد المعارف، واستعداد فئة معتبرة من السكان لتقديمه دون أية شروط.

وعلى ذلك فإن العمليات التضامنية والتكافلية لا تخضع لطلب الأفراد المحتاجين أنفسهم إنما لما يقدمه المجتمع المحيط بهذه الفئات وهو الغالب في سمات المجتمع التقليدي لأغلب سكان هذه الأحياء غير أن خصوصيات هذه الأحياء من انعدام التعارف بين غالبية السكان جعل من فعالية الأطر التضامنية والتكافلية محدودة، مقابل العجز في أغلب الأحيان عن طلبها.

12. آراء المبحوثين حول مفهوم التضامن والتكافل الاجتماعي:

جدول رقم(42):توزيع المبحوثين حسب رؤيتهم لمفهوم التضامن والتكافل الاجتماعي.

النسبة	التكرار	المشاركة
30,00%	102	واجب إنساني
50,59%	172	واجب ديني
20,41%	66	قيمة أخلاقية
100%	340	المجموع

عرفنا من خلال المتغيرات السابقة أن العمليات التضامنية خاصة المباشرة منها بين السكان تتجه إلى التراجع والمحدودية لأسباب متعددة، وهو ما دفعنا إلى محاولة معرفة مكانة هذا النوع من العمليات الاجتماعية في ذهنية الفرد، بالنسبة للمقيمين في الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعرييج.

الفصل السابع: أطر التضامن الاجتماعي السائدة في الأحياء الحضرية الجديدة

وقد توصلنا من خلال معالجة المعطيات المستقاة من ميدان الدراسة أن أكثر من نصف المبحوثين يعتبرون العمليات التضامنية والتكافلية ذات طابع ديني بسبب بلغت 50,59%، وتعتبره نسبة 30,00%، واجبا إنسانيا تحتمه وتقتضيه العملية التفاعلية بين سكان المجتمع الواحد. بينما بلغت نسبة الذين يعتقدون أن التضامن الاجتماعي يمثل قيمة أخلاقية حدود 20,41% .

ومن ذلك يتضح جليا ما يكتسبه التضامن الاجتماعي كعملية اجتماعية من أهمية بالغة تنبع من القيم السامية التي يضعه فيها المجتمع الجزائري بصفة عامة ومجتمع مدينة برج بوعريريج بجميع مكوناتها الاجتماعية بصفة خاصة. لكن خصوصيات الحياة الحضرية فرضت منطقتها من حيث عرقلة سيرورة العمليات التضامنية ومحدودية تجسيدها في الواقع على الطريقة التقليدية بحكم ازدياد حجم المجتمع بصفة دائمة والحركية السكانية التي تميزها سواء من داخل المدينة أو خارجها مما جعل من إمكانية التعارف بين السكان شيئا مفقودا.

13 . معيقات التضامن والتكافل الاجتماعي في الحي:

جدول رقم(43):توزيع المبحوثين حسب رؤيتهم لمعيقات التضامن والتكافل الاجتماعي.

أهم المعوقات	التكرار	النسبة
الخوف من الآخر	61	17,95%
تجنب المشكلات	120	35,29%
منطق الحياة الحضرية	159	46,76%
المجموع	340	100%

من خلال قيامنا بعملية استقراء لإجابات المبحوثين عن السؤال المفتوح"ماهي أهم معيقات التضامن الاجتماعي في الأحياء التي يقطنون بها"، وقيامنا بتبويب الإجابات ضمن فئات، ثم إحصاء إجاباتهم تبين لنا الآتي:

يرجع اغلب المبحوثين أهم العراقيل التي تعيق العمليات التضامنية والتكافلية بالأحياء الحضرية الجديدة إلى منطق الحياة الحضرية التي فرضت انتشار خصوصياتها على عموم السكان خاصة من حيث كبر حجم

الفصل السابع: أطر التضامن الاجتماعي الساندة في الأحياء الحضرية الجديدة

المجتمع وانعدام التعارف الشخصي حتى بين مكونات الحي الواحد، خصوصا مع حداثة عهد الأغلبية بالإقامة بهذه الأحياء. وبلغت نسبة هذه الفئة 46,76%، ثم تأتي فئة المبحوثين الذين ارجعوا تراجع العمليات التضامنية والتكافلية إلى عامل تجنب المشكلات التي تأتي من التدخل في خصوصيات الآخر أو إدخاله في خصوصياتهم التي يفضلون في اغلبهم أن تبقى بعيدا عن حديث سكان الحي بنسبة بلغت 35,29%، وجاءت أخيرا فئة الذين يرجعون أهم المعوقات إلى الخوف من الآخرين وبلغت 17,95%.

وهو ما يؤكد أن العليات التضامنية والتكافلية بالرغم من أنها تأخذ طابعا دينيا وروحيا وقيميا وأخلاقيا، وبالرغم من قداستها إلا أنها وقعت تحت تأثير ما فرضته الحياة الحضرية من معطيات وخصوصيات.

ثانيا : الاستنتاجات الخاصة بالفرضية الثانية :

1. تلقي المساعدة في الحي ونوع المناسبة التي تم فيها تلقي المساعدة:

- ✓ أن التضامن الاجتماعي كعملية اجتماعية موجودة بنسبة في الأحياء الحضرية الجديدة.
- ✓ تتميز العمليات التضامنية في الأحياء الحضرية الجديدة بطابع من التقديس الذي يحتم تقديم المساعدة للآخر حتى دون أي معرفة سابقة به.
- ✓ يظهر بوضوح مدى سيطرة الخلفيات الاجتماعية والثقافية المتمثلة في سيطرة الوازع الديني، والنسق القيمي للمجتمع العام وهو ما يظهر في أن أغلبية من تلقوا مساعدات من طرف سكان الحي كان ذلك في الجنائز التي تأخذ طابعا دينيا روحيا.

2. الفئات التي قدمت المساعدة في المناسبات الاجتماعية في الحي:

- ✓ تلعب الخلفيات الثقافية والقيمية دورها في العمليات التضامنية وعمليات التكافل بين السكان حيث أن الخلفيات القيمية والعادات الاجتماعية تؤثر في هذه العملية وتجعلها نوعا من الواجب تجاه الآخر، مما يدفع إلى تقديم المساعدة مباشرة، غير أن النسب توضح أن هناك اتجاهات متزايدة نحو وضع هذا النوع من العمليات ضمن إطار قانوني مضبوط في جمعيات ومؤسسات رسمية.
- ✓ كما وتأخذ العمليات التضامنية والتكافلية صبغة الوجوب خاصة إذا تعلق الأمر "بالجيران" .

3. المبادرة إلى تقديم المساعدة لسكان الحي في حال احتياجهم إليها:

- ✓ تتجه المبادرة في القيام بالعمليات التضامنية والتكافلية في الأحياء السكنية إلى نوع من التراجع، حيث تمثل الفئة التي لا تقدم المساعدة إلا إذا طلبت منها و الفئة والتي لا تقدم المساعد إطلاقا نسبة معتبرة قاربت نصف العينة. والذين ترجع مبرراتهم على الأغلب ليس إلى رفض المساعدة في حد ذاتها، ولكن إلى طريقة تقديمها. ويعتبرون أن هذا النوع من العمليات من الواجب أن يكون عن طريق مؤسسات أو جمعيات رسمية في إطار القوانين التي تحكم المجتمع، والذين تكون العملية التضامنية والتكافلية مهمتهم المنوطة بهم.

4. المبادرة إلى طلب المساعدة من سكان الحي:

- ✓ لقد فرضت الحياة الحضرية سيادة نسقتها الاجتماعي الذي اثر في ذهنيات الأشخاص وجعل من المؤسسات ذات الطابع الرسمي أهم الأدوار على مستوى العمليات التضامنية.
- ✓ استمرارية انتشار نوع من أنواع العمليات التضامنية بين السكان مباشرة دون أي وسيط أو جمعية رسمية يرجع إلى سيادة بعض الذهنيات ضمن المجالات الحضرية المدروسة لا سيما ما تعلق بذوي الأصول والخلفيات الاجتماعية والثقافية الريفية.
- ✓ خصوصية المجتمع التقليدي لمدينة برج بوعريريج الذي ظل إلى عهد قريب يتميز بسيادة بعض الأنماط الأولية للتفاعل الاجتماعي لا سيما ما تعلق بالعمليات التضامنية التي تأخذ طابعا شبه مقدس مرتبط بالقيم والفضائل والرواسخ الدينية.

5. العلاقة بين الأقدمية في الحي والمبادرة إلى تقديم المساعدة :

- ✓ التأثير الواضح لمتغير مدة الإقامة بالحي على ازدياد حجم العمليات التضامنية والتكافلية وفتح المجال أمام المبادرة إلى تقديم المساعدة وتجسيد التعاون والتكافل.
- ✓ في المقابل يظهر جليا انتشار منطق الحياة الحضرية بما فرضته من خصوصيات أهمها ازدياد حجم المجتمع وتراجع فرص التعارف الأمر الذي له تأثيره الواضح على عملية التضامن الاجتماعي في المدينة بصفة عامة وفي الأحياء المدروسة بصفة خاصة.
- ✓ زيادة على ذلك فإن التضامن الاجتماعي ارتبط في المجتمع التقليدي للمدينة بمجموعة من الخصوصيات لعل أهمها قيام التجمعات السكنية بمدينة برج بوعريريج بصفة خاصة على أساس الروابط الأولية كروابط القرابة ورابطة الانتماء للعشيرة ومناطق الانتماء الأصلية بحكم أن أغلبية سكان المدينة من ذوي الأصول الريفية كما تم بيانه سابقا. غير أن أسس التجمعات السكنية في المجتمع الحديث اتجهت إلى التخلي على الأسس التقليدية للتجمع لصالح فرصة الحصول على مسكن وفق الآليات والبرامج التي تطرحها الدولة، خاصة في ظل عجز شريحة كبيرة من المجتمع عن الحصول على مسكن. وعلى ذلك فقد لعبت سياسات التعمير والإسكان للسلطات العمومية دورا بارزا في قلب التركيبة الاجتماعية للأحياء الحضرية الجديدة بالمدينة والتي لم تراعي أي توافق

الفصل السابع: أطر التضامن الاجتماعي الساندة في الأحياء الحضرية الجديدة

اجتماعي وثقافي . وهو الأمر الذي أنتج في الحقيقة شريحة معتبرة يتجه حجمها إلى الزيادة تحت تأثير العوامل السابقة من السكان الذين يرفضون تماما الانخراط أو المبادرة للقيام بعمليات تضامنية وتكافلية.

✓ أخيرا هناك اتجاه لفئة معتبرة تعتقد بتلاشي أهمية العمليات التضامنية وترفض مطلقا الانخراط أو المبادرة بها.

6. الجهة التي تطلب منها المساعدة في حالة الاحتياج إليها:

أغلبية المبحوثين من سكان الأحياء الحضرية الجديدة ، اقروا بتوجههم مباشرة نحو الأجهزة والمؤسسات ذات الطابع الرسمي والغطاء القانوني لطلب المساعدة منهم .

7. العلاقة بين الأقدمية في الحي والجهة التي يتم اللجوء إليها في حال المساعدة :

✓ يلعب متغير مدة الإقامة بالحي دورا بارزا في تكوين الألفة وتجسيد عمليات التفاعل الاجتماعي بين سكان الحي الواحد، الأمر الذي يمكنهم نوعا من التعارف فيما بينهم والتعرف على أوضاعهم وظروفهم الاجتماعية، زيادة على تكوين نوع من الثقة التي تمكن السكان من التعبير عن احتياجاتهم بأكثر راحة.

✓ فرضت الحياة الحضرية سيادة نسقها الاجتماعي الذي أثر في ذهنيات الأشخاص وجعل من المؤسسات ذات الطابع الرسمي أهم الآليات التي تحضى بأهم الأدوار على مستوى العمليات التضامنية.

✓ استمرارية انتشار نوع من أنواع العمليات التضامنية بين السكان مباشرة دون أي وسيط أو جمعية رسمية يرجع إلى سيادة بعض الذهنيات ضمن المجالات الحضرية المدروسة لا سيما ما تعلق بدوي الأصول والخلفيات الاجتماعية والثقافية التقليدية .

✓ خصوصية المجتمع التقليدي لمدينة برج بوعريج الذي ظل إلى عهد قريب يتميز بسيادة بعض الأنماط الأولية للتفاعل الاجتماعي لا سيما ما تعلق بالعمليات التضامنية التي تأخذ طابعا شبه مقدس مرتبط بالقيم والفضائل والرواسخ الدينية تؤثر على استمرارية بعض هذه الممارسات حتى في الأحياء الجديدة.

8. العلاقة بين المستوى التعليمي والجهة التي يتم اللجوء إليها في حال الاحتياج للمساعدة :

✓ حقيقة ارتباط المستوى التعليمي بالعمليات التضامنية التي تسود الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج. حيث أنه كلما ارتفع المستوى التعليمي للمبحوثين زادت نسبة توجيههم نحو المؤسسات والأجهزة والجمعيات الرسمية للتضامن الاجتماعي. والعكس صحيح حيث أنه كلما انخفض المستوى التعليمي ازدادت نسب ربط العمليات التضامنية في ذهنية الأفراد بالسكان والجيران، على اعتبار الخلفية الثقافية وسيادة ذهنيات المجتمع التقليدي الذي يعتمد في أغلبه في العمليات التضامنية على الآليات التقليدية.

✓ شكلت بعض الفئات من ذوي المستويات التعليمية الدنيا وهم في الغالب من كبار السن الاستثناء من حيث رفضهم اللجوء لسكان الحي وربط العمليات التضامنية بالمؤسسات والأجهزة الرسمية والجمعيات التضامنية المنتشرة في المدينة ككل. وهي الفئات التي وحسب ما استقيناه من حواراتنا معهم تعتمد على الأبناء أو احد الأقارب الذين يعملون على توجيههم مباشرة نحو الجمعيات الرسمية.

9 . العمليات التضامنية المتعلقة ببناء، أو إعادة بناء أو ترميم مسكن:

✓ تتجه العمليات التضامنية والتكافلية في مجتمعات الأحياء الحضرية الجديدة إلى فقدان بعض من معالمها التي كانت إلى وقت كبير تحضى باهتمام كبير. وان ذلك يرجع لعوامل متعددة فرضتها من جهة خصوصيات الحياة الحضرية التي فرضت المزيد من التخصص والتقسيم الدقيق للعمل، وانتشار الطابع المؤسسي الذي فرضته توجهات الدولة ضمن اطر قانونية محددة وواضحة. إضافة إلى أن اللافت للأمر ليس تراجع هذا النوع من العمليات بل اللافت أكثر هو عدم القدرة على الطلب في حد ذاته.

10 . إمكانية اللجوء لسكان الحي في حالة الاحتياج للمياه :

✓ تتجه العمليات التضامنية والتكافلية إلى فقدان الكثير من مكوناتها التقليدية لصالح العمليات الكبرى التي يعجز الفرد عن حلها بمفرده. أي انحصار العمليات التضامنية فيها.

11. إمكانية اللجوء لسكان الحي في حالة الاحتياج للمال والجهات التي يتم اللجوء إليها وإمكانية

تقديمه:

✓ لا تخضع العمليات التضامنية والتكافلية لطلب الأفراد المحتاجين أنفسهم إنما لما يقدمه المجتمع المحيط بهذه الفئات وهو الغالب في سمات المجتمع التقليدي لأغلب سكان هذه الأحياء غير أن خصوصيات هذه الأحياء من انعدام التعارف بين غالبية السكان جعل من فعالية الأطر التضامنية والتكافلية محدودة، مقابل العجز في اغلب الأحيان عن طلبها.

✓ بالرغم مما لمسناه سابقا من حقيقة قدسية الأعمال التضامنية بين سكان الأحياء الحضرية الجديدة واستمراريتها ولعل ذلك مرتبط بعدد العوامل لعل أهمها المرجعية الدينية والقيمية، إلا أن الخصوصيات الاجتماعية للأحياء الحضرية الجديدة من حيث انعدام التعارف بين غالبية السكان وتعدد انتماءاتهم ومواطنهم فرضت منطقها من حيث توجيه العمليات التضامنية في مجال طلب المساعدات المالية بصفة متزايدة ومستمرة نحو التوجه للأطر والمؤسسات الرسمية .

✓ في حقيقة الأمر فقد لمسنا توجهها عاما لدى عموم الباحثين إلى أن الثقة في الاستجابة لطلباتهم تكون أكثر في المؤسسات والجمعيات ذات الطابع الرسمي .

✓ رفض أغلبية الباحثين لفكرة اللجوء إلى سكان الحي، وفي حال ما قاموا بها فإنهم يلجئون إما للمعارف السابقين من سكان الحي بالدرجة الأولى أو للمؤسسات الرسمية بالدرجة الثانية. بالرغم من وجود مقابل ذلك نوعا من الاستعداد التام لتقديمه إذا تعلق الأمر بأحد المعارف ، واستعداد فئة معتبرة من السكان لتقديمه دون أية شروط.

✓ نسبة من يمكنهم اللجوء في طلب مساعدة مالية من سكان الحي هي نسبة ضئيلة. ويرجع ذلك بالدرجة الأولى لانعدام التعارف بينهم. أين يمكن اعتبار أن نسبة من يمكنهم اللجوء لجيران الحي ممن لا يعرفونهم مسبقا نسبة ضئيلة جدا .

✓ لا تخضع العمليات التضامنية والتكافلية لطلب الأفراد المحتاجين أنفسهم إنما لما يقدمه المجتمع المحيط بهذه الفئات وهو الغالب في سمات المجتمع التقليدي لأغلب سكان هذه الأحياء غير أن خصوصيات هذه الأحياء من انعدام التعارف بين غالبية السكان جعل من فعالية الأطر التضامنية والتكافلية محدودة، مقابل العجز في اغلب الأحيان عن طلبها.

12. آراء الباحثين حول مفهوم التضامن والتكافل الاجتماعي:

✓ تكتسي عملية التضامن الاجتماعي كعملية اجتماعية أهمية بالغة تنبع من القيم السامية التي يضعه فيها المجتمع الجزائري بصفة عامة ومجتمع مدينة برج بوعريريج بجميع مكوناتها الاجتماعية بصفة خاصة. لكن خصوصيات الحياة الحضرية فرضت منطقتها من حيث عرقلة سيرورة العمليات التضامنية ومحدودية تجسيدها في الواقع على الطريقة التقليدية بحكم ازدياد حجم المجتمع بصفة دائمة والحركية السكانية التي تميزها سواء من داخل المدينة أو خارجها مما جعل من إمكانية التعارف بين السكان شيئا مفقودا.

13. معوقات التضامن والتكافل الاجتماعي في الحي:

✓ إن العليات التضامنية والتكافلية بالرغم من أنها تأخذ طابعا دينيا وروحيا وقيما وأخلاقيا، وبالرغم من قداستها إلا أنها وقعت تحت تأثير ما فرضته الحياة الحضرية من معطيات وخصوصيات.

ثالثا : خلاصة عامة حول الفرضية الثانية :

تتجه الأطر التقليدية للتضامن الاجتماعي إلى التراجع التدريجي في مجتمعات الأحياء الحضرية الجديدة لصالح أطر مستحدثة ضمن المؤسسات والأجهزة الرسمية.

وتتميز عملية التضامن الاجتماعي بطابع التقديس في هذه الأحياء على غرار مجتمع مدينة برج بوعرييج والمجتمع الجزائري بصفة عامة بالنظر للسيطرة الكبيرة للوازع الديني والقيمي، أين لمسنا نوعا من الرغبة في تقديم العون والمساعدة ، والرغبة في تجسيد العمليات التضامنية السائدة في المجتمعات التقليدية، غير أن خصوصيات الحياة الحضرية فرضت نفسها بشدة مما أدى إلى تراجع كبير على مستوى تجسيد الرغبة في التعاون والتكافل في الواقع. والذي اتجه إلى نوع من التأطير ضمن مؤسسات وأجهزة رسمية تحكمها قوانين الدولة. ويرجع ذلك لعدة أسباب:

- ✓ الخوف من الآخر بحكم أن المكونات الاجتماعية للأحياء الحضرية الجديدة غير متعارفة قبلا، وتميل إلى اللاتجانس الاجتماعي والثقافي والاقتصادي. كنتيجة حتمية للسياسات المنتهجة من قبل الفاعلين الرسميين في كفاءات إعمار هذه الأحياء وتوطين السكان بها.
 - ✓ وجود نوع من التخصص وتقسيم العمل حسب مقتضيات الحياة الحضرية فرض تأطير العمليات التضامنية ضمن أجهزة ومؤسسات رسمية.
 - ✓ كذلك فرضت الحياة الحضرية منطقتها من ناحية حجم المجتمع المحلي وما يقتضيه من تقليل فرص اللقاء والاجتماع بالآخر.
 - ✓ كذلك فقد فرضت الخصوصيات التاريخية للمدينة والمجتمع الجزائري منطقتها من خلال استمرارية الحركة السكانية دون توقف منذ عقود بالتأثر بعوامل متعددة ومختلفة حسب خصوصية كل فترة.
- ومن ذلك فيمكن الاستنتاج أن عملية التضامن الاجتماعي بما تحمله من طابع قيمي وروحي وديني مستمرة في التواجد بالأحياء المدروسة لكنها تتجه نحو التأطير ضمن المؤسسات الرسمية. كما أنها تتجه لفقدان الكثير من العمليات التي مثلت في الماضي أمورا في غاية الأهمية تحت تأثير مقتضيات الحياة الحضرية من جهة، وتحت تأثير السياسات العامة للسلطات العمومية من الجهة الأخرى.

الفصل الثامن: آليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة

تمهيد

أولاً: تحليل الجداول الخاصة بالفرضية الثالثة

ثانياً: الاستنتاجات الخاصة بالفرضية الثالثة

ثالثاً: خلاصة عامة حول الفرضية الثالثة

تمهيد :

يتضمن هذا الفصل المعطيات الميدانية وعناصر المعلومات التي تم جمعها من ميدان الدراسة المتعلقة بالفرضية الثالثة. للوصول لقياس مدى صدق الفرضية من عدمه اعتمادا على تحليل المعطيات المستقاة من أجوبة مفردات عينة الدراسة. بغرض الوصول إلى الحقائق الميدانية وتدعيم المعطيات النظرية بمعطيات ميدانية من الواقع، وصولا إلى استخلاص أهم النتائج التي تمثل الهدف الأساسي لأي بحث علمي. وتجييدا لذلك سنقوم في هذا الفصل بعرض وتحليل البيانات الميدانية المتعلقة بالفرضية الثالثة وإيجاد أهم الاستنتاجات المتعلقة بها.

أولا : تحليل المعطيات الميدانية الخاصة بالفرضية الثالثة :

" ساهمت الحياة الحضرية الحديثة في تراجع الولاء للروابط التقليدية والمؤسسات غير الرسمية للضبط الاجتماعي وإضعاف فعاليتها لصالح المؤسسات والأجهزة الرسمية".

لمعالجة هذه الفرضية فقد حاولنا الإمام بكل ما يتعلق بعملية الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج. وانطلقنا بداية بمحاولة الكشف عن مدى وجوب أو حصول ما يستدعي اللجوء لمختلف الوسائل والآليات التي يطرحها مجتمع المدينة لضبط علاقات الأشخاص ببعضهم وضبط تفاعلاتهم الاجتماعية.

فانطلقنا من التحري عن مدى شيوع وانتشار أي نوع من المشكلات الاجتماعية التي تستدعي اللجوء لهذه الآليات والوسائل سواء من حيث كون المبحوث شاهدا عليها أو طرفا فيها. ثم إلى البحث عن كيفية حل المشكلات التي كان المبحوث طرفا فيها أو شاهدا عليها. للوقوف على أهم الآليات المطروحة لتجسيد عملية الضبط الاجتماعي.

وبعدها إلى إجراء نوع من المقارنة بين كيفية تسوية الخلافات في مناطق السكن والانتماء الأصلية للمبحوثين وفي الأحياء الحضرية الجديدة التي يقيمون بها حاليا.

لنتطرق إلى بعض من أهم الوسائل والآليات التقليدية للضبط الاجتماعي بغرض الكشف عن فعاليتها ومدى استمرارية تأثيرها في المجتمعات الحديثة للأحياء المدروسة، انطلاقا من السلطة الدينية المتمثلة على الخصوص في دور إمام وجماعة المسجد في عمليات الضبط الاجتماعي. ووصولاً إلى سلطة جماعة الحي من الأعيان وكبار السن ومدى انتشار هذا المفهوم في هذه الأحياء. لنتطرق بعدها لدور العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية في هذه العملية.

وأخيرا تطرقنا إلى استطلاع آراء المبحوثين حول تقييمهم لفعالية الأطر والوسائل والآليات التقليدية التي تم ذكرها سابقا، وعن الآليات التي يمكن اللجوء إليها.

1. مواجهة مشكلات أو خلافات مع سكان الحي:

جدول رقم(44):توزيع المبحوثين حسب مواجهتهم لمشكلات أو خلافات مع سكان الحي.

النسبة	التكرار	مواجهة مشكلات وخلافات في الحي
29,22%	99	نعم
70,88%	241	لا
100%	340	المجموع

إن الهدف من هذا المتغير هو معرفة مدى وقوع المبحوثين في مشكلات بالأحياء التي يقطنون بها من أجل معرفة مدى احتياجهم لتطبيق آليات الضبط الاجتماعي .

يظهر من النسب الواردة في الجدول أعلاه أن نسبة الأغلبية من سكان الأحياء الحضرية الجديدة لم يتعرضوا خلال إقامتهم بالأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج لمشكلات من أي نوع بنسبة بلغت 70,88%، فيما صرحت نسبة 29,22% بتعرضها لمشكلات من أنواع مختلفة بالحي الذي يقطنون فيه أو مع سكانه. وهي نسبة معتبرة لا يمكن الاستهانة بها، تدل بالضرورة على أن القامة بالأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج تتطلب في مواقف معينة تفعيل آليات الضبط الاجتماعي السائدة في المجتمع المبحوث.

لكن النسبة المشار إليها تبقى نسبة تقل عن نسبة الفئة التي لم يقع أصحابها في مشكلة أو خلاف يتطلب تفعيل آليات الضبط الاجتماعي، لذلك فقد تساءلنا عن مدى انتشار المشاكل والخلافات في هذه الأحياء بغض النظر عن كون المبحوث طرفا في الخلاف أو النزاع أو المشكلة؟ وهو ما سنتناوله في الجدول الموالي.

2. حدوث مشكلات أو خلافات بين سكان الحي:

جدول رقم(45):توزيع المبحوثين حسب شهادتهم لحدوث مشكلات أو خلافات بين سكان الحي.

النسبة	التكرار	حدوث مشكلات وخلافات
54,12%	184	نعم
45,88%	156	لا
100%	340	المجموع

انطلاقاً من معطيات الجدول السابق أين توصلنا إلى أن أغلبية المبحوثين لم يتعرضوا لمشكلات أو خلافات أو نزاعات تقتضي اللجوء لآليات الضبط الاجتماعي. وعلى اعتبار تصريحات المبحوثين مرجعية للإحصائيات المبينة في الجدول. فإنه من الواجب التساؤل عن مدى انتشار المشاكل الاجتماعية بين السكان ذلك أن المعطيات التي لاحظناها خلال مراحل البحث الميداني انطلاقاً من مرحلة الملاحظة ووصولاً إلى مرحلة إجراء المقابلات ملء الاستمارات تبين انتشار كبير لعديد المشكلات بين الجيران والتي كنا شاهدين عليها عياناً في ثلاثة مرات. مما دفعنا للتساؤل عن مدى وقوع المشكلات والخلافات في الأحياء المدروسة بغض النظر عن كون المبحوث طرفاً فيها.

في هذا الجدول صرح أغلب المبحوثين بكونهم شاهدين على مشكلات حدثت داخل الحي السكني والتي مثل طرفاً ساكنين من سكان الحي بنسبة 54,12%، فيما أنكرت نسبة 45,88% شهادة أي نوع من المشكلات بين سكان الحي الواحد.

وتدل المعطيات الواردة في الجدولين السابقين على حدوث مشكلات وخلافات ونزاعات تتطلب فضها باللجوء إلى آليات الضبط الاجتماعي المنتشرة في المجتمع.

وبربط معطيات الجدولين السابقين نستنتج مايلي:

الفصل الثامن: آليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة

- ✓ أن غالبية السكان لم يتعرضوا لأي نوع من المشاكل بالنظر لغلبة الطابع الرسمي للتفاعل الاجتماعي ومحدودية شبكات العلاقات الاجتماعية كما تم بيانه سابقا. إضافة إلى محدودية التواصل بين سكان الأحياء المدروسة. وان ذلك لم يمنع أنهم كانوا في بعض الأحيان شهودا على مشكلات وقعت في الحي.
- ✓ بالنسبة للمبحوثين الذين تعرضوا لمشكلات اجتماعية وحسب ما استقيناه من ملاحظات ميدانية فهم في الأغلب من بين الفئات الأكثر اختلاطا بسكان الأحياء.
- ✓ نتجت الكثير من المشاكل عن اختلاف الذهنيات والخلفيات الاجتماعية والثقافية للسكان بحكم عدم معرفتهم ببعض البعض سابقا قبل الإقامة بالحي. وفي هذا الشأن فقد أشار غالبية المبحوثين أن إقامتهم بالحي لم تكن أبدا انطلاقا من أي نوع من الرغبة أو الإعجاب بالحي ولكن الإقامة بهذا الحي ارتبطت بتوفر المسكن أما عن طريق الحصول عليه من الدولة مباشرة أو عن طريق الحصول على قطعة أرضية مدعمة أو انه ملك للأهل.
- وفي كل الحالات فان منطق الآليات المتوفرة للحصول على المساكن في المجتمع الجزائري بصفة عامة جعلت من الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والانتماءات الجغرافية والمستويات التعليمية والاقتصادية في الدرجة الثانية مقابل تحقيق هدف أساسي هو الحصول على مسكن بأي صيغة وفي أي منطقة أمكن ذلك.
- ✓ تجدر الإشارة كذلك إلى أننا لمسنا في كثير من المرات عدم صدق المبحوثين في الإجابة عن هذا التساؤل بالتحديد، ولعل الأمر مرتبط بالخوف من الأجهزة الأمنية حسب اعتقاد المبحوثين.

3. كيفية تسوية الخلافات التي كان المبحوث طرفا فيها:

جدول رقم(46):توزيع المبحوثين حسب كيفية تسويتهم للخلافات التي كانوا طرفا فيها في الحي.

النسبة	التكرار	كيفية تسوية الخلافات والمشكلات
%14,14	14	وديا بين الأطراف
%8,08	8	وديا بين عائلات الأطراف
%2,02	2	تدخل الإمام وكبار الحي
%5,05	5	تدخل الأصدقاء والمعارف
%70,71	70	اللجوء إلى الشرطة والمحاكم والأجهزة الرسمية
%100	99(*)	المجموع

* ملاحظة: تم احتساب المجموع على أساس مجموع المبحوثين الذين تعرضوا فعليا لمشكلات وخلافات في الحي الذي يقطنون فيه.

إن الهدف من هذا المتغير هو التوصل للآليات التي يتبعها سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج في تسوية المشكلات والخلافات وفض النزاعات فيما بينهم ، والتي تمكننا من الوقوف على أهم وسائل واليات الضبط الاجتماعي بهذه الأحياء.

وقد صرح أغلب المبحوثين بنسبة بلغت %70,71 بلجوتهم مباشرة إلى الشرطة والمحاكم لتسوية الخلافات التي كانوا طرفا فيها. لتأتي في المرتبة الثانية نسبة الذين قاموا بتسوية خلافاتهم بطريقة ودية بين أطراف الخلاف بنسبة %14,14. ثم تأتي نسب بقية الفئات المتمثلة تنازليا حسب النسب في فئة تدخل عائلات أطراف المشكلة في تسويتها والتي بلغت %8,08 وفئة تدخل الأصدقاء والمعارف ب %5,05، وفئة تدخل الإمام وكبار الحي بنسبة لم تتعد %2,02 وهي نسب جد ضئيلة.

إن المتمعن في الخصوصيات الاجتماعية الثقافية لمجتمع المدينة التقليدي بصفة عامة ليلاحظ حجم التغير الكبير الذي مس آليات الضبط الاجتماعي بالمجتمع المحلي للمدينة، ذلك أن أهم الآليات التقليدية للضبط الاجتماعي فقدت بل وتلاشت أهميتها وأدوارها، فإلى وقت قريب ظلت رابطة العائلة ورابطة الجيرة وسلطات الإمام وجماعة المسجد، واعيان وكبار الأحياء لا يمكن تجاوزها في مثل هذه المواقف. بل وتمثل أهم المرجعيات في فض الخلافات في المجتمعات المحلية. لكن الملاحظ أنها فقدت فعاليتها في مجتمعات الأحياء الجديدة.

ومن خلال ذلك يمكن الاستنتاج أن أجهزة الدولة القانونية من شرطة ومحاكم أضحت هي الآلية والوسيلة الأكثر أهمية التي يلجأ إليها السكان لحل خلافاتهم ومشكلاتهم وفض نزاعاتهم. وهو ما يعبر عن توجه سكان هذه الأحياء إلى الرضوخ سيادة التنظيمات الرسمية التي فرضتها الحياة الحضرية. فيما تجسد نسبة ضئيلة ممن يلجئون إلى جماعات الأصدقاء والأهل نوعاً من استمرارية تأثير العشائرية التي تعتبر في الأصل ظاهرة مميزة لمجتمع المدينة بصفة عامة.

4. العلاقة بين المستوى التعليمي وكيفية تسوية الخلافات :

كما سبق توضيحه من خلال الجداول السابقة فإن نسبة معتبرة من المبحوثين قد تعرضوا فعلياً لمشكلات أو خلافات أو نزاعات تستدعي اللجوء لتطبيق الآليات المتعارف عليها للضبط الاجتماعي سواء باللجوء للمؤسسات والأجهزة الرسمية أو من خلال اللجوء للآليات والمؤسسات التقليدية للضبط الاجتماعي التي تسود المجتمع المحلي.

في هذا المتغير سنحاول الوقوف على العلاقة بين المستوى التعليمي للمبحوث الذي وقع حقيقة في مشكلة أو خلاف أو نزاع داخل الحي الذي يقطنه و كيفية تسوية الخلاف. والآليات التي لجأ إليها.

الفصل الثامن: آليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة

جدول رقم(47):العلاقة بين المستوى التعليمي وكيفية تسوية الخلافات بين سكان الأحياء الحضرية الجديدة.

المجموع	اللجوء إلى الشرطة والمحاكم والأجهزة الرسمية		تدخل الأصدقاء والمعارف		تدخل الإمام وكبار الحي		وديا بين عائلات الأطراف		وديا بين الأطراف		كيفية تسوية الخلافات المستوى التعليمي	
	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
%100	5	%80,00	4	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%20,00	1	أمي
%100	14	%42,86	6	%14,29	2	%7,14	1	%21,42	3	%14,29	2	ابتدائي
%100	33	%63,64	21	%30,30	1	%0,00	0	%12,13	4	% 21,21	7	متوسط
%100	35	%85,71	30	%2,86	1	%2,86	1	%2,86	1	%5,71	2	ثانوي
%100	10	%70,00	7	%10,00	1	%0,00	0	%0,00	0	%20,00	2	جامعي
%100	2	% 100	2	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	%0,00	0	دراسات عليا
%100	99 ^(*)	%70,71	70	%5,05	5	%2,02	2	%8,08	8	%14,14	14	المجموع

* ملاحظة: تم احتساب المجموع على أساس مجموع المبحوثين الذين تعرضوا فعليا لمشكلات وخلافات في الحي الذي يقطنون فيه .

الفصل الثامن: آليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتبين لنا أن أغلبية المبحوثين يلجئون للسلطات والمؤسسات والأجهزة الرسمية للدولة فيما يتعلق بعملية تسوية الخلافات وفض النزاعات التي يقعون فيها أو التي تصادفهم في الحي الذي يقيمون فيه بنسبة بلغت **70,71%** ، وتدعمها نسبة **100%** من ذوي الدراسات العليا الذين يلجئون للأجهزة والمؤسسات الرسمية للدولة كحل مباشر.

وعلى اعتبار ما للمستوى التعليمي من أهمية بالغة في تسهيل الاندماج في مقتضيات الحياة الحضرية التي تفرض نوعا من التفاعل الرسمي سواء فيما تعلق بعمليات الضبط الاجتماعي أو غيرها من العمليات الاجتماعية، إلا أن النسب التي قدمتها المعطيات والإحصائيات المستقاة من ميدان الدراسة لا تؤكد ذلك بصفة مطلقة حيث أن الأميين الذين يلجئون للمؤسسات الرسمية للدولة في عملية الضبط الاجتماعي بلغت **80,00%** ، بينما وصلت نسبة ذوي المستوى الابتدائي الذين يلجئون للمؤسسات والأجهزة الرسمية حدود **42,86%**. في حين بلغت نسبة ذوي المستوى المتوسط والمستوى الثانوي نسبي **63,64%** و **85,71%** أما فئة الجامعيين فلم تتجاوز نسبة **70,00%**، وبلغت فئة الدراسات العليا نسبة **100%**.

أما بالنسبة للآليات غير الرسمية على غرار تدخل الأصدقاء وتدخل الأهل أو الإمام وكبار الحي كسلطات تقليدية للضبط الاجتماعي في المجتمع التقليدي في المدينة فإنها لم تعد في اغلب الأحوال نسبة **30,30%** بالنسبة لذوي المستوى المتوسط الذين يقومون بحل خلافاتهم عن طريق تدخل الأصدقاء والمعارف وهي أكبر النسب. تلها نسبة **21,42%** من ذوي المستوى المتوسط الذين يعملون على حل خلافاتهم وديا عن طريق تدخل عائلاتهم، فنسبة **21,21%** من ذوي المستوى المتوسط الذين يعملون على حل مشكلاتهم دون اللجوء لا للمؤسسات الرسمية ولا غير الرسمية.

والأمر الظاهر هنا هو تخلي الجماعات الأولية عن أدوارها السابقة تجنباً للدخول في أي نوع من الصراعات من جهة، ومن جهة أخرى التضييق الحاصل من طرف القوانين الرسمية التي لا تفتح مجالاً للجماعات والآليات التقليدية لعمليات الضبط الاجتماعي.

وتؤكد هذه المعطيات حقيقة سيادة المؤسسات والأجهزة الرسمية لدى مختلف المستويات التعليمية. والحقيقة أن هذه النسب تضعنا في مواجهة حقائق فرضها ميدان الدراسة والتي لا هي تساير الأطروحات النظرية لمختلف النظريات الكبرى التي تؤكد في مجملها على أهمية المستوى التعليمي في تسهيل الاندماج في

الفصل الثامن: آليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة

الحياة الحضرية. و لا هي ضمن حدود المجتمع التقليدي من حيث الالتزام والخضوع للآليات والروابط التقليدية في عملية الضبط الاجتماعي. والتي ألغت المستوى التعليمي تماما وهو ما يستدعي المزيد من الدراسة والبحث من جهة.

ومن جهة أخرى فان ذلك يرجع حسب اعتقاد الباحث إلى أن مجتمعات الأحياء المدروسة هي مجتمعات قيد التشكيل لم تتحدد معالمها بعد بصفة نهائية. ذلك من ناحيتين:

- ✓ الناحية الأولى وتتعلق بعدم وجود تعارف وانسجام تام بين عموم المقيمين بهذه الأحياء، بالنظر لاختلاف مستوياتهم التعليمية وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية وأوضاعهم الاقتصادية . مما يستلزم مباشرة لجوئهم لما هو رسمي وقانوني.
- ✓ بينما تتعلق الناحية الثانية وهي الأهم أن منطق السلطات العمومية في توزيع السكان على الأحياء من خلال الآليات التي تطرحها لتسليم وتمليك المساكن دون مراعاة الاختلافات الثقافية والاقتصادية والخلفيات الاجتماعية ، والتي تتم على أساس منطق واحد يتمثل في فئات دخل المستفيدين من المساكن والأراضي والتي هي فئات في حقيقة الأمر غير متجانسة حتى في أوضاعها الاقتصادية. الأمر الذي يضع هؤلاء السكان أمام حتمية اللجوء مباشرة وفي أي خلاف إلى الجهة المانحة والمالك الحقيقي وهو سلطات الدولة.

5. مقارنة كيفية تسوية المشكلات والخلافات بمنطقة السكن الأصلية:

خصص هذا العنصر لجميع الباحثين كسؤال عام قصد تحري اتجاهات الرأي العام للمبحوثين دون تحديد أي مجال أو نوع من التعامل، بل تم ترك المجال مفتوحاً أمامهم للإجابة :

جدول رقم(48):توزيع المبحوثين حسب كيفية تسوية المشكلات والخلافات بين سكان الحي مقارنة بمنطقة السكن الأصلية.

النسبة	التكرار	طريقة التسوية مشابهة لمنطقة السكن الأصلية
59,94%	197	نعم
40,06%	143	لا
100%	340	المجموع

وضع هذا المتغير للقيام بعمليات مقارنة حول أهم الآليات والأساليب المنتشرة للضبط الاجتماعي بين الأحياء الحضرية الجديدة ومناطق السكن الأصلية للمبحوثين، وجاءت أكبر نسبة بالنسبة للفئة التي صرحت أن طرق حل الخلافات بين السكان قد تغيرت عما كانت عليه في منطقة السكن الأصلية بنسبة بلغت 59,94%، بينما كانت إجابة 40,06% منهم بنفي التغير في طرق حل الخلافات.

إن هذه النسب تؤكد على حقيقة التغير الذي مس آليات ووسائل الضبط الاجتماعي المنتشرة في المجتمع الحضري لمدينة برج بوعريريج بصفة عامة وللمجتمعات الأحياء الحضرية الجديدة بصفة خاصة.

وبما أن نسبة كبيرة من المبحوثين قد أكدوا على أصولهم وانتماءاتهم الريفية فإن الأكد أن أساليب واليات الضبط الاجتماعي تختلف تماما بين الأرياف والمدن. لكن ماذا عن ذوي الأصول الحضرية وهل أن التغير الذي مس آليات ووسائل الضبط الاجتماعي ينطبق على المدينة أم هو ملحوظ فقط بالنسبة لذوي الأصول الريفية؟ لذلك سنحاول في العنصر الموالي دراسة العلاقة بين الموطن الأصلي للمبحوثين وتغير آليات ووسائل الضبط الاجتماعي.

6. العلاقة بين المواطن الأصلي وتغير طرق تسوية الخلافات:

جدول رقم(49):العلاقة بين المواطن الأصلي وتغير كيفية تسوية الخلافات بين سكان الأحياء الحضرية الجديدة.

المجموع		لا		نعم		تغير كيفية تسوية الخلافات المواطن الأصلي
%	ك	%	ك	%	ك	
%100	181	%43,65	79	%56,35	102	مدينة
%100	159	%40,25	64	%59,75	95	ريف
%100	340	%40,06	143	%59,94	197	المجموع

من خلال معطيات الجدول يتضح لنا أن أكبر نسبة جاءت لفئة المبحوثين الذين يرون بتغير طرق واليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة عما كانت عليه في منطقة السكن الأصلية بنسبة بلغت **59,94%**، وتدعمها أكبر نسبة لفئة ذوي الأصول الريفية الذين يرون بتغير طرق حل وتسوية الخلافات، وتغير الآليات والوسائل المعتمدة للضبط الاجتماعي بنسبة بلغت **59,75%**، تليها فئة ذوي الأصول الحضرية الذين يؤكدون فعلا على تغير طرق الحل والآليات التي يتم اللجوء إليها بنسبة وصلت **56,35%**.

أما بالنسبة للفئة التي لا ترى بوجود تغير مس طرق واليات تسوية الخلافات فقد بلغت **40,06%**، وأكبر الفئات فيها هي فئة ذوي الأصول الحضرية بنسبة **43,65%**، أما فئة ذوي الأصول الريفية فقد بلغت **40,25%**، وهي النسبة الأقل.

وبالتمعن في المعطيات التي يقدمها الجدول نجد أن تغير طرق واليات فض النزاعات والخلافات وحل المشكلات قد تغير فعليا من منظور كل من الريفيين والحضرين. إلا أن الاختلاف أن فئة الريفيين كانت

الفصل الثامن: آليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة

أكبر بالنسبة للفئة التي ترى بحدوث تغير، وعلى العكس من ذلك وبالنسبة للفئة الأقل وهي الفئة التي ترى بعدم وجود تغير فقد مثل الحضرين الفئة الأكبر.

وعلى ذلك يمكن القول :

✓ أن هذه النسب تتوافق تماما مع ما تم تبيانه سابقا من أن ما يقارب النصف من سكان الأحياء المدروسة هم في الأصل من أصول وانتماءات ريفية، الأمر الذي ينعكس حتما على نوعية الخلافات وطرق حلها على اعتبار خصوصية الحياة الريفية ومميزاتها الاجتماعية و خصوصياتها الثقافية خاصة من حيث سيطرة الروابط الأولية خاصة فيما تعلق بالضبط الاجتماعي كعملية اجتماعية تحكمها عديد المؤسسات الاجتماعية التي تبنى على الروابط والعلاقات الاجتماعية الأولية.

✓ أما بالنسبة للفئة الثانية التي ترجع أصولها لمنطقة حضرية والتي اعتادت انماط العيش الحضرية مع ما تستلزمه من اعتماد على المؤسسات الرسمية فهي تؤكد كذلك على التغير الذي مس طرق حل الخلافات وفض النزاعات بالأحياء المدروسة وتغير الآليات التي يتم اللجوء إليها لتجسيد عملية الضبط الاجتماعي مقارنة بمنطقة سكنهم الأصلية والتي هي في الأصل منطقة حضرية على اعتبار أن الطابع الرسمي لحل الخلافات في المناطق الحضرية يرجع دوما وفي اغلب الحالات للمؤسسات والأجهزة الرسمية للدولة.

ومن ذلك يمكن الاستنتاج أن الإقامة بالأحياء الحضرية الجديدة بكل ما تتضمنه من خصوصيات فرضها الواقع المعاش سواء من ناحية طرق الحصول على المسكن أو من ناحية عدم التجانس الاجتماعي والثقافي بين المقيمين بما تفرض منطقتها فيما تعلق باليات ووسائل وطرق فض الخلافات بالنسبة لذوي الأصول الريفية والحضرية على السواء. هذا من جهة. ومن جهة أخرى فهي تؤكد ما تم التطرق إليه سابقا أثناء تعريفنا بميدان الدراسة المتمثل في مدينة برج بوعريبيج التي تتمتع بمجموعة من الخصوصيات أهمها سيطرة ذوي الأصول الريفية على مجموع سكانها مع ما يتطلبه ذلك من بساطة في التعاملات وانتقال الممارسات الريفية إلى المجال الحضري خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن موجات الحراك السكاني نحو هذه المدينة كثيرا ما تمت في جماعات. والتي استوطنت أحياء المدينة على أساس انتماءات عشائرية.

الفصل الثامن: آليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة

كل ذلك يؤكد من وجهة نظر الباحث أن حركية التغيير التي تجسدت في الأحياء الحضرية الجديدة على مستوى الآليات المتبعة لتجسيد عملية الضبط الاجتماعي تمس المدينة ككل. مع اختلاف بسيط متمثل في عدم تمكن جماعات الأحياء من الاستمرار في التجمع على أساس روابط القرابة والعشيرة. بحكم تحكم أجهزة الدولة في عمليات توزيع السكنات والأراضي وتمليكها مما يحد من القدرة على التجمع على هذه الأسس. وإن أهمية الحصول على السكن في الذهنية الحديثة للمواطن بصفة عامة تفوق أهمية الروابط القرابية والعشائرية.

7. وجود أعيان للحي:

خصص هذا العنصر لجميع المبحوثين كسؤال عام قصد تحري اتجاهات الرأي العام للمبحوثين دون تحديد أي مجال أو نوع من التعامل، بل تم ترك المجال مفتوحاً أمامهم للإجابة :

جدول رقم(50):توزيع آراء المبحوثين حسب وجود أعيان للحي.

وجود الأعيان	التكرار	النسبة
نعم	00	%00,00
لا	340	% 100
المجموع	340	%100

وجان التساؤل عن ما يعرف بأعيان الحي، الذين يعتبرون ركيزة أساسية في عملية الضبط الاجتماعي بالمجتمعات المحلية التقليدية، لمعرفة مكانة هذا المتغير ودوره في عملية ضبط التفاعل الاجتماعي بين سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج.

وكانت إجابات عموم المبحوثين بعدم وجود أعيان للحي بنسبة قدرت بـ 100 % وهو ما يعبر عن زوال هذا الشكل التقليدي من التنظيمات الاجتماعية غير الرسمية. الذي بتلاشيه تلاشت معه جميع الآليات التي يستعملها ويمارسها في الضبط الاجتماعي.

الفصل الثامن: آليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة

وعليه فقد فرضت الحياة الحضرية منطقتها وخصوصياتها فيما يتعلق بالقضاء على بعض أشكال الضبط الاجتماعي التقليدي، وفرضت من خلال ذلك التوجه للمؤسسات والأجهزة الرسمية للدولة.

8. دور المسجد في الحي:

يعتبر الوازع الديني من أهم المستندات التي تستند إليها الثقافة المحلية الشعبية لعموم المجتمع الجزائري وتستمد منه اغلب القيم والمعايير التي تتحكم في سيرورة الحياة الاجتماعية وتنظيمها، لذلك فقد مثلت مؤسسة المسجد وإمام المسجد نوعا من السلطة ذات البعد المقدس التي لا يمكن تجاوزها مطلقا، والتي يتم الاحتكام إليها في كل ما يتعلق بتسيير أمور التنظيم الاجتماعي. لذلك فقد أجهنا إلى قياس مدى فعالية واستمرارية الأدوات التي يؤديها المسجد وإمام المسجد في الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج.

خصص هذا العنصر لجميع الباحثين كسؤال عام قصد تحري اتجاهات الرأي العام للمبشرين دون تحديد أي مجال أو نوع من التعامل، بل تم ترك المجال مفتوحا أمامهم للإجابة :

جدول رقم(51):توزيع آراء المبشرين حول دور المسجد في الحي.

النسبة	التكرار	دور المسجد
82,65%	281	العبادة والأمور الدينية فقط
12,06%	41	التدخل لمساعدة سكان الحي
5,29%	18	التدخل في فض الخلافات والنزاعات وحل المشكلات
100%	340	المجموع

تعتبر مؤسسة المسجد في الثقافة التقليدية للمجتمع الجزائري، وفي مجتمع مدينة برج بوعريريج التقليدي مؤسسة قائمة بذاتها تناط بها بالإضافة إلى ممارسة العبادات والشعائر الدينية الكثير من المهام لا سيما ما تعلق منها بمهام التضامن الاجتماعي، والضبط الاجتماعي وتنظيم التفاعل الاجتماعي في المجتمع.

الفصل الثامن: آليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة

ولما كان المسجد قدما بكل تلك الأهمية حاولنا الوقوف على أدواره الحديثة، ومن خلال آراء الباحثين تبين أن هناك تحول جذري في المهام والعمليات التي يقوم بها المسجد، خاصة على مستوى عمليات الضبط الاجتماعي .

فقد عبر الباحثون أن المسجد في الأحياء الحضرية الجديدة مخصص فقط للعبادة والأمور الدينية دون غيرها من الأمور بنسبة الأغلبية المطلقة التي قدرت بـ **82,65%**، بينما عبر ما نسبته **12,06%** من الباحثين أن للمسجد دور في العمليات التضامنية والتكافلية في الأحياء الجديدة. وأخيرا نسبة **5,29%** فقط من رأت بإمكانية أن يكون للمسجد دور في عمليات التنظيم والضبط الاجتماعي.

9 . سلطة إمام المسجد على سكان الحي:

جدول رقم(52): توزيع آراء الباحثين حول سلطة إمام المسجد على سكان الحي.

يملك سلطة	التكرار	النسبة
نعم	28	8,23%
لا	312	91,77%
المجموع	340	100%

تقدم لنا معطيات الجدول أرقام تدعم ما ورد في معطيات الجدول السابق، والأمر الحتمي أن ما ينطبق على المسجد فإنه ينطبق على إمام المسجد، باختلاف طفيف فقط.

فقد صرحت الأغلبية المطلقة من الباحثين الذين يقطنون في الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعرييج بان إمام مسجد الحي لا يملك أي سلطة على سكان الحي بنسبة قدرت بـ **91,77%**، فيما تعتقد نسبة قليلة جدا مقدرة بـ **8,23%** أن لإمام المسجد سلطة على سكان الحي.

وعلى ذلك ومن خلال معطيات الجداول السابقة حول هذا المتغير يمكن أن تستنتج مايلي:

الفصل الثامن: آليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة

✓ تتجه المؤسسة الدينية المتمثلة في المسجد وإمام المسجد إلى فقدان فعاليتها وتلاشي أدوارها في عمليات الضبط الاجتماعي في المجتمعات التي تكون بها، على العكس تماما مما كانت عليه في الماضي.

✓ يتجسد فقدان هذه المؤسسة غير الرسمية للضبط الاجتماعي لأدوارها وزوال مفعولها في رفض عموم السكان الاعتراف بأي نوع من السلطة للمسجد وللإمام معا.

✓ من منظور سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج أضحى دور المسجد مختزلا فقط في العبادات والأمور الدينية، والقليل من العمليات التضامنية والتعاونية.

10. تغيير طرق حل المشكلات بين الجيران بين الماضي والحاضر:

جدول رقم(53):توزيع آراء المبحوثين من حيث تغيير طرق حل المشكلات بين الجيران بين الماضي والحاضر.

التغيير في طرق حل المشكلات	التكرار	النسبة
نعم	287	84,62%
لا	53	15,58%
المجموع	340	100%

من خلال معطيات الجدول السابق، أكدت الأغلبية أن هناك تحولات جذرية وتغيرات كبيرة في طرق حل المشكلات الاجتماعية بين الجيران بين الماضي والحاضر بنسبة بلغت 84,62%. بينما لم تتعد نسبة الذين يرون بعدم وجود تغيرات في طرق حل المشكلات والخلافات وفض النزاعات بين الماضي والحاضر نسبة 15,58%.

في الحقيقة فان معطيات هذا الجدول تمثل تأكيدا على أن الآليات التقليدية للضبط الاجتماعي قد مسها من التغيير والتحول ما يمكن القول انه أدى لتراجعها والاتجاه نحو تعويضها بالآليات الرسمية التي تقتضيها

الفصل الثامن: آليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة

خصوصيات الحياة الحضرية خاصة في ظل الاتجاه العام للمجتمع الجزائري وسيادة أنماط الحياة الحضرية على المجتمع بصفة عامة، والنمو الحضري المتسارع والمتزايد بمدينة برج بوعرييج على وجه الخصوص.

لكن وبالرغم من ذلك فإن نسبة ليست قليلة صرحت باعتقادها بعدم تغير طرق حل المشكلات بين الجيران بين الماضي والحاضر. لذلك فسنحاول معرفة العلاقة بين فئات سن المبحوثين وآرائهم فيما يتعلق بهذا المتغير.

11. العلاقة بين فئات السن وتغير طرق حل المشكلات بين الجيران بين الماضي والحاضر.

جدول رقم(54):العلاقة بين فئات السن وتغير كيفية تسوية الخلافات بين الجيران بين الماضي والحاضر.

المجموع		لا		نعم		تغير كيفية تسوية الخلافات فئات السن
		%	ك	%	ك	
%100	3	%66,66	2	%33,33	1	أقل من 20 سنة
%100	31	%22,58	7	%77,42	24	من 20 إلى 29 سنة
%100	47	%21,28	10	%78,72	37	من 30 إلى 39 سنة
%100	100	%13,00	13	%87,00	87	من 40 إلى 49 سنة
%100	119	%14,29	17	%85,71	102	من 50 إلى 59 سنة
%100	40	%10,00	4	%90,00	36	60 سنة فأكثر
%100	340	%15,58	53	%84,62	287	المجموع

تبين معطيات الجدول أن أغلبية المبحوثين كانت للذين أكدوا أن طرق وآليات حل المشاكل وفض النزاعات بين الجيران في الماضي والحاضر قد تغيرت تغيرا جذريا بنسبة بلغت **84,62%**، وتدعم هذه النسبة أغلبية على مستوى كل الفئات العمرية بنسب تراوحت بين **90,00%** و **77,42%** لكل الفئات العمرية

الفصل الثامن: آليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة

تنازليا وعلى التوالي. باستثناء الفئة العمرية للأقل من 20 سنة والتي خالف الاتجاه العام للمبوحوثين حيث كانت أكبر نسبة للمبوحوثين الذين لا يرون بوجود أي تغييرات مست طرق واليات فض الخلافات والنزاعات بين الجيران في الماضي والحاضر. وإذا ما أخذنا في الاعتبار نسبتهم من إجمالي المجتمع المبحوث فهم يمثلون فئة جد ضئيلة لم تتعد 0,08% من إجمالي المبحوثين وهي النسبة التي لا يمكن أن يعتد بها، والتي في حقيقة الأمر هي فئة لا يمكن الاحتكام لأرائهم لان أعمارهم في أقصى الحالات لا يصل عمر الأحياء التي يقيمون فيها.

وعلى ذلك فان الاتجاه العام للمبوحوثين يؤكد على:

- ✓ حقيقة التغير الذي مس آليات ووسائل الضبط الاجتماعي من وجهة نظر غالبية المبحوثين.
- ✓ كلما ازدادت أعمار المبحوثين كلما زادت في المقابل نسبة التأكيد على تغير أشكال واليات الضبط الاجتماعي فيما تعلق بقضية حل الخلافات والمشكلات وفض النزاعات. على اعتبار أن الأجيال الحديثة لم تعايش المجتمع التقليدي في الماضي بل وكثيرون اعتمدوا في إجاباتهم على تصورات نقلت لهم من أجيال سابقة، فهم يؤكدون على وجود التغير دون معاشته واقعيا.
- ✓ تغير الأجيال والفئات العمرية أدى إلى تجسيد حقيقة التغير الاجتماعي في مجتمع المدينة بصفة عامة السائر نحو الانقياد إلى ما تفرضه الحياة الحضرية من خصوصيات فيما تعلق بعملية الضبط الاجتماعي. والمكون في الحقيقة في اقله من مناطق سكنية تشبه خصوصيات الأحياء المدروسة، على اعتبار أن التوسعات العمرانية في المدينة بلغت ذروتها في الأربعة عقود الأخيرة، وتجاوزت سواء من حيث أعداد السكان أو من حيث المجال أو الحيز العمراني المشغول إضعاف مساحة المدينة القديمة.

12. دور العادات والتقاليد والقيم في ضبط سلوكيات الأفراد:

حاولنا في هذا العنصر التعرف على آراء المبحوثين مدى استمرارية تأثير دور العادات والتقاليد في عملية الضبط الاجتماعي بالأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج :

جدول رقم(55):توزيع آراء المبحوثين من حيث دور العادات والتقاليد في ضبط سلوكيات الأفراد.

النسبة	التكرار	دور العادات والتقاليد والقيم
17,94%	61	لها دور
60,88%	207	ليس لها أي دور
21,18%	72	هي في تراجع
100%	340	المجموع

ويتضح من خلال معطيات الجدول أعلاه أن أكبر نسبة من المبحوثين والتي قدرت ب **60,88%** قد أكدت أن العادات والتقاليد لم يعد لها أي دور في عمليات الضبط الاجتماعي، بينما تعتبر نسبة **21,18%** أن دور العادات والتقاليد في ضبط سلوكيات الأفراد في تراجع وسير نحو التلاشي والزوال. ورأت أقل نسبة بان العادات والتقاليد الاجتماعية احتفظت بأدوارها كاملة في عملية الضبط الاجتماعي وقدرت نسبتهم ب **17,94%**.

ويرجع اختلاف إجابات المبحوثين رغم أن التوجه العام يميل إما لصالح فقدان العادات والتقاليد لأدوارها في عملية الضبط الاجتماعي وإما لصالح تراجعها المستمر الذي سيؤول حتما إلى التلاشي والزوال في اعتقادنا ربما إلى اختلاف الخلفيات الثقافية والاجتماعية للسكان وأصولهم ومواطنهم الأصلية. والاهم من ذلك إلى اختلاف الفئات العمرية من ناحية أن فئة كبار السن والفئة التي تليها تملك إحساسا عايشة ودوما ما كانت هذه الفئة تتحصر على الماضي الجميل حسب رواياتهم، في حين أن الأجيال اللاحقة فقد تكون عايشة ذلك وقد تعتمد في نظرتها على ما سمعته من روايات وأحاديث من عايشوا المرحلة. لذلك سنحاول إبراز العلاقة بين فئات السن و دور العادات والتقاليد والقيم في ضبط سلوكيات الأفراد.

13 . العلاقة بين فئات السن و دور العادات والتقاليد والقيم في ضبط سلوكيات الأفراد:

جدول رقم(56):العلاقة بين فئات السن دور العادات والتقاليد في ضبط سلوكيات الأفراد.

المجموع		هي في تراجع		ليس لها أي دور		لها دور		تغير كيفية تسوية الخلافات فئات السن
%	ك	%	ك			%	ك	
%100	3	%33,33	1	%66,66	2	%00,00	0	أقل من 20 سنة
%100	31	%3,33	1	%96,77	30	%00,00	0	من 20 إلى 29 سنة
%100	47	%21,27	10	%74,47	35	%4,25	2	من 30 إلى 39 سنة
%100	100	%22,00	22	%51,00	51	%27,00	27	من 40 إلى 49 سنة
%100	119	%17,65	21	%67,23	80	%15,13	18	من 50 إلى 59 سنة
%100	40	%47,50	17	%17,50	9	%35,00	14	60 سنة فأكثر
%100	340	%21,18	72	%60,88	207	%17,94	61	المجموع

الفصل الثامن: آليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة

من خلال معطيات الجدول أعلاه يتضح لنا جليا أن أكبر النسب هي لفئة الذين يؤكدون على انه ليس للعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية أي دور في عمليات ضبط سلوكيات وممارسات الأفراد بنسبة بلغت 60,88%، وتدعم هذه النسبة أكبر النسب لجميع الشرائح والفئات العمرية، والتي تزداد كلما اتجهنا أكثر نحو فئة الشباب أي الفئات الأقل سنا. حيث مثل هذا الطرح نسبة الأغلبية المطلقة بالنسبة للفئة العمرية ما بين 20 إلى 29 نسبة بنسبة بلغت 96,77%، كما بلغ نسبة 74,47% لدى الفئة العمرية من 30 إلى 39 سنة، تليها مباشرة الفئة العمرية لأقل من 20 سنة والتي بلغت 66,66%. بينما جاءت اقل النسب بالنسبة لفئة كبار السن والشيخوخ الذين تجاوزا 60 سنة والتي لم تتعد 17,50%.

وفي مقابل ذلك وبالنسبة للذين يرون باستمرارية ادوار العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية في ضبط سلوكيات وممارسات الأفراد فقد جاءت مستغربة جدا، حيث ا، الفئتين العمريتين لأقل من 20 سنة و من 20 إلى 29 سنة فقد أنكرت تماما وجود أي نوع من السلطة أو الأدوار للعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية في ضبط سلوكيات الأفراد بنسبة 00,00%، وهي النسبة التي تعبر عن مدى انسلاخ الأجيال الجديدة من العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية. والأکید أن ذلك تم لصالح قيم جديدة وجبت الدراسة والبحث فيها.

وأخيرا وبالنسبة للذين رأوا بان للعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية دورا في عمليات الضبط الاجتماعي تجاه سلوكيات أفراد المجتمع المحلي غير أنها تتراجع أين تراوحت إجاباتهم بين أن أدوارها تتراجع بشدة وأنها تتلاشى يوما عن يوم فقد كانت أكبر النسب لفئة كبار السن الذين في الحقيقة لمسنا لديهم نوعا من الحسرة على ما ألت إليه الأمور وعلى الواقع الأخلاقي والقيمي الذي أضحي منتشرًا. والحقيقة أن أحكامهم إنما هي نابعة من حيث مدى التزامهم بتلك القيم والمعايير. وقد بلغت نسبتهم 47,50%، وتراوحت باقي النسب لبقية الفئات العمرية تنازليا بين 22,00% إلى غاية 3,33%،

ومن خلال استقراء المعطيات الرقمية والإحصائية التي قدمها ميدان الدراسة فانه يمكن القول:

✓ التأكيد على حقيقة اتجاه الأشكال التقليدية للضبط الاجتماعي نحو الزوال من حيث تراجع ادوار العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية في عملية الضبط الاجتماعي.

الفصل الثامن: آليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة

✓ التأكيد على الارتباط الوثيق بين فئات سن المبحوثين والتزامهم أو خضوعهم لسلطات العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية، حيث تعتبر الفئات الأكبر سنا هي الفئات الأكثر التزاما واحتراما لما تفرضه هذه الأمور من معايير اجتماعية، في حين إن فئة الشباب تعتبر الفئة الأكثر تحررا من هذه السلطات والمعايير .

✓ هناك نوع من التحرر المطلق والإنكار التام لهذا النوع من السلطة والمعايير.

وعلى ذلك فإن هذه المعطيات والاستقرارات تؤكد حقيقة سوسسيولوجية مفادها تجسد عملية التغير الاجتماعي من خلال تراجع والاتجاه نحو التلاشي لبعض من أهم الآليات والوسائل التي ظلت لعقود طويلة مسيطرة على الذهنية العامة للمجتمع من حيث ما تفرضه من قواعد للالتزام والانضباط العام.

14 . الوسائل المقترحة لضبط علاقات الأفراد والجماعات بالآخرين في الحي:

بعدها تأكدنا من خلال الجدول السابق من تراجع ادوار وسلطات بعض الآليات والوسائل التقليدية لعملية الضبط الاجتماعي وتراجع تأثيرها، بل والتوجه نحو عدم الالتزام أو الخضوع لها، فقد حاولنا استقراء آراء المبحوثين حول أهم الوسائل المقترحة للحفاظ على الانضباط العام وضبط سلوكيات وأفعال وممارسات مكونات المجتمع. وقد جاءت النتائج الميدانية كمايلي:

جدول رقم(57):توزيع آراء المبحوثين حسب الوسائل المقترحة لضبط علاقات الأفراد والجماعات بالآخرين في الحي.

الوسائل	التكرار	النسبة
القانون	297	%87,35
العرف والعادات والتقاليد	9	%2,65
الدين	13	%3,83
الأخلاق	21	%6,17
المجموع	340	%100

حاولنا في هذا المتغير استطلاع آراء المبحوثين حول السلطات التي يرون أنها الأكثر فاعلية في تحقيق عملية الضبط الاجتماعي بالأحياء التي يقطنون بها. وتوضح معطيات الجدول أن الإطار الرسمي هو الذي يمثل التوجه العام لدى المبحوثين.

حيث صرح أغلبهم أن القانون هو الآلية والوسيلة الوحيدة لتجسيد عمليات الضبط الاجتماعي بنسبة قدرت ب %87,35 . فيما قدرت نسبة بقية العوامل المتمثلة في الدين والأخلاق والعرف والعادات والتقاليد مجتمعة ب %12,65 ، وهي النسبة القليلة جدا.

إذا ما قارنا معطيات هذا الجدول مع طبيعة المجتمع التقليدي للمدينة بصفة خاصة وللمجتمع الجزائري بصفة عامة فإننا سنقف في مواجهة استنتاج واحد ووحيد يتمثل على الأغلب في انهيار المنظومة التقليدية للضبط الاجتماعي التي تتخذ من الدين والعرف والعادات والتقاليد وغيرها من الآليات التقليدية مصدرا لسلطاتها واليات لتطبيق حدودها.

15. آراء الباحثين حول فعالية مختلف الأطر التقليدية للضبط الاجتماعي:

جدول رقم (58): توزيع آراء الباحثين حول فعالية الأطر التقليدية للضبط الاجتماعي.

النسبة	التكرار	الرأي
00,00%	00	مازالت محافظة على فعاليتها كاملة
11,47%	39	مازالت موجودة لكنها تتجه لفقدان فعاليتها
88,53%	301	تلاشت وضمحلت
100%	340	المجموع

تناولنا في المتغيرات السابقة مدى استمرارية انتشار آليات الضبط الاجتماعي غير الرسمية على غرار المسجد والدين والعرف والعادات والتقاليد ، وسنحاول الوقوف كمرحلة أخيرة على آراء عموم الباحثين حول كل تلك الآليات التقليدية للضبط الاجتماعي ورؤيتهم لفعاليتها في مجتمعات الأحياء التي يقطنون بها.

تؤكد لنا معطيات الجدول بما لا يدع مجالاً للشك أن أغلب الآليات والوسائل والأطر التقليدية للضبط الاجتماعي إما تلاشت وضمحلت أدوارها نهائياً، وإما أنها في طريق الزوال وفقدان فعاليتها. وكانت نسبة الباحثين الذين يرون بأن تلك الآليات والأطر مازالت تحافظ على فعاليتها كاملة نسبة منعدمة بالكامل.

بينما أكد ذلك أغلبية الباحثين الذين تراوحت إجاباتهم بين تلاشي تلك الآليات والوسائل والأطر وبين الزوال بأغلبية مطلقة قدرت ب 88,53%، وإما التوجه نحو فقدان الفعالية بنسبة 11,47%.

وعلى ذلك يمكن التأكيد على حقيقة تلاشي وزوال الكثير من الآليات والأطر التقليدية للضبط الاجتماعي لصالح المؤسسات والآليات الرسمية في الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعرييج.

ولا يفوتنا هنا تجديد التأكيد على أن الحياة الحضرية لعبت دورها في قلب بعض المفاهيم والعادات الاجتماعية بل وتوجه إلى القضاء على كثير من القيم الاجتماعية المتوارثة والتي ظلت لعقود طويلة بمثابة الحواجز التي لا يمكن تجاوزها.

ثانيا : الاستنتاجات الخاصة بالفرضية الثالثة :

1. مدى انتشار المشكلات أو الخلافات مع أو بين سكان الحي:

- ✓ غالبية السكان لم يتعرضوا لأي نوع من المشاكل بالنظر لغلبة الطابع الرسمي للتفاعل الاجتماعي ومحدودية شبكات العلاقات الاجتماعية. إضافة إلى محدودية التواصل بين سكان الأحياء المدروسة. وان ذلك لم يمنع أنهم كانوا في بعض الأحيان شهودا على مشكلات وقعت في الحي.
- ✓ بالنسبة للمبحوثين الذين تعرضوا لمشكلات اجتماعية وحسب ما استقيناه من ملاحظات ميدانية فهم في الأغلب من بين الفئات الأكثر اختلاطا بسكان الأحياء.
- ✓ نتجت الكثير من المشاكل عن اختلاف الذهنيات والخلفيات الاجتماعية والثقافية للسكان بحكم عدم معرفتهم ببعضهم البعض سابقا قبل الإقامة بالحي. وفي هذا الشأن فقد أشار غالبية المبحوثين أن إقامتهم بالحي لم تكن أبدا انطلاقا من أي نوع من الرغبة أو الإعجاب بالحي ولكن الإقامة بهذا الحي ارتبطت بتوفر المسكن أما عن طريق الحصول عليه من الدولة مباشرة أو عن طريق الحصول على قطعة أرضية مدعمة أو أنه ملك للأهل.
- وفي كل الحالات فان منطق الآليات المتوفرة للحصول على المساكن في المجتمع الجزائري بصفة عامة جعلت من الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والانتماءات الجغرافية والمستويات التعليمية والاقتصادية في الدرجة الثانية مقابل تحقيق هدف أساسي هو الحصول على مسكن بأي صيغة وفي أي منطقة أمكن ذلك.

2. كيفية تسوية الخلافات التي كان المبحوث طرفا فيها أو شاهدا عليها:

- ✓ إن المتمعن في الخصوصيات الاجتماعية والثقافية لمجتمع المدينة التقليدي بصفة عامة ليلاحظ حجم التغير الكبير الذي مس آليات الضبط الاجتماعي بالمجتمع المحلي للمدينة، ذلك أن أهم الآليات التقليدية للضبط الاجتماعي فقدت بل وتلاشت أهميتها وأدوارها، فإلى وقت قريب ظلت رابطة العائلة ورابطة الجيرة وسلطات الإمام وجماعة المسجد، و أعيان وكبار الأحياء لا يمكن تجاوزها في مثل هذه المواقف. بل وتمثل أهم المرجعيات في فض الخلافات في المجتمعات المحلية. لكن الملاحظ أنها فقدت فعاليتها في مجتمعات الأحياء الجديدة.

- ✓ أن أجهزة الدولة القانونية من شرطة ومحاكم أضححت هي الآلية والوسيلة الأكثر أهمية التي يلجأ إليها السكان لحل خلافاتهم ومشكلاتهم وفض نزاعاتهم. وهو ما يعبر عن توجه سكان هذه الأحياء إلى الرضوخ سيادة التنظيمات الرسمية التي فرضتها الحياة الحضرية.
- ✓ فيما تجسد نسبة ضئيلة ممن يلجئون إلى جماعات الأصدقاء والأهل نوعاً من استمرارية تأثير العشائرية التي تعتبر في الأصل ظاهرة مميزة لمجتمع المدينة بصفة عامة مع نوع من التوجه نحو فرض منطق العصابات في حالات نادرة لكنها موجودة لا يمكن نفيها.

3. العلاقة بين المستوى التعليمي وكيفية تسوية الخلافات :

- ✓ على اعتبار ما للمستوى التعليمي من أهمية بالغة في تسهيل الاندماج في مقتضيات الحياة الحضرية التي تفرض نوعاً من التفاعل الرسمي سواء فيما تعلق بعمليات الضبط الاجتماعي أو غيرها من العمليات الاجتماعية، إلا أن النسب التي قدمتها المعطيات والإحصائيات المستقاة من ميدان الدراسة لا تؤكد ذلك بصفة مطلقة. حيث يتم اللجوء للمؤسسات والأجهزة الرسمية للدولة في عملية الضبط الاجتماعي من طرف جميع فئات المستويات التعليمية بنسبة الأغلبية.
- ✓ بالنسبة للآليات غير الرسمية على غرار تدخل الأصدقاء وتدخل الأهل أو الإمام وكبار الحي كسلطات تقليدية للضبط الاجتماعي في المجتمع التقليدي في المدينة فإنها لا تتعد نسباً قليلة. والأمر يعود ربما لتخلي هذه الجماعات عن أدوارها السابقة تجنباً للدخول في أي نوع من الصراعات من جهة، ومن جهة أخرى التضييق الحاصل من طرف القوانين الرسمية التي لا تفتح مجالاً للجماعات والآليات التقليدية لعمليات الضبط الاجتماعي.
- ✓ سيادة المؤسسات والأجهزة الرسمية لدى مختلف المستويات التعليمية. والحقيقة أن هذه النسب تضعنا في مواجهة حقائق فرضها ميدان الدراسة والتي لا هي تساير الأطروحات النظرية لمختلف النظريات الكبرى التي تؤكد في مجملها على أهمية المستوى التعليمي في تسهيل الاندماج في الحياة الحضرية. و لا هي ضمن حدود المجتمع التقليدي من حيث الالتزام والخضوع للآليات والروابط التقليدية في عملية الضبط الاجتماعي. والتي ألغت المستوى التعليمي تماماً وهو ما يستدعي المزيد من الدراسة والبحث.

✓ مجتمعات الأحياء المدروسة هي مجتمعات قيد التشكيل لم تتحدد معالمها بعد بصفة نهائية. تتميز بعدم وجود تعارف وانسجام تام بين عموم المقيمين بهذه الأحياء، بالنظر لاختلاف مستوياتهم التعليمية وخلفياتهم الاجتماعية والثقافية وأوضاعهم الاقتصادية. مما يستلزم مباشرة لجوئهم لما هو رسمي وقانوني.

4. مقارنة كيفية تسوية المشكلات والخلافات بمنطقة السكن الأصلية:

✓ تؤكد المعطيات الميدانية على حقيقة التغير الذي مس آليات ووسائل الضبط الاجتماعي المنتشرة في المجتمع الحضري لمدينة برج بوعريريج بصفة عامة وللمجتمعات الأحياء الحضرية الجديدة بصفة خاصة وذلك من خلال تراجع أدوار جميع الأشكال التقليدية لصالح الأشكال الرسمية.

5. العلاقة بين الموطن الأصلي وتغير طرق تسوية الخلافات:

✓ تلعب الأصول والانتماءات الريفية للسكان حتما على نوعية الخلافات وطرق حلها على اعتبار خصوصية الحياة الريفية ومميزاتها الاجتماعية وخصوصياتها الثقافية خاصة من حيث سيطرة الروابط الأولية خاصة فيما تعلق بالضبط الاجتماعي كعملية اجتماعية تحكمها عديد المؤسسات الاجتماعية التي تبنى على الروابط والعلاقات الاجتماعية الأولية.

✓ أما بالنسبة للفئة التي ترجع أصولها لمنطقة حضرية والتي اعتادت انماط العيش الحضرية مع ما تستلزمه من اعتماد على المؤسسات الرسمية فهي تؤكد كذلك على التغير الذي مس طرق حل الخلافات وفض النزاعات بالأحياء المدروسة وتغير الآليات التي يتم اللجوء إليها لتجسيد عملية الضبط الاجتماعي مقارنة بمنطقة سكنهم الأصلية والتي هي في الأصل منطقة حضرية على اعتبار أن الطابع الرسمي لحل الخلافات في المناطق الحضرية يرجع دوما وفي اغلب الحالات للمؤسسات والأجهزة الرسمية للدولة.

✓ يمكن القول أن الإقامة بالأحياء الحضرية الجديدة بكل ما تتضمنه من خصوصيات فرضها الواقع المعاش سواء من ناحية طرق الحصول على المسكن أو من ناحية عدم التجانس الاجتماعي والثقافي بين المقيمين بها تفرض منطقتها فيما تعلق باليات ووسائل وطرق فض الخلافات بالنسبة لذوي الأصول الريفية والحضرية على السواء. هذا من جهة. ومن جهة أخرى فهي تؤكد ما تم

الفصل الثامن: آليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة

التطرق إليه سابقا أثناء تعريفنا بميدان الدراسة المتمثل في مدينة برج بوعريريج التي تتمتع بمجموعة من الخصوصيات أهمها سيطرة ذوي الأصول الريفية على مجموع سكانها مع ما يتطلبه ذلك من بساطة في التعاملات وانتقال الممارسات الريفية إلى المجال الحضري خاصة إذا ما أخذنا في الاعتبار أن موجات الحراك السكاني نحو هذه المدينة كثيرا ما تمت في جماعات. والتي استوطنت أحياء المدينة على أساس انتماءات عشائرية.

✓ أن حركية التغيير التي تجسدت في الأحياء الحضرية الجديدة على مستوى الآليات المتبعة لتجسيد عملية الضبط الاجتماعي تمس المدينة ككل. مع اختلاف بسيط متمثل في عدم تمكن جماعات الأحياء من الاستمرار في التجمع على أساس روابط القرابة والعشيرة. بحكم تحكم أجهزة الدولة في عمليات توزيع السكنات والأراضي وتمليكها مما يحد من القدرة على التجمع على هذه الأسس. وإن أهمية الحصول على السكن في الذهنية الحديثة للمواطن بصفة عامة تفوق أهمية الروابط القرابية والعشائرية.

6. وجود أعيان للحي:

✓ فرضت الحياة الحضرية منطقتها وخصوصياتها فيما يتعلق بالقضاء على بعض أشكال الضبط الاجتماعي التقليدي، وفرضت من خلال ذلك التوجه للمؤسسات والأجهزة الرسمية للدولة. وإلغاء ما يعرف بأعيان الحي مع ما يتضمنه ذلك من إلغاء لسلطتهم في عملية الضبط الاجتماعي.

7. دور السلطة الدينية في الحي:

✓ يعتبر الوازع الديني من أهم المستندات التي تستند إليها الثقافة المحلية الشعبية لعموم المجتمع الجزائري وتستمد منه اغلب القيم والمعايير التي تتحكم في سيرورة الحياة الاجتماعية وتنظيمها، لذلك فقد مثلت مؤسسة المسجد وإمام المسجد نوعا من السلطة ذات البعد المقدس التي لا يمكن تجاوزها مطلقا، والتي يتم الاحتكام إليها في كل ما يتعلق بتسيير أمور التنظيم الاجتماعي. لذلك فقد اتجهنا إلى قياس مدى فعالية واستمرارية الأدوات التي يؤديها المسجد وإمام المسجد في الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج.

الفصل الثامن: آليات ووسائل الضبط الاجتماعي في الأحياء الحضرية الجديدة

- ✓ هناك تحول جذري في المهام والعمليات التي يقوم بها المسجد، وتراجع تام وانحصار لأدواره على مستوى عمليات الضبط الاجتماعي .
- ✓ تتجه المؤسسة الدينية المتمثلة في المسجد وإمام المسجد إلى فقدان فعاليتها وتلاشي أدوارها في عمليات الضبط الاجتماعي في المجتمعات التي تكون بها، على العكس تماما مما كانت عليه في الماضي.
- ✓ يتجسد فقدان هذه المؤسسة غير الرسمية للضبط الاجتماعي لأدوارها وزوال مفعولها في رفض عموم السكان الاعتراف بأي نوع من السلطة للمسجد وللإمام معا.
- ✓ من منظور سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج أضحى دور المسجد محتزلا فقط في العبادات والأمور الدينية، والقليل من العمليات التضامنية والتعاونية.

8. تغيير طرق حل المشكلات بين الجيران بين الماضي والحاضر:

- ✓ في الحقيقة فان معطيات هذا الجدول تمثل تأكيدا على أن الآليات التقليدية للضبط الاجتماعي قد مسها من التغير والتحول ما يمكن القول انه أدى لتراجعها والاتجاه نحو تعويضها بالآليات الرسمية التي تقتضيها خصوصيات الحياة الحضرية خاصة في ظل الاتجاه العام للمجتمع الجزائري وسيادة انماط الحياة الحضرية على المجتمع بصفة عامة، والنمو الحضري المتسارع والمتزايد بمدينة برج بوعريريج على وجه الخصوص.

9. العلاقة بين فئات السن وتغيير طرق حل المشكلات بين الجيران بين الماضي والحاضر.

- ✓ حقيقة التغير الذي مس آليات ووسائل الضبط الاجتماعي من وجهة نظر غالبية الباحثين.
- ✓ كلما ازدادت أعمار الباحثين كلما زادت في المقابل نسبة التأكيد على تغيير أشكال واليات الضبط الاجتماعي فيما تعلق بقضية حل الخلافات والمشكلات وفض النزاعات. على اعتبار أن الأجيال الحديثة لم تعايش المجتمع التقليدي في الماضي بل وكثيرون اعتمدوا في إجاباتهم على تصورات نقلت لهم من أجيال سابقة، فهم يؤكدون على وجود التغير دون معاشته واقعا.
- ✓ تغيير الأجيال والفئات العمرية أدى إلى تجسيد حقيقة التغير الاجتماعي في مجتمع المدينة بصفة عامة السائر نحو الانقياد إلى ما تفرضه الحياة الحضرية من خصوصيات فيما تعلق بعملية الضبط

الاجتماعي. والمكون في الحقيقة في اقله من مناطق سكنية تشبه خصوصيات الأحياء المدروسة، على اعتبار أن التوسعات العمرانية في المدينة بلغت ذروتها في الأربعة عقود الأخيرة، وتجاوزت سواء من حيث أعداد السكان أو من حيث المجال أو الحيز العمراني المشغول إضعاف مساحة المدينة القديمة.

10. دور العادات والتقاليد والقيم في ضبط سلوكيات الأفراد:

يميل التوجه العام إما لصالح فقدان العادات والتقاليد لأدوارها في عملية الضبط الاجتماعي وإما لصالح تراجعها المستمر الذي سيؤول حتما إلى التلاشي والزوال في اعتقادنا ربما إلى اختلاف الخلفيات الثقافية والاجتماعية للسكان وأصولهم ومواطنهم الأصلية. والاهم من ذلك إلى اختلاف الفئات العمرية من ناحية أن فئة كبار السن والفئة التي تليها تملك إحساسا عايشة ودوما ما كانت هذه الفئة تتحصر على الماضي الجميل حسب رواياتهم.

11. العلاقة بين فئات السن و دور العادات والتقاليد والقيم في ضبط سلوكيات الأفراد:

- ✓ يؤكد أغلب الباحثين انه ليس للعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية أي دور في عمليات ضبط سلوكيات وممارسات الأفراد .
- ✓ كلما اتجهنا أكثر نحو فئة الشباب أي الفئات الأقل سنا كلما قل التمسك بالعادات والتقاليد وتقبلها كوسيلة لضبط السلوكيات والأفعال الاجتماعية.
- ✓ بالنسبة للذين رأوا بان للعادات والتقاليد والقيم الاجتماعية دورا في عمليات الضبط الاجتماعي تجاه سلوكيات أفراد المجتمع المحلي لكن أدوارها تتراجع بشدة وأنها تتلاشى يوما عن يوم.
- ✓ التأكيد على حقيقة اتجاه الأشكال التقليدية للضبط الاجتماعي نحو الزوال من حيث تراجع ادوار العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية في عملية الضبط الاجتماعي.
- ✓ التأكيد على الارتباط الوثيق بين فئات سن الباحثين والتزامهم أو خضوعهم لسلطات العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية، حيث تعتبر الفئات الأكبر سنا هي الفئات الأكثر التزاما واحتراما لما تفرضه هذه الأمور من معايير اجتماعية، في حين إن فئة الشباب تعتبر الفئة الأكثر تحررا من هذه السلطات والمعايير .

- ✓ هناك نوع من التحرر المطلق والإنكار التام لهذا النوع من السلطة والمعايير.
- ✓ اتجاه نحو التلاشي بعض من أهم الآليات والوسائل التي ظلت لعقود طويلة مهيمنة على الذهنية العامة للمجتمع من حيث ما تفرضه من قواعد للالتزام والانضباط العام.

12. الوسائل المقترحة لضبط علاقات الأفراد والجماعات بالآخرين في الحي:

- ✓ بالأخذ بالاعتبار لطبيعة المجتمع التقليدي للمدينة بصفة خاصة وللمجتمع الجزائري بصفة عامة فإننا سنقف في مواجهة استنتاج واحد يتمثل على الأغلب في انهيار المنظومة التقليدية للضبط الاجتماعي التي تتخذ من الدين والعرف والعادات والتقاليد وغيرها من الآليات التقليدية مصدرا لسلطاتها وآليات لتطبيق حدودها.

13. آراء الباحثين حول فعالية مختلف الأطر التقليدية للضبط الاجتماعي:

- ✓ أغلب الآليات والوسائل والأطر التقليدية للضبط الاجتماعي إما تلاشت وازمحت أدوارها نهائياً، وإما أنها في طريق الزوال وفقدان فعاليتها. وكانت نسبة الباحثين الذين يرون بأن تلك الآليات والأطر مازالت تحافظ على فعاليتها كاملة نسبة منعدمة بالكامل.
- ✓ لا يفوتنا هنا تحديد التأكيد على أن الحياة الحضرية لعبت دورها في قلب بعض المفاهيم والعادات الاجتماعية بل وتوجه إلى القضاء على كثير من القيم الاجتماعية المتوارثة والتي ظلت لعقود طويلة بمثابة الحواجز التي لا يمكن تجاوزها.

ثالثا : خلاصة عامة حول الفرضية الثالثة :

كخلاصة عامة وبالنسبة لمتغير الضبط الاجتماعي فإن خصوصيات الحياة الحضرية الحديثة قد فرضت منطقتها بقوة في تراجع الولاء للروابط التقليدية والمؤسسات غير الرسمية للضبط الاجتماعي وإضعاف فعاليتها لصالح المؤسسات والأجهزة الرسمية للدولة. وهو توجه عام نحو مساندة الأنماط الغربية للحياة الحضرية قد يكون لانتشار العولمة وتداعياتها أثره في ذلك.

ويظهر ذلك من خلال رفض عموم المبحوثين الخضوع للآليات التقليدية للضبط الاجتماعي، بل ووجود نوع من عدم الاعتراف بسلطات هذه الآليات، والتوجه نحو نوع من التحرر من كل ما هو تقليدي. هذا من جهة.

ومن جهة أخرى فإن تغير منطق واليات الإقامة والتوزيع على أحياء المدينة الذي ظل لعقود طويلة يتم على أساس عديد الأسس أهمها الانتماء الجغرافي والعشائري والموطن الأصلي قد ألغى تماما لصالح تحقيق هدف واحد ووحيد وهو الحصول على مسكن بأي منطقة كان ذلك دون الالتفات للمكونات الاجتماعية للأحياء التي تتم فيها الاستفادة من سكن ، وذلك بالنظر لصعوبة الحصول على السكن لأغلب الشرائح والفئات الاجتماعية، الأمر الذي يحتم عليها الانخراط في الصيغ التي تطرحها السلطات العمومية في هذا المجال باعتبارها الفاعل الوحيد في عمليات الإسكان.

هذه العمليات التي تمت انطلاقا من احتفاظ الدولة بكامل الصلاحيات في توزيع قطع الأراضي والسكنات بالاعتماد على شروط وخصوصيات ترتبط في أغلبها بإجمالي دخل المواطنين لتصنيفهم لفئات والذي يعتبر تصنيفا غير موفق في كثير من الأحيان. مع إلغاء جميع الخصوصيات الاجتماعية والخلفيات الثقافية لمكونات المجتمع العام.

الإستنتاجات العامة

الاستنتاجات العامة:

إن الغاية الأساسية لأي دراسة أو بحث علمي هي التوصل إلى صياغة جملة الاستنتاجات النهائية الخاصة به، التي تعتبر من أهم خطوات أي بحث علمي. وهنا لا بد على الباحث من الرجوع إلى إشكالية بحثه وتساؤلاتها، والفرضيات التي تم وضعها. وكل ذلك للتوصل إلى الحكم على مدى صدق وصحة الفرضيات من عدمها في ضوء النتائج المتوصل إليها من خلال المعطيات الميدانية. من جهة، ومدى تحقيق أهدافه من جهة أخرى.

وتعتبر العلاقة بين التقارب المجالي والتقارب الاجتماعي بمدينة برج بوعريريج المحور الذي تدور حوله دراستنا، لذلك فقد حاولنا حصر مجال البحث في جميع المعطيات التي تمكننا من توضيح طبيعة هذه العلاقة، ودور التقارب المجالي المتمثل في الإقامة في مجال حضري محدد في خلق التفاعل والتقارب الاجتماعي بين مكونات الحي الواحد. لذلك فقد بدأنا بمحاولة التحديد الدقيق لطبيعة سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج، والتي تم التوصل إليها من خلال حديد خصائص أفراد العينة التي تعتبر عينة تمثيلية للمجتمع المبحوث والمتمثل في عموم سكان الأحياء الحضرية الجديدة بالمدينة.

وقد كانت النتيجة أن سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج يمثلون مزيج سكاني من أبناء المدينة المولودين بها ومن المهاجرين نحوها، والذين كانوا في أغلبهم من ذوي الأصول الريفية الذين انتقلوا للمدينة على مراحل متعددة ولأسباب متباينة حسب خصوصيات كل مرحلة.

كما تبين لنا السياسة الحضرية في عموم المدن الجزائرية، والمتبعة نفسها في مدينة برج بوعريريج والتي تركز في أساسها على سياسات تحكم الدولة في جميع برامج الإسكان عن طريق مختلف الصيغ التي تطرحها لاستفادة المواطنين من سكن. جعل من هدف تحقيق الاستفادة من سكن الهدف الأهم على الإطلاق، بغض النظر عن موقع السكن والمكونات الاجتماعية للأحياء، الأمر الذي أدى نوعا ما إلى إلغاء أو تقليل التجمعات التقليدية القائمة على أسس القرابة والمعارف والعشيرة والانتماء الجغرافي.

كذلك فقد لمسنا نوعا من عدم التجانس الاجتماعي والثقافي والاقتصادي بين سكان الأحياء المدروسة، من حيث اختلاف المستويات التعليمية والفئات المهنية والاجتماعية والخلفيات الثقافية والأوضاع الاقتصادية.

أما فيما تعلق بالفرضية الأولى والتي جاءت كالتالي: " يتجه سكان الأحياء الحضرية الجديدة نحو إعادة تشكيل نمط جديد من العلاقات التي تتسم بنوع من الرسمية والسطحية المبنية على المنفعة الشخصية والتي تعكس خصوصيات مجتمع حضري جديد قيد التشكيل."

فقد جاءت النتيجة المستقاة عن طريق معطيات ميدان الدراسة لتؤكد حقيقة الاتجاه نحو تشكيل نمط جديد من العلاقات الاجتماعية، يقع تحت تأثير بعض الخصوصيات الاجتماعية والثقافية والدينية للسكان والتي فرضت منطقتها إلى حد بعيد. مما أسهم في إحداث نوع من الاصطدام مع ما تفرضه الحياة الحضرية من خصوصيات على المناطق التي تحل بها.

وقد توصلنا إلى أن عملية التفاعل الاجتماعي داخل المجتمعات الإنسانية تعتبر أمرا حتميا تفرضه تلبية الاحتياجات للاستمرار، وتتميز هذه العملية في الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج بنمط خاص من أنماط العلاقات الاجتماعية التي يمكن القول عنها أنها تمثل أنماطا قيد التأسيس، والتي تتحكم فيها جملة من العوامل. وتتميز بجملة من الخصوصيات أهمها:

- ✓ يمكن القول أن شبكة العلاقات الاجتماعية قيد التأسيس في مجتمعات الأحياء الحضرية الجديدة.
- ✓ هناك اتجاه نحو التأسيس لنمط خاص من أنماط العلاقات الاجتماعية التي لا هي علاقات بنفس متانة العلاقات الاجتماعية الأولية، ولا هي علاقات سطحية وثنائية.
- ✓ ويتحكم في ذلك من جهة ما فرضته خصوصيات الحياة الحضرية من تجميع لأناس غير متجانسين اجتماعيا ولا ثقافيا ولا اقتصاديا ، ومن جهة أخرى جملة الخصوصيات الاجتماعية والثقافية لمجتمع المدينة والمجتمع الجزائري بصفة عامة والذي يخضع لمجموعة من المعايير والقيم التي يفرضها التشبع بالقيم الدينية، والتي تؤثر حتما على نوعية العلاقات الاجتماعية المنتشرة بين السكان.

وبالنسبة للفرضية الثانية التي جاءت بالصيغة التالية: تتجه الأطر التقليدية للتضامن الاجتماعي إلى التراجع التدريجي في الأحياء الحضرية الجديدة لصالح أطر مستحدثة ضمن الأطر والأجهزة الرسمية". فقد أكدت لنا المعطيات الميدانية صدق الفرضية المطروحة إلى حد بعيد.

وتوصلنا من خلال ذلك إلى أن عملية التضامن والتكافل الاجتماعي هي عملية أساسية في أي تجمع سكاني، تحكمها خصوصيات التجمع وتفرض منطقتها في صياغة آلياتها.

وفي الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعرييج فقد وجدنا أن الأطر التقليدية للتضامن الاجتماعي تتجه إلى التراجع التدريجي في مجتمعات الأحياء الحضرية الجديدة لصالح أطر مستحدثة ضمن الآليات والأجهزة الرسمية. في ظل الحفاظ قدر المستطاع على العمليات التضامنية التكافلية.

وتتميز عملية التضامن الاجتماعي بطابع التقديس في هذه الأحياء على غرار مجتمع مدينة برج بوعرييج والمجتمع الجزائري بصفة عامة بالنظر للسيطرة الكبيرة للوازع الديني والقيم الاجتماعية، أين لمسنا نوعا من الرغبة في تقديم العون والمساعدة، والرغبة في تجسيد العمليات التضامنية السائدة في المجتمعات التقليدية، غير أن خصوصيات الحياة الحضرية فرضت نفسها بشدة مما أدى إلى تراجع كبير على مستوى تجسيد الرغبة في التعاون والتكافل في الواقع وبنفس الطرق التقليدية. مما حتم الاتجاه إلى نوع من التأطير ضمن مؤسسات وأجهزة رسمية تحكمها قوانين الدولة. ويرجع ذلك لعدة أسباب:

✓ الخوف من الآخر بحكم أن المكونات الاجتماعية للأحياء الحضرية الجديدة غير متعارفة قبلا، وتميل إلى اللاتجانس الاجتماعي والثقافي والاقتصادي.

✓ وجود نوع من التخصص وتقسيم العمل حسب مقتضيات الحياة الحضرية فرض تأطير العمليات التضامنية ضمن أجهزة ومؤسسات رسمية.

✓ فرضت الحياة الحضرية منطقتها من ناحية حجم المجتمع المحلي وما يقتضيه من تقليل فرص اللقاء والاجتماع بالآخر.

✓ فرضت الخصوصيات التاريخية للمدينة والمجتمع الجزائري منطقتها من خلال استمرارية الحركة السكانية دون توقف منذ عقود بالتأثر بعوامل متعددة ومختلفة حسب خصوصية كل فترة.

وأخيراً، وبالنسبة للفرضية الثالثة التي جاءت كالتالي: ساهمت الحياة الحضرية الحديثة في تراجع الولاء للروابط التقليدية والمؤسسات غير الرسمية للضبط الاجتماعي وإضعاف فعاليتها لصالح المؤسسات والأجهزة الرسمية". فقد تم التحقق ميدانياً من صدق ما تم طرحه في نص الفرضية، حيث توصلنا إلى أن عملية الضبط الاجتماعي كعملية اجتماعية قد لحقتها تغيرات جوهرية.

حيث أن خصوصيات الحياة الحضرية الحديثة فرضت منطقتها بقوة في تراجع الولاء للروابط التقليدية والمؤسسات غير الرسمية للضبط الاجتماعي وإضعاف فعاليتها لصالح المؤسسات والأجهزة الرسمية للدولة. وهو توجه عام نحو مسايرة الأنماط الغربية للحياة الحضرية قد يكون لانتشار العولمة وتداعياتها أثره في ذلك. ويظهر ذلك من خلال رفض عموم المبحوثين الخضوع للآليات التقليدية للضبط الاجتماعي، بل ووجود نوع من عدم الاعتراف بسلطات هذه الآليات، والتوجه نحو نوع من التحرر من كل ما هو تقليدي.

تجدر الإشارة كذلك إلى عامل مهم جداً يتمثل في السياسات التي تتبعها السلطات العمومية في عمليات بناء وتوزيع السكنات واقتراح صيغ الاستفادة منها والفئات المستفيدة بما يجعلها المتحكم الوحيد في التوسعات الحضرية والعمرانية بغض النظر عن فقدان السيطرة في كثير من المراحل لصالح العمران والتوسع الفوضوي الغير قانوني، قد أثر بصفة كبيرة على التوزيع والانتشار السكاني ولعب دوره كاملاً في إلغاء جميع الأشكال التقليدية للتجمع بالمدينة القائم أساساً في المجتمع التقليدي على التجمع على أسس وروابط أولية لصالح السعي نحو فرصة الحصول على مسكن من الدولة بأي من الصيغ المتوفرة، وفي أي منطقة وبغض النظر عن المكونات الاجتماعية للاحتيا التي يتم توزيعها. كل ذلك كان له نصيب كبير في صياغة التركيبة الاجتماعية للاحتيا السكنية والتي غالباً ما تكون غير متجانسة اجتماعياً وثقافياً واقتصادياً الأمر الذي ينعكس حتماً على جل العمليات الاجتماعية للمجتمع المحلي للمدينة ويؤدي حتماً إلى حدوث تغير فيها.

ولعل أهم هذه العمليات التي لحقها التغير ومسها التحول انماط التفاعل الاجتماعي واليات التضامن ووسائل الضبط الاجتماعي. والتي تتجه في الحقيقة بنسب متفاوتة نحو التأطير الرسمي والخضوع لسلطات الدولة ومؤسساتها.

أخيرا، يمكن القول أن جملة الاستنتاجات العامة التي توصلنا إليها من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بتطبيقها على عينة سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج، تعبر عن إمكانية تعميمها على كافة مجتمعات الأحياء الحضرية الجديدة بالمدينة، حيث ثبت منهجيا أن نتائج البحث بالعينة العشوائية المتعددة المراحل . وهي نفس العينة التي اعتمدنا عليها في بحثنا . يمكن تعميمها على كامل أفراد المجتمع المبحوث.

خاتمة

تناولنا في هذه الدراسة موضوع "دور التقارب المجالي في خلق التقارب الاجتماعي بين السكان" مع دراسة ميدانية بمدينة برج بوعريريج. وجاءت الدراسة الراهنة في شقين. شق نظري اعتمد على المعطيات النظرية من مختلف المصادر والمراجع العلمية. وتجسد في أربعة فصول نظرية خصص الأول منها للتحديد الدقيق للإطار المنهجي للدراسة، وخصص الثاني للمجتمع الإنساني، فيما خصص الفصل الثالث للمجتمع الجزائري لتحديد جملة الخصوصيات خاصة الاجتماعية والثقافية منها، فيما تمحور الفصل الرابع حول المدينة الجزائرية، وخصص جانب منه لمدينة برج بوعريريج التي تمثل ميدان الدراسة. وشق ميداني اعتمد على جمع المعطيات من الميدان المدروس الذي تمثل في الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج. وتحليل المعطيات للتوصل إلى صياغة الاستنتاجات المتعلقة بكل فرضية من فرضيات البحث الثلاثة.

إن دراستنا هذه لم تأت من فراغ إنما كانت نتيجة لعدة أسباب موضوعية قادتنا لاختيار الموضوع خصوصا مع التطورات الهائلة التي تعرفها هذه المدينة التي يمكن القول أنها مدينة حديثة النشأة إذا ما قورنت بمختلف المدن الجزائرية و المدن المحيطة بها ، والتي عرفت في العقود الأخيرة من نمو سكاني وعمراني وتوسع مجالي كبير وتحول ثقافي. وذلك ما كان أحد أهم الأسباب التي قادتنا لمحاولة معرفة أثر كل ذلك على العملية التفاعلية بين المكونات الاجتماعية لها. خاصة مع توفر رصيد ضخم من الأدلة النظرية التي أثبتت حتمية تأثر العملية التفاعلية بحجم المجتمع ومكوناته.

ومن خلال جانبي الدراسة النظري والميداني فقد توصلنا لنتيجة هامة مفادها أن الإنسان ظل ولا يزال منذ بدء الخليقة ميالا إلى الاجتماع بأخيه الإنسان والتفاعل معه، وكانت الحياة الإنسانية في صورة تجمعات بشرية تطورت عبر المراحل التاريخية إلى أن وصلت إلى تشكيل المدن التي تستجيب لفترة الإنسان المدني بطبعه. هذه المدن لم تتوقف عند حد معين، واستمرت وهي مستمرة في التطور يوما عن يوم بسبب العمليات الإنسانية المستمرة التي تؤثر على أنماط الحياة عامة. كما أن تأثيرها مستمر من حيث النتائج التي تخلفها في المجتمعات التي تحل بها، خاصة فيما تعلق بأهم العمليات الاجتماعية ألا وهي عملية التفاعل.

ويعتبر التفاعل الاجتماعي أهم العمليات الإنسانية ينتج عن أي تقارب اجتماعي، ويستلزم تقاربا مجاليا ضمن نطاق جغرافي محدد. لكنه يخضع في الكثير من الأحيان للخصوصيات الاقتصادية في هذا المجال ومكوناته الاجتماعية وأبعاده الثقافية .

لقد فرضت الحياة الحضرية الانتقال إلى أنماط جديدة من التجمعات البشرية الكثيرة الأعداد والغير محكومة بالاحتميات التي شكلت أهم العوائق فيما سبق لقيام الحياة البشرية بالصورة الحديثة، وتماشيا مع ذلك حدثت زيادات هائلة في أعداد البشر وتضاعفت عدة مرات و نمت المدن وازدادت أعدادها وأحجامها بمختلف بقاع العالم. وقد كان لعملية لانتشار الحياة الحضرية بالغ الأثر على الحياة الاجتماعية بكل المجتمعات رغم اختلاف خصوصياتها وتاريخها.

ولم يكن المجتمع الجزائري في منأى عن كل ذلك، فقد عرف الحياة الحضرية وانتشار المدن وتوسعاتها. وخصوصا في أهم المراحل التي مرت بها الجزائر وهي مرحلة ما بعد الاستقلال من المستعمر الفرنسي فقد وجدت بها حياة حضرية متنوعة ومنتشرة على كامل مجالها الجغرافي. وبصفة خاصة في شمال البلاد نتيجة لتركز أغلبية السكان بالمنطقة. الذي عرف عدة تحولات وتغيرات جذرية كنتيجة حتمية لانتشار الحضرية على غرار باقي دول العالم.

و مدينة برج بوعريريج هي مدينة جزائرية ينطبق عليها جل ما ينطبق على باقي المدن الجزائرية. حيث أن نشأتها تعود إلى العهد الاستعماري فكانت مركزا اجتماعيا وعسكريا وسياسيا. إضافة إلى الدور الاقتصادي الذي لعبته كمنطقة فلاحية بحتة، متخصصة في إنتاج الحبوب. وبعد الاستقلال ظلت على حالها إلى أن تقرر تدعيمها بمنطقة صناعية سنة 1976. في إطار سياسة التوازن الجهوي بين مناطق الوطن. وهنا أصبحت مدينة برج بوعريريج مدينة صناعية تحولت بمرور الزمن إلى قطب صناعي وطني هام جاذب للسكان من محيطها الإقليمي ومن جميع نواحي الوطن وقد أدى تحول المدينة إلى الوظيفة الصناعية إلى عديد النتائج ذات التأثير البالغ الأهمية إلى الكثير من الآثار الإيجابية و السلبية على السواء. إضافة إلى كونها أهم مركز إداري بالنسبة لإقليمها الجغرافي وما تتمتع به من مميزات إدارية وخدمانية جعلها كمنطقة جذب للسكان نحوها.

ونتيجة لجاذبية المدينة فقد ظلت عبر كل هذه السنوات عرضة للتغير والتحول الاجتماعي والثقافي بحكم استمرارية حركة السكان نحوها. أين تختلف الأسباب حسب كل مرحلة. وقد مثلت عوامل الترتيبات الإدارية والعامل الاقتصادي في كونها من أهم المراكز الصناعية وطنيا وإقليميا، والعوامل الخدمانية إضافة إلى فترة العشرية السوداء بالجزائر. وهو ما أحدث حركة دائمة على مستوى التركيبة الاجتماعية لمجتمعها المحلي بحكم تيارات الهجرة الوافدة نحوها.

وقد نتج عن ظاهرة النمو الحضري والعمراني والتوسع المجالي للمدينة عديد الآثار الاجتماعية مست أنماط التفاعل بشكل خاص. وأدت إلى استحداث أو خلق أنماط لم يعهدها مجتمعها المحلي التقليدي.

فعلى صعيد العلاقات الاجتماعية بين السكان فقد كان الأثر ظاهرا، وأدى إلى تحول كبير في أنماط العلاقات السائدة والتي كانت توصف إلى زمن قريب بالعلاقات الأولية بحكم صغر حجم المجتمع المحلي للمدينة وتعارف الناس فيما بينهم في الغالب، لكن النمو الديمغرافي وما فرضه من توسعات مجالية ضخمة جعل من الصعوبة استمرارية انتشار نفس أنماط العلاقات إلى توصلنا بنتائج ميدانية ببعض أحياء المدينة إلى أنها علاقات قيد التشكل، تحكمها خصوصيات الحياة الحضرية من جهة، وتحكمها التقاليد والقيم المنتشرة من جهة أخرى. غير أن الاتجاه العام هو تشكل نوع مستحدث من العلاقات حسب ما تقتضيه خصوصيات السكان.

أما فيما تعلق بعملية التضامن الاجتماعي، والتي تعتبر بالنسبة للفرد في المدينة أو في المجتمع الجزائري بصفة عامة من العمليات المقدسة والمطلوبة قيميا ودينيا وأخلاقيا، فقد مسها نوع من التحول والتغير بالاتجاه نحو الاستمرار في العمليات التضامنية والتكافلية لكن ضمن الأطر والمؤسسات والأجهزة الرسمية للدولة وفق ما تفرضه قوانينها.

وبالنسبة لعملية أخرى تعتبر من أهم العمليات في أي مجتمع إنساني وهي عملية الضبط الاجتماعي، فقد مسها تحول جذري. وان الاتجاه العام هو التحرر من جميع الضوابط والآليات التقليدية لهذه العملية لصالح ما تفرضه الحياة الحضرية من مؤسسات وأجهزة رسمية.

لنستخلص في الأخير، أن مجتمعات الأحياء الحضرية الجديدة بالمدينة، هي مجتمعات قيد التشكيل، لم تتحدد معالمها الاجتماعية بعد. لكن الحياة الحضرية فرضت منطقتها في كثير من العمليات وفي التوجهات والأفكار والآراء.

قائمة المراجع

- قائمة المراجع والمصادر -

المراجع باللغة العربية:

1. الكتب:

- 1- ابن خلدون عبد الرحمان: المقدمة ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت، لبنان ، 2007.
- 2- أحمد رأفت عبد الجواد: مبادئ علم الاجتماع، مكتبة نَهضة الشرق للنشر والتوزيع، مصر، بدون سنة النشر.
- 3- البوعبدلي المهدي: تاريخ المدن، مجلد 2 ، جمع وإعداد: عبد الرحمن دويب، ط1، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر 2013.
- 4- التيجاني بشير: التحضر و التهيئة العمرانية في الجزائر ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2000.
- 5- الجوهري مُجَّد: المدخل إلى علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2007. نسخة الكترونية <https://shaqhaf.com/book949-0.html>.
- 6- الساعاتي حسن: التصنيع والعمران بحث ميداني للإسكندرية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1980.
- 7- السويدي مُجَّد: مقدمة في دراسة المجتمع الجزائري ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1984.
- 8- السيد عبد العاطي السيد: الايكولوجيا الاجتماعية : مدخل لدراسة الإنسان والبيئة والمجتمع ، دار المعرفة الجامعية ، الاسكندرية ، 1980.
- 9- السيد عبد العاطي السيد: التصنيع والمجتمع دراسة في علم الاجتماع الصناعي ، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1996.
- 10- السيد عبد العاطي السيد: علم الاجتماع الحضري: مدخل نظري ، الجزء الأول ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 2006.
- 11- السيد علي شتا : التفاعل الاجتماعي والمنظور الظاهري، ط1، المكتبة المصرية للنشر والتوزيع، الجيزة، مصر، 2014.
- 12- الربيعي جميل: النزعة الاجتماعية ذاتية في الإنسان، موقع الصراط نَهج السعادة والتقدم، النسخة الالكترونية: <http://www.al-serat.com/content.php?article=35&part=maintable>.
- 13- الغفيلي فهد بن عبد العزيز: التغير الاجتماعي: مظاهر التغير في المجتمع السعودي- المظاهر المادية والثقافية، ط 1، مكتبة الملك فهد الوطنية، 2012.
- 14- ايشبودان العربي: مدينة الجزائر: تاريخ عاصمة، ترجمة جناح مسعود، مراجعة حاج مسعود مسعود، المعهد العالي العربي للترجمة (الجزائر)، دار القصة للنشر، 2007.
- 15- بلقاسم الحاج: المرأة ومظاهر تغير النظام الأبوي داخل الأسرة الجزائرية: دراسة ميدانية وصفية تحليلية لأهم مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري، ط1، دار أسامة للطباعة والنشر والتوزيع، باب الزوار، الجزائر، 2013.
- 16- بن مُجَّد الجيلالي عبد الرحمان: تاريخ الجزائر العام، ج 1، ط 2، مكتبة الشركة الجزائرية الجزائر مرازقة وبوداود وشركائهما

- ودار مكتبة الحياة بيروت، 1965.
- 17- بوشلوش طاهر مُجّد: التحولات الاقتصادية وآثارها على القيم في المجتمع الجزائري: 1967-1999: دراسة ميدانية تحليلية لعينة من الشباب الجامعي، ط1، بن مرابط للطباعة والنشر، الجزائر، 2008.
- 18- بوخولوف مُجّد: اليد العاملة الريفية في الصناعة الجزائرية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 19- بوخولوف مُجّد: التحضر وواقع المدينة العربية دراسات في المجتمع العربي المعاصر، تحرير: خضر زكريا، ط1، الأهلي للطباعة والنشر، دمشق، 1999.
- 20- بوخولوف مُجّد: التوطين الصناعي في الفكر والممارسة، ط1، شركة دار الأمة للطباعة والنشر، الجزائر، 2000.
- 21- توفيق يوسف الداود: المدخل إلى علم الاجتماع، ط 1، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2016.
- 22- حامد خالد: المدخل إلى علم الاجتماع، ط1، جسر للنشر والتوزيع، المحمدية، الجزائر، 2008.
- 23- حسام صالح: علم الاجتماع الحضري، جامعة الملك فيصل، السعودية، بدون سنة النشر.
- 24- خريف حسين: دراسات نقدية: المدخل إلى الاتصال والتكيف الاجتماعي، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.
- 25- خلف الله بوجمعة: ال عمران و المدينة، دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة، الجزائر، دون سنة النشر.
- 26- دبو ز مُجّد علي: تاريخ المغرب الكبير، ج 1، ط 1، مؤسسة ناولت الثقافية، 2010.
- 27- زايد أحمد: الأسرة العربية في عالم متغير، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الآداب-جامعة القاهرة، مصر، 2011.
- 28- زرواتي رشيد: مناهج و أدوات البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط 1، شركة دار الهدى للطباعة و النشر، عين مليلة، الجزائر، 2007.
- 29- زرواتي رشيد: تدريبات على منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، المطبعة الجهوية بقسنطينة، الجزائر، 2008.
- 30- ساري حلمي: التواصل الاجتماعي، ط 1، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2016.
- 31- ستورا بنجامين: تاريخ الجزائر بعد الاستقلال، ترجمة: صباح ممدوح كعدان، ط1، مطابع وزارة الثقافة الهيئة العامة السورية للكتاب، 2012.
- 32- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي: الجزء الأول 1500-1830، ط 1، دار الغرب الإسلامي، طباعة دار صادر، بيروت، لبنان، 1998.
- 33- شارل روبير اوجيرين: تاريخ الجزائر المعاصر، ترجمة عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت-باريس، 1982.
- 34- شوقي عبد المنعم: مجتمع المدينة، الاجتماع الحضري، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1976.
- 35- صدوق عمر: الطبعة القانونية للمخطط الوطني، سلسلة دروس العلوم القانونية، معهد العلوم القانونية والإدارية، جامعة تيزي وزو، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.

- 36- عبد الله مُحمَّد عبد الرحمان: النظرية في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، مصر ، 2006. نسخة الكترونية (dz-sociologie.blogspot.com).
- 37- عبد الهادي نبيل: مقدمة في علم الاجتماع التربوي، دار اليازوردي العلمية للنشر والتوزيع، الطبعة العربية، عمان، الأردن، 2009.
- 38- عبد الحميد راتب نجلاء: مدخل إلى علم الاجتماع (التعليم المفتوح- فصل دراسي، المستوى الأول)، كلية الآداب، جامعة بنها، مصر نسخة الاللكترونية (-fichier-pdf.fr/2014/12/20/fichier-) <https://www.fichier-pdf.fr/2014/12/20/fichier-> (/sans-nom-5 ?).
- 39- عدي الهواري: الاستعمار الفرنسي: سياسة التفكيك الاقتصادي والاجتماعي (1830-1960)، دار الحداثة، الجزائر، 1983.
- 40- عمراني عبد المجيد: مستقبل حوار الحضارات في ظل العولمة، تقديم: حنفي حسن، مهرجان الإمارات الثقافي-ندوة الثقافة والعلوم، دبي، الإمارات العربية المتحدة، 2004.
- 41- عودة محمود: أسس علم الاجتماع، دار النهضة العربية، بيروت ، لبنان، دون سنة النشر.
- 42- غدنز انتوني (بتصرف): علم الاجتماع ، ترجمة فايز الصياغ، ط4، المنظمة العربية للترجمة، لبنان ، 2005.
- 43- غربي علي، نزار يمينة: التكنولوجيا المستوردة، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2005.
- 44- غريب عبد الكريم وآخرون : التواصل والثقافة، ط1، منشورات عالم التربية-مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، 2010.
- 45- غريب سيد احمد: علم الاجتماع الحضري، دار المعرفة الجامعية، مصر، 2006.
- 46- كاستلز مانويل: سلطة الاتصال، ترجمة وتقديم: مُحمَّد حرفوش، المركز القومي للترجمة، ط 1، القاهرة، مصر، 2014.
- 47- ماكس فيبر: مفاهيم أساسية في علم الاجتماع، ترجمة صلاح هلال، إصدارات المركز القومي للترجمة، مصر، 2011.
- 48- مبارك بن مُحمَّد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم وتصحيح: مُحمَّد الميلي، ج1، المؤسسة الوطنية للكتاب، إنتاج دار المغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان، دون سنة النشر.
- 49- مبارك بن مُحمَّد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، تقديم وتصحيح: مُحمَّد الميلي، ج2، المؤسسة الوطنية للكتاب، إنتاج دار المغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، دون سنة النشر.
- 50- مبارك بن مُحمَّد الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج 3، مكتبة النهضة الجزائرية الجزائر، طباعة أ. بدران وشركاؤه، بيروت، لبنان، 1964.
- 51- مُحمَّد أبو الحمد سيد أحمد: ماهية الضبط الاجتماعي: نشأة المفهوم وتطور الموضوع، شبكة الأولة، دون سنة النشر.
- 52- مُحمَّد الفاتح حمدي وآخرون: تكنولوجيا الاتصال والإعلام الحديثة: الاستخدام والتأثير، ط 1، مؤسسة كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، الايبار، الجزائر، 2011.
- 53- مُحمَّد عباس إبراهيم : التصنيع والمدن الجديدة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية، 1986.

- 54- مقراني الهاشمي وآخرون: القطاع الصناعي الخاص والنظام العالمي الجديد : التجربة الجزائرية ، مخبر علم الاجتماع الاتصال للبحث والترجمة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2010.
- 55- ميهوبي إسماعيل: مقدمة في دراسة المجتمع المحلي الريفي: تحليل سوسيولوجي للتنشئة الاجتماعية للتلميذ المراهق بالوسط الريفي، دار النشر جيتلي، برج بوعرييج، الجزائر، 2014.
- 56- وشن مزيان: إقليم برج بوعرييج عبر العصور: دراسة تاريخية، دار جيتلي للنشر، برج بوعرييج، الجزائر، 2006.

2. المعاجم:

- 1- نخبة من الأساتذة المصريين والعرب: معجم العلوم الاجتماعية ، مراجعة و تصدير: مذكور إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، دون سنة النشر.

3. الرسائل والأطروحات:

- 1- ايت حبوش حميد: الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في الجزائر والمغرب الأقصى من خلال رحلتي الوزان والتمقروني، رسالة دكتوراه، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر ، 2013-2014، غير منشورة.
- 2- بن ميسي احسن: التحضر والتصنيع في الجزائر حالة الإقليم الشمالي الشرقي، رسالة دكتوراه، معهد علوم الأرض، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1998. 1999، غير منشورة.
- 3- بومخلوف مُجد: التوطن الصناعي وآثاره العمرانية، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1997، غير منشورة.
- 4- شايب ذراع ميدني: واقع سياسة التهيئة العمرانية في ضوء التنمية المستدامة -مدينة بسكرة نموذجاً-، رسالة دكتوراه، قسم العلوم الاجتماعية، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2014.
- 5- عبد القادر خليفة: تحولات البنى الاجتماعية وعلاقتها بالجمال العمراني في مدن الصحراء الجزائرية -دراسة أنثروبولوجية لمدينة تفرت-، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة مُجد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2011، ص 46.
- 6- لعروق مُجد الهادي: عملية التحضر في الشرق الجزائري ، رسالة دكتوراه، جامعة الإسكندرية، 1988، غير منشورة.
- 7- صافيتا مُجد: ظاهرة التحضر في الوطن العربي: واقعها سماتها ومشكلاتها الآفاق المستقبلية، قسم الجغرافيا، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة دمشق.
- 8- زوزو رشيد: الهجرة الريفية في ظل التحولات الاجتماعية في الجزائر، أطروحة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة منتوري، قسنطينة، الجزائر، 2008، غير منشورة.

9- مومن رضوان: التصنيع والنمو الحضري بمدينة برج بوعرييج: دراسة ميدانية على عينة من عمال المنطقة الصناعية رقم1، رسالة ماجستير، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الجزائر 2، الجزائر، 2012-2013، غير منشورة.

10- نوبصر بلقاسم : التصنيع والتغير الاجتماعي في مدينة قسنطينة، رسالة دكتوراه، قسم علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 1990، غير منشورة.

4. المجلات والدوريات:

1- بن عزوز العربي: جامعة الشلف، جذور حرب الرمال بين الجزائر والمغرب، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد 9، العدد 2، سبتمبر 2018.

2- بن رمضان فريد: تدمير النسب في الحالة المدنية بالجزائر، مجلة دفاتر إنسانيات، عدد2، الجزائر، 2010. والتحولت العمرانية، المركز الوطني للبحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 2010.

3- بن قادة صادق: انشاء المدينة الجديدة وهران1845: نموذج عن السياسة الاستعمارية للتجمعات الحضرية، مجلة دفاتر إنسانيات، عدد2، الجزائر: الهوية والتاريخ والتحولت العمرانية، المركز الوطني للبحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 2010.

4- بودقة فوزي: وجه مدينة الجزائر وجوانب من مسارها العمراني، دفاتر مجلة إنسانيات، عدد مزدوج 44 و45، افريل - سبتمبر 2009.

5- بومعزة زوليخة: مدينة قسنطينة القديمة واشكالية التراث المعماري، دفاتر مجلة إنسانيات عدد2، الجزائر: الهوية والتاريخ والتحولت العمرانية، المركز الوطني للبحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 2010.

6- رحالي حجيلة: التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المفهوم والنموذج، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، عدد07، جوان2010.

7- حربي محمد: الوطنية الشعبية بمدينة سكيكدة، ترجمة: محمد داود، مجلة دفاتر إنسانيات، عدد2، الجزائر: الهوية والتاريخ والتحولت العمرانية، المركز الوطني للبحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 2010.

8- رمعون حسن: البلاد المغاربية بوصفها جماعة متخيلة، مجلة دفاتر إنسانيات، مركز البحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، ع4، وهران، الجزائر، 2013.

9- رمعون حسن: مسألة التاريخ في النقاش حول العنف في الجزائر، ترجمة: محمد داود، مجلة دفاتر إنسانيات، عدد2، الجزائر: الهوية والتاريخ والتحولت العمرانية، المركز الوطني للبحث في الانتروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران، الجزائر، 2010.

10- زوزو رشيد: الريف والحضر في الجزائر والمعادلة الصعبة، مجلة العلوم الإنسانية، العدد 27 و28، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2012، ص264.

11- طهر المصطفى: فضايا التمدن في الفكر الخلدوني، مجلة كلية الآداب، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، ظهر المهرز، فاس، عدد مزدوج17. 18، السنة الرابعة والثلاثون، فاس 1978.

- 12- دليمي عبد الحميد: المدينة الجزائرية بين استحالة الهروب وصعوبة الصراع، [.https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49572](https://www.asjp.cerist.dz/en/article/49572).
- 13- طبال لطيفة: التغير الاجتماعي و دوره في تغير القيم الاجتماعية، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة سعد دحلب، البليلة، عدد 08، جوان 2012.
- 14- سعيدوني معاوية: أزمة التحديث والتخطيط العمراني في الجزائر <https://www.dohainstitute.org/ar/ResearchAndStudies/Pages/art712.aspx>
- 15- عصار خير الله: تنظيم التنمية و البحث الاجتماعي، حالة الجزائر، مجلة الثقافة، الجزائر، عدد 130، 1994.
- 16- عماري مصطفى: رهانات الهوية في الحقل الديني بالجزائر، مجلة افاق فكرية، مجلد 3، ع 7، 2017.
- 17- هارون فتيحة: التحضر -دراسة لبعض المشكلات النظرية والمنهجية المتعلقة به-، مجلة العلوم الإنسانية، مجلد أ، العدد 42، جامعة قسنطينة، ديسمبر 2014، ص 54.
- 18- هادي سمية: سوسولوجيا المدينة وأنماط التنظيم الاجتماعي الحضري، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 17، ديسمبر 2014.
- 19- مشري عبد الرؤوف وبودن آمنة: مظاهر التغير الاجتماعي للأسرة الجزائرية بالمدينة الصحراوية في ظل رهن التحضر، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، بدون سنة النشر.
- 20- يعقوب القطب: الآثار الاجتماعية والنفسية للتحضر، حولية كلية الانسانيات والعلوم الاجتماعية، العدد السابع، جامعة قطر، 1984، ص 239.

5 . التقارير والمنشورات:

- 1- الديوان الوطني للإحصاء: الجزائر بالأرقام: نتائج 2015. 2017، رقم 48، نشرة 2018.
- 2- الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية: العدد 61، بتاريخ 13 ذوالقعدة 1431هـ الموافق ل 21 أكتوبر 2010.
- 3- دفاتر مجلة انسانيات: عدد 42، أكتوبر ديسمبر 2008، أخبار علمية، الملتقى الدولي الظاهرة الدينية: قراءات جديدة من العلوم الإنسانية والاجتماعية، أيام 14 15 16 أبريل 2008 جامعة معسكر .
- 4- عدلي السمرى: تقارير بحث التراث والتغير الاجتماعي: الثابت والمتغير في البيات الضبط الاجتماعي، ط 1، مركز البحوث والدراسات الاجتماعية، كلية الاداب، جامعة القاهرة، 2003.
- 5- وزارة الصحة والسكان: الندوة الدولية للسكان والتنمية، الجزائر، 13. 09. 1994، مطبعة الوزارة.
- 6- مديرية التخطيط لولاية برج بوعرييج: الآفاق الديمغرافية لسنة 2020.

6 . المواقع الالكترونية:

- 1- الموقع الرسمي للديوان الوطني للإحصائيات، الجزائر، 2019.

2- موقع "أرنتروبوس" - <https://www.aranthropos.com/%D9%85%D8%B5%D8%B7%D9%84%D8%AD-%D8%AA%D9%82%D8%A7%D8%B1%D8%A8>

المراجع باللغة الأجنبية:

1 . الكتب:

- 1- BENACHINHO Abdelatif: Planification et Développement en Algérie (1962-1980) ,Imprimerie commercial, Alger,1980.
 - 2- BENACHINHO Abdelatif :L'exode rurale en Algerie,enad,Alger,1979.
 - 3- BENATIA Farouk: Alger, agrégat ou cité: l'intégration citadine de 1919 à 1979, SNED, Alger, 1980.
 - 4- BOUTEFNOUCHET Mostafa: La société algérienne en transition, OPU, Alger, 2004.
 - 5- BOUTEFNOUCHET Mostafa: Système social et changement social en Algérie, OPU, Alger, 1987.
 - 6- BOURDIEU PIERRE: sociologie de l'algerie , huitième édition, puf
 - 7- Commissariat du festival pour les cultures et les arts populaire B B A Ruines et Civilisation, 2ème édition ,Tlemcen-Algérie, 2011.
 - 8- DIRECTION de culture,association AFAK culture: Introduction a l'histoire de BBA,festival pour les cultures et les arts populaire,bordj bouarrerridj,2011.
 - 9- Dorselaer Jacques : méthodologie pour réaliser un travail de fin d'étude, Edition c.r.i.d ,Bruxelles, 1989.
 - 10- Gay Tomas : L'indispensable de la sociologie, Studyrama , France,2004.
 - 11- Hachmi Larbi: Options sur l'économie Algérienne ,sned, Alger,1973.
 - 12- ISHRAQUY QUTUB:Urbanization trends in the Arab word,journal of social sciences,Kuwait university,VOL4,1976 p257
 - 13- Mouris Angerce : initiation pratique a la méthodologie des sciences humaine , Alger , 1997.
 - 14- Saidouni Maouia: Eléments d 'introduction a l'urbanisme , Edition casbah,Alger,2010.
 - 15- SARI Djilali: La dépossession des Fellahs (1830-1962), SNED, Alger, 1975.
 - 16- Seddiki Hocine:Bordj Bouarairidj La Willaya, Édition Elbayazine, Algérie , 2009.
 - 17- Tamar Hamid:Structure et model de développement ,sned, Alger,1974.
 - 18- Zucchilli ALBERTO:Introduction a l'urbanisme opérationnel et a la composition urbaine, Vol 3.
-

2 . المقالات باللغة الأجنبية:

- 1- Saïd Belguidoum, La ville en question - analyse des dynamiques urbaines en Algérie. Penser la ville - approches comparatives, Oct 2008, Khenchela, Algérie. pp.1, 2009. <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00380510>

3 . التقارير باللغة الأجنبية:

- 1- Willaya de bordj bou Arreridj, Dérivation de la planification et de l'aménagement de territoire: Annuaire statistique de la willaya de bordj bou arreridj, mai 2006.

4 . الجرائد باللغة الأجنبية:

- 1- SAFAR Zitoun Madani : La politique d'attribution arrange les filières de prédation. Entretien réalisé par: Badreddine KHRIS/ Journal de "liberté". (<https://www.liberte-algerie.com/actualite/la-politique-dattribution-arrange-les-filieres-de-predation-357422>).

5 . المواقع الالكترونية باللغة الأجنبية:

- 1- SAFAR Zitoun Madani: Les Politiques D'Habitat et D'Aménagement Urbain en Algérie ou l'Urbanisation de la Rente Pétrolière. UNESCO Regional Bureau for Education in the Arab States – Beirut/ ([http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Beirut/pdf/Madani%20Safar%20Zitoun%20\(Fr\).pdf](http://www.unesco.org/new/fileadmin/MULTIMEDIA/FIELD/Beirut/pdf/Madani%20Safar%20Zitoun%20(Fr).pdf))
- 2- Site officiel de la banque mondiale : croissance de la population urbaine (% annuel).

6 . التقارير باللغة الأجنبية:

- 1- Willaya de Bordj Bouarreridj, Dérivation de la planification et de l'aménagement de territoire: Estimation du population Bordj Bouarreridj, 30.06.2012
 - 2- ONS: RGPH 2008.
 - 3- ONS: RGPH 1998.
 - 4- Willaya de bordj bou Arreridj, Direction de la planification et de l'aménagement de territoire: monographie de willaya, 2011 .
-

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة الجزائر 02

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم علم الاجتماع

استمارة استبيان

دور التقارب المجالي في خلق التقارب الاجتماعي

دراسة ميدانية على عينة من سكان الأحياء الحضرية الجديدة بمدينة برج بوعريريج

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علم الاجتماع الحضري

تحت إشراف الأستاذ الدكتور:

محمد بوخلوف

إعداد الطالب:

مومن رضوان

المعلومات الواردة في الاستمارة سرية لا تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي

السنة الجامعية: 2020 - 2021

أولاً: البيانات الشخصية:

1. الجنس: 1.1 ذكر 2.1 أنثى
2. السن:سنة
3. الحالة العائلية: 1.3 أعزب 2.3 متزوج 3.3 مطلق 4.3 أرمل
4. المستوى التعليمي: 1.4 أمي 2.4 ابتدائي 3.4 متوسط
- 4.4 ثانوي 5.4 جامعي 6.4 دراسات عليا

ثانياً: طبيعة ومكونات سكان الأحياء الحضرية الجديدة:

5. الموطن الأصلي: 1.5 ريف 2.5 مدينة
6. الموطن الأصلي للوالدين: 1.6 ريف 2.6 مدينة
7. إذا كنت من خارج مدينة برج بوعريريج، متى قدمت إليها؟سنة
8. هل تقيم في المدينة بصفة: 1.8 دائمة 2.89 مؤقتة
9. هل تقيم في الحي بصفة: 1.9 دائمة 2.9 مؤقتة
10. ماهي مدة إقامتك بالحي؟سنة.
11. هل ترغب في تغيير مكان إقامتك الحالي؟ 1.11 نعم 2.11 لا
12. ما هو سبب إقامتك بالحي؟ 1.12 الانتقال مع الأهل 2.12 الحصول على سكن خاص
- 12.3 البحث عن الاستقلالية 4.12 بسبب العمل 6.12 غير ذلك حدد السبب
13. كيف حصلتم على المسكن الذي تقيمون فيه؟ 1.13 شراء 2.13 بيع بالإيجار 3.13 بناء ذاتي
- 4.13 منح من الدولة 5.13 ملك للعائلة 6.13 إيجار 6.23 غير ذلك حدد النوع
14. من يقيم معكم في المسكن؟ 1.14 الوالدين 2.14 الإخوة 3.14 غير ذلك اذكرهم
15. هل ارتبط تغييركم للمسكن الأصلي ب؟ 1.15 ضيق المسكن العائلي 2.15 الرغبة في الاستقلالية عن العائلة
- 3.15 مشكلات عائلية 4.15 العمل 5.15 سبب آخر حدده
16. هل تمارس عمل منتظم؟ 1.16 نعم 2.16 لا

17. في أي قطاع تعمل؟ 1.17 زراعة 2.17 صناعة 3.17 تجارة وخدمات 4.17 وظيفة عمومية
- 5.17 مهن وأعمال حرة 6.17 متقاعد 7.17 آخر حدد
18. الدخل الشهري: 1.18 منعدم 2.18 غير محدد 3.18 أقل من 20000 دج
- 4.18 من 20000 دج إلى 40000 دج 5.18 من 40000 دج إلى 60000 دج 6.18 أكثر من 60000 دج
19. هل دخلكم الشهري؟ 1.19 كاف لسيد احتياجاتكم 2.19 غير كافي 3.19 مريح 4.19 زائد عن الحاجة
20. هل يعمل الزوجين؟ 1.20 الزوج فقط 2.20 الزوجة فقط 3.20 الزوجين يعملان 4.20 الزوجين لا يعملان
21. هل تمارس أعمال وأنشطة إضافية؟ 1.21 نعم 2.21 لا
- ثالثا: طبيعة العلاقات الاجتماعية الساندة في الأحياء السكنية :
22. هل تتعامل مع سكان الحي؟ 1.22 نعم 2.22 لا
23. هل تملك معارف سابقين في الحي الذي تقطن فيه؟ 1.23 نعم 2.23 لا
24. مع من تتعامل في الحي؟ 1.24 مع الجميع 2.24 مع جيران المسكن فقط 3.24 مع المعارف السابقين من ساكني الحي
- 4.24 في إطار رسمي لقضاء الحوائج
25. كيف تصف معرفتك بسكان الحي؟ 1.25 تعارف تام 2.25 تعارف سطحي 3.25 لا تعرفهم
26. ما نوع معاملاتك مع سكان الحي: 1.26 رسمية 2.26 علاقات صداقة 3.26 زيارات عائلية
27. على أي أساس تتحدد علاقاتك مع سكان الحي؟ 1.27 قرابة ونسب 2.27 صداقة ومعرفة قديمة 3.27 جيرة فقط
28. الوقت الذي تقضيه مع سكان الحي:
- 1.28 ألتقيهم يوميا 2.28 ألتقيهم دوريا 3.28 مصادفة فقط 4.28 لقاءات مبرمجة وهادفة فقط
29. هل تشارك سكان الحي في الواجبات والأنشطة المبرمجة؟ 1.29 دائما أشارك 2.29 لا أشارك أبدا 3.29 احيانا
30. هل تعتبر واجبات وانشغالات وأنشطة الحي؟ 1.30 ذات أولوية 2.30 لا أولي لها أية أولوية 3.30 حسب توفر الوقت
31. هل يتعامل أفراد أسرتك مع سكان الحي؟ 1.31 الجميع 2.31 المعارف السابقين فقط 3.31 جيران السكن فقط
- 4.31 في إطار رسمي فقط 5.31 لا
32. هل تحاول التعرف على سكان الحي؟ 1.32 نعم 2.32 لا 3.32 جيران المسكن فقط
33. لماذا؟

34. إذا حاول احد سكان الحي التواصل معك دون معرفة:34.1 ترحب بالأمر 34.2 تبدي انزعاجك وتساييره 34.3 ترفض
35. إذا حاول احد سكان الحي أن يسألك عن خصوصياتك:35.1 ترحب بالأمر 35.2 تبدي انزعاجك وتساييره 35.3 ترفض
36. هل تبادر إلى الاطلاع على أخبار سكان الحي ومعرفة يومياتهم؟ 36.1 نعم 36.2 لا 36.3 أحيانا
37. كيف تصف علاقتك في الحي؟ 37.1 قوية 37.2 سطحية 37.3 ضعيفة 37.4 منعدمة
38. علاقاتك السابقة بعد إقامتك في هذا الحي: 38.1 زالت واختفت 38.2 تراجع 38.3 ازدادت متانة
39. لماذا؟ 39.1 لوجود البديل 39.2 بسبب البعد عن الوسط الأصلي 39.3 أسباب أخرى اذكرها
40. كيف تصف علاقتك بجيرانك مقارنة بمنطقة سكنكم الأصلية؟
41. كيف تصف أنماط العلاقات الاجتماعية السائدة في الحي؟
42. هل تفضل؟ 42.1 علاقاتك السابقة ضمن وسطك الأصلي 42.2 علاقاتك الحالية مع سكان الحي
- رابعا: فعالية الأطر التقليدية للتضامن الاجتماعي من خلال أنماط التكافل والتضامن السائدة في الأحياء السكنية:
43. هل تقيم مناسباتك الاجتماعية في الحي؟ 43.1 نعم 43.2 لا
44. ماهي المناسبات التي تفضل إقامتها في الحي؟
45. ماهي المناسبات التي تفضل إقامتها خارج الحي؟
46. إذا كنت تفضل إقامة مناسباتك خارج الحي، أين تفضل إقامتها؟
47. هل تلقيت أي نوع من المساعدة من طرف سكان الحي في مناسباتك الاجتماعية؟ 47.1 نعم 47.2 لا
48. إذا كان نعم حدد نوع المناسبة التي تلقيت فيها المساعدة؟
49. إذا كان نعم ممن تلقيت المساعدة من بين سكان الحي؟ 49.1 أهل وأقارب من ساكني الحي
- 49.2 أصدقاء ومعارف سابقين من ساكني الحي 49.3 جيران المسكن 49.4 جيران تعرفت عليهم في الحي
- 49.5 جيران من الحي لا اعرفهم 49.6 جمعيات ومؤسسات رسمية 49.7 معارف و أصدقاء وأقارب من خارج الحي
50. هل تبادر إلى تقديم المساعدة لسكان الحي في مناسباتهم؟ 50.1 نعم 50.2 لا 50.3 إذا طلب مني فقط
51. هل تبادر إلى طلب المساعدة من سكان الحي في مناسباتك الاجتماعية أم تفضل التعامل مع المؤسسات والأجهزة الرسمية؟ 51.1 طلب المساعدة من سكان الحي 51.2 التوجه إلى المؤسسات والأجهزة الرسمية
52. هل سبق وقمتم بترميم أو إعادة بناء المسكن؟ 52.1 نعم 52.2 لا

53. هل تلقيت أي نوع من المساعدات من سكان الحي؟ 1.53 نعم 2.53 لا
54. في حالة الإجابة بنعم، ممن تلقيت هذه المساعدات؟ 1.54 أهل وأقارب من ساكني الحي
- 2.54 أصدقاء ومعارف سابقين من ساكني الحي 3.54 جيران المسكن 4.54 جيران تعرفت عليهم في الحي
- 5.54 جيران من الحي لا اعرفهم 6.54 جمعيات ومؤسسات رسمية 7.54 معارف وأصدقاء وأقارب من خارج الحي
55. هل عرضت عليك أي نوع من المساعدة من طرف سكان الحي؟ 1.55 نعم 2.55 لا
56. هل قمت بطلب أي نوع من المساعدة من سكان الحي؟ 1.56 نعم 2.56 لا
57. في حالة الإجابة بنعم هل تمت تلبية طلباتك؟ 1.57 نعم 2.57 لا
58. هل بادرت إلى مساعدة احد سكان الحي في عملية بناء أو ترميم مسكنه الخاص؟ 1.58 نعم 2.58 لا
59. في حالة احتياجك للمياه هل يمكن أن تلجأ لسكان الحي؟ 1.59 نعم 2.59 لا
60. في حالة الإجابة بنعم، حدد؟ 1.60 أهل وأقارب من ساكني الحي 2.60 أصدقاء ومعارف سابقين من ساكني الحي
- 3.60 جيران المسكن 4.60 جيران تعرفت عليهم في الحي 5.60 جيران من الحي لا اعرفهم
61. في حالة احتياجك إلى اقتراض المال؟ هل يمكن أن تلجأ لسكان الحي؟ 1.61 نعم 2.61 لا
62. في حالة الإجابة بنعم، حدد؟ 1.62 أهل وأقارب من ساكني الحي 2.62 أصدقاء ومعارف سابقين من ساكني الحي
- 3.62 جيران المسكن 4.62 جيران تعرفت عليهم في الحي 5.62 جيران لا اعرفهم 6.62 جمعيات ومؤسسات رسمية
63. إذا طلب منك احد من الحي إقراضه أو مساعدته بالمال: 1.63 تقدم له فوراً 2.63 إذا كنت تعرفه 3.63 ترفض
64. غير ذلك، هل سبق ووقعت في أي نوع من المشكلات التي تتطلب المساعدة؟ 1.64 نعم 2.64 لا
65. هل تلقيت مساعدة من سكان الحي؟ 1.65 نعم 2.65 لا
66. إذا كان نعم ما نوع المساعدة؟
67. إذا كان نعم ممن؟ 1.67 أهل وأقارب من ساكني الحي 2.67 أصدقاء ومعارف سابقين من ساكني الحي
- 3.67 جيران المسكن 4.67 جيران تعرفت عليهم في الحي 5.67 جيران لا اعرفهم 6.67 جمعيات ومؤسسات رسمية
68. هل تبادر إلى المشاركة في أعمال تزيين الحي وتنظيفه؟ 1.68 نعم 2.68 لا
69. لماذا؟
70. كيف ترى مفهوم التضامن والتكافل الاجتماعي؟ 1.70 واجب إنساني 2.70 واجب ديني 3.70 قيمة أخلاقية

71. في نظرك ما هي أهم معيقات التضامن والتكافل الاجتماعي في الحي الذي تقطنه؟

72. كيف تقيم عمليات التضامن والتكافل الاجتماعي في الحي مقارنة بالماضي؟

خامسا: فعالية الأطر التقليدية للضبط الاجتماعي من خلال الوسائل السائدة للضبط الاجتماعي في الأحياء السكنية:

73. هل سبق وواجهت أي نوع من المشكلات أو الخلافات مع سكان الحي؟ 1.73 نعم 2.73 لا

74. هل سبق وحدث أي نوع من المشكلات أو الخلافات بين سكان الحي؟ 1.74 نعم 2.74 لا

75. إذا كان نعم، ما هي مظاهر تطور المشكلات في الحي الذي تقطنه؟ 1.75 اعتداءات جسدية

2.75 اعتداءات لفظية 3.75 التقليل من احترام احدهم للآخر 4.75 سوء تفاهم فقط

76. كيف تمت تسوية الخلافات التي كنت طرفا فيها أو شهدتها؟ 1.76 وديا بين الأطراف 2.76 وديا بين عائلات الأطراف

3.76 تدخل الإمام وكبار الحي 4.76 تدخل الأصدقاء 5.76 اللجوء إلى الشرطة والمحاكم والأجهزة الرسمية

77. هل سبق وواجهتم نفس النوع من المشكلات في مكان إقامتكم السابق؟ 1.77 نعم 2.77 لا

78. هل تم تسويتها بنفس الطريقة؟ 1.78 نعم 2.78 لا

79. في نظرك، ما هي أهم أسباب المشاكل والخلافات بين الجيران؟

80. إلى من تلجأ في حالة تعرضك لأي نوع من المشاكل مع سكان الحي؟ 1.80 اهل وأقارب من ساكني الحي

2.80 أصدقاء ومعارف سابقين من ساكني الحي 3.80 جيران المسكن 4.80 جيران تعرفت عليهم في الحي

5.80 جيران من الحي لا اعرفهم 6.80 معارف و أصدقاء وأقارب من خارج الحي 7.80 لجنة أو جمعية الحي

8.80 إمام وجماعة المسجد 9.80 الشرطة والمحاكم والأجهزة الرسمية للدولة

81. هل يوجد أعيان للحي؟ 1.81 نعم 2.81 لا

82. هل تعترف بسلطة أعيان وكبار الحي في حل مشكلاتك الشخصية أو العائلية أو مشاكلك في الحي وترضخ لأمرهم؟

1.82 نعم 2.82 لا

83. فيم يتحدد دور المسجد في حيبيكم إن وجد؟ 1.83 العبادة والأمور الدينية فقط

2.83 التدخل لمساعدة سكان الحي 3.83 التدخل في فض الخلافات والنزاعات وحل المشكلات

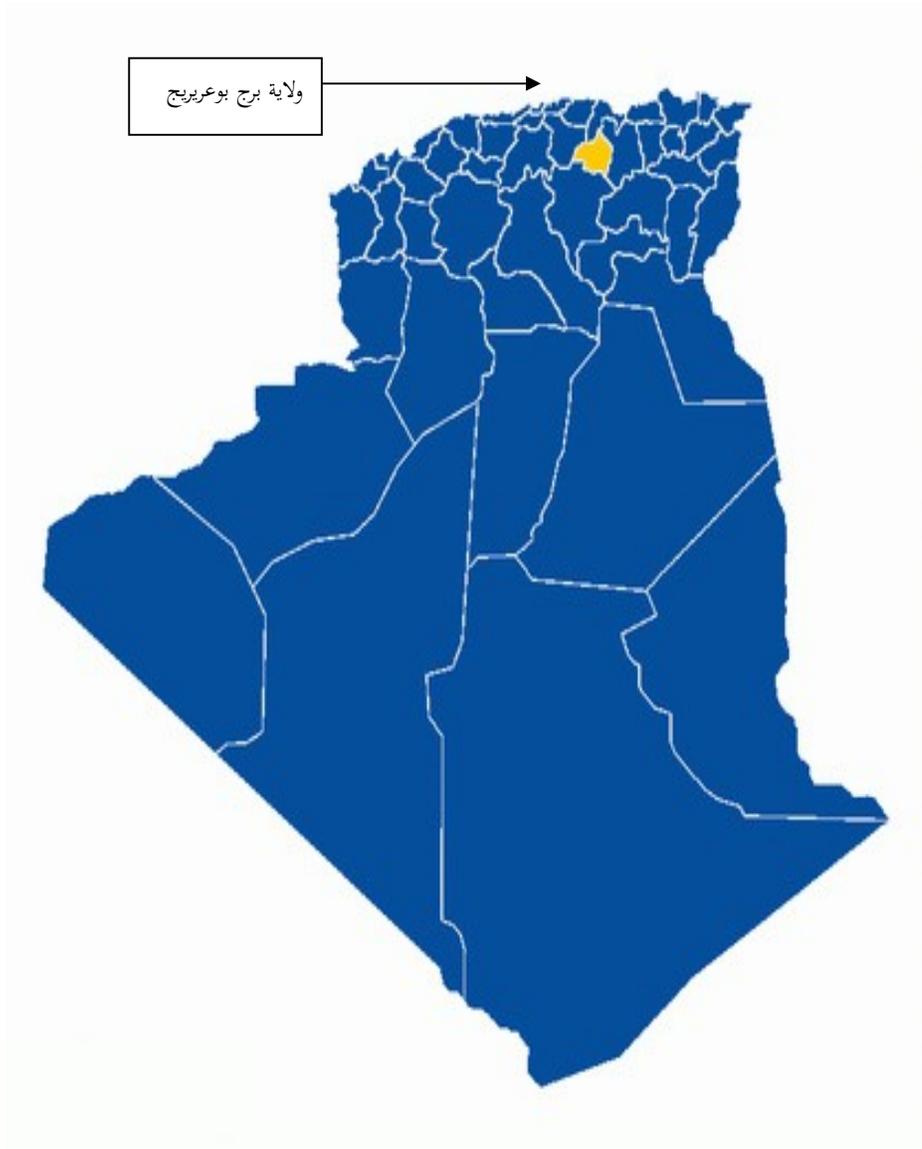
84. فيم يتحدد دور إمام المسجد في حيبيكم؟ 1.84 لا يتعدى حدود الأمور الدينية

2.84 يشارك في تأطير الأعمال التضامنية المشتركة في الحي 3.84 يساعد في فض الخلافات والنزاعات وحل المشكلات

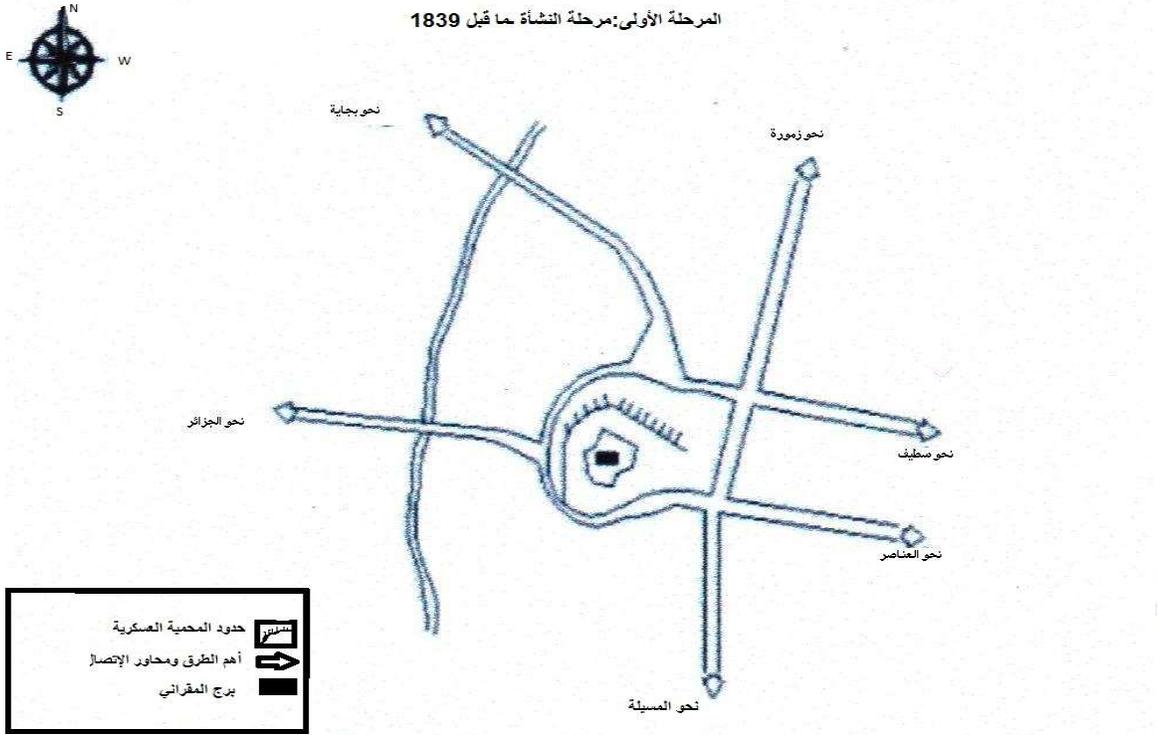
85. هل ترى أن لإمام المسجد سلطة على سكان الحي؟ 1.85 نعم لا 2.85
86. هل تعترف بسلطة إمام المسجد في حل مشكلاتك الشخصية أو العائلية أو مشاكلك في الحي؟ 1.86 نعم لا 2.86
87. في حال وقعت لك مشاكل زوجية إلى من تلجأ؟
88. في رأيك، هل تغيرت طرق حل المشاكل والخلافات الزوجية؟ 1.88 نعم لا 2.88
89. في رأيك هل تغيرت طرق حل المشاكل والخلافات بين الجيران؟ 1.89 نعم لا 2.89
90. كيف كانت تحل المشكلات سابقاً؟ 1.90 الإحتكام للكبار والأعيان 2.90 الإحتكام لإمام وجماعة المسجد
- 90.90 تدخل الأهل والأقارب 4.90 تدخل الجيران 5.90 اللجوء للأجهزة الرسمية 6.90 لم تكن مشاكل مشابهة
91. هل ترى أن للعادات والتقاليد دور في ضبط سلوكيات الأفراد في الحي؟ 1.91 نعم لا 2.91 3.91 هي في تراجع
92. في رأيك، ما هي الأمور التي تضبط علاقة الأفراد والجماعات بالآخرين في الحي؟
93. هل يتعاون سكان حييكم في محاربة السلوكيات والأفعال غير المناسبة؟ 1.93 نعم لا 2.93
94. إذا كان نعم، كيف ذلك؟ 1.94 التعاون 2.94 اللجوء للأجهزة الرسمية 3.94 طرق أخرى حددها
95. كيف تصف فعالية الأطر التقليدية (الجماعة، الأعيان وكبار السن، الإمام وجماعة المسجد) للضبط الاجتماعي؟
- 95.1.95 تلاشت وضمحلّت 2.95 مازالت موجودة لكنها تتجه لفقدان فعاليتها 3.95 مازالت محافظة على فعاليتها كاملة

الخرائط

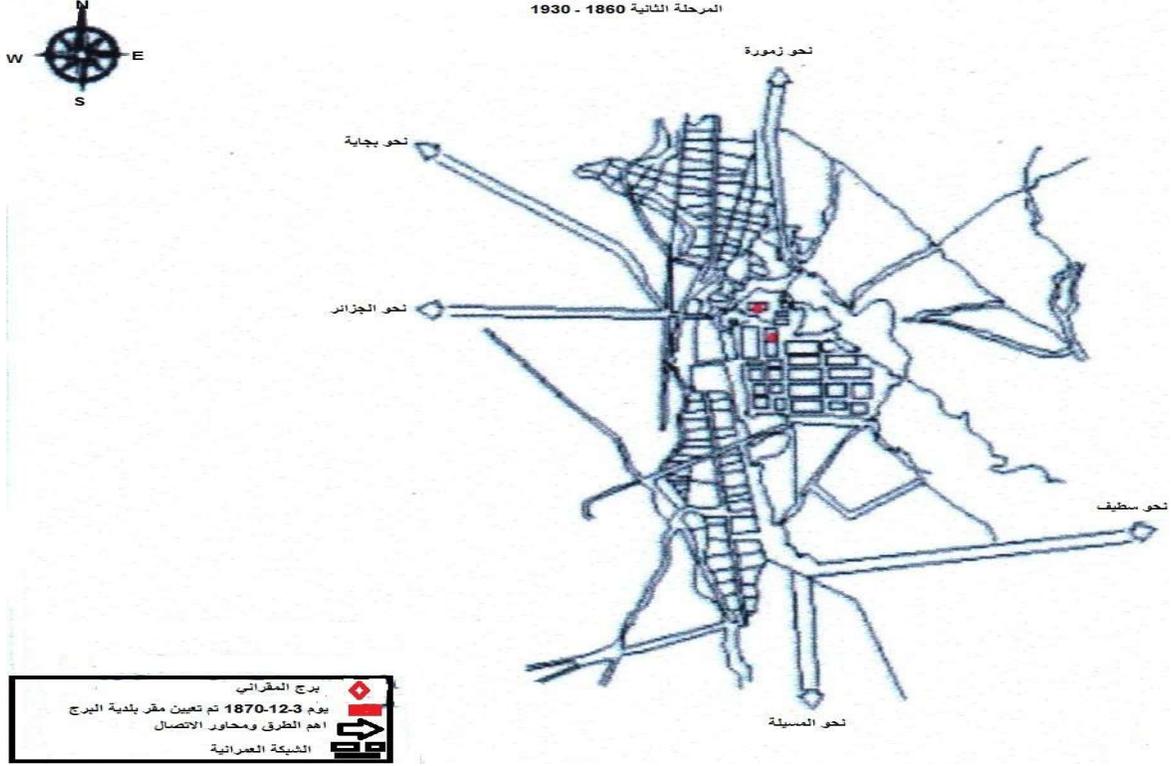
خريطة رقم (1): موقع ولاية برج بوعريريج من التراب الجزائري.



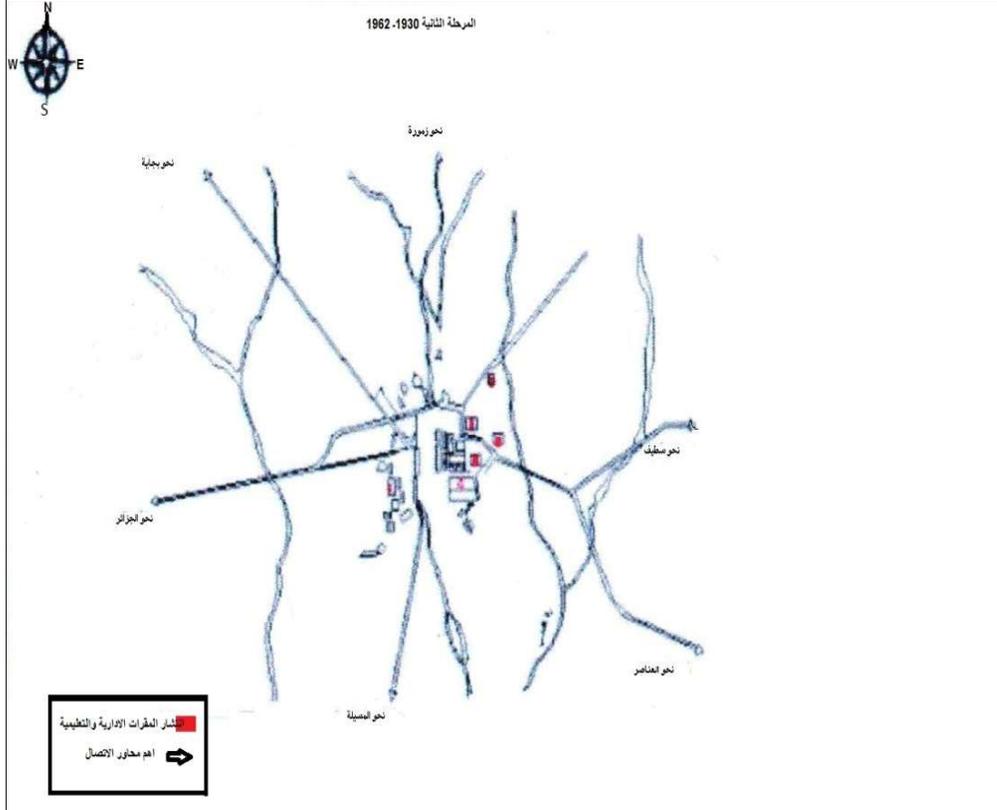
خريطة رقم (3): نواة مدينة برج بوعريبيج كمفتق للطرُق.



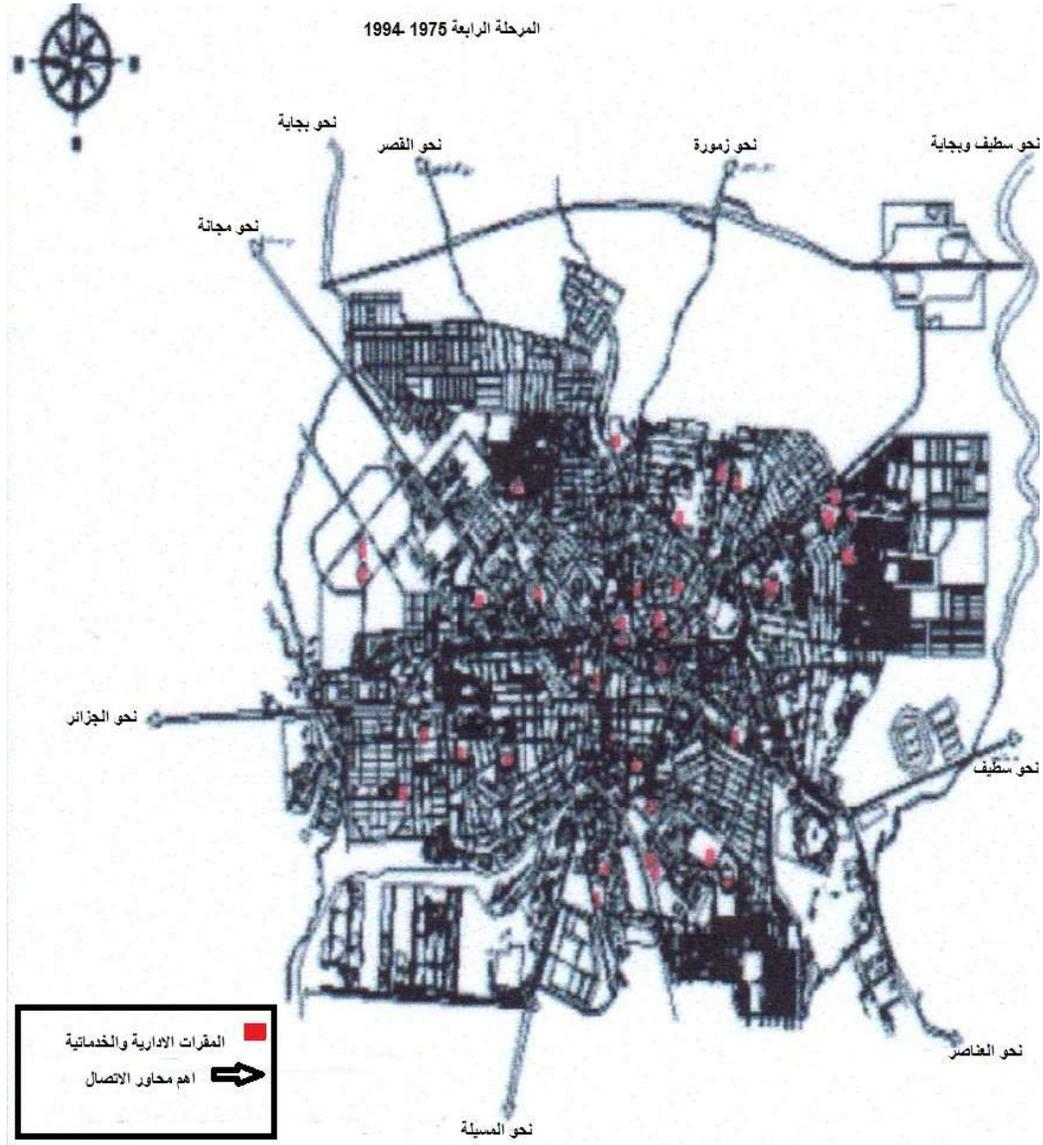
خريطة رقم (4): تمثل مدينة برج بوعرييج ما بين 1860 و1930.



خريطة رقم (5): تمثل مدينة برج بوعرييج ما بين 1930 و1962.



خريطة رقم (6): تمثل مدينة برج بوعرييج ما بين 1962 و1994.



تم بحمد الله